المنظمة العربية للترجمة

سيريل لوميو

تجليات الذاتية في العمل الصحافي

أحد عشر درساً حول دور الأفراد في إنتاج الخبر

ترجمة

عز الدين الخطابي

توزيع: مركز دراسات الوحدة العربية

تجليات الذاتية في العمل الصحافي

أحد عشر درساً حول دور الأفراد

في إنتاج الخبر

لجنة العلوم الإنسانية والاجتماعية

هدى مقنص (منسقةً)
سميّة الجرّاح
رجاء مكي
صالح أبو إصبع
الأب بولس وهبه

المنظمة العربية للترجمة

سيريل لوميو

تجليات الذاتية في العمل الصحافي

أحد عشر درساً حول دور الأفراد في إنتاج الخبر

ترجمة وتقديم

عز الدين الخطابي

مراجعة

المنظمة العربية للترجمة

الفهرسة أثناء النشر - إعداد المنظمة العربية للترجمة
الخطابي، عز الدين
تجليات الذاتية في العمل الصحافي: أحد عشر درساً حول دور الأفراد في إنتاج الخبر/ سيريل لوميو؛ ترجمة عز الدين الخطابي؛ مراجعة المنظمة العربية للترجمة.
352 ص. - (علوم إنسانية واجتماعية)
ببليوغرافيا: 313-326.
يشتمل على فهرس.
ISBN 978-614-434-067-7
1. الصحافة. 2. الصحفيون. أ. العنوان. ب. الخطابي، عز الدين (مترجم). ج. المنظمة العربية للترجمة (مراجع). د. السلسلة.
074

Lemieux, Cyril

La subjectivité journalistique: Onze leçons sur le rôle de l'individualité dans la production de l'information

المنظمة العربية للترجمة
بناية "بيت النهضة"، شارع البصرة، ص. ب: 113-5996
الحمراء - بيروت 2090 1103 - لبنان
هاتف: 753031 - 753024 (9611) / فاكس: 753032 (9611)
e-mail: info@aot.org.lb - Web Site: http://www.aot.org.lb

توزيع: مركز دراسات الوحدة العربية
بناية "بيت النهضة"، شارع البصرة، ص. ب: 6001 - 113
الحمراء - بيروت 2407 2034 - لبنان
تلفون: 750084 - 750085 - 750086 (9611)
برقياً: "مرعربي" - بيروت / فاكس: 750088 (9611)
e-mail: info@caus.org.lb - Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى: بيروت، نيسان (أبريل) 2015

المحتويات

القسم الثاني

حب المهنة

مقدمة المترجم

تتجلى أهمية هذا الكتاب في طريقة بنائه ومعالجة موضوعاته. وقد ساهم في إنجازه باحثون متخصصون في السوسيولوجيا والإثنوغرافيا وعلوم السياسة والتاريخ والإعلام، حيث أثاروا في دراساتهم مجموعة من الأسئلة الوجيهة، المتعلقة بمسار العمل الصحافي بفرنسا، ماضياً وحاضراً، معتمدين في ذلك على بعض تقنيات البحث المعتمدة في العلوم الاجتماعية (مثل المقابلات وتحليل مضمون الوثائق).

ونشير في هذا الصدد، إلى أن مساهمة هؤلاء الباحثين هي ثمرة حلقة دراسية، نظمت على مدى سنتين بمعهد الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية (EHESS). وقد ركزت الأبحاث المنجزة في إطار هذه الحلقة، على حالات متميزة في تاريخ الصحافة الفرنسية وعلى مسار العمل الصحافي الممتد من أواسط القرن التاسع عشر إلى الفترة الحالية؛ وتمحورت حول معالجة إشكالية سوسيولوجية بالغة الأهمية وهي: كيف يمكن موضعة مواقف الأفراد وميولاتهم وابتكاراتهم المهنية وربطها بالسياقات الاجتماعية والسياسية والثقافية؟ وهي معالجة غير يسيرة، لأنها تفرض على الباحث في مجال العلوم الاجتماعية، تقديم تفسيرات حول ارتباط إبداعية الفرد واستقلاليته بقواعد المجتمع وتفاعله مع الأفراد الآخرين وبالآتي، إعادة النظر في مقولة "الإنسان المنعزل"

المتسم بالتفرد وبالعبقرية وغير الخاضع لتأثيرات محيطه الخارجي.

لذلك، سينطلق هؤلاء الباحثون من الفرضية التي مفادها أن الفردية (Individualité) تتجلى عبر انخراط الفرد في علاقات تبادلية مع الآخرين داخل وسطه الاجتماعي والمهني. ويبرز هذا البعد التفاعلي على ثلاثة مستويات تتمثل بكون شخصية الفرد غير مستقلة عن الأحكام التي يصدرها الآخرون عنها؛ كما أن هذه الأحكام نابعة من القواعد المشتركة بين مختلف الأفراد داخل المجتمع؛ وأخيراً إن سلوكات الفرد يمكن أن تتسم بنوع من التميز في حال تحقيقها لنوع من التباعد إزاء القواعد المذكورة.

هكذا تتلخص القضية الأساسية التي سيواجهها الباحثون هنا في التساؤل الآتي: بأي معنى يمكن الحديث عن استقلالية الفرد، رغم الإكراهات والضغوط الاجتماعية والمهنية التي يواجهها؟ وسنعود إلى هذه المسألة من خلال المحاور الرئيسة التي نقترحها للمناقشة وهي: المقاربة الدينامية للظواهر الصحافية وكذلك الأسس النظرية والمفهومية لهذه المقاربة وتطبيقاتها على الحالات المدروسة. لكن قبل ذلك، لا بأس من تقديم لمحة موجزة عن مضامين هذا العمل.

1) هندسة الكتاب:

يتضمن هذا العمل قسمين، يشتمل كل واحد منهما على عدة فصول. ففي القسم الأول وعنوانه: **مجالات المناورة**، تمت معالجة مسألة الاستقلالية في الممارسة الصحافية، من خلال عدة ظواهر وحالات معروضة بالفصول الخمسة الأولى وهي: معلومات خاطئة تبحث عن مؤلف (الفصل الأول)؛ الاستقلالية الصحافية ومقاومة التأطيرات المفروضة (الفصل الثاني)؛ مسألة الشخصية وبلوغ المعلومة (الفصل الثالث)؛ كيف يمكن أن يصبح المرء صحافياً إثنوغرافياً (الفصل

الرابع)؛ ما يقدمه الويب في نسخته الثانية للاستقلالية الصحافية (الفصل الخامس). وتُوِّج كل فصل بدرس، هو عبارة عن صيغة تركيبية لمساهمة الباحث وإبراز لرهانات هذه المساهمة وآفاقها على مستوى البحث في العلوم الاجتماعية.

وقد سمحت دراسة الظواهر والحالات في هذا القسم، بتكوين فكرة عن درجة الحرية التي يتمتع بها منتجو الأخبار في مختلف الأصناف الصحافية، كما مكنت من معرفة قدرة الصحافيين على اختيار الأحداث المعروضة على الجمهور المتلقي ونوعية المعالجة التي يتعين عليهم القيام بها، وأيضاً الضغوط التي يواجهونها أثناء ممارستهم للمهنة. لذلك وجب النظر إلى هذه الاستقلالية باعتبارها تجلياً للتناقضات المميزة للعمل الصحافي برُمَّته.

أما في القسم الثاني وعنوانه: **حب المهنة**؛ فقد تمت معالجة مسألة اختيار المهنة والقدرة الابتكارية لبعض الصحافيين، في الفصول الستة المتبقية وهي: التأسيس لجاذبية الأنشطة غير اللائقة (الفصل السادس)؛ هل يتعين أن يكون المرء أرستقراطياً فاقداً لمكانته الاجتماعية، لكي يؤسس جريدة **لوفيغارو** (*Le Figaro*)؟ (الفصل السابع)؛ كيف تمتلك النساء موهبة صحافية؟ (الفصل الثامن)؛ ألبير لوندر (Albert Londres) وممارسة مهنة الصحافة على مضض (الفصل التاسع)؛ نجاح غير سهل: عودة إلى المسار المهني لآن سِنكلير بالتلفزة (Anne Sinclair) (الفصل العاشر)؛ حفاظ المرء على مهنته كصحافي (الفصل الحادي عشر).

هكذا، تمحورت الدراسات في هذا القسم، حول الحظوظ المتوافرة لدى الأفراد لمزاولة المهنة والإبداع فيها، وبالآتي تحقيق ما يعرف بالنجاح المهني. وهو ما تم اختزاله في سؤالين أثيرا في مقدمة هذا القسم وهما: كيف نحلل اختيار الصحافي لمهنته؟ وكيف نفسر تطور مساره المهني داخل عوالم إنتاج الخبر؟

وتندرج الدراسات المذكورة ضمن مقاربة دينامية للنظام الاجتماعي والمهني، تم اعتمادها لإبراز الدور الذي تؤديه الميولات الشخصية في ممارسة المهنة وتطويرها؛ والعوائق التي يواجهها الفرد المبتكر داخل مهنة محددة مثل الصحافة؛ والإكراهات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وكذلك المعايير المفروضة مهنياً، والتي يتعين على الصحافي أن يتكيف معها وأن يأخذها بعين الاعتبار، بوصفها قوة جماعية ضاغطة. فما هي طبيعة هذه المقاربة؟ وكيف يمكن من خلالها تفسير نشاط الفرد كفاعل (اجتماعي ومهني) خاضع لقواعد جماعية محددة؟

2) المقاربة الدينامية للظواهر:

تسعى المقاربة الدينامية إلى الإحاطة بأنماط تكون وتحول البُنى والعلاقات القائمة بين مكوناتها، أي الاهتمام بالتناقضات والتوترات التي يختزنها كل مجتمع. وينبغي للباحث الذي يتبنى هذه المقاربة، ربط الأحداث الحاسمة في المسار المهني للفاعلين، بتجاربهم الخاصة وتفاعلهم مع محيطهم الاجتماعي والسياسي والثقافي. وبهذا المقتضى، سيكون مطالباً بموضعة ممارساتهم داخل روابط التفاعلات المتبادلة فيما بينهم، والتي تتجاوزهم كأفراد، كما يتعين عليه فحص عمليات الجمعنة التي تسمح للفرد الحامل لمنتظرات اجتماعية ومهنية، باستغلال الفرص المتاحة أمامه بفعل اندماجه داخل محيطه السوسيو مهني.

وعلى الرغم من كون الانتماء إلى المهنة (وبالتحديد إلى مهنة الصحافة)، يعطي الانطباع بتبني قيم مشتركة تحددها القواعد والمعايير المتفق عليها جماعياً، إلا أن الأمر لا يعني حصول الانسجام بين الفاعلين على مستوى التصورات والاستراتيجيات. فقد أبانت مختلف الدراسات المنجزة بهذا الكتاب، على الضد من ذلك، عن وجود توترات وتناقضات وصراعات بين العاملين في المجال الصحافي، بفعل تباين المواقف

والمصالح. ويمكن أن يشكل هذا الوضع الصراعي، منطلقاً للتحليلات التي يقوم بها الباحثون لمختلف الظواهر الصحافية. بهذا المقتضى، سيكون للدينامية المميزة للوضع المذكور، تأثير كبير في طريقة معالجة حظوظ الفرد في مزاولة مهنة الصحافة وتخطيه بنجاح، لمجموعة من الضغوط والعوائق. وتقدم الاختلافات القائمة داخل الفضاء المهني، على مستوى السن والنوع والتخصص والمركز والشخصية، عناصر مهمة لإبراز التنافر بين الفاعلين ومساهمته في تطوير العلاقات القائمة بينهم. لذلك، تم التركيز في هذا الكتاب على مسلّمتين أساسيتين، موجهتين لهذه المقاربة الدينامية، وهما: مسلّمة التعددية ومسلّمة عدم التحديد النسبي، اللتان اعتُمدتا لمعالجة مختلف الحالات المعروضة؛ لذلك يمكن اعتبارهما مفتاحاً لفهم تنوع الممارسات الصحافية وغناها وخصوصية التناقضات القائمة في إطارها.

2) التعددية وعدم التحديد النسبي:

يتعلق الأمر إذن بمسلّمتين وُظفتا لمعالجة الاستقلالية الصحافية وعلاقتها بالقواعد والمعايير الاجتماعية والمهنية. فكيف يمكن تعريفهما إجرائياً؟

2 – 1 مسلّمة التعددية:

يقصد بها تنوع صيغ الفعل وتنافر القواعد والمعايير المتبعة داخل وضعيات معينة؛ وهو ما يتعارض مع الرؤى الاختزالية ذات المنطق الأحادي، التي تفضل الاعتماد على التأثير الصادر من جانب واحد لتحقيق أهداف استراتيجية. وينتج هذا التنوع من التنافر الحاصل بين الأفراد على مستوى الشخصية والمواقف والسلوكات ويشكل عاملاً دينامياً في الصراع وفي تطور الممارسات. هكذا، تسمح مسلّمة التعددية بوصف ظواهر مثل الشخصية والذاتية والاستقلالية الفردية وتحليلها،

داخل سياقات اجتماعية ومهنية مختلفة، كما تسمح بإبراز التوترات والاصطدامات الحاصلة بين الفاعلين وعدم تلاؤم المواقف الذاتية مع المعايير السائدة اجتماعياً ومهنياً. وهو ما دعاه إريك لانيو (Eric Lag-neau) (الفصل الأول) بالأسلوب الشخصي في التصرف. وبيانه، أنه من الممكن في مجال العلوم الاجتماعية، الاعتراف لكل فرد - لا للأفراد الاستثنائيين فحسب - بالقدرة على التعبير عن مواقفه بأسلوبه الخاص وعلى تحقيق تباعد بينه وبين القواعد المشتركة داخل الجماعة التي ينتمي إليها. وهنا تبرز أهمية المسلّمة الثانية في تحليل العلاقة القائمة بين السلوكات الفردية والإلزامات الاجتماعية.

2 - 2 مسلّمة عدم التحديد النسبي:

يقصد بها إعادة النظر في النزعات الحتمية التي تسعى إلى إضفاء تحديدات مطلقة على الظواهر الاجتماعية، وبالآتي إلى إضفاء الآلية على التوقعات الخاصة بها. وبيان ذلك، أن توقع حدوث ظواهر معينة، يخضع لمنطق الاحتمال وليس لمنطق الحتمية واليقين؛ أي أنه لا يمكن إخضاع التوقعات الخاصة بمسار الشخص وبفعاليته للضرورة وللحتمية، لأن هناك دوماً متغيرات جديدة وتحولات في المواقع والمواقف؛ فالأمر يتعلق بكل بساطة، بدينامية اجتماعية وأخرى فردية. وقد بيّنت دراسة عدة حالات: مثل حالة الصحافي ميشال شمشون (Michel Samson) في الفصل الرابع، وحالة الصحافي ألبير لوندر (الفصل التاسع)، وحالة الصحافية آن سِنكلير (الفصل العاشر)؛ كيف أن ردود أفعال الصحافيين المعنيين داخل وضعيات محددة، لم تكن متوقعة بشكل حتمي لأنه لا يمكن ربط سلوكهم حصرياً، بميولاتهم أو بماضيهم أو بطبيعة شخصيتهم؛ فهناك متغيرات أخرى (اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية ومهنية) تساهم في تحويل مسارهم، بل يمكنها أن تؤدي إلى دخولهم في تجارب غير مسبوقة، تتعارض مع ممارساتهم ومواقفهم السابقة.

وهنا تبرز مسألة أخرى، ذات صلة بالمقاربة الدينامية للظواهر الصحافية وباعتماد مسلّمتي التعددية وعدم التحديد النسبي، وهي مسألة الاستقلالية المقترنة بالنشاط الصحافي. ويجب ألّا نتصور هذه الاستقلالية كنشاط فردي خالص، بل ينبغي النظر إليها كتحمل للمسؤولية داخل إطار منظّم للممارسات وبالاشتراك مع فاعلين آخرين ضمن ما يعرف بفريق العمل. بذلك يتحقق الهدف المنشود من طرف العلوم الاجتماعية والمتمثل بربط حرية العمل واستقلاليته في مجال الصحافة، بالخاصية الجماعية المميزة له كنشاط؛ وباعتبار تقسيم العمل القائم بالمؤسسات والمقاولات الصحافية المتنوعة مجالاً لاستقلالية المبادرة ولهامش المناورة أثناء إنتاج الخبر.

د. عز الدين الخطابي

صحافيون أفراد أم خاضعون؟

مدخل عام

يتميز النشاط الصحافي بالسماح لنا بالتعرف إلى أفراد يطالبون عموماً باستقلالية الحكم والفعل الشخصيين، ويتوقعون تحمل المسؤولية الشخصية إزاء ما ينتجون، بالرغم من انخراطهم في أنظمة الشغل وارتباطاتهم المتبادلة والملزمة في غالب الأحيان.

وقد ازدادت حدة هذا الوضع المتناقض خلال العشرين سنة الأخيرة، في كل من فرنسا والبلدان الغربية الأخرى، بتزامن مع تزايد الضغوط التجارية المؤطرة للعمل الصحافي. هكذا، برزت نقاشات حامية الوطيس داخل المهنة، وأيضاً بين المتخصصين في مجال العلوم الاجتماعية وداخل الفضاء العمومي، حول معرفة ما إذا كان ممكناً أن يؤخذ الصحافيون على محمل الجد، عندما يدّعون بأنهم يتمتعون باستقلالية ما، ضمن السياق الاقتصادي الجديد.

أسئلة جديدة

برزت أطروحة، يمكن نعتها بأطروحة الإخضاع التام، داخل أكثر الأوساط انتقاداً للتطور الحالي للرأسمالية. وهي تؤكد أنه بالرغم من

ترسخ إيديولوجيا مهنية لدى الصحافيين، تسمح لهم بالتعلل بوهم الاستقلالية، إلا أنهم يظلون خاضعين تماماً على مستوى أفعالهم ومبادراتهم، للضغوط التنظيمية والاقتصادية التي تجثم على كاهلهم وتخدم في آخر المطاف مصالح مشغليهم، وبشكل أكبر مصالح مالكي أسهم مقاولتهم.

بالمقابل، تطورت أطروحة ثانية، يمكن دعوتها بأطروحة الحرية المصانة بشكل تام؛ وبيانها أنه بالرغم من الضغوط الممارسة على عمل الصحافيين، فإنهم يظلون أحراراً في إبراز إبداعهم وشخصيتهم في الشغل وفي التعبير عن ذاتيتهم النقدية أثناء معالجتهم للوقائع وتعاملهم مع المصادر. فالأمر يتعلق هنا بمسألة الإرادة والإتيقا الشخصيتين.

لقد اتفق مؤلفو هذا الكتاب على فكرة أن مهمتهم كباحثين في مجال العلوم الاجتماعية، ليست هي تفضيل إحدى الأطروحتين على الأخرى، بل هي إبراز خاصيتهما اللاواقعية التي يتعذر الدفاع عنها.

وبالفعل، فإن الخضوع التام أو الحرية الكاملة، ليسا طريقين ملائمين لإبراز ما يلاحَظ الآن داخل مقاولات الصحافة ومكاتب التحرير. وكما سنحاول إظهاره عبر صفحات هذا الكتاب، فإن تصور الفردانية المشترك بشكل غريب داخل هذه المقاولات والمكاتب والذي يشكل مرتكزاً بالنسبة إليها، يعتبر مخادعاً. لذلك، فإن أحد الأهداف الأولى المحددة من طرف المؤلفين، في إطار مقاربة الفرد سوسيولوجياً، هو العمل بشكل أفضل على إبراز حدود الأطروحتين المتصارعتين، والإيحاء - في الوقت نفسه - بعدم جدوى هذا التعارض.

مع ذلك، هناك شعور بأن حظوظ تقويض النفوذ الذي تحظى به كل أطروحة داخل النقاش العمومي، تظل ضعيفة؛ لأن كل واحدة

منهما تحمل رهانات مركزية لقضية المسؤولية الصحافية التي أصبحت استراتيجية داخل الديمقراطيات التعددية، على المستوى السياسي. وهو ما تشهد عليه استعمالاتها الاجتماعية؛ ففي العديد من المناسبات سمحت أطروحة الخضوع التام لبعض الصحافيين، بالتملص من كل مسؤولية[1]. كما دفعت بعض منتقديهم إلى إدراج مسألة الوسائط من جديد، داخل نظام التفكير السياسي؛ هذا في الوقت الذي استخدمت فيه أطروحة الحرية المصانة من طرف بعض الصحافيين، لتوطيد سلطتهم المهنية أمام "غير العارفين" أو أمام بعض منتقديهم، من أجل إعادة الاعتبار للمقاربة الأخلاقية للنشاط الصحافي ولانحرافاته[2].

إن مؤلفي هذا العمل واعون بمحدودية التأثير السياسي لمسعاهم وبأنَّه بإمكان المنظور المستوحى من العلوم الاجتماعية، أن يسمح للنقاشات حول المسؤولية الصحافية التي لا يشك أحد في ضرورتها داخل النظام الديمقراطي، باتخاذ منحى أكثر وجاهة وأهمية. وعلى سبيل المثال، إذا ما تمكن المدافعون عن أطروحة الخضوع من الإحاطة برؤية من هذا النوع، فإنهم سيتوقفون بدون شك عن تدعيم أولئك الذين يريدون القضاء حالياً، على الاستقلالية المهنية للصحافيين، حيث سيضطرون إلى الإقرار بأن هذه الاستقلالية التي ينتقدونها بشكل متسرع، باعتبارها مجرد خيال أو خطابة، موجودة مع ذلك وإنْ بطريقة مغايرة لتصورهم.

---

(1) سنجد مثالاً واضحاً عن ذلك، في الفصل الأول من هذا الكتاب.

(2) تلك هي الخطوات التي اتبعها الكاتب النمسوي الساخر كارل كراوس (Karl Kraus) (1874–1936)، عندما أعلن عن حقه في الحكم على النتيجة (ويتعلق الأمر هنا بالمنتوج الصحافي النهائي)، "دونها حاجة إلى الاهتمام مباشرة بالضغوطات الخاصة التي يخضع لها هذا المنتوج". وهي وسيلة للحفاظ، أولاً وقبل كل شيء، على المسؤولية الكلية والتامة لكل واحد تجاه أعماله. انظر: (Bouveresse, 2001, pp. 73-74).

كذلك فإن المناصرين لأطروحة الحرية المصانة، لن يتمكنوا من صياغة النتيجة التي تزعم أن أخلاقيات مهنة الصحافة (Déontologie journalistique) مسألة شخصية بالأساس ويجب أن تظل كذلك، لأنهم سيكونون ملزمين باستخلاص النتائج الضرورية، من الخاصية الجماعية للنشاط الصحافي، ومن كون تقسيم العمل داخل المقاولات الصحافية يشترط الاستقلالية وهوامش المناورة التي يحوزها كل منتج. وفي النهاية، سيؤدي هذا التغير البؤري (Focal) إلى تحويل النقاش عموماً، باتجاه الأسئلة الجديدة الآتية: كيف يتجلى تضييق الخناق الممارَس على منتجي الخبر، بشكل ملموس اليوم، داخل مقاولات الصحافة والتحرير؟ وإلى أي حد يمكن الحديث عن انبثاق إمكانات جديدة للفعل، من خلال هذه العمليات؟ وبأية صيغة وانطلاقاً من أية مركزات، سيتمكن الصحافيون من تحمل مسؤوليات شخصية؟ وإلى أي مدى يمكن لشعورهم بالإحباط وقلقهم المهني، أن يتحولا في أماكن العمل إلى عمليات نقدية منفتحة؟

التعددية وعدم التحديد النسبي

نشير إلى أن تصور الفردية والفردية الصحافية بالخصوص، يرتكز على مسلمتين تسمحان له بالتميز عن بعض المقاربات التقليدية القائمة بالعلوم الاجتماعية. فأما المسلّمة الأولى فهي التعددية (Pluralisme). ونحن نقصد بذلك، التشديد في التحليل على تعددية منطق الفعل، أو بصيغة أخرى، على تنافر قواعد الوضعيات. ويتعارض هذا الموقف مع المقاربات الاختزالية أو ذات المنطق الأحادي القطب (Mono logique)، التي تفضل قبلياً منطقاً معيناً أثناء فحص كل فعل أو وضعية (وغالباً ما يتعلق الأمر هنا بالفاعلية الاستراتيجية).

وأما المسلّمة الثانية التي تلتئم حولها مساهمات هذا الكتاب، فهي

عدم التحديد النسبي (Indétermination relative)، والمقصود بذلك أن الخاصية التوقعية والنظامية للفعل، يجب أن تحظى بالاعتراف في التحليل وأن تبرز بشكل نسقي، دون إضفاء الإطلاقية أو الآلية عليها. ويتطلب هذا الموقف إعادة النظر في النزعة الاقتضائية الصارمة بوصفها صيغة ملائمة للحتمية (Déterminisme) في العلوم الاجتماعية[3].

والنتيجة التي يمكن اعتبارها حاسمة في المشكلات السياسية والأخلاقية التي يثيرها تطور الوسائط الإعلامية في المجتمعات المعاصرة، هي الإقرار بأنه لا شيء في الاتجاهات الحالية للصحافة، يحكم عليها باتخاذ هذا المسار أو ذاك. وبالفعل، إذا ما كانت مسلّمة عدم التحديد النسبي تؤدي إلى الاعتراف بكون بعض الظواهر الاجتماعية تحظى أكثر من غيرها بفرص الظهور، فإنها تؤدي أيضاً وبتزامن مع ذلك، إلى التمييز بين ما هو بعيد الاحتمال (Improbable) وما هو مستحيل (Impossible). بالآتي، فهي تدفعنا إلى الإقرار بكون الملفوظات الحتمية غريبة عن استدلالات العلوم الاجتماعية. وإذا ما كانت تدعونا إلى اتخاذ الموقف نفسه إزاء الأقوال المعبرة عن نزعة إرادية ساذجة، فإنها تسمح لنا على الأقل، بالتأكيد دون السقوط في الخطأ، بإمكان وجود صحافة من نوع آخر.

في ضوء هاتين المسلّمتين، سعى مؤلفو هذا الكتاب إلى الوصف والتحليل للأسس العملية التي ترتكز عليها ظواهر مثل الشخصية والذاتية أو الاستقلالية الفردية، داخل عالم إنتاج الخبر. فكل فصل

---

(3) بخصوص هاتين المسلّمتين ولمزيد من التفاصيل، انظر: (Lemieux, 2008b) ويسعى هذا التشديد على التعددية وعدم التحديد النسبي، إلى تعميق العلاقة النقدية مع سوسيولوجيا بيار بورديو (Pierre Bourdieu)، رغم أنها تحمل في العديد من جوانبها، خصوصاً عبر طموحها الرامي إلى تجاوز التعارض بين الموضوعية والذاتية (Bourdieu, 1972)، حججاً قريبة من الحجج التي ندافع عنها هنا. (انظر النص الموجود داخل الإطار، عند نهاية هذا المدخل العام).

من فصول هذا العمل هو عبارة عن مساهمة من طرف سوسيولوجي أو مؤرخ أو متخصص في العلوم السياسية، حيث سيقوم كل باحث بمعالجة حالة إمبيريقية في إطار حقل اختصاصه. ونشير إلى أن جميع الحالات المدروسة فرنسية، لكنها مقترنة بفترات زمنية مختلفة، ممتدة من أواسط القرن التاسع عشر إلى وقتنا الحالي، وهي تشمل مختلف الأصناف الصحافية، من اليوميات الجهوية الكبرى ومواقع الأخبار على شبكة الإنترنت، إلى التلفزة والصحافة الوطنية اليومية ووكالات الأنباء والصحافة المتخصصة.

وكما هو معلن في العنوان الفرعي لهذا الكتاب، يختتم كل فصل بدرس موجز، هو بمنزلة مغزى عام من طبيعة إبستيمولوجية، مستخلص من الحالة المعروضة. وقد تضمنت الخلاصة العامة تأملات عامة أيضاً، ذات بعد منهجي هذه المرة، وهي أفكار نابعة من تحليل نظري للصعوبات التي واجهها المؤلفون أثناء استقصائهم كباحثين في العلوم الاجتماعية، لمسألة الفردية.

وتكتسي نصوص القسم الأول من الكتاب الذي اخترنا له عنواناً: "مجالات المناورة"؛ أهمية خاصة لمسألة الاستقلالية التي تتوافر للصحافيين أثناء مزاولة عملهم، حيث سمحت بتكوين فكرة عن درجة الحرية التي يتمتع بها منتجو الخبر حالياً في فرنسا، في مختلف الأصناف الصحافية. كما مكّنت من رسم معالم الأجوبة التي يمكن تقديمها لأسئلة مألوفة، مثل معرفة إلى أي حد يستطيع الصحافيون اختيار الأحداث التي يقترحونها على الجمهور ونوعية المعالجة المتبعة، أو معرفة مجالات العمل التي تُمكن الصحافيين من استثمار الأجهزة الجديدة التي تطورت داخل مقاولات الصحافة، خلال السنوات الأخيرة.

وقد حاولنا في مقدمة هذا القسم وعنوانها: "لزوم الاستقلالية في الممارسة الصحافية"، وضع صيغة تركيبية لمساهمات الباحثين، مع

التركيز على رهاناتها النظرية والتحليلية واستدعاء ومناقشة جزء من أدبيات العلوم الاجتماعية المتوافرة حول هذه المسائل.

أما القسم الثاني لهذا العمل والموسوم بـ "حب المهنة"، فيشمل نصوصاً تساعد على مقاربة كل من مسألة اختيار المهنة والقدرة على الابتكار لدى بعض الصحافيين. وسيتضح سبب الجمع بين هاتين المسألتين عند قراءة التقديم الذي اقتُرح لهذا القسم وعنوانه: "لماذا تظل مهنة الصحافة حاملة إمكانات متعددة على الدوام؟"؛ حيث تحدد الهدف في إبراز ما يقتضيه التصور الدينامي للنظام الاجتماعي والمهني، لموضعة (Objectivation) الحظوظ المتوافرة للأفراد لمزاولة المهنة والنجاح فيها وكذلك للتفسير السوسيولوجي للشخصية وللقوة الابتكارية للفرد.

ومن بين الأسئلة المتداولة التي تمكنت نصوص هذا القسم من الإجابة عنها، نجد بالخصوص السؤال المتعلق بمعرفة الدور الذي تمارسه الاستعدادات الاجتماعية للصحافيين وتطور مهنتهم أو حتى الصدف، في نجاح مسارهم المهني؛ وكذلك معرفة ما إذا كان عدم التحكم في المعايير المهنية، هو بالضرورة عائق داخل مهنة الصحافة؛ وأيضاً معرفة ما إذا كان أكثر الأفراد ابتكاراً يحظون بالمكانة التي يستحقونها داخل عوالم إنتاج الخبر كما هي منظمة حالياً، وما إذا كان بإمكان الإنترنت أن يقدم فضاءات تنافسية على مستوى الاعتراف المهني، أمام مقاولات الصحافة الكلاسيكية.

وهناك نقطة هامة تحتاج إلى التوضيح. فهذا الكتاب ليس تجميعاً لنصوص مستقلة في مسعاها، كما هو الشأن في أغلب حالات الكتب الجماعية المنبثقة من الندوات، بل هو نتاج حلقة دراسية استمرت سنتين وتم فيها اتباع خطوات مندمجة، حيث نوقشت كل مساهمة بشكل جماعي ومنتظم، طوال الفترة التي أنجزت فيها. بالآتي، فإن مقاربة الفردية التي

انبثقت تدريجاً من هذه النقاشات والتي سنعرضها في النص الموالي الموجود داخل الإطار، نتجت من تفكير جماعي. ومن هذا المنظور، يمكننا القول إن هذا الكتاب، ومن خلال الطريقة التي أنجز وكتب بها، قد أثار مشكلات شبيهة بتلك التي عمل على تحليلها. هكذا، يصعب إسناد قيادة التأليف (Autorship) إلى الأفراد الذين ساهموا في إنجاز الكتاب، ما دمنا نتصورهم كمؤلفين "محض" فرديين. ولا يمكن بالأحرى (A Fortiori) إسناد التأليف إلى واحد منهم، رغم وجود اسم واحد على الغلاف. فهذا العمل لن يدعي التوافر على مؤلف، إلا إذا ما اعتبرناه نتاجاً لأفراد شكلوا جماعة، أو - إن أردتم - لجماعة تشكلت من فرديات.

نهاية وانبعاث وتجاوز البراديغم الفرداني في العلوم الاجتماعية

> ما هو الدور الذي نسنده في تحليل الحياة الاجتماعية، إلى تفرد الأفراد واستقلالية أفعالهم وحرية إرادتهم؟ لقد عبر الباحثون في العلوم الاجتماعية عن عدم اقتناعهم بوجاهة مثل هذا السؤال. فالمهمة التي اختاروها لأنفسهم تمثلت عموماً بالكشف عن اللعب الخفي للمعايير المؤسسة، أو بالانضواء تحت انتظام لا يلاحَظ مباشرة، وذلك في ما وراء الخاصية "اللانموذجية" المزعومة للسلوك. لهذا، تَعيَّن إرجاع جاذبية الشخصية إلى حجم تأثير المكانة التي يحتلها صاحبها داخل تَشَكل معيَّن. وكان لازماً إبراز الشاهد الخفي على التبعية (Hétéronomie)، الكامن وراء الاستقلالية الظاهرة لبعض المواقف، وإزاحة ثقل القوى الاجتماعية اللاشعورية عن بعض الاختيارات الحرة المعروفة. وقد ساهم مجموع هذه الوضعيات في مدنا بفهم جيد للعالم الاجتماعي. ولاعتبارات عديدة، حظيت هذه الوضعيات باهتمام مشروع العلوم الاجتماعية الذي يقتضي بألّا تنفلت أية ظاهرة إنسانية – بما فيها أكثر الظواهر

شخصية أو لاعقلانية – من سلطتها التحليلية[4].

لكن، هل ظلت طريقة الاشتغال على هذه الظواهر دوماً، هي الطريقة النموذجية التي تمنح هذه الموضوعات الصفة التي تريد اتخاذها باعتبارها كذلك؟ لقد تم الإقرار بهذا الأمر دون شك، لكن عبر ضغط أفقده أهميته عند نهاية التحليل؛ ونحن نستحضر في هذا الإطار، المكانة الممنوحة للذات في التحليل البنيوي.

من جانب آخر، فإن هذه المعالجة صدمت مشاعر أغلبية المتلقّين. فهي لم تتمكن من إقناع الأشخاص الذين يعترفون بتميز بعض الأفراد نتيجة تفردهم الذي لا يضاهى، أو الذين يعتبرون بأن بعض الأحكام هي رغم كل شيء، أكثر استقلالية من غيرها، أو الذين يتحدثون عن اختيارات حقيقية واجهتهم دون أن يتمكن أي أحد، بمن فيهم هؤلاء الأشخاص من توقع ردود أفعالهم تجاهها.

وكلما ازداد وعي الباحثين بالهوّة الفاصلة بين الموقف المذهبي المهيمن على هذه القضايا في العلوم الاجتماعية، وبين التصور العام لها، تملكهم الشك. فهل هناك ما يسوغ معالجة هذا النوع من الظواهر بغرض تصفيتها؟ وهل يتعين علينا تصفيتها لنتمكن من تحليلها؟ سنعلن مرة أخرى وبكل تأكيد، بأن الحس المشترك (Sens Commun)، هذا العدو القديم الذي صنعته العلوم، سيكون ضحية هذه الأوهام عند إعلانه عن وجود حرية فردية وتخيُّله لاستمرار غموض الشخصية الإنسانية، رغم موضعتها تماماً من طرف العلم.

---

(4) وهو ما عكسته مبادرة دوركهايم (Durkheim) المتمثلة بتجاوز مجموعة من الاعتبارات القائمة، وذلك في دراسته حول الانتحار.

لكن، ألا يؤدي ذلك إلى مقارعة كل الآراء ومواجهتها فقط بآراء معارضة وليس ببراهين واستدلالات علمية؟ هكذا، سيفقد البعض تدريجياً إيمانه بالسلطة التفسيرية للعلوم الاجتماعية. فقد بدا لهذا البعض أن الفرد باعتباره كذلك، تعرض بمعية تاريخه الشخصي وسيكولوجيته للإهانة، لذلك ينبغي أن يحتل المكانة الأولى في التحليل[5].

لهذا الغرض، تم الإقرار بأن أفضل وسيلة لتحقيق ذلك، هي وضع ما هو اجتماعي في مرتبة ثانية. هكذا، أعيد الاعتبار داخل استدلال العلوم الاجتماعية، للفعل الذي تبرز فيه الخاصية الاجتماعية. وفي هذا الإطار، ستنبسط فردية حرة ومستقلة، وفق نموذج مستوحى بهذا القدر أو ذاك، من علم الاقتصاد الفردي، ونقصد بها فردية لم تلزم بعد بالتآلف مع الآخرين؛ أو وفق نموذج مستوحى هذه المرة من علوم الحياة، بوصفها طاقة مبدعة وذات مواهب شخصية غير قابلة للاختزال، لأنها حاملة لاستعدادات وراثية ومولدة حتماً للامساواة الطبيعية بين الأفراد والتي يجب على العلوم الاجتماعية الكف عن إنكارها.

في الاتجاه عينه، نلاحظ تراجعاً عاماً للنظريات الكبرى التي كوّنتها العلوم الاجتماعية في فترة ازدهار الاتجاهات الوظيفية والبنيوية والماركسية التي طمحت دوماً إلى الإحاطة بالفردية من منظور الكلية الاجتماعية (Totalité sociale). طبعاً، سيتراجع هذا الطموح بشكل كبير ومفاجئ، حيث

---

(5) للحصول على رؤية تركيبية وتعددية للنقاشات الدائرة حول هذا الموضوع، انظر بهذا الخصوص (Corcuff, *Le bart et de singly*, 2010).

ستصبح التحليلات نسقية وحتمية بقدر أقل وستتعامل مع النزعة السيكولوجية[6] (Psychologisme) بحفاوة.

إن طموح هذا الكتاب، هو الإيحاء بعدم لزوم الانخراط بهذا الشكل في مسارات تغليب المنظور النفسي وإعادة الاعتبار للإنسان المنعزل (Homo clausus)، أو استحضار النزعة الفطرية (In-néisme) عند الاهتمام في مجال العلوم الاجتماعية، بظواهر مثل الابتكار الشخصي وحرية الاختيار والشخصية. أكثر من ذلك، فهو يؤكد بأن تتبع مثل هذه المسارات لا يمكنه أن يؤدي إلى معالجة مُرضية لهذا النوع من الظواهر، لأنه ما دامت هذه الأخيرة اجتماعية فإنها تستدعي مناهج تحليلية تعترف تماماً بخاصيتها الاجتماعية.

لذلك، فإن المسعى المعروض هنا، يروم، بدوره، الابتعاد عن المسعى المحتقر للشعور العام الذي مفاده أن الأفعال الشخصية الذاتية أو الحرة تماماً، ممكنة. كما يبتعد كلية عن الموقف الذي يعتبر بأن التعامل بجدية مع هذه الأفعال، يقتضي البحث عن أصولها خارج العلاقات الاجتماعية نفسها. ولكي يتميز عن هذين الموقفين اللذين يشتركان في التشكيك أو يدفعان إلى التشكيك في القوة التفسيرية للعلوم الاجتماعية، فإن مسعى الكتاب سيؤكد

---

(6) اعتقد بعض الباحثين بأنه يتعين بمقتضى عمليات التفريد المتعددة التي تسم عصرنا، أن تكون السوسيولوجيا فردية بدورها، وهو ما انتقده باحثون آخرون (Passeron, 1990)، ومؤخراً لكن بطريقة أخرى، (Pinto, 2009). صحيح أن استدلالاً من هذا النوع سيقصي منهج الدراسة التي تنطلق دوماً من العلاقات الاجتماعية، بذريعة أن ما نتوقعه (أي التفريد) يتحقق في الواقع. وقد يؤدي مثل هذا الاستدلال إلى تجاهل كون السوسيولوجيا لم تتأسس تاريخياً كنقيض للفردانية (بما في ذلك لدى مؤلف مثل دوركهايم، انظر (Chanial, 2009))، بل تأسست حسب لوي دومون (Louis Dumont, 1979, p. 17) كوسيلة "لسد الثغرة التي فتحتها العقلية الفردانية، عندما خلطت بين ما هو مثالي وما هو واقعي".

بأن الظواهر المعنية ليست أوهاماً، كما أنها لا تخرج عن إطار كونها ظواهر اجتماعية. فما هي طبيعتها بالضبط؟ نتمنى أن يتضح الجواب تدريجياً على صفحات هذا الكتاب. لكن يمكننا ونحن على عتبته رسم معالم جوابنا كالآتي: سنعبر على مستوى براكسيولوجيا الفعل (Praxéologie de l'action)، عن المشكلات التي أثارتها معالجة الفردية بالضرورة، في إطار تحليل المعتقدات. وبصيغة أخرى، فإننا سنتبع مسار دراسة الأسس التي قامت عليها ظواهر مثل الذاتية والإرادة الحرة أو الشخصية، على المستوى العملي. وهو ما سيمنع من وصف مثل هذه الظواهر باعتبارها، أولاً وقبل كل شيء، مجرد نتاج للمعتقدات الجماعية أو "للبناءات الاجتماعية"[7].

وسيمنع كذلك من اعتبارها عمليات يتحدد أصلها خارج أو فوق الخاصية الاجتماعية التي تشكلها. وفي النهاية، سنضطر إلى إدراكها بوصفها وثيقة الصلة بالتناقضات التي ستنبثق حتماً داخل فورية (Immédiateté) الممارسات الإنسانية.

---

(7) من بين النتائج المستخلصة، عدم إرجاع هذه الظواهر إلى الإيديولوجيا الفردانية للمحدثين. ومما لا ريب فيه، أن هذه الإيديولوجيا تلزمنا بالحصول وبشكل متبادل، على الذاتية وحرية الاختيار وعلى الحقوق الفردية هناك حيث لا تلزم بها إيديولوجيا المجتمعات التقليدية أو تلزم بعكسها إلى حد ما (انظر: Dumont, 1979). ومع ذلك، فإن هذه الإلزامات الإيديولوجية تتموقع من حيث التعريف، عند مستوى مغاير لمستوى التناقضات التي يواجهها الأفراد في فورية ممارساتهم. والحال، أن المستوى الآخر الذي نريد التموقع بداخله في هذا الكتاب، يسعى لأن تكون الافتراضات المدرجة ضمن الممارسة والتي تسمح في مجتمعاتنا بتطبيق مفردات الذاتية وحرية الاختيار والحق الفردي على بعض الوقائع، ذات طابع كوني، أي باعتبارها افتراضات تسمح لأفراد المجتمعات المغايرة لمجتمعنا، بتجريبها بطريقتهم وتسميتها بكلمات أخرى وعبر انتظارات مختلفة عن انتظاراتنا. فعلى سبيل المثال، وكما بين لوي دومون ذلك (المرجع المذكور)، فإن وجود إيديولوجيا غريبة في مبادئها عن فردانية المحدثين، في هذه الطبقات المغلقة (Castes)، لم يمنع وجود ظاهرة اجتماعية "فردانية" وهي ظاهرة "الزاهد".

القسم الأول

مجالات المناورة

تقديم

لزوم الاستقلالية في الممارسة الصحافية

هناك خطأ شائع مفاده أن الصحافة مهنة ليبرالية. وهذا جهل بالواقع الصناعي لهذه المهنة وبالدور الذي تؤديه العلاقة القائمة بين الأجير والمأجور وتقسيم العمل والعلاقات التراتبية والبيروقراطية في ممارستها. ويوجد خطأ آخر مماثل للأول إلى حد ما، مفاده أن الصحافة هي بالأساس نشاط من طبيعة تايلورية(*)، حيث يخضع بشكل تام للمراقبة المؤسساتية وللبرمجة العلمية والمعقلنة للمهام. وفي ذلك تجاهل لكون هذه المهنة ذات مميزات "حرفية" عديدة تعود إلى أواسط القرن التاسع عشر، حينها لم تكن قد ولجت بعد عصر العمل المأجور والمقاولة الكبرى. ولا يتعلق الأمر فقط بميراث تاريخي، بل يجب النظر إلى هذه المميزات، كما سنوضح ذلك لاحقاً، كضرورة عملية لمزاولة هذه المهنة. وينبغي قراءة الأهمية السياسية التي تكتسيها في الوقت الحالي، مسألة الفردية وعدم قابلية الاستبدال (Non-substituabilité) واستقلالية العمل داخل عوالم

(*) تنسب "التايلورية" إلى المهندس الأميركي تايلور (1856–1915) الذي وضع طريقة لتنظيم العمل الصناعي، تسمح باستعمال الحد الأقصى من الأجهزة والتخصص الدقيق وإلغاء الحركات غير المنتجة واستغلال أدق تفاصيل الشغل والزمن من أجل تحقيق مردودية أكبر. وقد انتقد شارلي شابلن هذا التنظيم بسخريته المعهودة في فيلمه الرائع "الأزمنة الحديثة" (المترجم).

إنتاج الخبر، في أفق هذا التوتر القائم بين البعد الصناعي الحاضر كلية وعدم اختزال النشاط الصحافي في العقلنة الصناعية. ولمقاربة هذه المسألة بشكل صحيح، يتعين تحديد الرهان في التخلص من الرؤية الرومانسية لصحافة متحررة من الطوق الصناعي والتجاري الذي تطورت في إطاره، ومن وهم صحافة تتحدد ممارستها بشكل تام ودقيق بآليات المقاولات الصحافية.

"نزع الملكية" الصناعية

نشير هنا إلى بعض العناصر البديهية، المحددة للخاصية الصناعية للنشاط الصحافي، كما هو ملاحظ اليوم في البلدان الغربية، والتي يمكن تلخيصها في أربعة نعرضها كالآتي:

1 – تقتضي العلاقة بين الأجير والمأجور تبعية الصحافي لمشغّله، رغم أن قانون الشغل في الحالة الفرنسية، ينص على حماية خاصة في هذا الباب[1]. ويدرج الصحافي في إطار هذه العلاقة، داخل التركيبة التراتبية (رئاسة التحرير، رؤساء المصالح) التي تجعله في وضعية تبعية وظيفية. وكما سيظهر من خلال مثال واضح في الفصل الثاني، فإن رئيس التحرير هو الذي يحدد عموماً – وتحت مراقبة المساهمين أو الهيئة المديرية – الخط التحريري الذي يتعين على مرؤوسيه أتباعه. وطبعاً، فإن هذا الخط يبرز بالخصوص عبر اختيارات وتعليمات تخص الأحداث الواجب تقييمها.

2 – يتجلى تقسيم العمل عبر التدخل المستمر في سلسلة إنتاج الخبر من طرف العديد من المتخصصين المطالبين بالتعاون في ما بينهم. ففي المجال التلفزي مثلاً، يتطلب إنجاز وبث تحقيق ما، تعاون مهنيين ذوي انتظارات

(1) نخص بالذكر هنا "بند الذمة" الوارد بقانون سنة 1935 والذي يمكن للصحافي المستقيل بمقتضاه، الحصول على تعويضات مهمة عند مغادرة المؤسسة الصحافية "في حالة حدوث تغير بارز في طبيعة أو توجه الجريدة".

ومؤهلات تقنية مختلفة، مثل المحررين والمصورين ومهندسي الصوت ورؤساء فريق التوليف (المونتاج) ومقدمي النشرة المتلفزة (Siracusa, 2001). لهذا، سيكون لكل متدخل وجهة نظر جزئية حول موضوع منجز بشكل جماعي، كما سيجد كل واحد صعوبة في التعرف شخصياً وبشكل تام على ثمرة عمله[2]. وهو ما تشهد عليه الحالة الإمبيريقية المعالجَة في الفصل الأول، حيث سنعاين داخل وكالة إخبارية كبرى، تقسيماً دقيقاً للعمل، بحيث سيصبح من المتعذر على الصحافيين الإقرار بأنهم أصحاب البرقيات التي قاموا بتحريرها وبالآتي تحمل المسؤولية الشخصية إزاءها.

3 – يضطر الصحافي في إطار غياب التحكم الفردي في مقاسات الإنتاج[3] (Formats de production)، إلى إدراج عمله داخل معايير زمنية (الوقت المخصص للإنتاج، إيقاعاته، آخر أجل لإنجاز العمل (Deadlines)...) لا يحددها بنفسه (Rozenblatt, 1995)؛ ويؤدي ذلك أيضاً إلى عجز الصحافي عن القيام بنفسه بتحديد الوسائل التقنية والمالية والبشرية الممنوحة من أجل إنجاز المهام المطلوبة وعدم تمكنه من تنظيم زمن اشتغاله كلية، فبالأحرى من التحكم في معايير إنتاج العمل الذي يجب عليه القيام به. ويقدم لنا الفصل الخامس لمحة عن هذا الوضع، من خلال استحضار تجربة صحافيي الموقع الإخباري ميديا بار (Mediapart)، الذين وإن كانوا يتمتعون بحرية نسبية في تنظيم أيام عملهم بأنفسهم، إلا أنهم لا يملكون في إطار علاقتهم برئاسة التحرير الحرية التامة في رفض تخصيص جزء من وقتهم للإجابة مباشرة على التعليقات الصادرة عن قرائهم.

---

(2) كتب إدغار موران (Edgar Morin, 1961, p. 47) الآتي: "في الصناعة الثقافية، لا يبرز فقط المؤلف الخجول من عمله، بل أيضاً المؤلف المتنكر لهذا العمل".

(3) تشير اللفظة إلى اقتصاد الزمن والوسائل التي تحدد سلفاً إنتاج الخبر داخل المقاولة الصحافية (Lemieux, 2000).

4 - يلاحظ غياب التحكم الفردي في مقاسات التوزيع، عبر إلزام الصحافي بـ"إدراج"[4] الخبر المعالج - حتى لو اقتضى الأمر تقليص حجمه - داخل المقاسات المحددة سلفاً وإجباره على احترامها رغم أنه لم يساهم في وضعها. ويمكن في بعض الحالات، أن يتعلق هذا النوع من الإلزام بالتقاليد السردية وبإجراءات الإخراج أو بأصناف الأساليب التي لم يبتكرها الصحافي والتي ينبغي عليه استعمالها، وإلا اعتُبر من طرف زملائه، فاشلاً من الناحية المهنية (Schudson, 1989). ويقدم لنا الفصل الرابع فكرة حول الأهمية المعطاة لسلطة المقاسات في تحديد العمل الصحافي، حيث يصف أحد الصحافيين الطموحين والمعنيين بالدراسة، هيمنة معايير المقابلات السياسية "النمطية" وطرق التصوير والاستجواب، على الصحافيين العاملين بالتلفزة.

وفي آخر المطاف، يمكن للبعد الصناعي المحدد للصحافة الحديثة، أن يتسم بخاصية "نزع ملكية "الصحافي وذلك بحرمانه من القيام بتحديد الشروط التطبيقية لعمله بنفسه ووضع حدود أمام إمكانية اتخاذه لقرارات سيادية في إطار أنشطته[5]. ولا بد من توضيح أن هذا التأثير لا يكون قابلاً للوصف إلا إذا ما تم التفكير في "المثال" الصحافي وفق نموذج العامل المستقل أو المهني الحر. والحال، أن النماذج البديلة في المجال الصحافي، وعلى افتراض أنها كانت موجودة من قبل، غير قابلة للملاحظة عملياً في

---

(4) تحيل هذه اللفظة على طول المقالة أو مدة التحقيق وأيضاً على زاويته وإيقاعه وأسلوبه وخطاطاته السردية وإخراجه ونمط توزيع أدوار الكلام وتحديد المسافة بين شخوص التحقيق (Lemieux, 2000). هكذا، تمارس الضغوط التجارية على أنشطة الصحافيين الأساسيين، حيث يلزمون باحترام مقاس التوزيع الذي لم يقوموا بتصوره، لأن هذا العمل ينجز في الغالب من طرف رؤسائهم، بمساعدة مهنيين في مجال التسويق (Marketing) (المرجع المذكور).

(5) بخصوص هذه النقطة، انظر الدراسة الرائدة التي قام بها في السياق الأميركي وارن بريد (Warren Breed) (1955) وأيضاً لي سيغلمان (Lee Sigelman) (1973).

الوقت الراهن[6]. ويبدو التذكير بالبعد الصناعي للعمل الصحافي حاسماً، من أجل فهم علاقة العديد من الصحافيين بالمنطق التجاري. وبالفعل، فإن "نزع الملكية" الصناعية يجعلهم كأفراد خارج القرارات المتخذة من طرف مشغلّيهم، الرامية إلى تعديل تنظيم العمل لكي يصبح ذا إنتاجية ومردودية أكبر. ولا يمكن للصحافيين الاعتراض على مثل هذه القرارات إلا بشكل جماعي، وهو ما سنعود إليه لاحقاً. أما كأفراد، فإن الواحد منهم يعجز عن التحكم في التغيرات المدرجة من طرف رؤسائه على مستوى تنظيم الإنتاج وتحسين تنافسية المقاولة. وتعتبر هذه النقطة أساسية لفهم الهشاشة النسبية للممارسات الصحافية، أمام الضغوط الاقتصادية الجديدة التي برزت في البلدان الغربية، منذ ثمانينيات القرن العشرين.

ويتمثل هذا التحول الهائل للممارسات الصحافية والذي تم توثيقه في مراجع كثيرة، بإعادة تحديد "المهنة" (Professionnalisation) وفق قواعد الواقعية الاقتصادية. فلم تعد عمليات احترام مقاسات الإنتاج والبث ومجاراة المنافسين، القواعد المهيكلة للممارسة فقط، بل إن المقاسات نفسها خضعت للتعديل، كما أن الأدوات التي تسمح بقياس الإنجازات ومقارنتها بإنجازات هؤلاء المنافسين، عرفت مزيداً من الإتقان. هكذا، ترجمت الضغوط الرامية إلى تحسين فعالية العمل وقابلية توقعه (Prévisibilité) على مستوى مقاس الإنتاج، بتكثيف إيقاعات النشاط وتطوير العمل الصحافي "المكتبي" وتشجيع الكفاءات المتعددة وقابلية الاستبدال والتكاليف الخارجية (عبر اللجوء إلى خدمات الصحافيين الذين يتلقون تعويضاتهم بحسب الصفحة وعدد سطورها) والحق في

(6) سيتعين على الصحافيين الذين يتقاضون تعويضهم بحسب الصفحة وعدد سطورها (Pigistes) والصحافيين المستقلين (Free-lance) الذين سيتم الحديث عنهم في الفصل السادس، القبول بحد أدنى من "نزع الملكية" لبيع منتوجهم للمقاولات الصحافية. ويجب عليهم بالخصوص، التخلي عن تحديد مقاس البث وتقبل قيام مهنيين آخرين بمراجعة وإعادة صياغة منتوجاتهم بشكل كبير أحياناً (Pilmis, 2007).

تدخل أكبر من طرف المصالح الخارجة عن إطار التحرير (الإشهار، الدراسات التسويقية، المصالح التجارية) وتأثيرها في النشاط الصحافي ذاته[7].

وبخصوص مجاراة المنافسين، تمثلت العدة الجديدة في تكميم متزايد لنتائج النشاط (قياس عدد المتلقين والمبيعات وحصص سوق الإشهار والإنتاجية)، ما سمح بوضع مقارنات دقيقة وفورية بين إنجازات المنافسين المباشرين وبتعميم ممارسات المراقبة الموجهة (Minotoring) للمناقشة وتشجيع "ردود الأفعال"، أي تقليص المدة الزمنية المخصصة للتقيد بالخبر المنشور من طرف المنافسين. وبالنسبة إلى مقاس البث، يؤدي التطور بشكل عام إلى تقليص المدة الزمنية (Hallin, 1992) وتكثيف الإيقاع، سواء داخل نشرات الأخبار الإذاعية والتلفزية، أم داخل الصحافة المكتوبة. كما يترجم في إطار هذه الأخيرة، بإخراج للخبر مرتكز أساساً على الصورة وعلى تبني أساليب لغوية مباشرة أكثر وصورية أقل، على مستوى كل الوسائط[8].

ومما لا شك فيه أن ارتقاء الواقعية الاقتصادية داخل المقاولات خلال الثلاثين سنة الأخيرة، سمح بالحديث عن الصحافة الحالية بالبلدان الغربية، بوصفها شكلاً للنشاط المهني الخاضع للإكراهات بإيقاع أكبر مما كان عليه الأمر خلال ثمانينيات القرن الماضي. فالصحافيون مطالبون اليوم باحترام مقاسات الإنتاج والبث المحددة بصرامة، أكثر من أي وقت مضى، وتحمل ضغط المنافسة بدرجة وثبات غير مسبوقين. ومع ذلك، سيكون من الخطأ تصور عالم الصحافة قبل ثمانينيات القرن العشرين، كعالم يجهل

(7) وهو ما يشهد عليه مثلاً، تطور التسويق التحريري وبشكل عام، سلطة القرار الممنوحة لفاعلين من خارج المهنة (من رؤساء ومديري أعمال غير صحافيين ومهنيي التسويق وفنيي الطباعة)، انظر بهذا الخصوص، بنسون (Benson, 2000, et Hubé 2008, pp. 301-335).

(8) انظر على سبيل المثال (Fiala et Habert, 1989, et Lagane, 1997).

قواعد الواقعية، بما فيها الواقعية الاقتصادية. فـ "نزع الملكية" الصناعية عن الصحافة هو من حيث التعريف مواكب لمسار الصحافة الحديثة.

الأسس العملية للاستقلالية

بتناظر مع الخطأ المتمثل بتجاهل البعد الصناعي المؤسس للصحافة المعاصرة أثناء القيام بتحليلها، يوجد وهم الاعتقاد بأن الصحافة أصبحت اليوم نشاطاً خاضعاً كلية للمراقبة المنظمة ولعقلنة المهام. ويتقاسم هذا الاعتقاد بعض مديري أعمال الصحافة وبعض المساهمين فيها من المبتهجين لهذا الوضع، مع بعض منتقدي الرأسمالية الذين يشعرون بالرهبة والسخط تجاهه؛ إلا أن هذا الاعتقاد يظل مغلوطاً مع ذلك. وأول حد حاسم في هذا الإطار، هو الذي أقرّه السوسيولوجيون المهتمون بالعلاقات التفاعلية، عندما بيّنوا بأن تطبيق القواعد المفروضة بشكل تراتبي، يروم خلق مفاوضات عملية[9] داخل أماكن العمل. وقد تحدث أنسيلم شتراوس (Anselm Strauss) بهذا الخصوص، عن "نظام متفاوض بشأنه" في دراسته للعلاقة داخل أحد المستشفيات، حيث خضعت الاتفاقات التعاونية بين الأطراف المعنية للتفعيل من جديد أو للتعديل وساهم في ذلك كل الأفراد بمن فيهم المرضى. هكذا، تم إيجاد شروط استثنائية والقبول بها وتحقيق بعض التسويات (Strauss, 1992b). فما نكاد أن ننطلق من مكان العمل حتى تتعقد الرؤية المرنة لروابط الأمر والامتثال التي يتعين احترامها دون مقاومة. وبالفعل، فلكي تكون هذه الرؤية واقعية، ينبغي أن يتقاسم الفاعلون المعنيون فيما بينهم، المنتظرات والمصالح العملية نفسها، وأن يعملوا تلقائياً كـ "رجل واحد".

يرى شتراوس أن الأمر لا يتم بهذا الشكل، لذلك فإن النظام يخضع

(9) انظر بهذا الصدد، النتائج المتطابقة التي توصلت إليها سوسيولوجيا التنظيمات الفرنسية وبالخصوص، سوسيولوجيا دوبوي (Dupuy) وتونيغ (Thoenig, 1985).

دوماً للتفاوض. وسنجد في الفصل الثاني مثالاً واضحاً بهذا الخصوص، حيث تترجم الاختلافات على مستوى المنتظرات والمصالح العملية لصحافيي المراكز الباريسية للتلفزة والإذاعة العموميتين ومراسلي هذه المراكز بإذاعات الألزاس (Alsace) (شرق فرنسا)، بتحفظ هؤلاء من إرضاء بعض الطلبات الصادرة عن أولئك وبإنجازها بنوع من التلكؤ وأحياناً برفض الالتزام بها بكل بساطة.

وهناك حدٌّ ثانٍ يخص الصحافة بشكل أكبر، ويتعلق بتعدد القواعد العملية التي يتعين على الصحافيين احترامها أثناء مزاولتهم لنشاطهم. وبالفعل، فإن الأمر لا يقتصر على قواعد الواقعية، لأن بعضها يهم قواعد الفعل وتحديداً القاعدة الطبيعية والقاعدة العمومية[10]. بهذا المقتضى، يصبح لدى الصحافيين نقطة ارتكاز داخل ممارستهم المهنية، من أجل

(10) نحيل هنا على نموذج الممارسة الصحافية الذي عالجه لوميو (2000) والمرتكز على ثلاث مجموعات من القواعد التي يتعين على الصحافيين ومحاوريهم التقيد بها وذلك بحسب الوضعيات التي انخرطوا فيها.

- فهناك **أولاً** القاعدة العمومية (Grammaire publique) المطابقة للوضعيات الأكثر عمومية والتي تتحدد أساساً في قاعدة التباعد. وتتجلى تنويعاتها في قواعد مثل التباعد البياني (Distanciation énonciative) والحفاظ على المبادرة وتدقيق الخبر وتعددية الأصوات (Polyphonie) (أي احترام تعدد الآراء) والفصل بين الوقائع والتعليقات.
- وهناك ثانياً القاعدة الطبيعية (Grammaire naturelle) المطابقة للوضعيات الأقل عمومية والتي تتحدد أساساً في الانخراط التلقائي وفي الإرجاع. وتتجلى تنويعاتها في قواعد مثل الشخصية (المتمثلة بالتعامل مع المحاور كشخصية غير مختزلة في الدور الذي تؤديه) والحميمية (عبر تمتيعه بحق الامتياز) والإعادة (من خلال منحه شيئاً كمقابل لما قدمه).
- وهناك أخيراً قاعدة الواقعية (Grammaire du réalisme) المطابقة لوضعيات يسعى فيها الأفراد قبل كل شيء، أن يكونوا "واقعيين" بالنظر إلى محدودية إمكاناتهم (عدم كفاية الوقت والوسائل، مخاطر ردود الأفعال الانتقامية... إلخ). وتتجلى تنويعاتها في قواعد الواقعية الاقتصادية (احترام مقاسات الإنتاج والتوزيع، عدم المجاوزة عن طريق المنافسة) وكذلك في قواعد الواقعية السياسية (استباق القطائع الحاصلة في مجال التعاون، التأويل الاستراتيجي لسلوك الغير).

إضفاء طابع نسبي على قواعد الواقعية لديهم وخصوصاً الواقعية الاقتصادية. ومن هنا تنبثق عدة وضعيات مهنية تجعلهم يواجهون مآزق عملية يمكن صياغتها كالآتي: هل يتعين أمام سبق صحافي (Scoop) غير مؤكد، احترام قاعدة مجاراة المنافسين أم بالأحرى احترام قاعدة تقاطع الخبر؟ هل يجب احترام قاعدة الإعادة عند امتلاك "معرفة آثمة" (Savoir coupable) ذات مصدر موثوق، أم بالأحرى احترام قاعدة الحفاظ على المبادرة وخيانة ثقة هذا الأخير؟ هل ينبغي عند جمع الدلائل ضد فرد معين، احترام قاعدة إقامة البينة المقبولة قانونياً لإعلان التهمة والدفع بالبحث إلى أبعد مدى، أم بالأحرى احترام مقاس الإنتاج وإيقاف البحث الذي يعتبر مكلفاً جداً من حيث الزمن والوسائل؟

طبعاً، إن هذه التوترات تجعل الصحافة أقرب إلى المهنة الحرة؛ فبفضلها تصبح قدرة الممارس على الكشف داخل وضعية ما، عن الموقف الجيد الذي يجب اتخاذه أمام أحد الاختيارين، هي مفتاح مهنيته. وهي التي تمنحه أيضاً هامش التأويل أثناء تطبيق القواعد[11]، وبالآتي تكسبه نوعاً من الاستقلالية في إنجاز عمله. وهي تشكل في الأخير، مبدأ لتفريد السلوكات الفردية داخل فريق العمل وتمييزها[12]. باختصار، إن وجود هذه التوترات يجعل من النشاط الصحافي، رغم اقترانه بالسياق الصناعي، ممارسة "محترزة"، حسب تعبير فلوران شامبي (Florent Champy, 2009)، أي نشاطاً مهنياً مؤسساً على توظيف الفاعل لقدرات التمييز والحكم العملي، أمام المشكلات الخاضعة للمعالجة والتي لا تقبل الحلول

(11) وهو ما يفسر، كما بيَّن إريك لانيو ذلك في الفصل الأول، كيف أن الصحافيين يقومون عادة بمجازفات داخل وكالة الأخبار نفسها، علماً بأنها تشكل عالم الممارسات النمطية، مما يدفعهم في النهاية إلى ارتكاب أخطاء مهنية.

(12) وقد أكدت ماري - لور سورب تيارداس (Marie-Laure Sourp Taillardas) على هذا الجانب في الفصل الثالث، عندما بيَّنت استحالة تعويض زاوية أحد الصحافيين بجريدة (*Libération*) موضوع الدراسة، بزاوية زميل له بالجريدة نفسها.

البسيطة أو النمطية[13]. ويقتضي هذا البعد المحترز لعمل الصحافيين، ألّا تختزل جمعنتهم المهنية (Socialisation Professionnelle) كلية في اكتساب معارف شكلية. وبالفعل، فإن كفاية التمييز المعنية لا يمكن أن تخضع للتقعيد كلية، لأنها ترتبط أولاً وقبل كل شيء بالتجربة العملية وبأحوال الضمير[14] (Casuistique). وفضلاً عن ذلك، ينبغي معرفة أن هذا الصنف من الكفايات لا يختزل من حيث التعريف في عملية التحكم في قواعد الواقعية وحدها[15]. وهنا نبْلغ مشارف مقاربة النشاط الصحافي بصيغ الرتابة. فهذه المقاربات تتسم بالدقة عند معالجتها للكفايات المتضمنة في النشاط المذكور، باعتبارها ناتجة من التجارب والعادات وليس من معرفة خاضعة للتقعيد والتنظير (Gans, 1980). بالمقابل، يسعى مفهوم الرتابة إلى التقليل تماماً من أهمية التوترات ولو كانت طفيفة، وهي التوترات الناجمة عن تعددية القواعد التي يتعين التوفيق بينها داخل ممارسة محترزة مثل الصحافة. لذلك، فإن أكثر الأنشطة الصحافية ألفة – وهو النشاط الروتيني – يتضمن تناقضات على مستوى قواعده، تجعله "مقلقاً" ومشكوكاً فيه، أكثر مما يوحي به مفهوم الرتابة.

مجمل القول، إذا ما بحثنا عن الأساس العملي للاستقلالية الصحافية، فإننا سنكون مطالبين بالتعرف عليها داخل تعددية القواعد

---

(13) من بين المهن التي قدمها فلوران شامبي كأمثلة على الممارسات الاحترازية، نذكر الطب والمحاماة والقضاء والهندسة المعمارية.

(14) بينت ماتوكو تسوروماكي (Motoko Tsurumaki) بشكل دقيق في الفصل الثاني أبعاد المعرفة العملية الخاصة بالصحافة، عندما وصفت من خلال مفهوم "الخبرة السياقية" مجموعة من الكفايات المؤسسة لدى محرري الأخبار العامة (Les faits–diversiers) الذين يشكلون موضوع دراستها، على معرفة معمقة بالمناطق التي تقع بها الأحداث العامة وجمعهم للعديد من الحالات التي تمت معالجتها على فترات زمنية متفرقة.

(15) هكذا، وكما بينت ماري – لور سورب تيارداس، فإن ميولات الصحافي موضوع الدراسة نحو العمل وفق القاعدة الطبيعية واعتماداً على مصادره، لا تضبط من طرفه بشكل واقعي.

التي يتعين احترامها. وبالفعل، إذا لم يقم الصحافيون أثناء ممارسة مهنتهم بإدراج منتظم للقاعدة الطبيعية (على مستوى علاقتهم بالمصادر خصوصاً) وللقاعدة العمومية (على مستوى علاقتهم بالجمهور أساساً)، فإن عملهم لن ينفلت من ضغوط الحياة اليومية، وبالآتي لن يدركوا أن ممارستهم لا تُختزل في معرفة خاضعة للتقعيد، ولن يشعروا بأن كفايتهم المهنية لا تختصر في مجرد احترام قواعد الواقعية الاقتصادية[16].

وتدفعنا المقاربة العملية إلى قلب المنظور السوسيولوجي المألوف، لأن الاستقلالية الصحافية ليست فقط - وفي المقام الأول - تجسيداً لمطلب جماعة مهنية تسعى إلى الدفاع عن مصالحها، وهي ليست فقط - وفي المقام الأول - بلاغة مهنية (Rhétorique Professionnelle) أو خطاباً مدافعاً عن الحرفة[17]. كما أنها ليست فقط - وفي المقام الأول - ميراثاً للطريقة الخاصة التي تشكلت عبرها مهنة الصحافة تاريخياً في هذا البلد أو ذاك، بل يجب النظر إليها - في المقام الأول - كنتيجة للتناقضات العملية المميزة للنشاط الصحافي بالضرورة[18].

(16) يبرز هنا الاختلاف بين الصحافة والمهن الصناعية الأخرى. ولا يرجع ذلك إلى كون النفاذ إلى القاعدتين، الطبيعية والعمومية، أمراً متخيلاً للعاملين في الصناعة، وتحديداً داخل مكان عملهم، بل إلى كون هذا النفاذ لا يخضع للضغط العملي- المنطقي (Pratico-logique) للنشاط، على نقيض ما يلاحَظ في المجال الصحافي. وتبين هذه الملاحظة كيف أن المهن "المنزوعة الملكية" تسعى دوماً إلى تخصيص حيِّز ضيق للاستقلالية، أي إلى نزْر قليل من التوتر على مستوى القواعد. وبإمكان مثل هذا المنظور أن يؤدي إلى إعادة تعريف استيلاب الشغل باعتباره "استحالة تخلص الأفراد حالياً من الأشكال الضاغطة للحياة"، وبالآتي عدم الاستفادة في الوقت الحالي من تجربة الاستقلالية (Lemieux, 2009, p. 146).

(17) وذلك على عكس ما تقترحه مقاربة لوبوهيك (Le Bohec, 2000). انظر أيضاً، بخصوص هذا النوع من الاختزال، برادیز (Paradeise, 1985).

(18) يجب أن نفهم لفظة "بالضرورة" كإكراه تعريفي. فإذا ما اتفقنا على اعتبار الصحافة نشاطاً متمثلاً بجمع الأخبار المتعلقة بأحداث جديدة وصياغتها والتعليق عليها عند الاقتضاء وجعلها في متناول الجمهور، فإن كل عمل صحافي وكيفما كان شكله الملموس، سيولد صنفاً من التناقضات العملية التي سيتم ذكرها هنا. وفي حالة ما إذا لم يقم بذلك، فإنه لن يندرج ضمن هذا التعريف. ومما لا شك فيه، أن هذا المنظور يقترن بالمقاربة "الجوهرية"

وبمعنى ما، يجب أن نسلك طريق التحليل في الاتجاه المعاكس. فمن اللازم فهم العمل التاريخي لبناء الفاعلين لمهنتهم، أو تطور خطاباتهم المهنية ومجهودهم من أجل الدفاع عن مصالح حرفتهم، انطلاقاً من اقتناعهم بأن الطريقة التي يستخدمونها هي الأساس العملي لاستقلاليتهم باعتبارها مرتكزاً نقدياً (خصوصاً في الصراع ضد عملية نزع الملكية الصناعية عن عملهم). وقد قدم لنا إريك لانيو في الفصل الأول، مثالاً جيداً لهذا المسعى، حيث بيّن كيف أن الوكلاء لم يقتنعوا بالفكرة التي مفادها أن نظام الإنتاج نفسه هو "المسؤول" عن الخطأ المرتكب داخل مقاولتهم. وفعلاً، فإن التفكير بهذا الشكل يعني بالنسبة إليهم، إنكار الأساس العملي لاستقلاليتهم.

وهنا يبرز حد ثالث معارض للاعتقاد القاضي بأن الصحافة أصبحت اليوم نشاطاً خاضعاً تماماً لعقلنة المهام وللمراقبة التنظيمية الضيقة. ذلك أن الاستقلالية كمطلب عملي، تسعى إلى منح مرتكز جماعي للصحافيين من أجل الاعتراض على بعض التعديلات المفروضة على شروط عملهم، من طرف مشغلّيهم؛ وهي التعديلات المؤدية إلى وضع حواجز أمام القاعدة العمومية أو القاعدة الطبيعية، أثناء مزاولتهم لنشاطهم[19].

وبصيغة أخرى، تقدم الاستقلالية التي تم تصور أساسها العملي، قاعدة للتعبئة الجماعية للصحافيين، عندما يشعرون بأن طرق تنظيم الإنتاج

(Substantialiste) للنشاط المهني، بمعنى أنه يهتم جدياً بمضمون هذا النشاط (معلناً بأن ما يسمح لنا بتمييز نشاط مهني من نوع معين، هو مضمونه بالضبط وليس فقط بلاغته أو علامته التجارية (Label)). لكن، يجب علينا ألّا نخلط هذه النزعة الجوهرية بالنزعة الماهوية (Essentialisme)، فبإمكاننا الإقرار بأن الأنشطة المهنية ذات مضامين تجعلها قابلة للوصف كمضامين من صنف معين، دون ادعاء امتلاكها "ماهية" لازمنية (Champy, 2009).

(19) كما بين أوليفييه بيلميس (Olivier Pilmis) في الفصل السادس، فإن لزوم حفاظ فريق الصحافيين على منفذ نحو القاعدتين، العمومية والطبيعية، أثناء ممارستهم، يعتبر الدافع الرئيسي الذي تشكل حوله عمل بعض الصحافيين الذين يتقاضون تعويضهم بحسب الصفحة وعدد سطورها، من أجل الرفع من قيمة شروط عملهم وتقديمه بوصفه أفضل حماية "لروح" المهنة.

وتحسين تنافسية المقاولة (وأيضاً بعض الضغوط السياسية)، تقلص هذه الاستقلالية أي تُفقد النشاط جوهره، أو إن شئت قلت، تشوّه مضمونه. وبإمكاننا، بلا ريب، الحديث هنا عن "الثقافة المهنية" وعن الارتباط الثقافي للصحافيين باستقلالية ممارستهم، وهو الارتباط الذي ينتقل من جيل لآخر ويتم الحفاظ عليه مع تعديله عن طريق الجمعنة المهنية. ونؤكد أن ذلك مشروط بعدم اعتبار الثقافة المهنية مجموعة من المعتقدات الاعتباطية أو الظرفية المنفصلة عن أساسها العملي[20].

فضلاً عن ذلك، فإن هذه الثقافة المهنية لا تقتضي تعبئة جماعية بشكل آلي، في حالة التقليص من الاستقلالية داخل الشغل. فهي تتضمن - بالأحرى - عدم ارتياح معنوي في هذه الحالة، وقلقاً مهنياً أو إحباطاً لدى الصحافيين المعنيين. فمسألة معرفة ما إذا كان بإمكان هذه المشاعر التحول إلى عمليات نقدية مفتوحة (تؤدي إلى التعبئة)، تظل مقترنة بالعدة التنظيمية التي يشتغل الأفراد في إطارها، وهو ما سنعود إليه لاحقاً.

وكما بينت ماتوكو تسوروماكي في الفصل الثاني، فإن تقليص استقلالية العمل على مستوى معين، يمكن أن يقبل بشكل أفضل من طرف الصحافيين، شريطة عدم إعادة النظر في المبدأ العام لاستقلاليتهم، مثل منحهم إمكانيات جديدة على مستوى آخر للالتزام بأصول القاعدة العمومية[21].

---

(20) يمكن توجيه هذه المؤاخذة إلى أعمال كل من غي توشمان (Gaye Tuchman, 1978) وجون سلوسكي (John Soloski, 1989)، التي تظل مفيدة في جميع الأحوال. فهذان المؤلفان، يريان أن المنطق المهني للصحافيين يسمح باكتساب هوامش التصرف أمام سياسات المراقبة التنظيمية، الموضوعة من طرف رؤسائهم. وقد استحضر توشمان بهذا الخصوص "المرونة" الضرورية لمقاولات الصحافة، وبالآتي استحالة تدبيرها تماماً بواسطة مراقبة تراتبية صارمة. ويتطابق الموقف الذي ندافع عنه هنا مع هذا التشخيص، لكن الفارق هو أن موقفنا يؤكد الأسس العملية لمطلب الاستقلالية الصحافية هناك حيث تعمل مقاربة هذين المؤلفين على موضعة مثل هذا المطلب، داخل المعتقدات المشتركة فقط، أي وبصيغة أخرى: داخل الثقافة.

(21) من هذا المنظور، يقدم صنف الخبرة الصحافية الذي دعته ماتوكو تسوروماكي بـ

كارولين دَتشاري (Caroline Datchary) من جهتها، بينت في الفصل الخامس، بأنه إذا كانت مقتضيات التبرير والمسؤولية (Accountability) التي يفرضها موقع ميديا بار على الصحافيين، لا تثير من جانبهم أي نقد مفتوح، فذلك راجع إلى تضمنها معنى إيجابياً بالنسبة إلى القاعدة العمومية، على اعتبار أنها تنمي الاستقلالية الشاملة للممارسة بدل تقليصها. وهنا أيضاً يمكن لتحليل الصحافة كنشاط متعقل داخل سياق صناعي، أن يُظهر لنا الطريقة التي اتبعتها المهن الصناعية خلال الثلاثين سنة الأخيرة (وهي المهن التي حرمت لغرض معيَّن بعض الاحتراز) والمتمثلة بالتعزيز الهام تنظيمياً، للضغوط الجاثمة على النشاط الإنتاجي.

وقد رافق هذا التعزيز، كما يلاحَظ في الطرق المتبعة بمصانع تويوتا (Toyotisme) وفي الصيغ الجديدة للتنظيم المرن للشغل، استخدام واقعي لبعض أصول التباعد (Distanciation) (القاعدة العمومية) أو الالتزام (القاعدة الطبيعية)، بحيث أصبح بإمكان تعددية القواعد التي تم إنتاجها بشكل افتراضي (Virtuellement)، أن تمنح الشعور بوجود استقلالية أكبر في العمل[22]. ومن هذا المنظور، سيكون من غير المؤكد قبول العمال للتعزيز الخالص لضغوط الإنتاج، أي لتضييق طوق قواعد الواقعية.

= "الطبيعي" للصحافيين، إمكانات جديدة للتباعد النقدي إزاء السلطات المحلية، في الوقت عينه الذي يوحد فيه الممارسات ويقلص بشكل كبير هامش المناورة لديهم. ويسمح هذا البعد الأخير للمعنيين بتجاوز تحفظاتهم الأولى إزاء التعديل المفروض على ممارستهم، من طرف رؤسائهم.

(22) نتحدث هنا عن تعددية "منجزة بشكل افتراضي" في نطاق يظل فيه إدراج قواعد الالتزام (القاعدة الطبيعية) أو التباعد (القاعدة العمومية) داخل الممارسات الإنتاجية، محكوماً حسب واضعيه بمنظور واقعي حصري. بالآتي، فإن الاستقلالية المكتسبة من طرف العاملين، تبقى في جزء كبير منها افتراضية، ما دامت تقدم نفسها كتفويض للمسؤولية غير مرفوق بتفويض للسلطة (أي القدرة على إضفاء النسبية على بعض قواعد الواقعية). بذلك، ستكون هذه "الاستقلالية" منتجة لشكل ضاغط للحياة، أكثر من كونها منتجة لارتياب عملي (وفق نموذج الأنشطة الاحترازية).

من مسألة الاستقلالية إلى مسألة العمليات النقدية

لا يسع المرء الذي يقر بأن للاستقلالية الصحافية أساساً عملياً، إلا أن يتخلى عن إثارة المشكلات المطروحة بالصيغ المألوفة، على مستوى التعارض بين الفرد والمؤسسة المنتجة. ذلك أن فكرة التأسيس العملي تقتضي فكرة التجربة المشتركة لمن يمارسون المهنة. ومن هذا المنظور، لا يمكن تصور الاستقلالية بوصفها ملكاً للفرد، لأنها تبدو كنتاج للممارسة. ويدفعنا هذا التصور العملي (البراكسيولوجي) إلى الابتعاد بشكل تام عن فكرة التعارض بين الفردانية (Individualisme) والنزعة الشمولية (Holisme). فالممارسات المنتجة وبالآتي درجة الاستقلالية المتجلية من خلالها (أي تعددية القواعد) ليست فردية بشكل "خالص" ولا قابلة للاستنتاج كلية من ثقافة مهنية تفرض نفسها تلقائياً بمعنى ما على الفاعلين. لذلك، لا ينبغي أن يركز التحليل على الفرد، في حالة ما إذا أراد فهم الاستقلالية التي يتوافر عليها هذا الأخير في عمله؛ ولا على الآراء المشتركة داخل مقاولته، بل على تنظيم الممارسات في مجموعة العمل التي ينتمي إليها.

على هذا المستوى إذن، تحصل الاستقلالية أي الارتياب العملي، لأن هذا الأخير غير قابل للإلغاء[23] من حيث التعريف، داخل الأنشطة المحترزة ولأن برنامج البحث المتعلق بهذا النوع من الأنشطة ينبغي أن يهتم بفحص طبيعة الاستقلالية وشكلها ودرجتها، أكثر من اهتمامه بدراسة إمكانات خلقها، كما اقتضت العادة. بناء على ذلك، سيكون من

(23) صحيح أن الارتياب العملي ليس قابلاً للإلغاء تماماً، بما في ذلك داخل أكثر المهن الصناعية (Dodier, 1995). بذلك، سيصبح الأمر متعلقاً أكثر بدرجة الاستقلالية في العمل والتي تتعارض في إطارها أكثر المهن الصناعية مع أكثر الأنشطة احترازاً. وبشكل أدق، يتعلق الأمر بمعرفة ما إذا كان الارتياب العملي متضمناً داخل تعريف النشاط. وبصيغة أخرى، يتعلق بمعرفة ما إذا كان الارتباط العملي يشكل بعداً مشروعاً للنشاط.

المرغوب فيه العمل على إعادة إدراج التعارض بين أشكال تقسيم العمل "العادية" (normales) و"المرضية" (Pathologiques) وذلك وفق منظورٍ دوركهايمي؛ من منطلق أن تقسيم العمل المرضي المتعلق بنشاط محترز كالصحافة، هو الذي يقلص إلى أدنى الحدود حظوظ بلوغ الصحافيين قواعد أخرى غير قواعد الواقعية[24]. وتتمثل الصورة الحدية لمثل هذه الوضعية المرضية في مغادرة مجال الصحافة، أي فقدان جوهر النشاط الصحافي بحيث يصبح من المستحيل على المستهلكين، كما على المنتجين أنفسهم، التعرف إلى صفة الصحافة في النشاط المبذول[25].

ويبرز هنا جانب مركزي لبرنامج البحث، وهو الجانب المتعلق بدراسة القلق والإحباط المهنيَين الناجمَين عن تنظيم ممارسات الصحافيين، خصوصاً عندما يتم هذا التنظيم بشكل مُرضٍ (بالمعنى الذي حددناه). وفي هذه الحالة، فإن تقلَيص حظوظ المنتجين أثناء ممارستهم الإنتاجية، في بلوغ قواعد أخرى غير قاعدة الواقعية، يمنعهم من التعرف إلى ذواتهم كممارسين "لمهنة الصحافة" ومن شعورهم بالفخر والاعتداد بالنفس جراء ذلك. وهذه بداية ممكنة، كما سبق أن قلنا، للعمليات النقدية التي لا يتسم تعبيرها المنفتح بالآلية، ما دام مكان الشغل قد أصبح في أساسه وضمن هذا السيناريو المرضي، شكلاً للحياة الضاغطة.

---

(24) هناك أشكال مرضية أخرى، تقلل إلى أقصى حد إمكان انفتاح الصحافيين على قواعد أخرى غير القاعدتين، الطبيعية والعمومية. وتبدو هذه الحالات التي يعتبر تصورها مفيداً من أجل التفكير عكسياً (a contrario) في تعددية القواعد القائمة داخل النشاط الصحافي (Lemieux, 2000, p. 182)، نظرية إلى حد ما، بفعل الأهمية التي يكتسيها البعد الصناعي داخل الصحافة الحديثة، وهو البعد الذي يقتضي ترسيخاً قوياً للممارسات داخل قاعدة الواقعية.

(25) يمكننا التفكير هنا في بعض صحف الجماعات المحلية أو في بعض المقاولات الصحافية التي تحترم بالكاد القاعدة العمومية، بحيث إن المعاصرين لها (وحتى مؤسسي هذه الصحف أنفسهم) لا يجدون فيها عملاً "صحافياً" أصيلاً، بل يعتبرون هذا الإنتاج مجرد عمل "تواصلي".

لذلك، فإن دراسة السوسيولوجي لاستقلالية الصحافيين أثناء مزاولة مهنتهم، هي مهمة قابلة لأن تكتب من جديد بصيغ تحليل العمليات النقدية. فالأمر يتعلق من جهة، بفهم ما يثير مثل هذه العمليات، أي الحدود التي يضعها تقسيم العمل أمام فرص بلوغ العاملين لقاعدة مختلفة عن قاعدة الواقعية. لكنه يتعلق أيضاً ومن جهة أخرى، بفهم ما يسمح بتجلي التعبير المنفتح لهذه العمليات النقدية، أو ما يساهم على العكس في منعها وكبْتها على شكل إحباط وقلق. وبصيغة أخرى، فإن دراسة الاستقلالية في الشغل، تفتح الباب أمام الفحص النسقي لحدودها. وعلى مستوى منهجي، فإن مثل هذا التوجه في البحث يفرض على الباحثين اتخاذ ثلاثة مواقف على الأقل.

أما الموقف الأول، فيتمثل بعدم اعتبار الأفراد المزاولين لمهنتهم، ولو داخل عوالم ضاغطة للشغل، كأفراد واقعيين تماماً. وهذه نتيجة مباشرة لما دعوناه بـ "مسلّمة التعددية"[26]. ذلك أن بإمكان هؤلاء الفاعلين الذين يستطيعون النفاذ إلى قواعد أخرى غير قاعدة الواقعية، أن يشعروا بعدم الارتياح إزاء شروط عملهم الحالية. ويصح هذا الأمر في أكثر المهن صناعية، كما في المهن ذات الأبعاد الأكثر احترازاً، مثل الصحافة، مع فارق طفيف وهو أن النفاذ إلى تعددية القواعد في المهن الأخيرة يمكن أن يعتبر مطلباً ضمن الممارسة المهنية ذاتها. وإذا لم يعترف الباحث للأفراد الذين يدرسهم بالقدرة على تجاوز وضعهم الواقعي (وبصيغة أخرى، إذا ما تصورهم كأفراد خاضعين تماماً للضغوط الإنتاجية، بفعل الخوف أو ضماناً لمصالحهم)، فإنه لن يتمكن من إعطاء معنى إيجابي للمواقف المتخذة من طرفهم، عندما تصدر عنهم أحياناً صيغ تحررية[27] أمام المقتضيات

---

(26) انظر المدخل العام.

(27) نقصد بذلك، أن الفرد الذي يجد في محيطه مسوغاً للإكراه الذاتي الذي يفرض عليه التقيد بحدود نشاطه، يمكنه أن يتجاوز هذا المسوغ وألا يخضع لهذا الضغط (Lemieux, 2009, pp. 147-149).

المفروضة عليهم. وتتجلى هذه الصيغ مثلاً في أنسنة بعض العلاقات داخل الشغل، أي إعادة إدراج أصول القاعدة الطبيعية في الممارسة بحسب ما تقتضيه عدة العمل، هناك حيث يتم ترجيح كفة أصول الواقعية[28]. كما تتمثل بـ النقد الصريح لجوانب من عدة العمل، أي في استدعاء أصول القاعدة العمومية، هناك حيث ينتظر الاحترام غير المشروط لأصول الواقعية. ورغم أن مثل هذه الصيغ التحررية تبدو عابرة وزائلة، إلا أنها تؤكد هشاشة الواقعية والحدود العملية التي ترتسم أمامها. لهذا، تعتبر الطريقة المعتمدة من طرف الفاعلين أثناء رد فعلهم تجاه مثل هذه الصيغ التحررية، أساسية للإحاطة بقدرتهم الجماعية على تحويل الواقع الذي يشتغلون في إطاره. وما دامت هذه الصيغ تدرَك كأخطاء (بمعنى انتفاء الواقعية عنها)، فإن أصحابها سيُنعتون بالفردية والتفرد؛ بل وبالشذوذ. وسيعتبرون من جراء ذلك، غير متكيِّفين مع الإطار المنتج. بالمقابل، كلما انتشرت هذه الصيغ داخل فرق العمل وتمت المصادقة عليها عملياً، كلما بدت ممثلة لطموحات مشتركة واعتبر الإطار المنتج في ضوء ذلك، غير ملائم للأفراد[29].

وأما الموقف الثاني الذي يفرضه واقع مقاربة مسألة الاستقلالية انطلاقاً من مسألة العمليات النقدية، فإنه يقوم على ضرورة تحليل الممارسة الإنتاجية (الصحافية) باعتبارها كُلاً. هكذا، وكما سيبين فيليب ريوتور (Philippe Riutort) في الفصل الرابع، فإن وجود مهام مفروضة أو تكرارية، لا يعني أن مجموع الممارسة تابعٌ لشكل من أشكال ضغوط الحياة؛

---

(28) يمكن الإحالة مثلاً على المواقف المتخذة من طرف وكلاء صناديق التعويضات العائلية، إزاء بعض الأسر المعوزة (Dubois, 1999).

(29) يجب ألّا يشكل هذا النوع من القلب دعوة للباحث إلى عدم القيام بتشييء (Réi-fier) الواقع الاجتماعي. وكما سبقت الإشارة، فإنه إذا كانت قدرة الفرد الوحيد على معارضة الإصلاحات المفروضة على ممارسته من طرف رؤسائه، تظل في مجال صناعي مثل المقاولة الصحافية، فإن الأمر سيكون على العكس من ذلك بالنسبة إلى القدرات الجماعية للأفراد العاملين داخل المجال نفسه.

فبإمكان الصحافي نفسه أن يلتزم تماماً في جوانب أخرى من عمله، بأصول القاعدة العمومية أو القاعدة الطبيعية، وأن يحقق بالآتي توازناً عاماً ومريحاً، أي محترماً بشكل كافٍ في نظره لاستقلالية العمل الذي يتطلبه نشاطه. وهو ما يفسر أيضاً، وكما أقر أوليفييه بيلميس في الفصل السادس، كيف أن أكثر الخطابات بؤساً حول الصحافيين المؤقتين، يمكن أن تفشل في إقناعهم، ما دام اقتصاد ممارستهم لا يتضمن فقط احترام أصول الواقعية الاقتصادية التي يحالون عليها، ولكن أيضاً الأصول المنبثقة من القاعدتين، العمومية والطبيعية، لأن تتبعها يولد المتعة واحترام الذات.

وفي آخر المطاف، فإننا سنتجه صوب تحليل التأثيرات الشاملة والتعويضية (Compensatoire) للاستقلالية (أي تعددية القواعد) ولو في حدها الأدنى، على الارتياح الشخصي في العمل. وكما أشرنا إلى ذلك سابقاً، يعتبر تحقيق الاستقلالية في حدها الأدنى، حتى لو كان افتراضياً - كما هو الشأن في المهن الصناعية المجردة من البعد الاحترازي - عنصراً مركزياً لفهم انخراط الأشخاص في شروط عمل تبدو من جوانب عديدة، منحطة أو عرَضية. ومما لا شك فيه، أن التعهد بحد أدنى من الاستقلالية ليس غريباً عن الجاذبية المستمرة للصحافة، بالرغم من المعرفة المحددة للراغبين في هذه المهنة، ببعدها الصناعي والقسري.

أما الموقف الثالث والأخير، الذي يفرضه برنامج البحث المتمثل بالربط بين الاستقلالية في الشغل والعمليات النقدية في مكان العمل، فهو الاهتمام بالعدة المادية والتنظيمية التي يعمل في إطارها، الأفراد الخاضعون للدراسة (مثل تمركز فرق المحررين وكثافتهم، التنظيم المجالي للمكاتب[30]، انعزال المصالح بعضها عن بعض[31]، معالجة بعض

(30) لاحظ مثلاً كيف عملت طريقة إدراج مكاتب مفتوحة على الخارج بجريدة ، على إضفاء "واقعية" أكبر على الممارسات (Lemieux, 2000, p. 156).

(31) انظر ملاحظات ماتوكو تسوروماكي (الفصل الثاني) بخصوص أثر الانعزال البدني

المواضيع التقنية[32]... إلخ). ولا تعتبر هذه العدة فاعلة في حد ذاتها، لأن الإقرار بذلك يعني العودة إلى شكل من الحتمية الصارمة التي تحترم بالكاد ما دعوناه في المدخل العام لهذا العمل بـ "مسلّمة عدم التحديد النسبي". ومع ذلك، تَمنح العدة المذكورة للأفراد حظوظاً للقيام بالفعل بهذا القدر أو ذاك وبهذه الطريقة أو تلك[33]. كما تمنحهم إلى حد ما فرص الشعور ببعض التوترات إزاء القواعد (ارتياب، تردد عملي، مأزق أخلاقي) داخل ممارستهم، أو فرص عدم التخوف من إنتاج صيغ تحررية وعدم تلقي العقاب نتيجة ذلك. بالآتي، لا يمكن أن يرتكز التحليل فقط على الجمعنة المهنية السابقة للأفراد، بل يجب عليه أن يأخذ بعين الاعتبار أيضاً، الطريقة التي تُقدَّم بها العدة الموجودة في مجال عملهم، مرتكزات الحكم والفعل بهذه الصيغة أو تلك، مع البرهنة من خلال هذه الأحكام والأفعال على نوع من الاستقلالية التي يمكن أن تبدو متناقضة مع ما تعلموه في السابق.

هكذا وعلى سبيل المثال، فإن عدة وكالة فرانس بريس المدروسة في الفصل الأول، تحد بشكل كبير من فرص الصحافيين في تغليب بعض أصول القاعدة الطبيعية على أصول القاعدة العمومية، على الرغم من كون الحالة التي تم تحليلها تبين بأن الأمر لا يتعلق سوى بفرص وليس بآلية لا يمكن تفاديها. وكما بيَّن فيليب ريوتور من جهته (الفصل الرابع)، فإن عدة تحرير الأخبار الجهوية بجريدة لوموند (*Le Monde*)، تتيح لمستخدمها فرصاً أكبر بالمقارنة مع زملائه بالجريدة نفسها، لتغليب قاعدة

لمحرري الأخبار العامة، في صياغة بعض المقالات، أو على العكس أثر "اختلاطهم" بصحافيين آخرين، على كتابتهم لمقالات مغايرة.

(32) انظر بالخصوص: (Ruellan et Thierry, 1998).

(33) نشير في هذا الإطار، إلى المقارنة التي أجراها فرانك إصير (Frank Esser, 1998) بين اشتغال اليوميات المحلية الألمانية والإنجليزية وعلاقة هذا الاشتغال بالطريقة التي انتظمت بها مكاتب تحريرها. وبخصوص ما تقدمه الأجهزة المادية والتنظيمية بالتلفزة من إمكانات لمستخدميه، انظر (Lemieux, 2000, pp. 247-279).

المبادرة داخل نشاطه، على الرغم من كون المراسلين الجهويين بالجريدة لا يستفيدون جميعهم وبالضرورة، من إمكان الالتزام بمثل هذه القاعدة وبالدرجة عينها[34].

من هذا المنظور، نسجل مرة أخرى أن التغيرات الحاصلة بعدة العمل، تستحق الاهتمام بشكل خاص، عندما يتعلق الأمر بربط الاستقلالية بالعمليات النقدية. فالتعديلات - أو بالأحرى القيود - التي يضعها التنظيم الجديد للعمل أمام الارتياب العملي الذي كان الأفراد يتمتعون به في السابق، قد تثير لديهم مشاعر القلق وبوادر العمليات النقدية. لذلك يتعين أن يكون التحليل ديناميا، إذ لا يمكن الإحاطة بحوافز النقد في مكان العمل بشكل أفضل، إلا إذا ما تم تصور الطريقة التي تأثرت بها ممارسات الأفراد قبل معتقداتهم، بفعل التغيرات التنظيمية والمادية. وعلى مستوى ملموس، يتعلق الأمر بملاحظة كيف تم سحب مرتكزات الحكم والفعل القديمة من تحت الممارسات الإنتاجية، أو كيف لم يعد الرؤساء يوفرونها للفاعلين، لكونهم أدرجوا مرتكزات جديدة عوضها. وإذا ما كان النظام في ميدان العمل يخضع "للتفاوض"، كما أقر أنسيلم شتراوس بذلك، فإن القدرة على إدراج أو سحب المرتكزات المادية التي يمكن أن تستخدَم كدعامات للفعل وللحكم (وبالآتي للمفاوضات العملية)، لا توزع بشكل متكافئ بين الرؤساء ومرؤوسيهم.

(34) بخصوص هذه النقطة الأخيرة، يؤدي المسار البيوغرافي للفرد دوراً تفسيرياً، وهو ما أشار إليه فيليب ريوتور في الفصل الرابع.

الفصل الأول
خبر زائف يبحث له عن مؤلف

اتهامات وصراعات حول إلغاء قصاصات وكالة فرانس بريس للأخبار

إريك لانيو

يبدو أن عالم وكالات الأخبار الذي عمل حصرياً ولاعتبارات عديدة، على تكريس موضوعية الوقائع والأحداث، قد أسس ما يمكن أن ندعوه بـ"موت الذات". فهناك صنفان من الوضعيات على الأقل، تطرح فيهما بشكل ملموس مسألة توقيع المؤلف ومسؤوليته (Autorialité) - وبصيغة أخرى، مسألة وجود أو عدم وجود ذاتٍ منتجة للخطاب - على المشتغلين بالعالم المذكور. ففي الصنف الأول تبرز المشكلة عند وصفنا لقصاصة صحافي بأنها "جيدة"، أما في الصنف الثاني فهي تبرز عندما يعاقب مؤلف قصاصة خاطئة. وسنهتم من جانبنا بهذا الصنف الأخير. هكذا، فبمتابعتنا لتقصي الفاعلين المعنيين بالقصاصة للخطأ المرتكب من طرف مؤلفها، سيتبين لنا استحالة التوصل إلى مصدرها دون ارتكاب ظلم في حق شخص من الأشخاص. وإليكم القصاصة الآتية كمثال: "تمويل حزب التجمع من أجل الجمهورية RPR؛ النيابة العامة بنانتير (Nanterre) تنظر في القضية التي رفعها القاضي ديمور (Desmure) إلى المحكمة". ففي يوم الجمعة 19 آذار/ مارس 1999

على الساعة الخامسة وثلاث وخمسين دقيقة بعد الظهر بباريس، ظهرت القصاصة المذكورة عبر الناقل الفرنسي بوكالة فرانس بريس، بصيغة "عاجل" و "مؤرخ" نانتير. ونقرأ فيها بأنه حسب "مصدر موثوق"، نظر النائب العام في دعوة القاضي المكلف بالتحقيق في التوظيفات الوهمية المنسوبة إلى حزب التجمع من أجل الجمهورية وذلك استناداً إلى وثيقة أمضاها جاك شيراك (Jacques Chirac) سنة 1993، بوصفه عمدة باريس آنذاك، وهي القرينة التي يمكنها أن تؤدي إلى إدانته. ولأن الخبر يهم رئيس الجمهورية الحالي (والعمدة السابق)، فإنه اعتبر بالغ الأهمية من طرف صحافيي الوكالة، لذلك استعملوا لفظة "عاجل" وعملوا على نشره بعد تنقيحه مرتين، في الساعة السادسة وست دقائق ثم في السادسة وست عشرة دقيقة. وقد تناقلت وكالات الأخبار مباشرةً هذا الخبر، ومن بينها فرانس إنفو (France info) والقناة الفرنسية للأخبار المستمرة (LCI). بعد مرور ساعة على ذلك، أي في السادسة وخمس وخمسين دقيقة، تراجعت وكالة فرانس بريس عما أذاعته، ونشرت بياناً لاغياً تطلب فيه من زبنائها عدم اعتماد القصاصات الثلاث السابقة "المتضمنة عدة أخطاء"، مؤكدة أنها ستنشر صيغة جديدة للخبر. وبالفعل، وصلت في الساعة السابعة وسبع عشرة دقيقة، قصاصة قصيرة بعنوان: "تمويل حزب التجمع من أجل الجمهورية؛ إنكار النائب العام النظر في الادعاء"، تلتها قصاصة عاجلة في الساعة السابعة وإحدى وثلاثين دقيقة، توضح إنكار النائب العام، وأخرى في الساعة السابعة وثلاث وثلاثين دقيقة تشير إلى "أن قصر الإليزيه (l'Elysée) يطالب بفتح تحقيق لدى كل من النيابة العامة بنانتير ووكالة فرانس بريس "لتحديد" الملابسات التي نشر فيها خبر زائف حول القرار المتخذ من طرف النائب العام بنانتير". وتوالت القصاصات (في الساعات: السابعة وأربع وثلاثين دقيقة والسابعة وسبع وثلاثين دقيقة والسابعة وثمانٍ وخمسين دقيقة)، قبل أن يتم في الساعة التاسعة ليلاً نشر قصاصة مركزة، قدمت في فقرتها الرابعة تفسيراً

مختصراً للخطأ المرتكب، جاء فيه الآتي: "لقد نشرت وكالة فرنس بريس هذا الخبر الخاطئ بناء على مصدر قضائي تم تأويل أقواله بشكل غير صحيح".

ولا يتعلق ارتباك الفاعلين هنا بواقع الخطأ أو بخطورته - وهو ما يشهد عليه اللجوء إلى الإجراء الاستثنائي لإلغاء القصاصة[1] - بل يتعلق بمصادره وبهوية "الجناة". وبالفعل، ما المقصود بالتفسير الذي قدمته الوكالة والذي مفاده أنها "نشرت هذا الخبر الخاطئ بناء على مصدر قضائي تم تأويل أقواله بشكل غير صحيح"؟ وما هي المسؤوليات المترتبة عن تفسير كهذا؟

لتحديد المسؤوليات، أجريت عدة تحقيقات على وجه السرعة، نظامية وغير نظامية، تجلت في الآتي: مطالبة الوكيل العام للجمهورية، من طرف قصر الإليزيه ووزارة العدل، بإنجاز تقرير سري؛ إجراء مدير الإعلام بوكالة فرانس بريس تحقيق داخل الوكالة؛ نشر عدة مقالات بالصحف لتسليط الضوء على هذه "القضية"؛ فتح نقاشات داخل الوكالة واتساعها لتشمل وسائط الاتصال الأخرى. وأدت هذه التحريات بشكل سريع إلى اتهام صحافيين بارتكاب الخطأ وهما: مراسل الوكالة بنانتير واسمه جوليان روشي (Julien Rocher) وبدرجة أقل حدة، رئيس مصلحة الأخبار العامة برنارد دوران[2] (Bernard Durand). وفي أقل من أسبوعين، تعرض الصحافيان للعقاب، حيث تلقى الأول توبيخاً أدرج بملفه وأجبر الثاني على الاستقالة من مهمته كرئيس مصلحة. غير أن الغموض ما زال يلف القضية إلى حد الآن.

---

(1) تم منذ سنة 2002، إحصاء ما بين ثلاثين وخمسين قصاصة ملغاة سنوياً بالناقل الفرنسي لوكالة فرانس بريس، علماً بأن هذا الناقل يمرر نحو ألف قصاصة يومياً. وهناك إجراء أقل أهمية تقوم به الوكالة، وهو التصحيح؛ ففي أواسط العقد الأول من هذه الألفية تم في المعدل، إحصاء ثمانية تصحيحات يومياً على الناقل الفرنسي، أي أقل من 1 بالمئة من القصاصات المنشورة.

(2) غيّرنا أسماء الفاعلين الرئيسيين في قضية وكالة فرانس بريس.

وقد قدم الرئيس المدير العام (Pdg) للوكالة تفسيراً في مذكرة داخلية بتاريخ 26 آذار/ مارس جاء فيها الآتي: "اتخذت (..) إجراءين فوريين فرضتهما الظروف، وهما قبول استقالة رئيس المصلحة (..) وتوبيخ الصحافي المسؤول مباشرة عن هذا الخطأ المهني". وأضاف قائلاً: "من الواضح أن هذا الخطأ يكشف في نظري، عن ثغرات في عمل هيئة التحرير برمتها؛ وينبغي أن يساهم تنظيمها في تفادي هذه الشوائب الفردية، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بأخبار حساسة من هذا النوع". وهو ما سيدفع السلطة الإدارية بالوكالة إلى القيام بتفكير "متأنٍّ" في الخلل الذي أظهرته هذه الأزمة والعمل بعد بضعة أشهر على إنجاز كرّاسة داخلية تبين قواعد استخدام المصادر. وهذه هي النقطة التي نريد توضيحها هنا بالضبط. فلماذا اعتبر مهنيو الوكالة على الفور بأن موقف الاتهام (Attitude Accusatoire) المتخذ ضد زميلين لهم، لا يكفي لإبراز الخطأ المرتكب؟ ولماذا بدا لهم الموقف الوظيفي (Attitude Fonctionnelle) أمراً مطلوباً أيضاً[3]؟

هل يحيل التوقيع على المؤلف؟

نعلم بأن عدم توقيع القصاصات ظهر بشكل مبكر، بوصفه سمة من السمات البارزة لإعلام الوكالات؛ خصوصاً بفرنسا[4]. ومع ذلك، يظل

---

(3) ميّز نيقولا دودي (Nicolas Dodier, 1995, pp. 139 sq.) أثناء تحليله للأخطاء المرتكبة داخل الشبكات السوسيو- تقنية، بين موقف الاتهام الذي يرجع إلى الماضي و"يهدف إلى البحث عن المسؤولين عما وقع، من أجل معاقبتهم"، والموقف الوظيفي الذي ينظر إلى المستقبل، فهو "يهدف إلى استغلال الحدث، لتحسين أداء الشبكة في المستقبل، خصوصاً ما يتعلق بأمنها (أي بصدقيتها). وإذا ما كان دودي قد بيّن كيف أن "التنظيمات المتفرقة" الجديدة التي درسها، تفضل الموقف الوظيفي من خلال إجراء دعاه بـ "شجرة الأسباب"، فإنه سيبين أيضاً ترسخ موقف الاتهام الذي لا يمكن إلغاؤه تماماً، ما دام متجذراً داخل تصور الفاعلين لمعنى العدالة.

(4) كان جان مارين (Jean Marin) الرئيس السابق لوكالة فرانس بريس يذكر سنة 1960 وبنوع من الدعابة، كيف أن صحافييها كانوا ينجزون المعلومة بنوع من التكتم "لأنه لم يكن

إخفاء اسم العاملين بالوكالة نسبياً، رغم غياب التوقيع الفردي. هكذا، فإن موجز الصحافة الصادر سنة 1971 يشير إلى أن "كل قصاصة غير موقعة تستلزم مع ذلك وجود الأحرف الأولى من اسم كاتبها". وتعبر هذه الأحرف الأولى مثل التوقيع، من منظور أخلاقي وقانوني، عن الالتزام نفسه والمسؤولية الشخصية نفسها.وكان موجز الصحافة الصادر سنة 1982، أكثر وضوحاً حيث جاء فيه الآتي: "على كل مراسل للوكالة أن يتحمل مسؤولية قصاصاته. هكذا سيضع المؤلف الأحرف الأولى من اسمه عند صياغة قصاصته وسيضيف المحرر المكلف بقراءتها الأحرف الأولى لاسمه أيضاً، قبل المصادقة عليها". ومن الممكن أن يقوم كل الأشخاص المتدخلين في القصاصة بهذه العملية مبدئياً، وذلك لضمان "استمرارية بَصْمَتِهم" عليها. ولا يكتسي هذا الوسم صبغة قانونية فقط، فهو يسهل يومياً عملية التنسيق بين الصحافيين ويسمح بالتعرف إلى كل محرر أو قارئ للقصاصة[5].

وبخصوص "هفوة" (Bavure) نانتير (حسب تعبير جوليان روشي)، فإن عملية التوقيع بالأحرف الأولى هي التي مكنت مختلف "المحققين" من التعرف بسهولة إلى خطأ "المؤلفين". ففي القصاصة العاجلة وفي التعديل الأول لها – وقد تم إلغاؤهما لاحقاً كما هو معلوم

هناك توقيع بالوكالة المذكورة". وكان بول لوي بريت (Paul Louis Bret) المدير العام السابق لهذه الأخيرة، يتحدث عن التكتم "المجيد" لموظف الوكالة، "هذا العامل الدؤوب، المتتبع لكل ما هو مباشر والذي لا ينتظر شيئاً من واجب التكتم، سوى الشعور بالرضى إزاء ما أنجزه". انظر بهذا الخصوص: Henri Pigeat, "Les agences de presse: Institutions du passé ou médias d'avenir?" *Notes et études documentaires*, vol. 5044 (1997), p. 33.

(5) نضيف أنه منذ ستينيات القرن الماضي، تطورت بوكالة فرانس بريس كتقليد للوكالات الأميركية، عملية كتابة اسم ولقب مؤلف القصاصة مباشرة تحت العنوان. وبالرغم من كون هذه العملية تحظى بتشجيع ومباركة الزبناء الأنجلوساكسونيين، إلا أنها ما زالت محدودة بفرنسا (نحو 10 بالمئة من القصاصات على الناقل الفرنكفوني سنة 2004).

- نجد ثلاثة توقيعات بالأحرف الأولى لكل من جوليان روشي وبرنارد دوران وقارئ كل القصاصات بمكتب الوكالة بفرنسا. أما التعديل الثاني الملغى هو أيضاً، فيشمل توقيعات روشي وفرانك ليلا (Frank Lilas)، وهذا الأخير صحافي بمصلحة الأخبار العامة، وأخيراً قارئ القصاصة (وهو نفسه الذي كُلِّف بقراءة التعديل الأول). ووفق إجراء النقل الذي يتم بالوكالة، فإن روشي بعث قصاصاته من نانتير وعن طريق حاسوبه المحمول، إلى مقر الوكالة بباريس، حيث أعيدت قراءتها من طرف مصلحة الأخبار العامة التي ينتمي إليها. وقامت هذه الأخيرة بإرسالها إلى مكتب فرنسا (Desk France) الذي "وافق عليها" بعد إعادة قراءتها، ثم نشرها وجعلها رهن إشارة الزبائن على الخط الإلكتروني.

ويبدو لأول وهلة أن قابلية القصاصات للتوقيع، تسهل عملية اتهام أشخاص معينين بارتكاب الأخطاء. فمما لا شك فيه، أن جوليان روشي، وليس غيره، هو من صاغ وأدرج القصاصات الخاطئة داخل سلسلة البث بوكالة فرانس بريس. وبالنظر إلى العمليات المتتالية المقترنة بمسؤولية المؤلف وتوقيعه والتي حددها ديفيد بونتيل (David Pontill) (2004) على مستوى البحث العلمي، في الكتابة والتوقيع واعتراف الزملاء بأنه مؤلف النص، فإن روشي يبدو فعلاً هو مؤلف القصاصات وبالآتي فهو مرتكب الخطأ المهني المتمثل بغياب التدقيق من جانبه، وهو ما اعترف به فعلاً.

لكن سيتضح لنا أيضاً، ومن خلال وصف سلسلة بث القصاصات بالوكالة، كيف أن الخطأ لا يمكن من حيث التعريف، أن يعزى إليه وحده، أو بشكل أدق، كيف أن خطأه الشخصي تبعته أخطاء العديد من المتعاونين معه. وبتبنينا لمقاربة تسلسلية (Approche Séquenti-elle) سيظهر لنا بأن "خطأ وكالة فرانس بريس "قد تشظى إلى سلسلة من الأخطاء، ستضفي عليه بعداً كرونولوجياً وجماعياً. فبرنارد دوران،

رئيس المصلحة وبالآتي الرئيس المباشر لروشي وأول قارئ لقصاصته، يعتبر في هذه الحالة مخطئاً بالكامل أيضاً[6]؛ أوَلم يتحملْ بدوره مسؤولية عدم التدقيق الصادر عن مرؤوسه، عند نقل القصاصة العاجلة إلى مكتب الوكالة؟ وبالآتي، ألم يكن متواطئاً مع صاحبها بمعنى ما؟ ثم ألا يقترن خطؤه بخطأ الصحافية إيزابيل فافر (Isabelle Favre) العاملة بمكتب فرنسا والتي تتحمل مسؤولية التصديق على القصاصة العاجلة التي بثها دوران بخط فرنسا؟ ألا ينطبق الأمر نفسه على رئيس هيئة التحرير الذي أخبرته إيزابيل فافر بأهمية المعلومة والذي قرأ الخبر العاجل وأعطى موافقته على نشره؟ ألم يصبح الخطأ أيضاً هو خطأ مسؤولي المكاتب الأخرى بالخطوط الأجنبية للوكالة، الذين صادقوا على القصاصة لأهميتها وترجموها إلى اللغات الإنجليزية والإسبانية والألمانية[7]؟ وكما يتضح، فإن موقف الاتهام إزاء سلسلة تقسيم العمل بالوكالة سيؤدي إلى انتشار عدوى الخطأ بين كل الفاعلين.

وإذا ما بحثنا عن مؤشر إضافي على تَعقُّد مسؤولية التأليف بالوكالة، فإننا سنجده داخل المفارقة الآتية: فمن المعلوم أن "خطأ وكالة فرانس بريس" بالمعنى الحصري للكلمة، كان قد ارتُكب في الساعة الخامسة وثلاث وخمسين دقيقة بعد الظهر، عبر مصادقة صحافية المكتب إيزابيل فافر على القصاصة العاجلة بالخط الفرنسي، والحال أنه لا يمكن اعتبار الصحافية المذكورة "مؤلفة" القصاصة، وذلك بناء على المعايير المحددة للتأليف (وهي الكتابة والتوقيع واعتراف الزملاء بكونه مؤلف النص). فالوكالة ككيان جماعي هي التي تتحمل المسؤولية الأخلاقية عن هذه الواقعة. وللتذكير، فإنه "لا يوجد بالأساس سوى توقيع حقيقي

(6) يعينُّ القارئ من بين أطر المصلحة (الرئيس أو أحد مساعديه)، حيث يقوم بهذه المهمة وفق جدول وظيفي محدد.

(7) كان من اللازم إجراء عملية الإلغاء على كل هذه الخطوط.

واحد وهو: وكالة فرانس بريس" (انظر Manuel de l'AFP, 1982). ولا يتعلق الأمر فقط بتأثير المؤسسة، بل أيضاً بكون الخطأ المرتكَب هو بالفعل تعبير عن فشل إجراءات المراقبة؛ وهو ما يهم من حيث التعريف فريق العمل وليس مؤلفاً بعينه.

ولاختبار أهمية هذه المقاربة الجماعية (Approche Collégia-le) للخطأ الفردي، يجب أن نتصور من منظور صراعي، ما الذي كان سيحدث لو أن دوران أو المكتب أو رئاسة التحرير، لم يسمحوا ببث القصاصة العاجلة. صحيح أن خطأ روشي – المتمثل بعدم التدقيق – سيظل قائماً، لكن لن يكون له أي تأثير في الوكالة. وقد يبدو هذا التصور مصطنعاً، لكنه يبقى معقولاً مع ذلك. وبيان ذلك، أن بعض الفاعلين بالوكالة اتخذوا هذا المسعى، مطالبين بتحديد مسؤولية كل واحد. هكذا، ولكي يقلص من حجم مسؤوليته ويبرز الخلل الوظيفي الجماعي، اعتبر جوليان روشي بأن القصاصة العاجلة ما كانت لترسل إلى مكتب الوكالة، لو أن الشخص المكلف بقراءتها من طرف المصلحة كان هو ديبون[8] (Dupont) مساعد دوران. وكان من الممكن أن تقوم مصفاة أخرى، أي المكتب، بدور فعّال كما يحكي روشي قائلاً:" إن إيزابيل فافر التي أعرفها جيداً، هي التي صادقت على القصاصة العاجلة. وقد أسرَّت لي بأنها استغربت الخبر الوارد فيها وأبلغت رئيس هيئة التحرير بالأمر، فقال لها إن دوران صادق عليها وبالآتي عليها أن تنشرها. والملاحظ أن رد فعلها كان مهنياً كصحافية متمرسة، لكن موقفها لم يؤخذ بعين الاعتبار من طرف رئيسها".

يتضح إذن كيف تتداخل مواقف الاتهام مع المواقف الوظيفية

(8) أكد جوليان روشي في حوار معه الآتي: "لو كان ديبون موجوداً ذلك المساء لما حدثت الواقعة، لأنه كان ملماً بالملف. فقد كان من الممكن أن يحجز المعلومة من أجل التقصي عنها أكثر".

داخل مسعى الفاعلين الرامي إلى فهم ما جرى. وبدل أن يسمح اكتشاف المخطئين، بواسطة التوقيعات الإجبارية، بتحديد لائحة المهنيين المتهمين، فإنه سيفتح على العكس، المجال أمام الاشتراك في الخطأ، بحيث سيصبح هذا المجال أكثر ضبابية كلما أصبح التحقيق وبشكل مفارق، أكثر دقة وتفصيلاً.

من المؤلف إلى نظام الإنتاج

وعلى العموم، يظل من السهل داخل هذه الآلة التحريرية الواسعة والمعقدة، المسماة وكالة فرانس بريس، التعرف إلى اسم الصحافي الذي توصل فعلاً إلى المعلومات وصاغ القصاصة ثم وقعها. فهذا الأمر البديهي المتجسد في المؤلف الرئيسي هو الذي يفسر في جزء كبير منه، الحضور القوي للمؤلف الفردي داخل الوكالة ذاتها. ويبدو هنا أن توزيع المهام يقلل في كثير من الأحيان قوة هذا الحضور. فقد يحدث أن تتحول إعادة القراءة داخل المصلحة أو المكتب إلى عمل حقيقي لإعادة الكتابة. ولن يصبح الصحافي الذي عدلت قصاصته سوى مؤلف مساعد، ما دامت مساهمته تتلخص أولاً وقبل كل شيء في دوره "كجامع" للمعلومات. ويؤدي تقسيم العمل هذا، إلى تشتيت أكبر لمفهوم المؤلف الرئيسي، خصوصاً في الوضعيات التي يضطر فيها مستخدم الوكالة بالميدان أو المراسل، لأسباب متعلقة بضيق الوقت (عدم تمكنه من استخدام حاسوبه المحمول مثلاً)، إلى الاكتفاء بإملاء بعض العناصر بواسطة الهاتف على زميله الذي يقوم بصياغة القصاصة بطريقته الخاصة (اختيار الكلمات والصيغ مثلاً) ويضع توقيعه إلى جانب توقيع المراسل بحيث لا تفصل بينهما سوى عارضة (مثل: أ.أ – ب. ب).

هكذا، فإن الفصل بين المرحلتين، أي جمع المعلومات والتحرير، لا يسمح بالتعرف إلى المؤلف الفردي للقصاصة بشكل واضح. وقد

يحدث أن تكتب هذه الأخيرة بأربع أيادٍ أو أكثر وأن تحرر انطلاقاً من عناصر جمعها صحافيون عديدون من مختلف المصالح أو المكاتب. وتبرز هنا حدود أخرى موضوعة أمام قابلية توقيع المؤلفين، ما دامت توقيعات المساهمين جميعهم، وخصوصاً من "أصدروا الأوامر"[9]، لا تظهر في القصاصة.

وتجدر الإشارة إلى أن مستخدم الوكالة لا يشتغل إلا نادراً على المواضيع التي اختارها بنفسه، وغالباً ما يعمل تحت الطلب أو انطلاقاً" مما توصل به" أو حسب "الحدث" الذي تختص به زاويته أو المنطقة التي يغطيها[10].

وتدعونا مسألة المبادرة الفردية لمستخدم الوكالة، إلى تمديد سلسلة البث إلى ما وراء ما تظهره "مقدمة" القصاصة، من أجل الوصول إلى قرار تغطية الموضوع (أي إنجاز القصاصة)، وتحديد دور رؤساء التحرير والمصالح في هذا الإطار[11].

وتبدو تأثيرات تقسيم العمل وعلاقات التبعية هاته، بالغة في حالة "انزلاق" نانتير. بهذا الصدد، سيؤكد جوليان روشي بأن القصاصة العاجلة والتي تلتها، خضعتا لبعض التعديل بعد المصادقة عليهما، على عكس

(9) المقصود هنا بمعنى حصري، النظام التراتبي داخل وكالة فرانس بريس. ويتعين في معنى أوسع، أن نأخذ بعين الاعتبار تأثير المنافسة الخارجية (حيث يكون من الممكن متابعة الحدث) و"مصادر الأخبار"، أي استراتيجيات المصادر الساعية إلى الحصول على عنوان بغلاف مجلة مثلاً أو ظهور خبر معين.

(10) هكذا اضطر روشي إلى معالجة قضية التوظيفات الوهمية المزعومة لحزب التجمع من أجل الجمهورية، لأنه كان مكلفاً بمهمة بنانتير ولأن الأمر كان يتعلق بالملف القضائي الرئيسي الخاضع للتحقيق بالنيابة العامة بتلك المدينة.

(11) يجب التمييز بين عدة مستويات بخصوص التراتب داخل الوكالة. ولتبسيط الأمور بالنسبة إلى القضية التي تهمنا، نشير إلى الرئاسة المباشرة (رئيس المصلحة) و(رئاسة التحرير) الأعلى مرتبة.

القصاصات الأصلية التي بعثها. ومع ذلك، فقد أكد مسؤوليته كمحرر للقصاصات الخاطئة، ما دامت التعديلات لم تغيِّر في نظره جوهر أقواله. فهل يمكننا رغم كل هذا وصفه بالمؤلف الرئيسي للقصاصة العاجلة؟ لا شيء يؤكد ذلك، بل يبدو أن الواقعة المغلوطة التي تم سردها (وقد طلب النائب العام إجراء تحقيق تكميلي بهذا الخصوص)، لم يتم "جمع" عناصرها من طرف روشي، بل من طرف أحد زملائه بالوكالة. فهو لم يكن "جامع" المعلومات حقاً وحقيقة. ولفهم ذلك، يتعين الرجوع إلى يوم الجمعة 19 آذار/ مارس، عندما انتظر جوليان روشي طويلاً (Faire Le Pied De Grue) بقصر العدالة بنانتير، قبل أن يسأل النائب العام عن القرار المتخذ بشأن الرسالة الموقعة من طرف جاك شيراك. وعندما التقى به ببهو المحكمة قال له النائب العام المذكور "بأنه سيخبر القاضي المعني بالأمر ولن يدلي بأي شيء للصحافة". وهو ما سيعلنه فوراً ضمن قصاصتين (تم بثهما تباعاً في الساعة الخامسة وعشر دقائق وفي الخامسة وخمس وعشرين دقيقة). وقد صرح روشي في حوار معه بعد هذا الحدث قائلاً:

"كان من الممكن أن أكتفي بالمعلومة الأولى، ما دمت قد التقيت بالنائب العام الذي رفض إخباري، وأن أعمل على صياغة قصاصة أقول فيها إنه لم يرغب في التعليق على الأمر. وبذلك، كنت سأنهي مهمتي وسأغلق حاسوبي وآخذ إجازتي وأرتاح".

هنا سيتدخل فاعل رئيسي آخر في سلسلة البث، وهو صحافي آخر في وكالة فرانس بريس لم يظهر توقيعه في القصاصة مباشرة، بل سيظهر بطريقة غير مباشرة في النص، من خلال تنويه مثير للاستغراب، وهو "المصدر الموثوق". فلم يكن هذا المصدر كما سيوضح روشي "سوى مورا (Murat) الذي كان مكلفاً بمهمة بفرساي (Versailles) قبل

أن يهتم بالمجال الاجتماعي والذي التقى قاضياً بمحكمة الاستئناف، أسرّ له بأن النائب العام بوت (Bot) فتح تحقيقاً تكميلياً. هكذا اتصل مورا عن حسن نية بدوران الذي طلب مني أن أعلن الخبر، مدعياً بأن مصدره من نانتير وأنه مؤرَّخ بالمدينة نفسها، في حين كان من الأجدر أن ينبثق الخبر من فرساي"[12].

لقد كان هدف دوران واضحاً، حيث كان يسعى إلى حماية مصدر مورا، عبر خلط الأوراق ودفع روشي المكلف بالملف، إلى صياغة القصاصة العاجلة من المكان الذي كان من المفروض أن تصدر منه (وهو ما لم يتم). وهذا في الواقع تحويل تكتيكي يستعمله أحياناً مستخدمو الوكالة للالتفاف حول الصمت الرسمي لبعض المصادر[13].

والمشكلة بالنسبة لهذه القضية، هي أن روش لم يتمكن أبداً من تدقيق معلومة مورا. وسيتعمق الخطأ أكثر، فبالإضافة إلى التأويل القابل للجدل لقاعدة الوكالة حول مصدر الخبر العاجل، سيحصل نوع من التلاعب بالمصدر في القصاصتين المواليتين، حيث جاء فيهما: "أن إجراء هذا التحقيق التكميلي قد تأكد بالنيابة العامة بنانتير التي لم تقدم أي توضيح بهذا الشأن"[14]. ومع ذلك، لم يكتفِ دوران بمطالبة

---

(12) بذلك تم انتهاك القاعدة الأساسية للمصدر الأصلي التي تقضي بأن "يكون المكان الذي أُرِّخت فيه القصاصة هو الذي يوجد به منتج الخبر" (*Manuel de l'AFP*, 1997, p. 24).

(13) مثلاً عندما يتم إعلام مكتب البلد (أ) بحدث سري (كالتوقيع على اتفاقية دبلوماسية)، حيث لا يمكنه الإعلان عن ذلك دون "توريط" المصدر الحكومي لـ (أ)، فإنه يتم إعلام مكتب البلد (ب) الموقع على الاتفاقية ويطلب منه صياغة القصاصة بعد التحقق من الحدث لدى سلطات (ب).

(14) وهو ما يعني أن مصدراً آخر بنانتير أيد خبر مصدر مورا بفرساي. والحال أن روشي اعترف بأنه لم يتمكن من إجراء هذا التدقيق، لأن النائب العام رفض الحديث معه. وقد دفعت هذه الانتهاكات لقاعدة النهل من المصادر، برؤساء التحرير بوكالة فرانس بريس، إلى القيام بتفكير في الموضوع تُوِّج سنة 2000، بإصدار وثيقة داخلية من نحو عشر صفحات

روشي بصياغة قصاصة عاجلة حول "التحقيق التكميلي" المفترض؛ لكون "الواقعة الخام" لا تكفي وهي لا تعبّر عن نفسها لأن الأشخاص المتمكنين ورجال القانون هم الذين يفهمون دلالتها. لذلك، طلب رئيس مصلحة الأخبار العامة من روشي، تقديم توضيحات حول هذه الواقعة (أي فتح الطريق أمام الاتهام القضائي لجاك شيراك)، تعلل تصنيف القصاصة في خانة "عاجل". وقد تردد روشي في البداية، لكنه نفذ الأمر فيما بعد وهو ما أكده قائلاً: "أخبرت دوران بأنني لا أستطيع تقديم توضيحات بشأن مضمون القصاصة، ما دمت لا أمتلك الوثيقة وما دام النائب العام رافضاً تزويدي بأي خبر؛ لكنه رد عليَّ قائلاً: تصرَّف في الأمر، لأنك مطالَب بتفسير دلالة ما ورد في القصاصة. وهذا ما آخذت عليه نفسي وما زلت نادماً عليه إلى اليوم. فقد خضعت للضغوط وقبلت إعطاء تفسير لمضمون القصاصة، أي القيام باستنتاجات غير دقيقة، انطلاقاً مما قرأته وفهمته من الملف الذي كنت أعرفه جيداً، ومما قرأته في الصحافة أيضاً. هكذا، قلت إن الخبر يتضمن إمكانية متابعة شيراك قضائياً".

في ضوء هذا التوضيح الجديد للأحداث، لم تعد مؤاخذة دوران مقتصرة على سماحه ببث قصاصة روشي، بل أُضيف إليها كونه أدّى دور "المحفِّز على الجريمة" عبر ممارسته الضغط على هذا الأخير كي يعمل على صياغة قصاصات أخرى دون أن يدقق مصدر مورا، وعبر تحويل قاعدة النهل من المصدر. هكذا، ازداد حجم مسؤولية دوران واكتست استقالته بعداً آخر، هو الاعتراف بمساهمته "الفعلية" في ارتكاب الخطأ.

بالفرنسية والإنجليزية. وتعبر هذه الكراسة التي صدرت لاحقاً في موجز الوكالة سنة 2004، عن مرحلة جديدة في مسار هذه الأخيرة، باتجاه شفافية أكبر إزاء سياسة المصادر، مع الدعوة إلى التعرف بأكبر دقة ممكنة على المصادر المستخدمة. وقد تم بكل صرامة، منع استعمال الصيغ الفضفاضة مثل تلك التي استعملها روشي.

وفي الأخير، فإن عدم اكتمال التوقيعات بالأحرف الأولى كان بادياً للعيان. فقد تم في البداية تنقيل هذه القصاصة الخاطئة عبر سلسلة مبسطة إلى أقصى درجة (أي من روشي، إلى دوران، إلى المكتب)، ليتخذ المسار وجهة أعقد عبر وصف جديد للحدث (حيث سيتم الانتقال من مورا إلى دوران إلى روش، إلى دوران من جديد، إلى رئاسة التحرير وفي الأخير إلى المكتب)[15]. وهو ما يدفعنا إلى إعادة تقييم الدور الذي قام به روشي، حيث يبدو بالأحرى كمؤلف مساعد، أُجبر على صياغة قصاصة على أساس معلومات لم يجمعها بنفسه ودفع من طرف رئيسه إلى ارتكاب الخطأ[16].

وقد حاول بعض المعنيين بهذا النزاع حول مرتكب الخطأ (ومن ضمنهم روشي ونقابة الصحافيين المنتمية إلى الكونفدرالية العامة للشغل SNJ – CGT) "تصعيد الموقف"، مرتكزين على التعقيد الحاصل في عملية وصف الحدث، أي العمل على تسييس التأويل المقدم "لانزلاق" نانتير. وبالفعل، فإن إعادة إدراج البعد المزدوج للعمل الجماعي وللتراتبية الإدارية، ستسمح بنقد التطورات الحاصلة خلال السنين الأخيرة، على مستوى صيغ العمل داخل الوكالة والتي تؤدي داخل محيط تنافسي أكثر فأكثر (Lagneau, 2003, et Laville, 2006)، إلى زيادة التوتر داخل العمل بالوكالة، بين الصدقية (أي قاعدة التدقيق) والسرعة (أي قاعدة مجاراة المنافسين). هكذا، انتقدت النقابة المذكورة "الضغط الدائم لرئاسة التحرير على العاملين الذين يجبرون على تفضيل السرعة على الصدقية" وطالبت بالقضاء على ما دعته بـ "التسابق المحموم" (بلاغ النقابة بتاريخ 23 آذار/ مارس 1999). بذلك،

(15) وقد اقتصرنا هنا على العاملين بالوكالة فقط.

(16) يلاحظ أيضاً كيف أن التفسير الوارد في "الصيغة الرسمية" لوكالة فرانس بريس والذي اعتبر بأن نشر الخبر الزائف هو مجرد "خطأ في التأويل" صادر عن روشي، يندرج في فن الإبراء (Litote).

تم تحويل المسؤولية الرئيسية عن "الانزلاق" باتجاه إدارة الوكالة ورئاسة التحرير اللتين تجبران الصحافيين على ارتكاب الخطأ، من خلال الموافقة والتشجيع على "المقاربة التجارية لعملهم ولمسؤوليتهم كمستخدمين داخل الوكالة" (المرجع المذكور). وتتجلى فضيلة هذا النقد النقابي في التذكير بأنه إذا كان روشي ودوران قد ارتكبا الخطأ، عبر انتهاك قاعدة التدقيق، فذلك راجع إلى كونهما ملزمين بقاعدة أخرى وهي مجاراة المنافسين التي يسعى جهاز الإنتاج بالوكالة إلى إعطائها الأولوية أكثر فأكثر(17). طبعاً، سيكون وضع نوع من التقابل بين رئاسة التحرير المنشغلة فقط بهاجس السرعة والصحافيين ونقابتهم، الباحثين عن الصدقية، كاريكاتورياً إلى حد ما. فلا شيء يؤكد بخصوص الشهادات المحصل عليها حول "انزلاق نانتير"، على وجود تدخل مباشر من طرف رئاسة التحرير لدفع روشي ودوران إلى تسريع الوتيرة على حساب التدقيق(18). والأهم في كل هذا، هو أن القراءة "السياسية" للانزلاق المذكور والقائمة على التشهير بـ "نظام الإنتاج" الذي يخضع له الصحافيون، لا يمكنها أن تعفي تماماً الفاعلين – ومن ضمنهم من ارتكب الخطأ – من المسؤولية الشخصية.

من نظام الإنتاج إلى المؤلف

سيكون باستطاعة بعض "المحققين" بمن فيهم الباحث السوسيولوجي، جعل الخطأ الحاصل مفهوماً بشكل أكبر، إذا ما انتقلوا من تحليل نظام الإنتاج إلى تحليل فردانية الأشخاص المتهمين، أو بتعبير

---

(17) نستحضر كمثال على ذلك، التنبيهات والإشارات الواردة بمصلحة "التحذير والتحليل" والتي تسمح للصحافيين ولرؤسائهم بمعرفة الوكالة السباقة إلى نشر الخبر، هل هي فرانس بريس أو رويترز (Reuters) أو أسوشيّيتِد برس (Associated Press) وذلك في أسرع وقت ممكن.

(18) صحيح أن بإمكان الضغط أن يحصل بطرق غير مباشرة، مثلاً عبر وسائل مقومة كالتنبيهات التي تذكّر بعدم التأخر في بث الخبر.

آخر، إذا ما اهتموا مرة أخرى، بتفرد المؤلفين وتاريخهم الشخصي. وهو ما يتمثل بتحديد الدوافع الشخصية للفاعلين وفهم مصادرها. وبخصوص حالة جوليان روشي، فإن الحافز الأساسي كان هو الرغبة في تحقيق العدالة، أي الاعتقاد الراسخ بأنه من الممكن، بل من الواجب، أن يتابع جاك شيراك قضائياً في هذه القضية[19]. وتترجم هذه الرغبة في العدالة بالخصوص، في السعي إلى الالتزام بقاعدة الحفاظ على المبادرة. وقد عبّر روشي عن ذلك قائلاً: "إن الشيء الذي حفزني أكثر هو كون جميع الأخبار المتعلقة بهذه القضية نُشرت في ثلاث جرائد فقط وهي الشرق الجمهوري ولوموند والكنار أونشيني (Le canard enchaîné)، في حين كنا نكتفي في وكالة فرانس بريس بتلقي هذه الأخبار". لكن وأمام هذا الحافز، سيقوم روشي بتصرف سلبي وهو عدم إعطاء الأهمية لقاعدة التدقيق. وبالفعل، فإن العديد من زملائه عابوا عليه عدم التزام الحذر عند إعادة قراءته للقصاصات بالمكتب، كما آخذته بعض المصادر على "حرية" تصرفه. وهو ما ساهم حسب المعني بالأمر، في تسميم علاقته بالنائب العام بوط[20].

هكذا، وجد روشي نفسه في الأخير، في وضعية غير قارّة (En porte à faux) بين قاعدة التدقيق التي تفرض عليه استثمار المصدرين، البوليسي والقضائي، مع اعتماد حد أدنى من التأويل،

---

(19) وهو ما أكده جوليان روشي في حوار أجري معه قائلاً: "كنت أتابع هذه القضية عن قرب، بالآتي كنت أعرف على وجه الدقة بأن كل المؤشرات تسمح في العمق، بتأكيد متابعة شيراك (..) من طرف قاضي التحقيق. طبعاً كان على النائب العام أن يوافق أو لا يوافق على المتابعة (..) وفي جميع الأحوال كان من الممكن متابعة شيراك على ما ارتكبه".

(20) عبر روشي عن ذلك قائلاً: "لم تكن علاقتنا جيدة (..) فقد كان يؤاخذني على استقاء الأخبار من المصادر البوليسية فقط، ولم يكن بإمكاني تدقيقها انطلاقاً من المصادر القضائية. وكان يشهر قانون العقوبات كل مرة ويقول: ما دامت القضية لم تخضع للمحاكمة، فلا يمكننا فعل أي شيء... إلخ".

وبين قيام النائب العام بقطع كل صلة معه وحرمانه بالآتي من الالتزام بالقاعدة المذكورة. بذلك، دأب في أسلوبه الصحافي الخاص[21]، على عدم الاهتمام بقاعدة التدقيق. وهذه الممارسة هي التي دفعته إلى تنفيذ أمر دوران دون التحقق من معلومة مورا، رغم أهمية القضية. وهو ما يستفاد من تقليله من فداحة الخطأ الذي اعترف بارتكابه، حيث جاء في حوار أجري معه الآتي:

- روشي: لم أتحصَّل بشكل ملموس على أي ملف، ولم أتابع أي تحقيق تكميلي.

- سؤال: ألم يطرح ذلك أية مشكلة بالنسبة إليك؟

- بلى، لكن يجب معرفة أن واقع الميدان يفرض ذلك. فالشخص الذي يشتغل ميدانياً، يكون ملزماً بالعمل حسب ما هو متوافر لديه وانطلاقاً من معلومات غير مباشرة، غالباً ما تكون غير خاضعة للتدقيق. وفي غالب الأحيان نكتفي بالمصادر البوليسية، في حين يؤكد موجز الوكالة على عدم الاكتفاء بمصدر واحد. لكن إذا أمعنت النظر في كل القصاصات، فإنك ستجد بأنها تعتمد بشكل عام وعملي، على مصدر واحد نابع من الشرطة، وهو مصدر جزئي لكنك تستثمره كلية".

من الواضح هنا، أن روشي يريد تأكيد أن فكرة التقليل من أهمية التدقيق، هي بمنزلة موقف مشترك وبأنها تشكل في العمق جزءاً من أسلوب الوكالة، أو بتعبير أدق، من قانون "السلوك بالميدان"، بعيداً عن المثال المجرد لموجز الوكالة. وهو يشير بنوع من المبالغة إلى المجازفة في الحكم على قيمة سرعة الإنجاز والصدقية المقترنة بإتقان عمل الصحافي بالوكالة، كما يؤكد أن الحدود جد دقيقة بين

---

(21) بخصوص مفهوم الأسلوب الصحافي، انظر: (Lemieux, 2000, et Lagneau, 2002).

"السبق الصحافي" والخطأ الكبير. وقد تبنى رؤساء روشي الإجراء نفسه المقترن بالتصرف الحر. فدوران يبدو حسب وصف هذا الأخير له، متعوداً المجازفة من "أجل قطع الطريق أمام منافسيه" خصوصاً عند إحساسه بوجود "سبق صحافي". وهو ما يدعمه الحوار الآتي مع روشي:

- ما لا أفهمه لدى دوران هو إدراكه بأنك لا تمتلك مصادر أخرى غير مصدر مورا.

- روشي: أعتقد بأنه كان مهووساً بفكرة أن هذا الخبر يشكل سبقاً صحافياً في هذه السنة، لأنه أولاً وقبل كل شيء، شخص منتهز للفرص. وقد تحدثت كثيراً مع أناس اشتغلوا معه بالصين وغيرها، فأكدوا لي بأنه صحافي غير مستقر، لأنه يبحث عن النجاح المهني بأي ثمن. وفضلاً عن ذلك، فهو لم يكن ملمّاً بالملف ولم يقم بتتبعه، رغم مطالبتي له بالقيام بذلك.

- إذن لماذا اهتم بهذا الملف؟

- لأنه... (هناك تردد في الإجابة) يجب أن تسأله شخصياً، أما أنا فلست أدري، ومن الممكن أن يكون قد اعتبر الأمر سبقاً صحافياً هائلاً، كذلك لأنه كان يثق بي كثيراً.

هكذا، تكمن الدينامية المركزية لهذا "الانزلاق" في كون دوران وروشي شجعا بعضهما بعضاً على القيام بهذا المسعى المقترن بمسارهما المهني، والمتمثل بالتقليل من شأن قاعدة التدقيق، رغم علاقتهما الشخصية غير الحميمة. بالآتي، لم تكن الدوافع الشخصية لروشي ومواقفه من رئيس الجمهورية (أي رغبته في تحقيق العدالة) هي المفسرة لخطئه المهني، بل يجب أن نبحث عن تفسير هذا الأخير في تقليله من شأن القاعدة المذكورة، من خلال تعامله مع المؤسسة

القضائية. وكان التقاء مسعى روشي وتوافقه مع مسعى رئيسه، بمنزلة المحفز الذي شجع الرجلين. هكذا وانطلاقاً من مسألة الدوافع والعادات الشخصية، نعثر بسرعة على روابط التبعية وبشكل أشمل على انخراط الأشخاص في عدة (Dispositif) العمل الجماعي. فلم يفلح هذا العمل في وقف بعض اتجاهات الفعل لدى روشي ودوران، وفي دفعهما إلى التصرف بناء على توجيهات شخص ثالث (Un tiers) يحذرهما من أي انزلاق عند الضرورة. فلا المكتب ولا رئاسة التحرير كانا قادرين على أداء هذا الدور، لأنهما سقطا في الفخ أيضاً، من خلال الاستعمال الخاطئ لقاعدة النهل من المصادر والخضوع لمطلب إنجاز الأمور بسرعة.

مجمل القول، إن محاولات العديد من الباحثين - بما فيهم السوسيولوجي - تقديم تفسير "لما جرى" بالضبط بوكالة فرانس بريس بتاريخ 19 آذار/ مارس 1999، فشلت في وضع صيغة متفق عليها ومرضية للجميع. ولا يعني ذلك محدودية العمل الجماعي في بناء الوقائع من جديد، بقدر ما يعني استحالة مزدوجة (Double impos-sibilité) مندرجة في عمل مستخدم الوكالة نفسه. فمن جهة، تساهم الخاصية الجماعية والتراتبية للعمل في عدم السماح بحصر مصدر الخطأ في أفراد معينين، لأن الفاعلين يمتلكون دوماً موارد تمكنهم من "توسيع" مجال مسؤوليتهم الشخصية و"تعميمه" وتسييس علاقات الإنتاج التي ينخرطون في إطارها.

ومن جهة أخرى، لن يؤدي اتهام "نظام الإنتاج" وحده بارتكاب الخطأ، إلى إرضاء المعنيين، لأنه يلغي شيئاً قد يتذكرونه عند العودة إلى تفرُّدهم، أي دوافعهم وعاداتهم الشخصية. وفي النهاية، فإن هذه الاستحالة المزدوجة تبرز بشكل أدق أهمية الاستقلالية لعمل الصحافي بوكالة الأخبار.

الدرس الأول

رفض التخيير بين الفرد والجماعة

سبق لنوربير إلياس (Norbert Elias) أن اعتبر بأنه "لا يمكننا وضع تقابل بين الفرد والمجتمع بوصفهما كيانين متمايزين، إلا على مستوى اللغة" (1991b, p. 198). وتقدم لنا الحالة التجريبية المفحوصة في هذا الفصل تأكيداً لذلك. فقد أدى تقابل الفردية والجماعة (Collectivité) بالفاعلين المدروسين هنا، بما في ذلك السوسيولوجي المتموقع داخل سياج خطابهم، إلى الوقوع في مآزق (Apories). فلا شيء في الممارسة ينبثق من الفردية "الخالصة"، لأن القواعد التي يتبعها كل واحد بطريقته وبأسلوبه الخاص، ليست قواعد "مخصوصة"، بل هي مشتركة ويلزم كل طرف من الأطراف المتشاركة فيها باحترامها. كما أن الصورة العكسية لجماعة تفرض على الفاعلين احترام معاييرها، ليست وجيهة أيضاً، فهي قد ترتكب ما دعاه الفيلسوف ألفرد نورث وايتهيد (Al-fred North Whitehead) بالخطأ الناجم عن الموضعة السيئة لما هو ملموس (The Fallacy of Misplaced Concrete-ness)؛ وبصيغة أخرى، فهي قد تمنح الجماعة مبدأ الوحدة والاستمرارية الجسديين، مع العلم بأن "الأجزاء الأساسية" المكوِّنة لها هي التي تمتلكهما. هكذا، لن يستفيد الباحث الواصف من التقابل بين الفرد والجماعة، اللهم في إنتاج عالم اجتماعي من الرؤى اللاواقعية بالأساس، يفترض تضمُّنه أفراداً يتصرفون بدون قواعد مشتركة أو لجماعات بدون أفراد. وكما تم اقتراحه في هذا الفصل، فإن الزوج المفهومي (Couple no-

(tionnel فرد/ جماعة، يجب أن يعالج كما هو في الحقيقة، أي كرهان حول الصراعات التي يسعى الفاعلون من خلالها إلى تحمل بعض المسؤوليات. وسيكون الباحث ملزماً بالتأمل في ممارسته، عند متابعته لعمليات اتهام أو تبرئة الفاعلين.

هكذا، سيصبح واضحاً بالنسبة إليه أن هؤلاء غالباً ما يستدعون النظام كذريعة للتملص من مسؤولياتهم الشخصية. كما يتعين أن تكون العلوم الاجتماعية على بيِّنة من تأثيراتها السياسية والأخلاقية، عندما تقدم أثناء ارتكابها "للخطأ الناجم عن الموضعة السيئة لما هو ملموس" تصوراً للعلاقات الاجتماعية، يرجع "مسؤولية" الأفعال للنظام وليس للفاعلين. ومن بين هذه التأثيرات، نذكر بالخصوص تشييء -Réifica) (tion النظام الاجتماعي وشعور الفاعلين بالعجز من جرّاء ذلك.

ويمكننا تفادي هذا النوع من الصعوبات، إذا ما عملنا على الإقرار بأن الأفراد هم الذين يفعلون دائماً وليست الأنظمة التي ينشئونها ويتصرفون بداخلها. لكن علينا أن نوضح أمراً على الفور، وهو أننا لا نقصد هنا الأفراد الذين يتم تصورهم على شاكلة "الإنسان المنعزل" -Homo clau) (sus المجرد والمتخيل، بل الأفراد المنخرطين في الواقع الاجتماعي الملموس، باعتبارهم ملتزمين بمعايير مشتركة داخل الجماعة، عبر تصرفاتهم.

الفصل الثاني

الاستقلالية الصحافية ومقاومة الأطر المفروضة

مثال إحراق السيارات بمدينة ستراسبورغ

ماتوكو تسوروماكي

في أواسط تسعينيات القرن الماضي، لم تكن صحيفة آخر أخبار الألزاس (DNA) ولا صحيفة الألزاس المنافسة لها، متعودتين على نشر مقالات حول عملية إحراق السيارات التي تحصل ببعض أحياء ستراسبورغ عند احتفالات أعياد الميلاد المسيحية. فإلى حدود سنة 1996، لم يكن الحديث سوى عن "مثيري الشغب" الذين يتفننون في كسر واجهات المحال وزجاج السيارات بمناسبة حلول السنة الميلادية الجديدة. وفي كانون الثاني/ يناير 1997، يحدث تغير كبير حيث تنشر جريدة آخر أخبار الألزاس خلال ذلك الشهر قرابة ثماني مقالات حول "ظاهرة "إحراق السيارات عند نهاية السنة[1]. وفي كانون الثاني/ يناير 1998 ستنشر إحدى عشر مقالة، أما في الشهر نفسه من السنة الموالية،

(1) بالرجوع إلى إحصاءات الشرطة، نلاحظ بأن العدد كان أقل مقارنة بالسنة الفارطة (ثلاث عشرة سيارة مقابل سبع عشرة).

فتُنشر أربع عشرة مقالة. فكيف نفسر هذا الاهتمام لدى الصحافيين المحليين بهذه الممارسات الجانحة التي كانوا يعرفونها من قبل دون أن يكلفوا أنفسهم عناء الحكم عليها؟

من المؤكد أن تدخل الصحافة الوطنية في المشهد المحلي كان وراء هذا الاهتمام. فمنذ كانون الثاني/ يناير 1997 وخصوصاً في الشهر نفسه من سنتي 1998 و1999، اهتمت الصحافة الوطنية المكتوبة والسمعية البصرية، بمسألة إحراق السيارات بستراسبورغ، وخصصت لها بشكل مفاجئ حيزاً لا يستهان به داخل صفحاتها وبرامجها. فقد أرسلت إلى عين المكان عدة فرق من الصحافيين وقدمت تغطية إعلامية غير مسبوقة عن هذه الأحداث وسجلت تعليقات ومواقف الفاعلين المحليين بكثرة[2]. لذلك، "انخرط" الإعلام المحلي في هذه المبادرة الإعلامية الوطنية، وفق آلية معروفة وملاحظة في جهات أخرى[3].

ومع ذلك، علينا ألّا نعتقد بأنهم فعلوا ذلك عن طيب خاطر. فقد رفضت هيئة التحرير الألزاسية بالقناة الثالثة الفرنسية، الطلبات الصادرة عن مقرها المركزي بباريس والقاضية بتصوير السيارات المحترقة في بعض الأحياء المعروفة بتفشي الجريمة بها؛ وكان سبب هذا الرفض هو عدم ترويع ساكنة المدينة. كما رفضت هيئة التحرير المحلية براديو فرنسا، تلبية طلبات إذاعتي فرنسا الدولية (France Inter) وفرانس إنفو، عندما ألحّتا عليها بإنجاز تحقيق صحافي حول الحرائق التي يمكن أن تحدث عند حلول العام الجديد. وفي جريدة آخر أخبار الألزاس أكدت

(2) بينت إحصاءات أجريناها بأنفسنا، على أن صحف ليبراسيون ولوموند ولوفيغارو، نشرت ثلاثاً وثلاثين مقالة حول الموضوع، خلال مطلع السنة الجديدة 1998، وأربعاً وعشرين مقالة عند بداية سنة 1999.

(3) انظر على سبيل المثال (Lemieux, 2008a)؛ فقد تابع الصحافيون المحليون إنذاراً بتسرب نووي بمنطقتهم، خصص له الإعلام الوطني حيزاً مهماً، مع العلم بأنهم كانوا غير مقتنعين بصحة الخبر.

رئاسة التحرير سنة 1999، بأنها قررت عدم الحديث عن هذه الظاهرة، نظراً إلى التأثيرات السلبية الناجمة عن نشر أخبار إحراق السيارات[4].

بعد مرور بضعة أشهر، ستعطي رئاسة التحرير نفسها تعليمات عكسية، تطالب فيها الصحافيين بالقيام بإحصاء دقيق لعدد السيارات المحروقة؛ وسيصبح الشعار الجديد هو:

"يجب قول كل شيء". هكذا، أصبح محررو الأخبار العامة (Faits-diversiers) ملزمين بإحصاء أعمال الحرق يومياً، سواء تعلق الأمر بحرق السيارات أو الأزبال أو غيرها، مع وضع جرد أسبوعي لهذه الأفعال. وكما قال أحد الصحافيين: "رغم عدم وجود أية عملية إحراق خلال الأسبوع، فقد كنا نكتب بضعة أسطر للإخبار بذلك". واستمرت هذه السياسة التحريرية إلى حدود سنة 2005.

إن الهدف من هذا العمل، هو تسليط الضوء على الأسباب التي دفعت الصحافيين المحليين وخصوصاً محرري الأخبار العامة، إلى التلكؤ في الحديث عن إحراق السيارات في فترة معينة، وكيف خضعوا ما بين سنتي 1999 و2005 بجريدة **آخر أخبار الألزاس** إلى التعليمات التي تطالبهم بتدقيق وإحصاء هذا النوع من الجنح[5].

---

(4) ترجع هذه التأثيرات السلبية إلى صدمة ساكني الأحياء المعرضة لهذه الظاهرة وأيضاً إلى كون مشعلي الحرائق، يتحمسون أكثر عندما يهتم الإعلام بأفعالهم (Peralva et Macé, 2002).

(5) بقي علينا أن نفسر لماذا اهتم الإعلام الوطني فجأة بالظاهرة، منذ نهاية تسعينيات القرن الماضي. ويمكن تقديم عدة تفسيرات بهذا الخصوص. فهناك العوامل السياسية (حيث كانت عمدة المدينة هي الوزيرة الاشتراكية كاترين تروتمان) والموضوعاتية (المتمثلة ببروز الرهان الأمني على المستوى الوطني) والإعلامية (تمركز المراسلين الصحافيين بعدتهم داخل مدينة استراسبورغ، في فترة بطء الحركة الإعلامية) والتقنية (إمكانية تصوير إحراق السيارات مباشرة). لكن يتعين بالخصوص، أخذ استراتيجية المصادر بعين الاعتبار (Schlesing-er, 1992) وتحديداً داخل الأوساط السياسية الألزاسية والوطنية، وهو ما لا تسمح هذه الدراسة بمعالجته.

وكما سيتضح لاحقاً، فإن رهانات هذا التلكؤ وهذا الرفض، ستتمثل أولاً وقبل كل شيء في الدفاع عن نوع من الاستقلالية المهنية، وفي تمكن بعض محرري الأخبار العامة من إبراز خبرتهم وقدرتهم الناجمتين عن التجربة الميدانية وعن الاحتكاك بالمصادر المؤسساتية المحلية. وإذا ما كان هؤلاء الصحافيون قد قبلوا في الأخير القيام بممارسات جديدة، فذلك راجع إلى نجاحهم في استثمارها من أجل ترسيخ هذا الميل إلى الاستقلالية والخبرة، بطريقة أخرى.

وضع محرري الأخبار العامة بجريدة آخر أخبار الألزاس: خبرة سياقية

إذا ما تصفحنا هذه الجريدة في أواسط تسعينيات القرن الماضي، فسنلاحظ أولاً بأن أحداث إحراق السيارات غالباً ما كانت تعالج في الأخبار الموجزة بالصفحات المحلية، مثلها مثل حوادث السير. وكانت تظهر أحياناً، وإنْ بشكل نادر، بالصفحات المخصصة للتقارير المنجزة حول ما يجري بالمحاكم. أما الملاحظة الثانية، فتتعلق برفض محرري الأخبار العامة النظر إلى المسألة من زاوية "العنف الحضري". حُجتهم في ذلك هو أن دوافع إحراق السيارات وطبيعة مرتكبي هذا العمل والظروف التي حصل فيها، لا تخضع لخطاطة وحيدة وثابتة. وهو ما دفع صحافياً بالجريدة المذكورة إلى التمييز بين الانحراف والعنف الحضري، حيث أجاب عن سؤالنا قائلاً: "تشمل عملية إحراق السيارات كل شيء (..) فعلى سبيل المثال يندرج إحراق السيارات المسروقة في إطار السرقة. ومن قبل كانت السيارات المسروقة تغمر في مياه نهر الراين (Rhin)، أما الآن فيتم إحراقها (ضحك). وأنا لا أدعو ذلك "عنفاً حضرياً"، إنه انحراف لا غير. أما العنف الحضري فهو إذا ما أردنا التدقيق، تمرد شعبي".

وهنا يبرز تفضيل محرري الأخبار العامة لما يمكن أن نسميه بالخبرة السياقية. ونقصد بذلك الخبرة التي تفضل تحليل الملابسات والسياق الاجتماعي الذي حدثت فيه الوقائع. وفي حالة المحررين المذكورين، فإن هذه الخبرة تستثمر المعلومات المستمدة مباشرة من الميدان والمبنية تدريجياً انطلاقاً من حالات عديدة، تشتمل بالنسبة إلى المهتم، على نقط مشتركة وعلى اختلافات دالة. وتبرز هذه الخبزة السياقية وتتجلى بالخصوص، من خلال الاحتكاك بالمجالات الترابية. فمحررو الأخبار العامة الذين التقينا بهم، يؤكدون مثلاً أنه إذا كانت بعض الأحياء تخضع باستمرار لظاهرة إحراق السيارات، فإن أحياء أخرى لا تختلف سكنتها عن سكنة الأحياء الأولى، تكون في منأى عن هذه الحوادث. وتمنحهم هذه الرؤية المجالية حساسية كبيرة تجاه تنوع الوضعيات التي يحياها السكان، كما تمنحهم معرفة معمقة نسبياً بالتاريخ الجنحي بحيث يمكن تعبئتها لتأويل أو توقع حصول وقائع إجرامية جديدة. وكما وضح أحد الصحافيين قائلاً: "يجب النظر إلى طبيعة العنف بحسب كل حي (..)

أ- هناك عنف فردي بالحي العمالي القديم.

ب- هناك ظاهرة العصابات وخصوصاً عمليات الابتزاز (Rack-ets).

ج- وهناك الظاهرة الجماهيرية فعلاً، إنها الانتفاضة (Intifada) كعنف ضد ممثلي المجتمع".

وبالرغم من كون الخبرة السياقية لمحرري الأخبار العامة، ناجمة عن تجاربهم الشخصية المتراكمة مع مرور الزمن، إلا أنها لا تشكل مرجعية ذاتية في رأيهم، لأنها تغتني بتفاعلاتها مع الموارد المؤسساتية المحلية. وبالفعل، فإن رجال الشرطة الميدانيين والمربين المكلفين بحماية الأفراد والقضاة المسؤولين عن المحاكمات العاجلة، يشكلون

"مجموعة قرب" يوحدها تقاسم ما يدعوه إيفريت هيوغ (Everett Hughes (1996) بالمعارف المذنبة (Guilty Knowledges)، أي المعارف غير المصرح بها للعموم والتي تظل غير رسمية، لكنها ضرورية مع ذلك لممارسة المهنة وللتنسيق بين الأنشطة. وتقدم مسألة "عدد المنحرفين" خير مثال على ذلك. فالإحصاءات المنشورة في السنين الأخيرة[6] بمفوضية الشرطة بالراين السفلي بستراسبورغ، وخصوصاً تلك التي تقوم بتفصيل عدد السيارات المهشمة شهرياً في كل حي، تعرضت للشكوك من طرف محرري الأخبار العامة والقضاة ورجال الشرطة أنفسهم، بل وكانت مجالاً للسخرية، قبل أن تتعرض للشكوك على المستوى الوطني[7].

غير أن هذا لم يمنع الصحافيين من التعاون مع قوى الأمن "لترتيب" هذه الأرقام قبل إخبار العموم. وقد فسر لنا ذلك أحد صحافيي جريدة آخر أخبار الألزاس قائلاً:" عندما يجد رجال الشرطة ثلاث سيارات محروقة عند الساعة الرابعة بعد الظهر، فإنهم يقولون لنا بأننا لن نتصل بالأخبار إلا بعد السادسة مساء كي لا يتم إحصاؤها. بعد ذلك، يقدمون أرقاماً ملائمة على المستوى الوطني. وهذه أمور سارية المفعول! ونحن نعرف ذلك، لكننا لا نستطيع الإفصاح عنه".

وقد أكدت عدة أبحاث (انظر مثلاً: Franklin, 2003)، بأن التراضي والتسويات بين الصحافيين ومصادرهم، لا يمكن أن تؤول عموماً بوصفها مجرد تنازلات، فالأمر يتعلق برهان يهم عملية جمع المعلومات على المدى البعيد. وبالنسبة إلى الحالة موضوع الدراسة، فإن

---

(6) كما نعلم، فإن إحصاءات الشرطة حول الانحراف، عرفت مساراً مثيراً للجدل. انظر مثلاً: Dominique Monjardet, "Comment apprecier une politique policiere," *Sociologie du travail*, vol. 48, no. 2 (2006), pp. 188-208.

(7) وضح لنا أحد القضاة هذا الأمر كالآتي: "كان النائب العام بستراسبورغ يقول إن هناك ثلاثة أصناف من الكذب وهي: الكذب البسيط والكذب المفرط والإحصاءات".

الصحافيين يعلمون بأنهم غير قادرين على جمع المعلومات حول إحراق السيارات، بالاعتماد على وسائلهم الخاصة (فبالأحرى إحصاء عددها). لذلك يجدون أنفسهم في وضعية تبعية بنيوية إزاء الأرقام التي يقدمها أفراد الشرطة. لكن هذا لا يقتضي بالضرورة حصول تواطؤ بين الطرفين.

فرض ممارسات جديدة

غالباً ما كان محررو الأخبار العامة بمؤسسات الصحافة المحلية التي درسناها[8]، يحظون بحرية نسبية في تحرير مقالاتهم. وبما أن المادة المعالَجة من طرفهم كانت "ترقى" إلى مستوى النشر والتوزيع على نطاق واسع، فإنهم كانوا يجدون أنفسهم في وضعية تفاوض مع رؤسائهم، وإن اقتضى الأمر إثارة مسألة هذا الارتقاء. وقد دفعت هذه السلطة النسبية أحد محرري الأخبار العامة القدامى بجريدة **آخر أخبار الألزاس**، إلى القول بنوع من الافتخار بأن المصلحة التي كان يعمل في إطارها، كانت تشكل "دولة داخل الدولة" بمعنى ما. ونضيف من جهتنا، بأن حرية تصرف هؤلاء الصحافيين المتخصصين تأكدت بقوة – وهو ما يبدو كأمر مفارق – داخل يومية مقروءة بشكل كبير، مثل الجريدة المذكورة التي كان العاملون بها يخضعون للتراتبية. كما اتسمت معالجة الأحداث ضمن زاوية محددة، بنوع من الصرامة. ذلك أن كل مصلحة داخل هذا الصنف من الجرائد الكبرى كانت تبدو منعزلة عن الأخرى، لهذا كان محررو الأخبار العامة يمتلكون فضاء خاص بهم للعمل وبالآتي كانوا منعزلين عن زملائهم بالجريدة نفسها، ما رسخ حرية الحكم لديهم واستقلالية قراراتهم بعيداً عن مراقبة هؤلاء الزملاء[9].

---

(8) شملت دراستنا بالإضافة إلى جريدة **آخر أخبار الألزاس** ويومية **الألزاس** (*L'alsace*)، كما شملت بالنسبة لمنطقة البروطون، جريدتي **تلغرام بريست** (*Le télégramme be Brest*) و**غرب فرنسا** (*Ouest-France*).

(9) هناك عنصر حاسم آخر، ويتعلق بالمكان المخصص لركن الأحداث في الخط التحريري

وعلى العكس من ذلك، غالباً ما كان المحررون العاملون بجرائد أقل انتشاراً مثل يومية **الألزاس** التي لا يوجد فيها تقسيم دقيق للعمل، يضطرون إلى إشراك زملائهم "المحليين" في عملهم المكتبي. وطبعاً، سيؤثر ذلك سلباً في التخصص المهني وفي هامش الحرية أثناء مزاولة العمل، مع استثناء يهم المحررين الأقدم مهنياً والأكثر تجربة والذين تبدو معالم هويتهم المهنية واضحة للعيان.

لكن مع نهاية سنة 1999، ستتعرض هذه الاستقلالية النسبية بجريدة **آخر أخبار الألزاس** للمضايقة. ففي هذا التاريخ ستصبح رئاسة التحرير كما ذكرنا، سياسة تحريرية جديدة تتمثل في إلزام محرري الأخبار العامة بالاهتمام بعمليات إحراق السيارات بشكل دقيق وشامل[10]. وقد صدم هذا الإلزام المفروض من فوق والقاضي بإنجاز تقارير منتظمة وكاملة حول ظاهرة السيارات المحروقة، المهنيين المتشبثين بالخبرة السياقية الضامنة لاستقلالية الحكم والفعل لديهم؛ وهو ما ولَّد لديهم موقفاً

والسياسة التجارية للجريدة المعنية. فمن المعروف أن بعض الجرائد اليومية المحلية، تعتبر هذا الركن استراتيجياً بشكل كامل (كما هو الشأن بالنسبة إلى **تلغرام بريست**)، في حين تتبنى جرائد أخرى (مثل غرب فرنسا وإلى حد ما **الألزاس**) معالجة محدودة ومتكتمة لهذه الأحداث. وعلى العموم، فإن رئاسة تحرير الجرائد الأولى تكون يقظة وتتدخل في عمل محرري الأخبار العامة. أما جريدة **آخر أخبار الألزاس** فإنها لا تعلن عن سياسة تحريرية خاصة في هذا المجال، وبالآتي فهي لا تندرج في الصنف الأول أو الثاني، علماً أنها تخصص يومياً عدة صفحات للأحداث المذكورة.

(10) في سنة 1999، وهو التاريخ الذي قرر فيه المسؤولون عن جريدة **آخر أخبار الألزاس**، عدم نشر أي خبر حول إحراق السيارات، تزايدت وتيرة هذه الأحداث، حيث بلغت حسب مفوضية شرطة الراين السفلي، 756 حالة في حاضرة ستراسبورغ، مقابل 712 حالة في السنة التي سبقتها. ولا يبدو ثبات هذه الظاهرة غريباً عن التغير الذي طرأ على الاستراتيجية التحريرية. وقد قدم صحافي يشتغل بهذه اليومية، التعليل الآتي لهذا التحول قائلاً: "إن الأمر شبيه بنهر، فإذا حاولت وضع حاجز أمامه فإنه سيتهدم في فترة معينة". لهذا، يجب تحليل مجموع هذه التفاعلات بتفصيل – بمشاركة المسؤولين السياسيين والمؤسسات المحلية والمحررين ومسؤولي التسويق والقراء – وإبراز كيف ساهمت بشكل ملموس في دفع رئاسة التحرير إلى اتخاذ هذا القرار.

رافضاً ممزوجاً بالدهشة. فكيف يمكن في حاضرة تشمل 500 ألف نسمة، "ضمان الإحاطة بمجموع الحرائق التي حصلت؟". وكما وضح لنا أحد الصحافيين الأمر: "فإن المشكلة كانت تتعلق بالشمولية، وهذا أمر بليد لأننا لا يمكننا تحقيق ذلك بدقة على مستوى مدينة ستراسبورغ (..) ومع ذلك حاولنا إحصاء السيارات التي تم إحراقها".

لقد أدى العمل الإحصائي المفروض من طرف رئاسة التحرير والمراقبة المتزايدة للعمل داخل المصلحة بالجريدة، إلى التقليص من خبرة المحررين المذكورين، هذا دون أن ننسى ضغط القراء. وبالفعل، فإن عدداً كبيراً من هؤلاء هاتف، الجريدة بخصوص الحرائق التي لم يذكرها الصحافيون، كما أن رئاسة التحرير حثت صحافييها على أخذ هذه المكالمات الهاتفية بعين الاعتبار، من أجل تأكيد صدقية الجريدة. وفي الوقت نفسه، عملت بعض المصادر المفضلة لدى محرري الأخبار العامة وأيضاً بعض الفاعلين بالأحياء المعنية (من مسؤولين جمعويين وعاملين اجتماعيين) على زيادة الضغط في الاتجاه المعاكس، لتهدئة الأوضاع. وفي الحالتين معاً، لاحظ الصحافيون المعنيون بأن هامش تصرفهم قد تقلص وأصبحوا معرَّضين بشكل غير مألوف، للضغوط المتناقضة أحياناً والمنبثقة من القراء والمصادر والرؤساء الإداريين. من جانب آخر، أضحت سلطتهم التفاوضية داخل هيئة التحرير محدودة، ما دامت رئاسة التحرير قد قلصت من مبادراتهم، عبر زيادة التحقيقات حول "العنف الحضري" بمساعدة خاصة من لدن مصلحة "الجهة" داخل الجريدة.

خلال هذه الفترة أيضاً، ساهم عامل آخر في التقليص من هامش مبادرة المحررين المذكورين. ذلك أن الإعلام المتواصل بإحراق السيارات على المستوى الوطني ثم المحلي خلال نهاية تسعينيات القرن الماضي، أقنع مفوضية شرطة الراين السفلي بالحد بشكل صارم من إعطاء المعلومات بخصوص كل ما يمس "العنف الحضري" من قريب أو بعيد. وحسب

هؤلاء الصحافيين، فإن هذا التوجه ظهر تدريجياً، لكنه تأكد بشكل كبير مع صدور قانون حزيران/ يونيو 2000 حول افتراض البراءة الذي يسوغ في نظر رجال الأمن، التقليص من حجم قنوات الاتصال مع الإعلام. وابتداءً من ذلك التاريخ، دأب رجال الأمن على عدم الحديث مع الصحافيين بشأن إحراق السيارات إلا فيما ندر، والاكتفاء بـ"تأكيد" الخبر حينما يطلب منهم هؤلاء القيام بذلك. أما رجال المطافئ فقد عملوا منذ سنة 2004، على رفض تزويد الصحافة بالمعلومات حول حرق الأزبال أو السيارات. وفي ظل هذا المحيط المؤسساتي العدائي بشكل واضح، أصبح جمع المعلومات الأولية يثير مشكلات غير مسبوقة، سواء أثناء "الجولات"(11) أم خلال الندوات الصحافية أم حتى أثناء الأحاديث غير الرسمية.

ولقد أصبح من الصعب، إن لم يكن من المستحيل الاستعانة بآلة السكانر (Scanner) - وهي الآلة المستخدمة من طرف الصحافيين المذكورين لضبط الاتصالات بين رجال الأمن عن طريق جهاز الراديو - لالتقاط كل المعلومات المفيدة التي كان تقاسم "المعارف المذنبة" يسمح بتبادلها بكل حرية من قبل، دون قيد أو شرط. وعموماً، فإن هذا التقليص أثر في علاقة الثقة بمجموع المخبرين. وتجلى ذلك بالخصوص وبحدّة كبيرة، في مواجهة المصادر الموجودة بالأحياء "الصعبة"، أي في المجال الترابي الذي سيتأثر سلباً بفعل نشر الأخبار حول إحراق السيارات، حيث سيصبح محررو الأخبار العامة عرضة لمواقف عدائية متنامية.

التحول إلى الخبرة الطبيعية

إن الضغوط الجماعية التي تعرض لها محررو الأخبار العامة بجريدة آخر أخبار الألزاس، نتيجة التحولات المذكورة، لم تحرمهم

---

(11) وهي التسمية التي يطلقها محررو الأخبار العامة على اتصالاتهم اليومية، في ساعات محددة، برجال الأمن والدرك والمطافئ.

تماماً من الاستقلالية. فقد دفعتهم إلى تغيير طبيعة خبرتهم بشكل واضح. فما داموا محرومين من الوسائل العملية لممارسة الخبرة السياقية التي تعودوها، وبالآتي من تقييم الوقائع المحكية وفق سياقها الاجتماعي، فإنهم سيتجهون صوب ما يمكن تسميته الخبرة الطبيعية[12]. وتتمثل هذه الخبرة باعتبار كل سيارة محروقة واقعة "خام"، تحمل علامة قابلة للإحصاء إلى جانب كل سيارة محروقة أخرى، بغض النظر عن الملابسات والسياقات الخاصة بكل سيارة. وقد سمحت التغيرات على المستوى التنظيمي، بإقرار السياسة التحريرية الجديدة ضمن العدة الإنتاجية ذاتها. وذلك ما حدث مثلاً، في بعض ليالي أعياد الميلاد، حيث قام أفراد من هيئة التحرير بجريدة محلية في ستراسبوغ إلى جانب محرري الأخبار العامة، بالمشاركة في دوريات ليلية لإحصاء السيارات المحروقة. ولم يتحقق هذا التحويل الجزئي القائم على منظور طبيعي، إلا بفضل تبرير ذاتي هام، عمل محررو الأخبار العامة على إقناع أنفسهم بمشروعيته. ولمفهوم "الضحية" في هذا الإطار دور رئيسي. فباعتباره عنصراً مكوّناً لسرد الأحداث، فقد تم إدراجه ضمن الممارسات المألوفة للمحررين المذكورين، حيث احتل مكانه داخل الخبرة السياقية. أما على مستوى الخبرة الطبيعية، فقد أصبح مطالباً باحتلال مكان رئيسي بالواجهة، لأنه اعتُبر المفهوم الأساسي الذي يمكن أن يبرز من خلاله البعد "الاجتماعي" المقصي في مستويات أخرى. هكذا، سوّغ بعض الصحافيين الذين التقينا بهم، واقع إخبار الجمهور بكل عملية إحراق للسيارات، انطلاقاً من مفهوم الضحية السابق ذكره، خصوصاً إذا كان الضحية من بين قراء الجريدة. وهو ما عبّر عنه أحد صحافيي جريدة آخر أخبار الألزاس قائلاً: "في البداية لم أتبين الفائدة من وراء ذلك. لكنني أدركت الآن، أن قراءنا يهتمون بهذا الأمر. وعندما ننسى "حدثاً" من هذا القبيل في الصباح، تتوالى المكالمات الهاتفية على مجيبنا الآلي!"

---

(12) استوحينا التقابل بين الخبرة السياقية والخبرة الطبيعية، من التقابل الموضوع من طرف سيريل لوميو (Cyril Lemieux, 2003)، بين وجهات النظر الصحافية البنائية والطبيعية.

إن استحضار صورة الضحية أو صورة القارئ الناطق باسمها، من طرف المحررين المذكورين الذين حولوا وجهتهم صوب الخبرة الطبيعية، يشكل لهم إحدى الوسائل الفعالة في وضعية عملهم، لنزع المبادرة عن المصادر المؤسساتية والتموقع كسلطة مضادة (contre-pouvoir). فهم يؤكدون مثلاً، أنهم لم يتأثروا سلباً بمفردهم من جراء حجب الشرطة للأخبار المتعلقة بعدد السيارات المحروقة، بل إن هذا السلوك يعتبر في نظرهم، إهانة للقراء وبالآتي للضحايا. وقد عبر أحد الصحافيين الذي تبنى وجهة نظر الضحية، عن انتقاده لطريقة إحصاء الشرطة لعدد السيارات المحروقة، مطالباً بمزيد من الشفافية بهذا الخصوص ومؤكداً: "بأنه إذا ما أشعل شخص ما النار بسيارة، فإن السيارة المركونة بجانبها ستحترق أيضاً. غير أن رجال الشرطة سيحصون حريقاً واحداً فقط. وعندما تحترق ثلاث سيارات، فإن الضحية لا تتساءل هل احترقت سيارتها في البداية أم فيما بعد، ما دامت قد احترقت في آخر المطاف! فنحن نريد الأرقام، أي عدد السيارات التي دمرت. وكانت الشرطة في البداية ترفض مدَّنا بها، فأصررنا على موقفنا وكتبنا مقالات ساخرة بهذا الشأن. أما الآن، فإنها تقدم لنا معلومات حول إشعال النار وانتشارها وعلينا أن نكافح للتوصل بالمزيد".

يتضح من هذا القول، أن محرري الأخبار العامة يؤدّون دور السلطة المضادة ويطالبون باسم الضحايا، بأن تمدهم السلطات العمومية بـ "الأرقام الحقيقية "، كما يميلون إلى تفضيل المقاربة الإحصائية للجرائم والجنح والابتعاد بالآتي عن الخبرة السياقية التي كانت كفاءتهم المهنية تقوم عليها. وعلى سبيل المثال، فإن أحد الصحافيين شعر بالفخر عندما تمكن في السنة الجديدة 2005،

من تحدي الشرطة في مجال تقديم الأرقام. فقد تموقع مع العديد من زملائه بمجموعة من الأحياء، حيث قاموا طوال الليل بإحصاء السيارات المحروقة. وفي الأيام الآتية، تمكنوا من إخبار قرائهم بأن الرقم الرسمي المقدم من طرف السلطات، أقل من الرقم الذي حصلوا عليه. وسيختتم هذا الصحافي مقاله بالجملة الساخرة الآتية: "سنرجع إلى السكان للفصل بيننا".

تشير هذه الواقعة إذن إلى غموض الشروط الجديدة للعمل التي يخضع لها محررو الأخبار العامة، في علاقتها باستقلاليتهم المهنية. فمن جهة، يقترن الالتزام بالمتابعة اليومية للحرائق والإحصاء الدقيق والمنظم لها، بتبعية الصحافيين وبالتقليص الواضح لقدراتهم في مجال التقييم السياقي. ومن جهة أخرى، يؤدي انخراطهم في الخبرة الطبيعية، إلى تطور أنماط جديدة من المعارف والأساليب التي تسمح لهم بالتحرر إلى حد ما من المصادر المؤسساتية ومواجهتها علناً[13].

مقاومة الخبرة المؤسساتية

ما بين سنتي 1997 و1999 وفي ذروة الإعلام بإحراق السيارات بمدينة ستراسبورغ، هيمن داخل الوسائط الوطنية ما يمكن تسميته بالخبرة المؤسساتية. ونقصد بذلك، خبرة صحافية تتعامل مع الوقائع (عمليات إحراق السيارات) اعتماداً على التصنيفات والمرجعيات الخاصة بالمصالح المؤسساتية، أي المصالح المكلفة بالوقاية وبقمع

(13) طبعاً فإن لهذا التحرر حدوده، ذلك أن محرري الأخبار العامة، يدركون بأنهم في حاجة إلى المصادر المؤسساتية لإنجاز العديد من الملفات، لذلك فهم يفهمون بأنه ليس بإمكانهم خوض "حرب الأرقام" ضدها. ويجب عدم قطع حبل التعاون معها، كما يتعين استحضار منطق "التسويات" الضروري في الخبرة السياقية، لتفادي تدهور العلاقات بين الطرفين، وهو ما لا يرغب فيه أي طرف.

المنحرفين[14]. هكذا، سيقوم صحافيو الوسائط الوطنية الكبرى، المكتوبة والسمعية والبصرية، جميعهم تقريباً بتأويل العمليات المذكورة، انطلاقاً من مفهوم "العنف الحضري". وتجدر الإشارة إلى أن محرري الأخبار العامة - خصوصاً بجريدة آخر أخبار الألزاس - لم يلجؤوا أبداً في أعمدتهم إلى هذا التأطير المؤسساتي. وسبق لنا أن بيّنا أسباب ذلك: فقد كانت ممارساتهم وقدرتهم على التقييم المتجذرة أساساً داخل الخبرة السياقية وتقاسمهم "للمعارف المذنبة" مع المصادر المؤسساتية، تدفعهم بشكل مباشر إلى الاحتياط من الإشكالية الملتبسة والقائمة سلفاً والتي تنظر إلى عمليات إحراق السيارات كتجليات "للعنف الحضري" كيفما كانت الظروف[15].

وقد عبر محررو الأخبار العامة الذين استجوبناهم، عن انتقادهم الصريح "للخلط" الناجم عن استعمال صيغة "العنف الحضري"، متأسفين على انتشارها غير الملائم في نظرهم. وهو ما لوحظ في منشوراتهم وفي محاولتهم المستمرة تفادي هذه الصيغة وتأكيدهم أن

---

(14) بهذا المعنى، يمكن تقريب مفهوم الخبرة المؤسساتية من فكرة "المحددين الأوائل" التي طورها ستيوارت هال (Stuart Hall, 1978). فبالنسبة إليه، يتبنى الصحافيون عموماً التعريفات الأولية للظواهر الاجتماعية المقدمة إليهم من طرف المصادر الرسمية والسلطات العمومية. وقد تؤدي ملاحظاتنا إلى تعقيد المعطيات. وفي الحالة التي تهمنا هنا، يتم تفضيل الخبرة المؤسساتية من لدن صنف معين من الصحافيين. ومن جانبهم، فإن محرري الأخبار العامة بالوسائط المحلية، يبدون نوعاً من المقاومة تجاهها. ومن الممكن تقاسم هذا الرفض، كما رأينا بخصوص إحصاء المنحرفين داخل المؤسسات نفسها. وهنا نلتقي مع التدقيقات التي تضيفها إلى أطروحة هال، الأعمال المنجزة حول الجانب التنافسي- وليس المتكافئ بالضرورة- للتعريفات الأولية للحدث (انظر: (Miller, 1993, et Schlesinger et Tumber, 1994).

(15) سمح مفهوم "العنف الحضري" الذي صاغته سنة 1990، الإدارة المركزية للاستعلامات العامة، بوضع تصنيف للجرائم والجنح الواقعة بالمناطق المسماة "حساسة". وسيظهر هذا المؤشر من جديد، بعد التخلي عنه لفترة، وذلك بإدخال بعض التعديلات عليه حيث صيغ كالآتي: "المؤشر الوطني للعنف الحضري"؛ وقد تضمنت هذه الصيغة مثل سابقتها عملية إحراق السيارات.

حالة الإحراق لا تنطبق على موضوعة "انتفاضات ضواحي المدن"[16].

ومنذ سنة 1999، ضعفت المقاومة تجاه الخبرة المؤسساتية. فقد وجد قراء جريدة آخر أخبار الألزاس ومعهم المحررون المذكورون الذين رفضوا الانخراط في لعبة البلاغة المؤسساتية، تحقيقات أنجزتها مصلحة "الجهة" في الجريدة لا تتبنى رؤيتهم نفسها، بل على العكس، تصف نفس الأحداث اعتماداً على مفهوم "العنف الحضري". من جانب آخر، عمل هؤلاء الصحافيون من خلال تحولهم التدريجي باتجاه الخبرة الطبيعية، على إزالة الدعامات التي كانت تسمح لهم أثناء ممارستهم، باستدعاء تنوع وتعقد الوقائع الميدانية، لمواجهة الخبرة المؤسساتية. فبإعطائهم قيمة للأرقام وتركيزهم على نتائج الأفعال الجنحية (أي إحراق السيارات) وباعتمادهم حصرياً على وجهة نظر الضحايا، تخلوا عن جزء كبير من قدرتهم على التقييم. بذلك، ساهم تأكيدهم على مهنيتهم واستقلاليتهم إزاء المصادر المؤسساتية، انطلاقاً من الخبرة الطبيعية، في التقليص من وسائل العمل لديهم بشكل مثير. فقد ساهمت كل سيارة محروقة، معتبرة كواقعة خام، في إنتاج نظام معياري شمولي، يتعين قراءته على مستوى عالٍ (وهو مستوى صفحات "الزاوية المحلية") من طرف البلاغة المهيمنة "للعنف الحضري".

خلاصة: في سنة 2005، توقفت جريدة آخر أخبار الألزاس عن ممارسة سياسة الإحصاء الدقيق والشامل للسيارات المحترقة[17].

---

(16) مثلاً، عندما يقوم ابن بقيادة سيارة أبيه ويهشمها في حادثة سير، علما بأنه لا يمتلك رخصة السياقة، فإنه ينعت بكونه "أحرق سيارته الخاصة!".

(17) يمكن إرجاع هذا التغير في الخط التحريري من جهة، إلى مجيء رئيس تحرير جديد سنة 2004، ومن جهة أخرى، إلى إدراج راديو شرطة الراين السفلي، في النظام المعلوماتي، وهي

بذلك، انتقل محررو الأخبار العامة مجدداً، من ميدان الخبرة الطبيعية إلى ميدان الخبرة السياقية، حيث أصبحت عمليات السيارات المحروقة، على الأقل بالصفحات المحلية، عبارة عن أحداث مرتبطة بملابسات خاصة، لا تنشر أخبارها بطريقة آلية بل بعد حصول تفاوض بين الأطراف المعنية وانطلاقاً من معايير مؤسسة على التجربة المشتركة بين الصحافيين ومحاوريهم المؤسساتيين. ويذكرنا هذا التغيير الجديد للتأطير الصحافي وكذلك التغيير الذي سبقه سنة 1999، بالتأثير الحاسم لعلاقات العمل داخل هيئات التحرير. هكذا سينجم "اختيار" ممارسة الخبرة السياقية أو الطبيعية أو المؤسساتية، في كل مرة، عن التنظيم الجماعي للعمل الذي يحظى بمصادقة رئاسة التحرير وبالتفعيل وفق سياسات تحريرية محددة، بدل أن ينجم عن قرار أو ميل شخصي.

والملاحظ، أننا ركزنا هنا على قدرة المقاومة لدى الصحافيين، كما ركزنا على نمط من الخبرة، يقدم لهؤلاء الصحافيين بمعية نظام العمل الذي يتضمنه، إمكانية التميز بوصفهم عاملين مستقلين. فقد يساهم هذا النمط في التخفيف من روابط التبعية إزاء الوضع التراتبي (الخبرة السياقية) وقد يجعل الصحافيين المذكورين أكثر استقلالية إزاء المصادر المؤسساتية المحلية (الخبرة الطبيعية والخبرة المؤسساتية). وكما أكد إليوت فريدسون (Eliot Freidson) (1994)، فإن كل خبرة تقتضي هامشاً من الاستقلالية وممارسة للذاتية. وقد سعى المثال المعالج هنا، إلى إبراز كيف أن هامش الاستقلالية الذي يكتسب باستمرار وبصيغ جديدة داخل الممارسة، يسمح للصحافيين بقبول التغير الحاصل في التأطير المفروض عليهم من طرف رؤسائهم.

العملية التي أبطلت مفعول استخدام الصحافيين لجهاز السكانر.

الدرس الثاني
إرجاع الأحكام الفردية إلى الشروط المادية والتنظيمية لإنتاجها

يبين هذا الفصل كيف أن مسألة الموضوعية - الصحافية وأيضاً العلمية والقانونية وغيرها - يمكن أن تطرح بشكل غير صحيح، عندما تنطلق كما يحدث في الغالب، من مسلّمة فردانية؛ أي عندما تدعي وجود تقابل بين الذات من جهة (أي الصحافي) والموضوع من جهة أخرى (أي الحدث الذي يتعين معالجته). ويؤدي المسعى السوسيولوجي، في إطار تحليل فعل الحكم الفردي للصحافي، إلى إعادة إدراج ما يدين به هذا الأخير لتنظيم العمل الذي يخضع له، وذلك وفق المنظور الوارد بالمؤلف الرائد لديفيد وايت (David White) (1950). وبالفعل، فإن هذا البعد المادي والتنظيمي للممارسة، هو الذي يمنح للصحافي استقلالية الحكم إلى حد ما، ويساهم في إدراج أحكامه ضمن نمط من التوجه الجماعي المحدد. وفي هذا الإطار تحدثت المؤلفة عن ثلاثة أنماط، سياقية وطبيعية ومؤسساتية.

لكن الروابط بين مقاسات الإنتاج من جهة، وطبيعة التقييمات الصادرة عن الصحافيين من جهة أخرى، ليست آلية. لأن اعتبارها كذلك، هو جهل بكون الصحافيين يملكون اتجاهات نحو الفعل، ناجمة عن تجارب اجتماعية سابقة وبإمكانها أن تجعلهم مناوئين لبعض الجوانب المفروضة في العمل. وذلك، كما بيَّنت ماتوكو

تسوروماكي، هو مصدر قدرة الصحافيين على مقاومة بعض التغيرات التنظيمية وعدم انخراطهم بشكل تام وبعمق، في الممارسات الجديدة التي يفرضها رؤساؤهم، رغم عدم مواجهتها صراحة.

وكيفما كان الحال، فلا شيء يشير إلى أن المشاركين في العمل الجماعي يتبعون صيغ الفعل والحكم نفسها، عندما يتم تبني التغير الحاصل في مقاس الإنتاج عملياً وبشكل شامل، بل إن العكس هو الصحيح. فإدراج وساطة تنظيم العمل من جديد، بين الذات والموضوع، لا يعني رفض ذاتية الصحافيين أو رفض كون بعض أحكامهم تدعي الموضوعية. فهذا الأمر يدعونا بالأحرى إلى منح هذه الألفاظ معنى جديداً، مصاغاً حول فكرة عدم قابلية الاختزال. فلم يعد من الممكن تعريف الذاتية الصحافية كتعبير عن وجهة نظر شخصية "خالصة" حول العالم، بل يجب اعتبارها بالأحرى كتجلٍ للشخصية التي تبدو أثناء العمل، غير مختزلة في الأدوار والإجراءات المحددة من طرف عدة الإنتاج. كما لا يمكن تصور الموضوعية الصحافية كصياغة لحكم على العالم، مستقل عن كل وجهة نظر، بل يجب تصورها بالأحرى كتعبير عما يمكن للعلاقة بين بعض الأحداث، كعلاقة ممكنة بفضل عدة العمل، أن تتضمنه من معطيات غير عرضية، أي غير مختزلة في العدة المذكورة.

(Lagneau, 2010)

الفصل الثالث

مسالة الشخصية

حصول "محرر ركن" بجريدة ليبراسيون على الخبر

ماري - لور سورب تيارداس

استحضر توماس والتر (Thomas Walter)، الصحافي بجريدة ليبراسيون مع بعض زملائه من منابر أخرى، مختصين مثله في شؤون اليمين المتطرف[1]، أفضل الإنجازات المهنية التي حققوها، وذلك خلال حفل عشاء أقيم عند اختتام دورة الجامعة الصيفية المنظمة من قِبَل حزب الجبهة الوطنية (FN) بإحدى المدن الفرنسية الصغيرة. وذكَّر في هذا الإطار بأبرز سبق صحافي في مساره المهني، حققه بفضل مصدر مقرَّب من الهيئة المسيِّرة للجبهة الوطنية ويحظى بالصدقية؛ وقد ظل هذا المصدر غير معروف ولم يذكر الصحافي اسمه لأصدقائه السياسيين من قبل، إلا أنه سيشير إليه في تلك الأمسية بالاسم مجيباً عن سؤال طرحته إحدى زميلاته حول ما إذا كان الشخص المذكور مخبراً للبوليس؟ ومقدماً بعض التفاصيل حول الجوانب الغامضة من شخصيته. ولم يخطر ببال والتر أنه بكشفه عن

(1) تعود الأحداث الواردة في هذا الفصل إلى الفترة الممتدة ما بين سنة 1990 وأواسط العقد الأول من الألفية الثالثة. وقد تم تغيير أسماء الصحافيين وألقابهم، وهو ما سيجد القارئ تبريره لاحقاً.

اسم مخبره الذي أمدَّه بالمعلومات، سيفسح في المجال أمام الصحافيين الآخرين لاستغلاله أو بالأحرى لاحتكار المعلومات التي يقدمها. طبعاً، فإن العلاقة بين الصحافي والمخبر كانت متميزة، فهي لم تكن مؤسسة فقط على المصلحة، خصوصاً من جانب هذا الأخير، بل أيضاً وقبل كل شيء، على الثقة المتبادلة والراسخة منذ مدة طويلة. وقد عبَّر أحد صحافيي جريدة لوموند عن هذا "الحدث" الذي لا يُنسى بقوله: "توصل توماس بالخبر (حول القضية الفلانية)، وكان بإمكاني الحصول عليه أنا أيضاً، لو رغب المعنيون بالقضية تزويدي به! فلماذا لم يفعلوا ذلك؟ والجواب بكل وضوح هو أنه لا يمكن لأي صحافي أن يأخذ مكان صحافي آخر. فلم يكن بإمكاني تغيير واقع كون توماس والتر على علاقة متميزة مع مخبر جيد. فهذا أمر لا جدال حوله".

يسمح لنا هذا المثال بالتوغل في صميم العلاقة بين شخصية الصحافي وإنتاج الخبر. فما هو الدور الذي يؤديه الأسلوب الشخصي لرجال الصحافة (ونسائها) من أجل إثارة اهتمام محاوريهم وثقتهم والحصول منهم على المعلومات؟ من المؤكد أنه لا يكفي الاقتصار من منظور سوسيولوجي، على فكرة الموهبة الشخصية أو الهالة الطبيعية التي تمنح التفوق لبعض الصحافيين على آخرين، في مجال العلاقة بالمصادر. ومع ذلك، هل يمكن أن يفهم التوافر بشكل متميز على صنف معين من المعلومات، كأمر ناتج من استراتيجية المصادر الراغبة في تحقيق منفعة أكبر، من خلال اختيار نشر بعض الأخبار في هذا المنبر الصحافي بدل غيره، وبالآتي تفضيل صحافي بعينه على آخر؟

أمام هذه المقاربة الاستراتيجية الحصرية[2]، سنحاول من جهتنا وعبر معالجة طريقة توماس والتر المتبعة في ربط العلاقات بمصادره[3]، إبراز ما

(2) بخصوص نموذج من هذا النوع، انظر غيروفيتش (Gurevitch).

(3) يجب أن تفهم في أوسع دلالاتها، بحيث تشمل كل شخص قادر على تزويد الصحافي

لا يتوقعه الأفراد من سلوكاتهم الشخصية وما لا يتحكمون فيه من خلال ردود أفعالهم تجاه السلوكات الشخصية للغير.

هل يتعلق الأمر بصحافي عادي؟

يعترف محاورو والتر بتمتُّعه كصحافي بشخصية متميزة جداً من الصحافيين الآخرين؛ وهو اعتراف تلقائي. وتجلى لنا ذلك من خلال الملاحظات الإثنوغرافية التي استقيناها أثناء متابعة تفاعله مع أعضاء الجبهة الوطنية أو مع زملائه. فهو يحظى لدى هؤلاء وأولئك بشعبية ملموسة، بحيث يلح الجميع على ضرورة حضوره ويتم التقرب منه وإمطاره بالأسئلة حول صحته وعمله بجريدة يومية ذات برنامج اجتماعي، مع الاستمتاع بمستملحاته. ومن جهة الجبهة الوطنية، يتم بالخصوص، الاستمتاع بعباراته الذكية، اللاذعة وغير المؤذية في الآن نفسه والتي تعود على "تقطيرها". فهو يفتخر "بعدم التستر على أي شيء". وفي كثير من الأحيان، ينقل له زملاؤه الصحافيون بطيبة خاطر، مشاهد من الحياة السياسية للجبهة الوطنية والنقاشات التي حصلت بين أعضائها، حينما لا يتيسر له مواكبتها. وتنبثق هذه الإشادة الجماعية تلقائياً من الأحاديث حول شخصيته. فهو حسب زملائه "شخص ذو اهتمامات حقيقية"، كما أنه "ملم بالموضوعات بشكل عميق ولا تنطلي عليه الحيلة" وهو "ظريف وتتسم مقالاته بالطرافة". وهناك نقطة مهمة هنا، وهي أن هذه الأحكام لم تصدر بإيعاز من الباحثة ولا بفعل أجوبة محددة عن أسئلة تتعلق برأي بعض الصحافيين حول زميلهم بجريدة ليبراسيون. فقد انبثقت بشكل "طبيعي" أثناء ملاحظة بعض الوقائع أو خلال حوارات بشأن أمور أخرى لا علاقة لها بشخصية والتر. وهو ما تجلى مثلاً في جواب صحافي من جريدة لوموند.

بالخبر، كيفما كانت طبيعته أو قيمته التنافسية.

ذُكر اسم توماس والتر كنموذج يجب أن يقتدى به، عندما سئل حول نشاطه المهني؛ أو عندما اعتبر زميل له من مجلة الملاحظ الجديد (*Le nouvel observateur*)، أثناء انتقاده الممارسات الصحافية المهيمنة في مجال متابعة أنشطة الجبهة الوطنية، بأن والتر يشكل استثناء محموداً؛ أو عندما قام والتر خلال أحد اللقاءات، باستخدام عبارات لاذعة في حق جان ماري لوبّان (J. M. Le Pen) (زعيم الحزب آنذاك)، حيث أرجع محاوره – وهو مدير ديوان هذا الأخير – سلوك الصحافي إلى عادة متأصّلة لديه ومميزة له وأردف ضاحكاً: "ها قد بدأ الاستفزاز! إنك لم تتغير!". وسواء برز من خلال تعبيراته الجسدية أو الكلامية، فإن عمل والتر الذي يميزه عن زملائه داخل الفريق، لا يعود إلى خصائص يحتكرها لنفسه، كما لا يعني وجود رؤية شخصية خاصة به (idiosyncratique)، تتجاوز الحدود المهنية. فهذا التميز راجع، على العكس من ذلك، إلى أنه ذو كفاءة مهنية مشتركة مع الزملاء الآخرين بكل تأكيد، لكن الأشخاص الذين يحاورهم هذا الصحافي يتعجبون من كون هذه الكفاءة تتجلى عنده بشكل راقٍ وممتاز، لا يمكن مضاهاته.

هكذا، فإن اعتبار ووصف والتر بكونه "مختلفاً"، لا يرجعان إلى اتباعه قواعد شخصية خاصة به، بل إلى طريقته الشخصية – والوحيدة إن صح التعبير – في الالتزام بقواعد عملية مشتركة. وتجدر الإشارة إلى أن قاعدة الاحتفاظ بالمبادرة، تؤدي دوراً أساسياً ضمن هذه القواعد[4]. نستحضر كمثال على ذلك، الحالات العديدة التي يستشير فيها الكثير من الصحافيين زميلهم والتر، كي يمدهم ببعض المعلومات (حول الشخص الفلاني) أو بعض التوضيحات (حول النشيد الذي ذكره لوبّان خلال

---

(4) تتمثل قاعدة التباعد هذه (أو القاعدة العمومية)، بأن شخصية الصحافي تبرز من خلال منشوراته وفي وضعيات عمومية بوصفه قائداً متحكماً في مصادره .Lemieux, 2000, pp) (144-148. وستتبنى في هذا الفصل أسلوب الوصف الذي صاغه سيريل لوميو لإبراز أنشطة الصحافيين. (لمزيد من التوضيح، انظر المرجع المذكور، ص 32، الهامش رقم 10).

ندوته الصحافية) أو انطباعه حول المفاوضات الجارية داخل الجهاز المسيِّر للحزب (ومن سيحظى في نظره بمنصب الكاتب العام كبديل لفلان؟). وتشهد هذه الاستشارات المتوالية على الامتياز الكبير والكفاءة الأساسية المعترف بها من طرف العديد من الزملاء. "فهو ملم بالموضوع بشكل عميق"، "ولا تنطلي عليه الحيلة" (كما سبق ذكره). لكن السؤال هو: من يريد استغلاله وبأية طريقة؟ إننا نجد الجواب في كلام صحافي من مجلة الملاحظ الجديد جاء فيه:

"لقد تابعت الظهور الإعلامي المحدود لوريثة لوبّان والذي كان كالعادة، شبيهاً بتجمع الأغبياء (Foire aux gogos) (..) بمعنى أن الصحافيين أنفسهم الذين كانوا ينعتون لوبّان بأنه نازي ويتمنون موته، هم الذين أطلقوا على ابنته مارين لوبّان لقب "مارين" (ملحوظة المترجم: يدل اسم مارين على فن قيادة السفن) واعتبروها عصرية بشكل مثير (..) إنها ذكية وهي تشبه برونو ميغري (Bruno Mégret) (عمدة مدينة فيترول (Vitrolles) وإطار بالجبهة الوطنية – المترجم –) مع عدم كرهها للأب، وتمدح الصحافة وتعطي الانطباع بأن كل شيء عادي (..) كما تتمتع بمزاج رائق، وهي عنيدة أيضاً. وطبعاً، فإن مثل هذه المواصفات تروق الصحافيين السذّج عموماً، لكن الصحافيين المتتبعين للأمور بشكل دقيق، مثل والتر، لا تنطلي عليهم الحيلة".

هكذا، وُصف والتر في مناسبات عديدة من طرف زملائه، بأنه من الصحافيين القلائل الذين لم ينبهروا بالمظاهر الخادعة (Miroirs aux) لمسؤولي الجبهة الوطنية. وتُنسب إليه القدرة على عدم الانسياق وراء الخطابات الرسمية والإعلانات الصادرة عن محاوريه من الجبهة المذكورة، وأيضاً بشكل نسبي عدم الوثوق بالمظاهر المحترمة البادية عليهم وبالمدح الذي يكيلونه للآخرين[5].

(5) بخصوص هذه النقطة الأخيرة، يعبئ والتر قاعدة الواقعية، وهي التأويل لفائدة التواصل (Lemieux, 2000, pp. 172-173).

وتستند سلطة التباعد هاته، والتي يشهد عليها زملاؤه، إلى مجموعة من المقومات. فهي تكمن في القدرة على ضبط المعلومات التي لا يمكن الحصول عليها مباشرة. وتقدم هذه المعلومات دعامة للصحافي، لا يمتلكها زملاؤه، من أجل الحكم على صدقية ودلالة أكثر الأخبار عمومية. لذلك، فإن المعارف التي يتحكم فيها توماس والتر، لا تتلخص في المعلومات الرسمية التي تصرح بها الأجهزة المسيرة للحزب ومكتبه الصحافي؛ فهو يعلم أفضل من غيره، وكما يؤكد زملاؤه المؤيدون لطريقته، كيف يشتغل الحزب من الداخل و"ما يحدث داخلياً" وما هي "صراعات التكتلات". والحال، أنه لا يمكن لهذه المعلومات القائمة كمرتكزات أن تتطور، إلا إذا توافرت شبكة من المخبرين من الطراز المتميز، غير معروفين من طرف أجهزة الحزب إذا أمكن[6]. وتتطلب هذه الكفاءة من الصحافي، بذل مجهود شخصي (ونكاد نقول توريطه شخصياً) والتحكم بشكل جيد بالقاعدة الطبيعية[7].

تلك على ما يبدو هي حالة والتر الذي يسعى في إطار علاقته بالمصادر، إلى الالتزام بالقواعد العملية، مثل قاعدة الحميمية: "اعتبر مخبري بأنني إنسان لطيف وحصل التجاوب بيننا. ونحن الآن نلتقي بانتظام، كما أنه يهاتفني عملياً كل يوم". وقاعدة الشخصية: "إنه يخبرني بهمومه الشخصية ويربطني مباشرة بما يحدث بالجبهة الوطنية (..) وبعبارة أوضح، كان يعاني الأمَرَّين داخل الحزب حيث كان يعامل بطريقة غير لائقة"، أو قاعدة الإرجاع: "تسببت في خلق المتاعب لأحد أهم المخبرين

---

(6) أكد توماس والتر ذلك قائلاً: "لدي معلومات جيدة دون غرور، فهناك عدة مخبرين متميزين، يمدونني بكل ما يحدث داخل الحزب". وقد لاحظنا بعض هذه التفاعلات القائمة مع هذا الصنف من المخبرين.

(7) بخصوص هذه القاعدة، انظر (Lemieux, 2000, pp. 152-162) حيث سيميز هذا المؤلف بين ثلاث قواعد عملية مكوِّنة للعمل الصحافي وهي: الحميمية (أي التعامل مع المحاور بطريقة تجعله مميزاً من الآخرين) والشخصية (التعامل معه كشخص غير مختزل في دور اجتماعي محدد) والإرجاع (أي إعطاء مقابل لما تم منحك إياه).

لديَّ (..) فقد كشفت عن ماضيه وعن نشاطه كيميني متطرف، لذلك اضطر النائب بالبرلمان الأوروبي الذي كان الشخص المذكور مساعداً له، إلى طرده لأن وجوده معه يلوث المشهد الديمقراطي. طبعاً سيؤاخذني الرجل على هذا التصرف، وقد أجريت معه لقاء وقلت له: "طيب، لقد فقدت عملك بسببي، وأقل ما يمكنني فعله هو دعوتك إلى تناول وجبة غذاء معي". وأعتقد بأنه أدرك حسن نيتي وحصل التجاوب فيما بيننا".

صحيح أن التوصل بالمعلومات بفضل احترام القاعدة الطبيعية، وهو ما لا يحققه المنافسون لتوماس والتر، لا يكفي في حد ذاته لترسيخ صدقية هذا الأخير وسمعته داخل الوسط المهني. فقد حظي بهذه الصدقية لأنه عُرف عنه بشكل خاص، التحقق بعناية من المعلومات التي تصله، ما يحد من خطر توريط المخبرين له أو من إمكان التواطؤ معهم[8]. وكان يتأكد من هذه المعلومات من خلال اتصالاته "بالإدارة وبمفوضية الشرطة، حيث يتواصل مباشرة مع المستخدمين"، هذا فضلاً عن اتصاله ببعض زملائه في المهنة.

في هذا الإطار، يعتبر والتر أن الاعتراف بقدرته على نشر أخبار ذات صدقية، يجلب له احترام عدد لا يستهان به من الأطر المسيِّرة بالجبهة الوطنية رغم الاختلاف القائم بين الطرفين. ويسمح له هذا الاعتراف أيضاً "بتجنيد" مخبرين جدد، حسب تعبيره.

والسؤال المطروح عموماً، هو كيف تكون شخصية الصحافي متميزة في نظر محاوريه؟ إن الأمر يتم بكيفيتين متناقضتين: فإما أن الفاعل لا يتبع بشكل جيد بعض قواعد الممارسة المحددة لنشاطه، وإما أنه يتبعها بشكل

---

(8) لهذا السبب، لا يعتبر بعض الزملاء أن جوانب من مواقفه تجاه أعضاء الجبهة الوطنية (وخصوصاً اتباع القاعدة الطبيعية في التعامل مع بعضهم) هي أشكال من التواطؤ التي ينبغي فضحها؛ علماً بأنهم يفضلون هذا التأويل عندما يلاحظون التصرف نفسه لدى صحافيين آخرين، وهو ما حصل مثلاً مع المشرف على "ركن الجبهة الوطنية" بجريدة **لوفيغارو** خلال إنجازنا هذه الدراسة.

"جيد جداً". وتعبر شخصية توماس والتر عن الإمكانية الثانية. فهو يعتبر صحافياً عادياً إذا ما انطلقنا من كونه ملتزماً في علاقته بالمصادر، بالقواعد العملية الأولية للمهنة، سواء تعلق الأمر بالقاعدة العمومية (أي الحفاظ على المبادرة وتدقيق الخبر) أم بالقاعدة الواقعية (أي تأويل موقف المصادر لفائدة التواصل)، أو بالقاعدة الطبيعية (الالتزام خصوصاً بقواعد الحميمية والشخصية والإرجاع). فما يميز شخصيته - وهذا ليس بالأمر السهل – هو تَمَكُّنه من احترام هذا التركيب الذي يشمل مختلف القواعد العملية، وهو ما يعتبره زملاؤه نموذجاً يحتذى. فهو يبرز طبيعة هذه القواعد ليس من خلال انتهاكها، بل عبر تجليها الإيجابي والواضح.

شخصيةٌ "ذات وزن"

تثير شخصية توماس والتر، التي تحظى بالتقدير لدى الزملاء كما لدى محاوريه بالجبهة الوطنية، مواقف مشوبة بالرغبة والحماس، وهذا هو "الثمن "المؤدى لحصوله على الخبر. فمن جهة، تسبقه سمعته أثناء ربطه للعلاقات مع الآخرين، وغالباً ما تساهم في نجاح هذه العلاقات، ومن جهة أخرى، تعود الكثيرون ممن يعرفونه وسبق أن تفاعلوا معه، على ملاحظة مواقف وعبارات صادرة عنه، تبرز في نظرهم قدرته على ممارسة دوره كصحافي، إن لم يكن بشكل ممتاز، فعلى الأقل بشكل متفرد ومتميز عن غيره من الزملاء. بذلك، تكونت لديهم تصورات خاصة بشأن أحكامه وتصرفاته. ويمكن القول إن حضوره يشكل نوعاً من الجاذبية، على الأقل بالنسبة إلى من يفضلون طريقته؛ أو بصيغة أخرى، يشكل ذريعة للعمل معه فورياً وتلقائياً (انظرLemieux, 2009, pp. 137-143).
ويجب الانطلاق من واقع الفورية والتلقائية هذا، لفهم كيف أن شخصية هذا الصحافي التي تُيَسِّر له بلوغ الخبر وتجعله متميزاً من منافسيه، ليست بالضرورة، ولا في الغالب، موجهة بدافع استراتيجي أثناء تجليها للعيان، وهو ما ينطبق على محاوريه أيضاً.

لنقدم لمحة أولى عن ذلك. ففي ظهيرة يوم الأحد، وتحديداً الساعة الرابعة بعد الزوال، أقامت الجبهة الوطنية حفلاً تحت شعار "الأزرق – الأبيض – الأحمر" (وهي ألوان العلم الفرنسي – المترجم –). كان الحفل في يومه الثاني عندما دخل توماس والتر إلى القاعة المخصصة للصحافيين، حيث كان يوجد العديد من الزملاء المشرفين مثله على ركن محدد بجريدتهم. وانخرط مع صحافيين في الحديث ومن بينهما زميلته صوفي (Sophie) العاملة بإحدى الوكالات (وكانا قد اشتغلا معاً عدة سنوات وأصبحا صديقين). وعاتبته صوفي بلطف على مجيئه المتأخر وعلى "ما فاته منذ الصباح"، فأخبرها بأنه كان مضطراً إلى البقاء بجانب أطفاله؛ وبعد أن استفسرته عن الحل الذي لجأ إليه، بادرته بالسؤال الآتي ضاحكة: "هل تعرف آخر أخبار لوبين؟" ولم تترك له فرصة الرد، لتجيب مباشرة بأنه أثناء زيارة لوبّان لأحد أجنحة المعرض المنظم من طرف الجبهة، توقف بجناح تشرف عليه زوجته وتوجد به نرجيلة. فدعا أحد الصحافيين إلى التقاط صورة له وهو يدخن الشيشة وبعد ذلك خاطب زوجته بعبارات فاحشة (Grivois).

طبعاً، لم تكن صوفي قد عاينت المشهد شخصياً، لكنها تتبعته من خلال عرض صور الأحداث. وأكد الصحافي الآخر واسمه دوني (Denis) هذه الحكاية. عندئذ سأل والتر صوفي قائلاً: "هل ستنشرين الخبر؟ "فأجابته: "لا، لا أستطيع". فكان رده هو: "إذن، سأقوم بذلك". وعلى الفور، دوَّن في مفكرته الجمل التي نقلتها صوفي بدقة. وفي الغد، ظهر الخبر بالبند العريض في جريدة ليبراسيون إلى جانب المقالة الرئيسية.

سيرجع البعض موقف هذه الصحافية إلى هدف استراتيجي لديها. فقناعتها الشخصية إزاء اليمين المتطرف وضرورة احترامها لصيغ النشر الخاصة بوكالتها الصحافية، كانتا دافعاً لإيصال الخبر إلى زميلها بجريدة ليبراسيون، الذي لم يكن خاضعاً للإكراهات نفسها وبالآتي كان بإمكانه نشر الخبر المذكور.

لكن، لماذا لا يعتبر مثل هذا التأويل مقنعاً؟ فلا شيء يؤكد بأن صحافية الوكالة التي مدت والتر بشيء مصنف كخبر، كانت تدرك بأنه فعلاً كذلك، عندما نقلته إلى الصحافي العامل بجريدة ليبراسيون. فأثناء الحوار الدائر بين الصحافيين، كان الأمر يتعلق بالأحرى بحكاية روتها صوفي إلى صديق تتقاسم معه عدة أفكار سياسية وتعودت السخرية معه، من عائلة لوبين. لذلك، فإن انخراطها في الفعل الذي مكّن زميلها في النهاية (in fine) من التزود بخبر "مهم"، اقترن بالفورية وليس بالحساب المتأني. فالدافع إلى ذلك، يرجع إلى تفاعلها الحماسي مع زميلها، وهو التفاعل الذي مكنها من التعرف إلى بعض مواقفه النقدية التي تتقاسمها معه وعلى ميله إلى السخرية التي تثير إعجابها. إذن، فإن هذا الحماس المرتبط بالتجارب السابقة، هو الذي دفعها إلى سرد الحكاية بشكل تلقائي.

لنتصور الآن مشهداً آخر، نستطيع من خلاله أن ندرك بشكل أفضل، كيف يمكن لشخصية هذا الصحافي أن تكون مفيدة دون حساب مسبق. تدور الأحداث في اليوم السابق على المشهد الأول. فقد كان جان ماري لوبّان يعقد ندوة صحافية تقدَّم فيها المشروبات، وكان عدد الصحافيين المتحلقين حول زعيم الجبهة الوطنية كبيراً. وكان توماس والتر وزميله دوني واقفين بجانب الحلقة، حيث يبدوان منفصلين عنها. وعلى بعد خطوات منهما، كان بعض كوادر الحزب يراقبون المشهد الرسمي. فطلب أحدهم، وهو عضو المكتب السياسي للجبهة مارسيال بيلد (Martial Bild)، من والتر الالتحاق به. وتكونت مجموعة صغيرة من الرجلين ودوني وصحافي آخر متخصص في الجبهة الوطنية براديو فرانس 2. شرع بيلد ووالتر في الحوار، حيث سأل الأول الثاني عن أحواله وعن الوضعية المالية بجريدة ليبراسيون، مضيفاً بنوع من الدعابة (Un ton badin)، عما إذا كان سيحتفظ به في الجريدة وهو الرجل الكفء؛ ما أثار ضحك المجموعة. والتر، من جهته، طرح سؤالاً لا يخلو من دعابة على بيلد، جاء فيه: "هل أنت من سيعوض (فلاناً) لشغل منصب الكاتب العام للحزب؟".

ورد عليه بيلد بالنبرة المرحة نفسها. عندئذ اقترب أحد الصحافيين من المجموعة، رافعاً يده بحماس وحاملاً بمعصمه سواراً بلاستيكيا حصل عليه بأحد أجنحة المعرض، كُتب عليه: "فخور بأن أكون فرنسياً". فاقترح بيلد على والتر بالصيغة الساخرة نفسها وضع سوار بمعصمه. فرد عليه الصحافي بالنبرة ذاتها قائلاً: "ليس هناك مشكل، فعلاً أنا فخور ببلدي. فأنا جمهوري وفخور بكوني كذلك". وخاطبه بيرد بسخرية قائلاً: "نعم، أعرف مدى وطنيتك، بل أكثر من ذلك أعرف أنك كنت قومياً"، وأرفق هذه الملاحظة اللاذعة بضحكة صاخبة. احمرّ وجه والتر قليلاً وتمهل بعض الوقت قبل أن يجيبه بضحكة متشنجة: "استمر، استمر، فهذا يهمني". ورد بيلد بهدوء: "هذا ما يقال على أية حال".

بعد ذلك، انتقل الحديث إلى موضوع استقالة الكاتب العام للجبهة الوطنية والحملة الانتخابية المقبلة. وبالرغم من حدوث هذا النقاش، لم يتوصل والتر بأي خبر قابل للنشر. غير أن هذا المشهد يكشف مع ذلك عن الجاذبية الصادرة عن شخصه والمؤثرة في محاوريه، كما يبرز استفادته من ذلك كطريق للتوصل بالخبر دون تخطيط مسبق. وبالفعل، يبدو بوضوح أن مواقفه العديدة كصحافي – وخصوصاً تلك التي تتجلى من خلالها سخريته وسجالاته – تشكل بفعل جاذبيتها مسوغاتٍ مباشرة لمحاوريه، للتواصل معه إيجابياً. لأنه لا شيء من منظور البروتوكول أو السلوك اللائق يجبر بيلد على التفاعل مع والتر، وكان من الممكن ألّا يتحاور معه. فلم يكن هناك أي هدف استراتيجي وراء دعوته للمحادثة، من دون زميليه الآخرين. ولو كان الأمر كذلك، لأدّى التبادل بين الرجلين إلى تزويد الصحافي بخبر يرغب السياسي منذ البداية في نشره، وهو ما لم يحصل.

يسمح هذان المشهدان بإثارة الانتباه إلى الخلط الحاصل بالعمل السوسيولوجي، وتحديدا بسوسيولوجيا الصحافة، والمتمثل في التطبيقات

غير المتروية لنموذج "علاقة الأدوار" بين رجال السياسة والصحافيين[9]. ويمكن تحديده كالآتي: إن واقع الغايات النوعية المقترنة بتعريف الدورين المؤسساتيين والمتعارضين (لكل من الصحافي والسياسي) واللذين يمكنان من الإحاطة بالتبعية البنيوية المتبادلة بينهما، لا يسمح لنا بأن نستنتج بأن كل أشكال التفاعل بين القائمين بهذين الدورين، كل على حدة، يمكنها ويجب عليها أن تفهم من منظور استراتيجي وأداتي، كما لا يسمح بأن يؤول كل تبادل للأخبار بين الطرفين، كإنجاز قائم على المصلحة.

ولا يعتبر التفكير في هذه الحقيقة البديهية دفاعاً مبالغاً فيه عن الموقف المعاكس. فالأمر يتعلق بكل بساطة، بالتعرف إلى مضمون المقاربة التسلسلية (Séquentielle) للفعل، والمتمثلة بكون نمط ولوج الوضعية أو الانخراط فيها (وغالباً ما تكون استراتيجية للصحافي، لأن حضور نشاط للجبهة الوطنية، كيفما كان نوعه، يهدف إلى جلب أخبار معينة)، لا يسمح بتعميم الدافع على كل المقاطع المكوِّنة للوضعية، لأن التفاعلات المختلفة الحاصلة في إطارها، يمكنها أن تدفع المتفاعلين إلى الانتقال من قاعدة مهيمنة إلى قاعدة أخرى.

وهنا يتضح كيف أن الشخصية الظاهرة – ونقصد بها الشخصية التي تبرز داخل العمل الموضع ومن خلاله – لا تختزل في الشخصية الاستراتيجية، على عكس ما توحي به الأعمال الأولى لإرفين غوفمان (Er-vine Goffman)[10] وكذلك أعمال سوسيولوجيا الصحافة التي استلهمتها[11]. فالمشاهد التي علقنا عليها، تبين بما فيه الكفاية كيف أن توماس والتر لا يعبِّر عن بعض الجوانب من شخصيته إلا من خلال الدعامات التي يجدها في

---

(9) نستحضر هنا بالخصوص، نموذج "الشركاء المتنافسين" لكل من بلوملر (Blumler) وغورفيتش (Gurevitch) (1981).

(10) انظر على سبيل المثال (Goffman, 2002).

(11) انظر بالخصوص (Tuchman, 1972 ; 1978).

سلوك وأقوال محاوريه والتي تدفعه إلى التصرف وإصدار الأحكام. لذلك، تنتج مواقفه عن ردود الأفعال الصادرة عن الأشخاص الذين يتفاعلون معه وليس عن سيناريوهات محددة سلفاً منه[12]. صحيح أن توماس والتر سعى من خلال حواراته بشأن علاقته بأعضاء الجبهة الوطنية، إلى تأويل سلوكه وأيضاً سلوك محاوريه، من منظور الاستراتيجية والحساب. وبالرغم من كون هذا التوصيف يستجيب لمقتضيات الحوار، حيث يبدو والتر واقعياً بعرضه حدود علاقته بمصادره، إلا أن جانبه السلبي يتمثل بعدم الانتباه إلى عدم صفاء القواعد الذي يسود خلال التعامل مع هذه المصادر[13]. وإذا ما كان هناك وهم استرجاعي (Rétrospective) فإنه يعود بدون شك إلى إخضاع السلوك الشخصي لشبكة قراءة تثمن وجهة نظر الاستراتيجيات الفردية على حساب الدعامات الملموسة للفعل الموضع والتي تظل من منظور تفاعلي، أكثر ضبابية وافتراضية وإرجاعاً مما هو معروض في إطار المنظور الاستراتيجي.

وزن التجارب السابقة

إذا كان لشخصية توماس والتر، كما اتضح، دور وازن بخصوص التوصل بالخبر، مع العلم بأن الرجل لا يقوم بحساب استراتيجي أو بمجهود ذاتي لأجل ذلك، فإن السؤال الذي سيطرح هو: ما مصدر هذه القدرة على الفعل الموضع التي تسمح بتأكيد هذه الشخصية؟ لقد افترضنا

---

(12) من بين الجوانب الرئيسية المدرجة من طرف التحليل الاستراتيجي للفعل (وهو التحليل الذي عدلته الأعمال الأخيرة لإرفين غوفمان (Erving Goffman, 1991) المخصصة لتحليل الإطار (Frame Analysis)، اهتمام التحليل بالفاعل وبنياته، بدل التركيز على إطار التفاعل وديناميته الخاصة.

(13) خلال تلك اللقاءات الموسومة بمعرفة كل طرف للآخر بشكل مسبق، لا يتخلى الصحافي عن واجب جمع المعلومات، إلا أنه ينخرط بالضرورة في مقتضيات عملية، مرتبطة بعلاقاته السابقة؛ كما يواجه إكراهات ناجمة عن التفاعل القائم مع شركائه، قد يخضع لها مؤقتاً.

جواباً عن هذا السؤال، عندما أشرنا في حديثنا عن التفاعل التلقائي بين والتر ومحاوريه، إلى أهمية الحماس والمنتظرات المتولدة عن لقاءات سابقة. وبالطريقة إياها، يستدعي تفسير شخصية هذا الصحافي العودة إلى تجاربه السابقة، لكي نفهم كيف يمده بعضها بطرق التصرف الملاحظة حالياً. لنأخذ كمثال موقفه المتفرد بالمقارنة مع سلوك أغلب زملائه، أثناء لقاءاته الرسمية مع مسيري الجبهة الوطنية[14]. فبالرغم من حضوره المثابر إلى هذه اللقاءات، إلا أنه لا يتابعها جميعها. هكذا نراه متتبعاً لها في بعض الأحيان ومتجاهلاً لها أحياناً أخرى، خصوصاً عندما يعلم أن بإمكانه الحصول على الأخبار الرسمية بواسطة قنوات أخرى (قصاصات وكالات الأنباء، زملاء... إلخ)، مفضلاً أثناء حضوره، البقاء في الصفوف الخلفية أو في جوانب القاعة، لتكون تفاعلاته أقل صخباً. ومما لا شك فيه، أن والتر اكتسب هذه السهولة وهذا الاقتصاد في الممارسة بشكل كبير، أثناء تدربه على دوره المهني، وهو دور الصحافي المتخصص في متابعة أنشطة الجبهة الوطنية. وقد فسّر هذا الأمر، مؤكداً أنه عندما كُلف بالركن المذكور، التزم في الشهور الأولى بالمقتضيات الشكلية للقاءات الرسمية مع المصادر. ومع الأقدمية (التي بلغت أكثر من سبع سنوات عند إنجاز الملاحظات والحوارات المتعلقة بهذا العمل)، تحرر جزئياً من هذه الإكراهات ليفتح مسالك شخصية، تقرِّبه من المخبرين وتمكّنه من الحصول بواسطتهم على معلومات سرية أكثر فأكثر[15].

على مستوى آخر، يمكننا الإقرار بمعرفته العميقة باليمين المتطرف،

(14) خصوصاً الصحافيين أصحاب التخصصات المتعددة، الذين يضطرون إلى تتبع هذا النوع من الملتقيات بانتظام.

(15) يمكن أن نتلمس في تطور ممارسات والتر، تأثير فترات الانخراط والإرجاع التي قضاها مع مصادره والتي دفعته إلى إبراز عدم اختزال مهمته في الدور المؤسساتي الموكول إليه، وذلك احتراماً لقاعدة الشخصية.

المعترف بها من طرف العديد من زملائه ومن محاوريه بالجبهة الوطنية، والتي دفعت هؤلاء الزملاء إلى استشارته بانتظام حول المسائل المتعلقة بهذا الحزب وشجعت مسيِّري هذا الأخير على احترامه ومده ببعض المعلومات. وقد سمحت له هذه المعرفة بتعزيز قدرته على التباعد المهني، وبالخصوص على الاحتفاظ بالمبادرة في علاقته بالمصادر. وبقدر ما تثير معرفته المحاورين له، فإنها تقوّي جاذبيته في نظرهم:

"لست ساذجاً. فعندما يستخدم لوبّان بعض الجمل في خطبه، أقول له: لكن يا سيد لوبّان، هذا الكلام منسوب لدوريو (Doriot)! وقد كتبه في سنة كذا! أو أن هذا الكلام مستمد من ديا (Deat). بمعنى أنني أقوم بتفكيك شفرات خطبه. وسيتساءل لوبّان هنا: كيف تمكنت من معرفة ذلك؟ طبعاً فهو لن يتعجب من معرفتي بعبارات تروتسكي (Trotsky) المستخدمة في خطاب ما. بالمقابل سيندهش حينما أقول له: إن هذا الكلام مأخوذ من المخزون القديم لليمين المتطرف (..) فأعضاء الجبهة يفاجؤون بالمعلومات والمعارف المتوافرة لدي حول قيمهم ومؤلفيهم وكل ما يشكل تراث اليمين المذكور".

والحال، أنه يسهل علينا الإقرار بأن معرفة والتر العميقة بالتراث الفكري وبأنماط الاستدلال المستخدمة من طرف هذا اليمين، ترجع إلى تجاربه السابقة وخصوصاً إلى التزاماته النضالية خلال فترة الشباب. فقد كان عضواً بالرابطة الشيوعية الثورية (LCR) عند نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي، حيث تلقى تكويناً مذهبياً متيناً، تعلق أساساً بتاريخ وبكتابات اليمين المتطرف الذي تخصصت الرابطة المذكورة في مواجهته. وأكد والتر أن هذه الأخيرة أرسلته وهو في سن الخامسة عشرة والسادسة عشرة أيضاً، للتجسس على تنظيم يميني متطرف كان يُعرف باسم حزب القوى الجديدة (PFN). وظل في موقعه سنتين إلى أن قرر "التخلي عن المهمة، لأنه ضاق ذرعاً بها"، ولأنه كان يحس بنوع من الفصام من جرّاء ذلك. لكنه سيعتبر هذا الالتزام النضالي في فترة الشباب – الذي

كان معروفاً لدى رؤسائه عند التحاقه بجريدة ليبراسيون وأيضاً لدى زملائه وبعض محاوريه بالجبهة الوطنية - "بمنزلة تكوين جديد". فقد شعر عند إشرافه على ركن الجبهة الوطنية بالجريدة، بالارتياح التام للقيام بهذه المهمة: "عندما كُلفتُ بذلك الركن، قمت بالعمل المألوف، وهو عقد لقاءات مع المسؤولين، حيث رغبت في لقاء الجميع وحاولت إجراء بعض الاتصالات وقرأت ما كُتب حول الجبهة. وكنت أعرف اليمين المتطرف جيداً، كما كنت على دراية بخطابه وتاريخه. لذلك كانت لديّ خلفية (Background) تسمح لي بألّا أبتلع أول طعم يقدَّم لي. فقد كانت لدي على ما أعتقد، عناصر كافية لتفكيك شفرات خطاب الجبهة الوطنية".

إن إظهار الفرد لنوع من التلقائية في طريقة وجوده وكلامه داخل وضعيات اجتماعية معيَّنة، أو في ربطه للعلاقات مع صنف معيَّن من المحاورين، لا يفسر بالموهبة الفطرية، بل يجد أصوله في التجارب السابقة. ويجب الإقرار أيضاً بأن الشخصية لا يمكن أن تكون ثابتة على الدوام، فهي تتطور ولو بطريقة هامشية وذلك بفضل التجارب الجديدة التي يحياها الإنسان. بالآتي، فإن اختلاف التجارب المعيشة، يفسر كيف أن حظوظ التعبير "الطبيعي" عن هذه الشخصية أو تلك، ليست متكافئة بين الأفراد.

مجمل القول، إن إبراز الشخصية سوسيولوجياً يقتضي من جهة، تحليلها انطلاقاً من القواعد المشتركة بين أعضاء الجماعة (والمقصود بها هنا الجماعة المهنية) التي تعتبر مرجعاً للفاعلين موضوع الدراسة؛ ومن جهة أخرى، التخلي عن المقاربة الاستراتيجية الحصرية. وكما أشرنا إلى ذلك في هذا العمل، فإن هذا الشرط المزدوج هو الذي يسمح بإظهار الآليات التي تتجلى عبرها بعض التصرفات غير المحسوبة أساساً، وهي تصرفات لها وزنها الاجتماعي - وأيضاً المهني، في الحالة المفحوصة هنا - لكونها تحفِّز المحاورين على الالتزام الفوري والهبة التلقائية (أي الخبر). وهناك خطأ شائع في العلوم الاجتماعية ووهم استرجاعي لدى الفاعلين، يتمثلان

بالاعتقاد بأن المردودية الاجتماعية لموقف ما، تعني أن الفاعل خطط لها أولاً، قبل أن يمارس فعله.

الدرس الثالث
عدم اختزال الهوية الفردية في التأهيل الاجتماعي

يدعونا هذا الفصل إلى ملاحظة كيفية ارتباط شخصية الفرد بأسلوب تباعده. فهذا الأسلوب هو الذي يسمح لشركائه بالتعرف إلى ما يميزه وتوصيفه. وليست طريقته في التصرف، المختلفة جذرياً عن طريقتهم، هي التي تكون غير مفهومة لديهم، بل إن طريقته "الخاصة" في احترام القواعد المشتركة أثناء الفعل، هي التي تثير التساؤلات.

وهناك نتائج عديدة مترتبة عن مثل هذه الرؤية.

أولها، أن العبقرية والكاريزما أو الشخصية لا يمكن أن تعرض كظواهر منفلتة مما هو اجتماعي (فبالأحرى كظواهر مضادة للمجتمع)، في الوقت الذي نقر فيه بأن ما يجعل هذه الظواهر قابلة للوصف، هو إنتاج الفاعلين للتباعد أثناء مسايرتهم للقواعد المشتركة داخل الجماعة.

ثانياً، يمنح هذا المنظور للتوصيفات الممنوحة للأفراد من طرف شركائهم، مظهراً أقل اعتباطية من المظهر الذي يمنحهم إياه بعض القارئين المتسرعين للمقاربات التفاعلية (Interactionnistes)، وخصوصاً أولئك الذين انخرطوا في تأويل جذري لنظرية السمات (Labelling Theory) (Becker, 1985). فالأحكام حول الغير لا ترتكز على تقديرات شخصية "خالصة"، بل على كون هذا الغير يظهر علاقته بالقواعد من خلال تصرفه. وهو ما يسمح باعتباره مخطئاً أو متميزاً بشكل موضوعي نسبياً، ما دامت هناك إحالة على الجماعة التي

تعتبر مرجعاً لهذا الحكم. وعلى هذا الأساس، سيبدو من المغري توزيع الهوية الشخصية على ثلاثة أبعاد – وهي للإشارة، الأبعاد التي تأسس عليها هذا الفصل -. فالبعد المقترن بالسمعة هو الذي يركز حصرياً تقريباً على نظرية السمات، فهو يؤكد استحالة امتلاكنا هوية شخصية، في غياب الأحكام التي يصدرها شركاؤنا بانتظام على شخصيتنا وعلى المعايير المؤسسة لمواقفنا (Strauss, 1992 a). أما البعد العملي (البراكسيولوجي)، فهو الذي يمنح هذه الأحكام الصادرة عن الشركاء تجاه الفرد، أساساً عملياً وبالآتي غير اعتباطي. فهو يبرز واقع كون الأفراد ينتجون بالضرورة وبشكل غير قصدي في الغالب، أسلوبهم في التباعد الذي يدفع محاوريهم إلى الحكم عليهم وتوصيفهم بطريقة معينة. ويسمح البعد الترتيبي في الأخير، بتفسير ميل الفرد إلى إنتاج أسلوب معيَّن في التباعد. فهو يدفع بالتحليل في اتجاه البحث عن ماضي الفاعل، بهدف إيجاد مصدر تصرفاته الحالية داخل تجاربه السابقة. وفي آخر المطاف، فإن أخذ هذه الأبعاد الثلاثة، المتداخلة فيما بينها، بعين الاعتبار، يبرز الخطأ الذي يجعل من الهوية مجرد ظاهرة استدلالية أو نوعاً من اللعب الرمزي. وبإمكان المسعى السوسيولوجي أن يذهب أبعد من ذلك، عبر إظهار الأسس العملية والترتيبية للفعل، التي تسمح بتصور مثل هذه العمليات التأهيلية وهذه الخطابات حول الذات.

الفصل الرابع

كيف يمكن للمرء أن يكون صحافياً إثنوغرافياً؟

حالة ميشال شمشون، مراسل جريدة لوموند بمرسيليا

فيليب ريوتور

"عندما تلج القاعة الكبرى للمجلس البلدي بمدينة تولون (Tou-lon) وتنظر بعيون ساذجة وتنصت أيضاً بأذن بريئة، آنذاك تفترض بأن للضجيج معنى". كانت هذه هي بداية الفصل الأول من عمل منشور سنة 1997، تحت عنوان "أنشطة الجبهة الوطنية". وقد أوضح ميشال شمشون، مؤلف هذا العمل، بأنه دُهش أثناء ولوجه لقاعة المجلس البلدي المذكور، من غياب الضجيج المتناقض في نظره، مع الحركة المألوفة التي تسبق افتتاح جلسات المجلس البلدي بمدينة مرسيليا. ألا يفسر هذا الصمت بالتوتر الكبير الناجم عن غياب التبادلات المتواطئة أو الودية بين المنتخبين من مختلف الأحزاب، عكس ما يلاحظ في مرسيليا؟

سيلي ذلك وصف مفصل لملابس ممثلي الجبهة الوطنية التي تثير الملاحظ بألوانها الزاهية، بخلاف بذلة ممثلي مرسيليا، المكونة من اللباس الرسمي. وسيتساءل المؤلف عما إذا لم تكن هذه الملابس

مؤشراً إلى "نزعة الهواية" (Dilletantisme) المميزة لمنتخبي الجبهة الوطنية.

بعد ذلك، سيهتم مباشرة بالأصول الاجتماعية لهؤلاء المنتخبين، حيث ستبرز لائحة المهن التي يشغلونها، تمثيلية ضعيفة للفئات المهنية العليا، باستثناء بعض الأعيان (من عسكريين وأطباء). وعند تحليله لسير الجلسات، سيكتشف عدم التحضير الكافي لها من طرف منتخبي الجبهة، وهو ما سيتجلى في تدخلاتهم وفي استفزازهم واتهامهم لمنتخبي المعارضة. هكذا، سيتميزون بضعف الموهبة الخطابية بالمقارنة مع زملائهم بمرسيليا، مع استثناء وحيد يتعلق بعمدة المدينة الذي تعود السجالات السياسية، بوصفه عضواً سابقاً بديوان أحد الوزراء ورئيساً محلياً سابقاً لحركة الجمهوريين المستقلين.

فهل يعتبر ميشال شمشون باحثاً في الإثنولوجيا أو في السوسيولوجيا السياسية؟ قد تسمح لنا طريقته في معالجة موضوعه من منظور مقارن، والأسئلة التي يطرحها، ووقوفه على التفاصيل الصغيرة التي يكشف عن دلالتها السوسيولوجية، بتأكيد ذلك. هذا مع العلم بأن مؤلف "أنشطة الجبهة الوطنية" لا يحوز أية شهادة جامعية – فهو لم يكمل دراساته السوسيولوجية بكلية إيكس أون بروفانس (Aix en Provence) عند نهاية ستينيات القرن الماضي - كما أن بطاقته المهنية تشير إلى أنه صحافي اشتغل مراسلاً لجريدة **لوموند** بمرسيليا، مباشرة بعد ظهور كتابه. صحيح أنه يتميز بنوع من التفرد، وهو ما يتجلى لكل متصفح لمؤلَّفه. ذلك أن قارئ هذا العمل المخصص للتدبير البلدي من طرف الجبهة الوطنية، للمدينة الوحيدة التي تتعدى ساكنتها مئة ألف نسمة – وهذه أول مرة تتحمل فيها الجبهة مسؤولية مدينة بهذا الحجم – لن يجد فيه أية معطيات مثيرة أو سرية. فكل ما سيطلع عليه هو مجموعة

من الأوصاف والتحليلات المرتبطة بما يمكن تسميته "الصحافة الإثنوغرافية"، ونقصد بذلك، محاولة أصيلة لإنجاز تقارير صحافية عن الواقع، تهتم بالآليات الاجتماعية المولدة لهذا الواقع، أكثر من اهتمامها بالأحكام الأخلاقية حول هذا الأخير[1].

إن هدفنا هنا هو فهم كيف تمكن صحافي بجريدة لوموند ومؤلف أيضاً لعدة كتب وأفلام وثائقية، من تطوير هذا الصنف من المقاربة الصحافية، في تناقض تام مع الممارسات المهيمنة داخل وسطه المهني؟ وسنحاول في هذا الإطار، توضيح مسار الصحافي المذكور، متتبعين في ذلك تجاربه السابقة وطريقة تنظيمه لعمله، كما سنسعى إلى إبراز العوائق التي واجهها خلال هذا المسار.

يتمثل رهاننا إذن، بتحليل الشروط التي تسمح داخل العوالم المعاصرة لإنتاج الخبر، بحدوث ممارسات معينة واستمرارها إلى حد ما، علماً بأنها تتعارض مع الممارسات المألوفة، وتقترب بالآتي من طريقة العلوم الاجتماعية في معالجة القضايا. وعلى هذا الأساس، سنحاول معرفة إلى أي حد يمكن للمقاربة الصحافية التي تبناها ميشال شمشون، أن تكون قابلة لإعادة الإنتاج (Reproductible)؟

من قريب أو من بعيد، طريقة أخرى لممارسة العمل الصحافي

يمكننا بلا ريب فهم العمل الصحافي "الإثنوغرافي" لميشال شمشون بشكل أفضل، من خلال ما يميزه عن الممارسات الصحافية السائدة. فنحن نعلم مثلاً بأن الموقف الصحافي "النمطي" في مجال

---

(1) بهذا المعنى، ستتميز "الصحافة الإثنوغرافية" عن "الصحافة الجديدة" التي تقوم حسب طوم وولف (Tom Wolf) على العلاقة الأدبية بالواقع وعلى اهتمام ثابت بالتهميش الاجتماعي.

الإعلام السياسي، يقترن بشخصية "المتخصص في اللعبة السياسية" (Legavre, 2005) الذي يتابع عن كثب أحداث المنافسة السياسية ويبين ضربات الفاعلين الرئيسيين فيها واستراتيجياتهم. ومن منظور هذا النوع من "المتخصصين" - مثلما هو شأن كاتب الافتتاحية الذي يعمل على تقييم الوضعيات من فوق، عبر صياغة التشخيصات والنصائح (Ri-utort, 2009) - فإن إبراز التباعد المبدئي إزاء السياسات القائمة، يشكل معياراً أساسياً.

بالمقابل، تتأسس مقاربة ميشال شمشون على رفض تبني وجهة نظر معيارية بشكل قبلي (A priori) وإصدار الحكم قبل الفهم. وهي تتفادى بالخصوص إخضاع البحث لزاوية الحكم المسبق على النتائج، ما يجعله معبراً عن أطروحة محددة سلفاً. فالأمر بالنسبة إلى الصحافي الإثنوغرافي، يتعلق بالوصف أكثر من الإقرار، وبالآتي عليه أن يعلق حكمه أثناء قيامه بالوصف. وقد تثير هذه الممارسة، بصيغتها غير المألوفة في الميدان الصحافي، دهشة المحاورين وعدم فهمهم. وعلى سبيل المثال، فإن برونو ميغري الذي كان حينها عمدة لمدينة فيترول عن الجبهة الوطنية، تعجّب من المقالة المخصصة لسوق المدينة والتي لم يبد فيها أي نقد، إلى درجة أنه تساءل: هل غيرت جريدة لوموند نظرتها إليه[2]؟

إن المنعطف "المتفهم" الذي اضطر ميشال شمشون إلى اتباعه، يحمل نتائج عملية وازنة. ففي سلسلة من الأفلام الوثائقية التي أنجزها في تسعينيات القرن الماضي، باشتراك مع صديقه السينمائي جان لوي كومولي (Jean-Louis Comolli)، تم اتخاذ موقف رافض لكل تأطير "سلبي"، من أجل القيام بملاحظة دقيقة لهيمنة الجبهة الوطنية

(2) روى لي ميشال شمشون هذه الحكاية، خلال جلسة من الجلسات الحوارية التي أجريتها معه في شهر شباط/ فبراير 2006 والتي استغرقت خمس عشرة ساعة. وبالمناسبة، أشكره على حسن الاستقبال وعلى الثقة التي أبان عنها.

آنذاك، على مجموع الفاعلين السياسيين المحليين بمنطقة البروفانس (Provence). وكان هذا الاختيار من طرف المخرجين، مصدراً لتغيير جوهري لعدتهما الفيلمية والصحافية. هكذا، اتخذ ميشال شمشون في بعض الأفلام - مثل شريط حملة البروفانس (1992) -، مسافة أكبر من تلك المسافة التي تعوّد اتخاذها إزاء الفاعلين السياسيين الذين حاورهم. وينبثق هذا الاختيار من رفض مزدوج، مقترن بإكراه مزدوج أيضاً. فهناك أولاً رفض لربط علاقة حميمة من النوع الذي يمكن أن يحصل مع أعضاء أحزاب أخرى؛ وهناك ثانياً، رفض تمتيع الجبهة الوطنية بأية وضعية استثنائية. فقد تمثل الحل في التعامل على بعد مسافة محترمة، ليس فقط مع أعضاء الجبهة، بل أيضاً مع الفاعلين السياسيين الآخرين. وهنا ستكون الممارسات الصحافية الشائعة كما فسر لنا ميشال شمشون ذلك، بمنزلة أمثلة مضادة (Contre-exem-ples) تؤكد صحة تصوره. "فنحن لن ننجز لقطة غاطسة مضادة وقاتلة، كما فعل بعض الصحافيين، (وهو يقصد منجزي تحقيق تم بثه بقناة فرانس2، ضمن برنامج مراسل خاص) الذين صوروا لوبّان بالحمام. ومع أنهم التقوا بالرجل في المكان المذكور، إلا أنهم حاوروا أحد أصدقائه الإسبانيين ودفعوه إلى نعت لوبّان بالنازي".

في الإطار عينه، يمكننا ضبط الطرق غير المألوفة المتبعة من طرف ميشال شمشون لمناقشة محاوريه، ومقارنتها بالحوارات السياسية المألوفة. فمقابل الحوار كتبادل مشفر (Codifié) ونمطي، بحيث لا ينتج منه حسب شمشون، أي شيء هام، يقترح هذا الأخير ما يدعوه بـ "المقابلة" (L'entretien)، وهي عبارة عن إطار تفاعلي يقبل فيه الصحافي بالتخلي عن بعض الإجراءات الاحترازية الشائعة، "ليكشف" عن ذاته ويعرضها ليس ضمن وضعية علنية، بل داخل حميمية اللقاء "وجهاً لوجه" مع محاوره؛ وغالباً ما يتم ذلك في جلسة غذاء. وتستدعي هذه الممارسة مجموعة من المتطلبات؛ فما دام الصحافي هو الذي

اقترح اللقاء، فسيكون مطالباً بدعوة محاوره إلى الغذاء، أي سيجبر على أداء فاتورة المطعم حتى لا يجد نفسه في وضعية المدين (Obligé) لهذا المحاور. يقول ميشال شمشون متحدثاً عن مسؤول سياسي محلي: "إنني أكرهه، لكنني سأذهب لملاقاته، وهو يريد دعوتي للغذاء بمطعم فاخر، إلا أنني سأعمل على أداء الفاتورة، ويجب أن أتفاوض معه بهذا الشأن. وهذا أصعب شيء؛ أما الأمور الأخرى فلا تطرح أي مشكل"..

بالنسبة إلى ميشال شمشون، فإن ميزة هذه اللقاءات "وجهاً لوجه" التي يمكن أن تكون متشنجة، هو أنها تسمح ببروز "لحظات الحقيقة"؛ وهو ما يعتبره أساسياً للإحاطة بشخصية محاوره. يقول هذا الصحافي: "إنني أنطلق من مبدأ مفاده أنه من الممكن بلوغ "لحظات الحقيقة"، بترك الناس يتحدثون بحرية وإخراجهم من إطارهم المألوف (..) فالسياسة هي ميدان النزاعات والخمر الكثير (يضحك)، وأعتقد بأن إحدى خصائص السياسة، تتمثل بصبغتها الشفوية".

ينجح الصحافي عبر المقابلة – خصوصاً عندما تتم في جلسة غذاء – في الخروج من حياده المفترض ومناقشة بل ومواجهة محاوره بحماس: "هل أعتبر مرتشياً إذا ما شاركت الفارس (أي عمدة تولون، المنتمي إلى الجبهة الوطنية) تدخين السيجار؟ أعتقد بأنه تهمني مشاركة العمدة قنينتين من خمر البندول (Bandol) والسيجار، لكي أفهم كيف تدبر شؤون عمدية (Mairie) تولون؛ فقد كان من اللازم اجتياز هذا المنعطف".

من جانب آخر، أدى المسعى الإثنوغرافي لميشال شمشون، إلى ابتعاد هذا الأخير عن سنن الحوار السياسي "النمطي". ففي شريط "مرسيليا من الأب إلى الابن"(1989)، وهو فيلم حول الانتخابات البلدية التي حصلت بعد وفاة غاستون دوفير (Gaston Deffere)،

حلت المقابلات الطويلة من ساعتين إلى أربع ساعات، محل الحوار الكلاسيكي. فقد كان المطلوب هو السماح "بحرية الكلام" للسياسيين الذين كانوا يواجهون وضعيات غير مسبوقة وأحياناً مأسوية[3]. لذلك، تم اختيار تصويرهم في إطار حميمي. فقد كان جان كلود غودان (Jean-Claude Gaudin) يتحدث مع ميشال شمشون بمحاذاة الجناح الذي يقيم فيه أبوه. وكان ميشال بيزي (Michel Pezet) يتحاور معه داخل شقته المطلة على الميناء القديم. طبعاً، فإن نمط معالجة هذا القول السياسي، المندرج في إطار مخالف لصيغة الحوار المعمول بها في الوسائط المهيمنة، سيربك محاوري الصحافي مرة أخرى: "بطبيعة الحال، كان السياسيون متشككين عند إنجاز الفيلم الأول. لكنهم فهموا سريعا بأن كلامهم مسموع. ولهذا تكلموا كثيراً، لأن الآخرين ينصتون إليهم. وقد يبدو الأمر بليداً، لأن كفاءتهم تتلخص في معرفة من يحاورهم. وقد ذهلوا عندما علموا بوجود من ينصت لأقوالهم".

نشير أيضاً إلى تحويل آخر تجريه الصحافة الإثنوغرافية على الممارسات الصحافية المألوفة. فبعد أن يتخذ ميشال شمشون هيئة ملاحظ للمشهد السياسي، فإنه سيظهر كفاعل داخل هذا المشهد. وتظهره الأفلام المنجزة مع جان لوي كومولي، وهو يلعب أمام الكاميرا، دوره الحقيقي كمراسل لجريدة لوموند يغطي الحملة الانتخابية[4]. وسنرى

(3) اعتبر ميشال بيزي، وهو من أقدم "المقربين" لغاستون دوفير، قاتلاً رمزياً لهذا الأخير، لأنه عارضه في بعض القرارات أثناء اجتماع للحزب الاشتراكي، في الليلة التي سبقت وفاته. وقد تحدث ميشال شمشون عن هذا الأمر قائلاً: "سألته عما إذا لم يكن قد "قتل الأب" عن وعي". فأجاب بنعم وبدأ يسرد علي تفاصيل الأحداث، وهو ما استمتعت به فعلاً، حيث أدركت عدة أشياء عن شخصيته وشاركني هو أيضاً هذا الإدراك. بذلك، حصل أمر لم يتم بالتلفزة ولا في الحوار الذي أجريته معه لفائدة جريدة ليبراسيون.

(4) اتصل جان لوي كومولي بميشال شمشون بعد أن قرأ مقالاته بجريدة ليبراسيون، واقترح عليه العمل معه كمخبر في البداية، ثم كمشارك له في إنجاز الفيلم. يقول كومولي

هذا الصحافي على الشاشة، وهو يتحرك وسط مختلف الفاعلين، حيث يسير بمحاذاة المناضلين والمسؤولين السياسيين ويسألهم عن مجريات الحملة الانتخابية. كما سيسعى إلى ضبط مختلف الأحداث الجارية، مثل اتخاذ قرار وضع الأسماء بلائحة الترشيح وإثارة موضوع من موضوعات الحملة واختيار شعار معين. ولا يظل جسد الصحافي مختبئاً وراء الكاميرا، بل يكون معروضاً أمامها. فهو يتجلى بجميع مظاهره، إلى درجة عدم إخفاء ارتباكه أو فزعه. ذلك ما حدث مثلاً، عندما اعترف شمشون أثناء وجوده بمخدع هاتفي، بشكوكه وتعبه من اللعبة السياسية التي يجد صعوبة في حل عقدها: "في مشهد المخدع الهاتفي قلت: إنني تائه (paumé). والحال أن الصحافيين السياسيين لا يكونون أبداً تائهين. فهم يعرفون دائماً كيف تجري الأمور. أما أنا، فلم أكن عارفاً بهذه الأمور. وهذا يبين كيف أن الصحافي السياسي غالباً ما يكون مرتبكاً في الواقع".

إن الصحافي الإثنوغرافي المأخوذ بالمجرى المألوف لعمله والذي يتحدث بحرية مع أحد المنتخبين ويتبادل معه المستملحات ويزيل الكلفة ويعانق المناضلين الذين أصبحت العلاقة معهم وطيدة، لا يسعى إلى التموقع خارج اللعبة التي يشكل أحد أطرافها. فكاميرا كومولي تتصرف هنا بوصفها كاشفاً للممارسات الصحافية المألوفة التي تكمن عموماً وراء الكواليس: "في شريط مرسيليا ضد مرسيليا نجد أشياء لا يتحملها الصحافي. فعندما يقوم بيار كرافانو (Pierre Cara-vano)، وهو مرشح من أتباع برنارد تابيستكان يرغب في تصدر لائحة

بهذا الصدد: "لقد قبل بأن يجسد دور الشخصية الرئيسية في الفيلم، لا أقل ولا أكثر. فلا هو ولا أنا، أردنا تقديم صحافي التلفزة كإنسان بلا جسد أو الدور بدون شغف، أو المعرفة بلا إحساس (Affect) أو السلطة بلا مرتكز مادي". انظر: Jean-Louis Comolli, *Voir et pouvoir. L'innocence perdue: Cinéma, télévision, fiction, documentaire* (Lagrasse: Verdier, 2004), pp. 43-44.

بأسماء المرشحين) بمعانقتي، فإن توليف هذه اللقطة وعرضها مع باقي لقطات الشريط، لا يطرحان أية مشكلة. بالمقابل، لن أقبل بأن يعانقني ميشال بيزي، لأنه أعلى مني مرتبة. لكنني إذا ما رفضت وخاطبته قائلاً: ليس لك الحق في معانقتي؛ فسأكون في وضع أسمى منه. وفي الحقيقة، فإنني أجبره على النزول إلى مستواي، ما دامت وضعيته أضعف بالمقارنة مع وضعيتي".

كيف يمكن للمرء أن يكون إثنوغرافياً وصحافياً في آن واحد؟

إن أغلب التجديدات التي أدخلها ميشال شمشون على ممارسته الصحافية، نابعة من قدرته على الإحاطة بمناهج العلوم الاجتماعية؛ وهو ما تشهد عليه طرقه المتفردة في تصور المقابلة وتطبيق الملاحظة. وبالرغم من عصاميته، إلا أنه يظهر معرفة جيدة بالعديد من الأعمال في مجال العلوم الاجتماعية[5]. فقد صرح بأنه قرأ "من باب الهواية"، أعمالاً عديدة مرتبطة بهذا المجال الذي يثير فضوله. وفي الأخير، فإن لجوءه إلى العلوم الاجتماعية لا يقتصر على اعتماد أبحاث المتخصصين في الميدان كما اقتضت العادة، بل إن قراءاته تتجلى من خلال صيغ ومضامين مقالاته، حيث يتم إدراج أسئلة من طبيعة سوسيولوجية. فهو مثلاً، قد خصص صفحة بجريدة **لوموند** تحت عنوان "أفق"، للحديث عن الطرق المستخدمة في تهريب القنب الهندي (Cannabis) بمنطقة الريف (Rif) بالمغرب، وذلك بعد أن اطلع على دراسة أجرتها باحثة في سلك الدكتوراه حول الموضوع. وهناك العديد من نصوص ميشال

(5) إضافة إلى دراسته السوسيولوجية التي لم يكملها في أواخر ستينيات القرن الماضي، ارتبط ميشال شمشون بباحثة إثنولوجية واكبت إنجازاته الأصيلة للأفلام. وهو يستشهد خلال المقابلات التي يجريها بكتاب التميز (*La distinction*) لبيار بورديو وبهوارد بيكر (Howard Becker) ويذكر بروابط الصداقة التي تجمعه بميشال فيفيوركا (Michel Wievi-orka) وبقراءاته لأعمال مختلف الإثنولوجيين.

شمشون التي ترتكز على بعض معطيات العلوم الاجتماعية التي تشكل دعامة لأقواله، رغم أن حضور هذه العلوم قد يكون باهتاً في بعض الأحيان إلى درجة عدم إثارة انتباه القارئ العادي. ونستحضر كمثال على ذلك، مقالته المخصصة للذكرى العشرين لوفاة غاستون دوفير والتي حلل فيها نمطية التعبئة الاجتماعية للمنتخبين بمرسيليا(6). وكذلك مقالته حول النوادي المدعمة لفريق أولمبيك مرسيليا، حيث فحص فيها الدور السياسي لهذه النوادي واهتمام المنتخبين بكرة القدم(7). وأيضاً البحث الذي أجراه حول "انتفاضة الضواحي" في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2005، حيث تساءل عن الأسباب الاجتماعية والعمرانية المؤدية إلى التعبئة الضعيفة للأحياء "الصعبة" بمدينة مرسيليا(8). ويلاحَظ التوجه نفس في المقالات العديدة التي خصصها ميشال شمشون للمشاريع العمرانية للمنتخبين.

وسواء تعلق الأمر بحرق الأزبال بمنطقة فوس البحرية (Fos-sur-mer) أو ببناء مقر الجمعية العمومية أو بإنجاز مشاريع معمارية جديدة، فإن هذه المواضيع تعالج من زاوية النظر في الخلافات القائمة بين المجموعات الاجتماعية والفرق السياسية المعبرة عنها، أو من زاوية تأثيرها المنتظر أو الفعلي على المكونات الاجتماعية للسكان(9). ويسمح لنا هذا المسعى بفهم قرار ميشال شمشون في أواسط العقد

(6) انظر: "Pérennité du defferrisme à Marseille," *Le Monde*, 9 mai 2006, [نسبة إلى الزعيم الاشتراكي المذكور (المترجم)].

(7) انظر: "L'OM, objet politique épineux," *Le Monde*, 26 mars 2006.

(8) "Pourquoi Marseille n'a pas explosé," *Le Monde*, 15 décembre 2005.

(9) يرجع هذا الاهتمام الكبير بـ "المسألة العمرانية" وبالبعد المجالي للمسائل السياسية، إلى علاقة شمشون القديمة والمنتظمة بمتخصصين في السوسيولوجيا الحضرية، مثل ميشال أنسيلم (Michel Anselme) الذي كان صديقاً له. انظر المقدمة التي أنجزها شمشون تكريماً لروح أنسيلم ضمن كتاب: Michel Anselme, *Du bruit à la parole: La Tour d'Aigues*, coll. Monde en cours (Paris: Editions de l'Aube, 2000).

الأول من الألفية الثالثة، إنجاز كتاب حول الحياة السياسية التي عمل على تتبعها بمرسيليا منذ قرابة عشرين سنة، وذلك بالاشتراك مع باحث سوسيولوجي، وهو ميشال بيرالدي (Michel Piraldi) وليس مع زميل صحافي. ويفسر شمشون هذا الأمر قائلاً: "لقد فحصت الحياة السياسية عبر العمل مع سينمائي. فعندما يرى هذا الأخير شخصاً سيتساءل على الفور: كيف سأتعامل مع هذا الجسد؟ وهذا الأمر يهمني كصحافي. أما بيرالدي فيتساءل قائلاً: ما هي مهنة أبويه؟ وهذا أمر يهمني أيضاً". وقد نتج من هذا التشارك عمل مغاير لنموذج "المؤلف السياسي" الذي تعود الصحافيون السياسيون نشره[10]. فبدل معالجة أفعال المنتخبين المحليين انطلاقاً من السمات السيكولوجية الفردية، ستتم معالجتها بالإحالة على المجال الترابي الذي انبنت سلطتهم بداخله، وعلى لعبة التحالفات التي أبرموها مع مختلف المجموعات الاجتماعية، من الأقليات المهاجرة إلى نقابة القوة العمالية (Syndicat force ouvrière)، ومن المنعشين العقاريين إلى "زعماء" العصابات الإجرامية، ومن المقاولين في مجال الثقافة إلى المسؤولين الدينيين. فالكتاب لا يتضمن "كشفاً" محدداً ولا أطروحة سياسية، بل أطروحة سوسيولوجية. هكذا، ستصبح "الجماعات" الوازنة بمرسيليا، مجرد "ابتكار" في آخر المطاف، دعمه عمداء المدينة المتتالون، رغبة منهم في جلب محاورين أوفياء، قادرين على تعبئة مناصرين لهم، أي أصوات ناخبة لفائدتهم.

وإذا كان ميل ميشال شمشون إلى "الصحافة الإثنوغرافية" يرجع إلى تأقلمه منذ مدة طويلة مع العلوم الاجتماعية، فإن هناك أبعاداً أخرى في حياته، يتعين أخذها بعين الاعتبار لإتمام هذا التفسير. ويشكل مساره النضالي الذي مكنه من ممارسة الصحافة، بعداً أساسياً في هذا

---

(10) انظر: Michel Péraldi et Michel Samson, *Gouverner Marseille: Enquête sur les mondes politiques marseillais*, Cahiers libres (Paris: La Découverte, 2005).

الإطار. فقد كان عضواً دائماً بالرابطة الشيوعية الثورية LCR خلال سبعينيات القرن الماضي، حيث كلف بسكرتارية تحرير جريدة **الحمراء** (*Rouge*). وسمح له هذا التكوين بالعمل لفترة قصيرة بمجلة **أفريقيا – آسيا** (*Afrique-Asie*) وبعد ذلك بيومية **الصباح** (*Le Matin*) ثم بجريدة **ليبراسيون** منذ سنة 1983. وقد كلف بتسيير سكرتارية تحرير هذه اليومية عدة سنوات، قبل أن يعمل بمصلحة السياسة ويتخصص في مسار الحزب الاشتراكي ويصبح مسؤولاً عن صفحات "الانطلاقة الجديدة" بالجريدة. وفي سنة 1996، التحق بجريدة **لوموند**.

هكذا، ساعدته تجربته النضالية خلال مرحلة الشباب، في تطوير مسيرته المهنية.فلم تكن الكفايات التقنية المكتسبة بجريدة **الحمراء** قابلة وحدها للنقل إلى منابر أخرى، كما أنها لم تق يده مهنياً، بل إن الأشخاص العديدين الذين تعرف إليهم في فترة النضال بالرابطة الشيوعية الثورية، أفادوه على المستوى المهني، خصوصاً بعد التحاقه بجريدتي **الصباح** و**لوموند**. بالآتي، فإن نضال ميشال شمشون في فترة الشباب والذي اعتبر تعويضاً عن تكوينه الجامعي الذي لم يكتمل، سيساعده على إدراك أهمية العمل السياسي العادي، بالنسبة لكل هيئة حزبية (سيقول ضاحكاً: "كنا نشتغل اثنتي عشرة ساعة في اليوم حول موضوع الشرق الأوسط. وكانت تلك هي فترة الدراسة بالنسبة إلي"!). وقد ظلت مقاربته الصحافية للسياسة متأثرة بهذا المسار، حيث ركز اهتمامه على الوضعيات العادية، التي يعتبرها المحللون الرسميون للعبة السياسية أمراً تافهاً، مثل اجتماع فروع الحزب أو نشاط الشخص المكلف بالملصقات أو تبادل التحية بأحد الأسواق مع شخصية منتخبة.

نسجل أيضاً ضمن المسار المهني لميشال شمشون وميله الطبيعي إلى "الصحافة الإثنوغرافية"، وجود ثابت أساسي وهو عدم الخضوع التام لوصاية هيئة التحرير الذي تجلى في شغل مناصب متحررة من

التبعية المباشرة لهذه الأخيرة. هكذا، فإن تكليفه على مدى سنوات بمهمة سكرتير التحرير بمختلف الجرائد – وهي مهمة غير مفيدة وقليلة الأهمية[11]– سيمنحه وضعاً متحرراً من ضغوط الهيئة التي كلفته بالمهمة المذكورة، بفعل شروط الممارسة ذاتها. وبالفعل، فإن عمله يبدأ في المساء، أي في وقت لا يوجد فيه أغلب العاملين بمقر الجريدة. وسيميز هذا التموقع "داخل" هيئة التحرير و"خارجها"، العمل بصفحات "الانطلاقة الجديدة" وكل الأعمال الإضافية الأخرى التي سيقوم بها ميشال شمشون بجريدة ليبراسيون. "كان العمل يروقني، لأنني كنت أقوم بما أرغب فيه. وقد شكلت فريقاً من عشرة أشخاص (..) و أنشأت "مقاولة "تشتغل ليلياً". وكان تعيينه عضواً "كامل العضوية" بهيئة التحرير المكلفة بمتابعة مسار الحزب الاشتراكي، ضمن مصلحة السياسة بجريدة ليبراسيون، التجربة الوحيدة التي عاشها داخل الهيئة المذكورة، إلا أنها لم تتعد ثلاث سنوات. كما أن محاولته الوحيدة لإدارة مصلحة الثقافة بجريدة ليبراسيون أيضاً، في إطار تحمل مسؤولية التحرير، باءت بالفشل بسبب معارضة الوجوه "التاريخية" بالمصلحة[12].

وبجريدة لوموند، سيتأقلم ميشال شمشون تدريجياً مع منصب المراسل الجهوي، إلى درجة رفضه مراراً تحمل المسؤولية بهيئة التحرير على المستوى الوطني. وكان المنصب الذي يشغله، يشكل استثناء بالجريدة، لأن مناصب المراسلين الجهويين ألغيت جميعها بالتدريج، خلال تسعينيات القرن الماضي[13].

يبدو إذن، أن ميشال شمشون كان يفضل أثناء مساره المهني،

---

(11) علماً بأنها تحظى في بعض الجرائد مثل ليبراسيون، بتقدير مهني (بلين 2002 (Blin)).

(12) Jean Guisnel, *Libération: La biographie* (Paris: La Découverte, 1999), pp. 286-290.

(13) هكذا سيكون توديعه للجريدة سنة 2008، في إطار المغادرة الطوعية، إعلاناً عن إغلاق آخر مكتب جهوي.

الاستثمار داخل "أعشاش" صحافية، قادرة على حمايته من الضغوط الإدارية القوية والمباشرة. وقد تمكن في جريدة **لوموند** بالخصوص، من تذوق الحرية النسبية المقترنة بوضعه كمراسل جهوي، حيث كان بإمكانه اختيار الموضوعات الملائمة وتنويع المقالات والمعالجات، بحسب طبيعة هذه الموضوعات ونوعيتها[14]. والملاحظ أن أقدميته بالمنصب دعمت استقلاليته إزاء الزملاء والرؤساء الإداريين. وقد عبَّر لنا عن ذلك، سنة 2006، قائلاً: "إنني أتمتع الآن بوضع متفرد" وأضاف ضاحكاً: "إنني قيدوم المهنة والعارف بكل شيء، الذي يستشيره الصحافيون الوافدون من باريس".

وعلى المستوى المحلي، ساهم وزن المنبر الصحافي الذي ينتمي إليه، في مضاعفة هذه الاستقلالية. "فجريدة **لوموند** تحظى بالاحترام حتى لدى اليمينيين الذين يفضلون جريدة **لوفيغارو**. وبالنسبة للولاة ورؤساء الجامعات، هناك **لوموند** وهناك باقي العالم. وهذا لعب بالكلمات". (معلوم أن كلمة **لوموند** تعني العالم - المترجم -).

إن هذه الاستقلالية التي ترعرعت "داخل عشها"، سمحت لميشال شمشون بتحديد مهمته من جديد، عبر إدراج امتيازات تتجاوز مجرد المراسلة المحلية، وهو ما يشهد عليه تحرير العديد من صفحات "أفق" بالجريدة، تم تخصيصها "للتحقيقات الكبرى". وهذه الاستقلالية هي التي مكنته أيضاً من التحكم في وقته والحصول على زمن كافٍ لإنجاز بحوثه "الإثنوغرافية".

(14) نأخذ شهر حزيران/ يونيو 2008 كمثال من بين أمثلة أخرى، حيث نشر ميشال شمشون خمس مقالات حول واقعة متعلقة بجراح مزعوم في التجميل، شوه وجوه عدة ضحايا؛ كما نشر تحقيقين، خصص أحدهما لصيد سمك التونة بالبحر الأبيض المتوسط وخصص الثاني لملتقى حول فن الطبخ بجزيرة كريت (Crète)؛ ومقالة سياسية حول انقسامات اليمين داخل الجماعات المحلية؛ وأخرى ثقافية حول اكتشاف أثري بمنطقة الأرل (Arles).

حدود الممارسة المجددة

لم يتغير الموقف الإيجابي للرؤساء الإداريين بجريدة **لوموند** من ميشال شمشون[15]. لكن هذا الموقف تضمن بعض الغموض أيضاً. فزملاؤه يمتدحون "حدسه "وقدرته على "ترقب" بعض الأحداث – مثل عدم اهتمام اليسار بالحملة الرئاسية لليونيل جوسبان (Lionel Jospin) (ممثلاً للحزب الاشتراكي) سنة 2002، أو تصويت أغلب الناخبين بمنطقة البروفانس بـ "لا"، خلال الاستفتاء على المعاهدة الدستورية الأوروبية لسنة 2005 – لكنهم لم يوافقوا بالمقابل، على الجوانب العملية المتعلقة بما دعوناه بـ "الصحافة الإثنوغرافية". لذلك، فإن الاعتراف الصحافي الذي حظي به، يجد قاعدته في مميزاته الصحافية "الكلاسيكية"، على حساب الجوانب الأكثر دقة وأصالة ضمن ممارسته. ولإدراك هذا الأمر، علينا ألّا ننسى بأن جانباً كبيراً مما أنتجه ميشال شمشون، تم "تحت الطلب". لهذا، فإن الطلبات العديدة الصادرة عن رئاسة التحرير، فرضت عليه الاهتمام بزاوية محددة سلفاً، مثلما هو شأن بعض المقالات القصيرة والوصفية التي تجلت فيها مهنية المراسل المحلي، الملتزم بقواعد الفن الصحافي والمستجيب لمنتظرات رؤسائه. بالآتي، فإن صدقيته الصحافية تقوم بالأساس، حسب رأي زملائه ورؤسائه، على قدرته على احترام الصيغ المطلوبة (من مقابلة الشخصية المحلية إلى التقرير حول الندوة الصحافية)، وعلى اندماجه الجيد داخل مدينة يعرف دواليبها الدقيقة.

وفي الأخير، فإن سمعته كمهني متميز يحظى باحترام رؤسائه، تسمح له بإنجاز مقالات "شخصية" ناجحة يعتز بها؛ لكن هذه المقالات

---

(15) هناك مؤشر إضافي على ذلك، يوجد في شريط: **لوموند في الحلبة، الجولة الأولى** (2007). فقد اعتمدت رئاسة التحرير بالجريدة على ميشال شمشون لإنجاز هذا الفيلم الوثائقي، بالاشتراك مع جان لوي كومولي، حيث تحدد الموضوع في المتابعة اليومية لعمل صحافيي **لوموند** خلال الحملة الانتخابية الرئاسية لسنة 2007.

لا تشكل في الغالب سوى رهان ضعيف بالنسبة إلى رئاسة التحرير. وقد نستثني في هذا الإطار، بعض "التحقيقات الكبرى" التي يمكن أن تستثمرها وسائط أخرى[16]. من هذا المنظور، فإن الأنشطة "التابعة" (من أفلام وكتب منجزة) التي لا يميِّزها ميشال شمشون من عمله الصحافي بحصر المعنى[17] (Stricto sensu)، تحظى لدى زملائه بالاهتمام نفسه المشوب بالغموض. فهي تمنحه بكل تأكيد سمعة طيبة وصدقية صحافية وشهرة جعلت اسمه متداولاً داخل الأوساط الصحافية والسياسية، بغض النظر عن مضامينها التي يتجاهل العديد من الصحافيين جانباً من أصالتها. وبالنسبة إلى ميشال شمشون، فإن ردود أفعال العديد من زملائه – مراسلون جهويون، صحافيون محليون، سياسيون أو أعضاء رئاسة تحرير جريدة **لوموند** – غالباً ما تقترن بالفضول اللبق وتعبر عند مشاهدة أفلامه أو قراءة كتبه، عن الدهشة ولربما عن عدم الفهم، إزاء مسعى لا يستجيب للعديد من المنتظرات المهنية. يقول شمشون بهذا الخصوص: "لم يهتموا كثيراً بكتابي حول الجبهة الوطنية، بل عبروا لي عن اندهاشهم من إقدامي على كتابته. وقد خاطبني بعضهم قائلاً: لا يوجد أي سبق صحافي بكتابك! "وأردف ذلك بضحكة. أكثر من ذلك، فإن سلسلة الأفلام المنجزة أثارت ردود أفعال ضعيفة لدى الصحافيين المهتمين بالمجال السياسي؛ وبالمقابل حظيت بالاهتمام وبالتحليل من طرف نقاد السينما والإثنولوجيين أو المناضلين[18].

---

(16) على العموم، يجد ميشال شمشون نفسه في وضعية شبيهة بوضعية الصحافي المصور الذي يبدع في تعامله مع موضوعات يعتبرها رؤساؤه "بدون رهان"؛ وهو ما لا يستطيع القيام به في الفترات العادية. انظر: (Siracusa, 2001, pp. 122-123).

(17) غالباً ما تعمل هذه الأنشطة على متابعة هذه المساءلة، لكن بصيغ أخرى. وعلى سبيل المثال، فإن عمل ميشال شمشون كمراسل بمرسيليا، زوده بمادة الكتاب الذي أنجزه بالاشتراك مع ميشال بيرالدي، بحيث إن بعض الأمور التي تمت معالجتها في الكتاب، سبق وأن شكلت موضوعاً لعدة مقالات بجريدة **لوموند**.

(18) "ساهم النقاد في رفع شأن هذه الأفلام. وقد تأثر الصحافيون المهتمون بالسياسة، بها إلا أنهم لم يستثمروها بشكل جيد". ذلك ما أكده ميشال شمشون الذي تم استدعاؤه

إن إنجاز ميشال شمشون أعمالاً صحافية "شخصية" تتميز من طريقة عمل الصحافة الكلاسيكية وترتكز على وسائل متنوعة تمزج بين المقالات الصحافية والكتب والسينما، يدفعنا إلى التأكيد إلى صعوبة ممارسة "الصحافة الإثنوغرافية" يومياً، بمنبر صحافي كبير. فهل يعتبر هذا النوع من الصحافة تجديداً قابلاً للتعميم؟ كل شيء يؤكد حالياً وعلى العكس، بأن الأمر يتعلق باستثناء يصعب نقله. ولا يرجع ذلك فقط إلى كون ممارسة هذه الصحافة تقتضي إلماماً عميقاً للصحافي بإتقانات وبأنماط المساءلة الخاصة بالعلوم الاجتماعية - والتي لا يمكن اختزالها في تكوين قاعدة مشتركة بين كل من يلج ميدان الصحافة -، بل إلى كون هذا النوع من الصحافة لا يحظى في حد ذاته سوى باعتراف مهني ضعيف جداً.

خلاصة: لقد أكدنا هنا الشروط الخاصة التي أدت بأحد الصحافيين إلى ابتكار ممارسة مهنية جديدة، سواء على المستوى البيوغرافي أم على مستوى إجراءات العمل. هكذا، فإن ميشال شمشون العصامي الذي تكوَّن في ميدان عمله (Sur le tas) ولم يُظهر في البداية أي توجه خاص نحو العمل الصحافي وقضى مدة طويلة بسكرتارية التحرير ولم يتحمل تقريباً أية مسؤولية داخل هيئة التحرير، اللهم إلا عن طريق الانتداب، برز أمامنا تدريجياً عبر خطواته المتباعدة. وقد سمح له العمل الليلي بسكرتارية التحرير بمقر الجريدة، والعمل فيما بعد كمراسل جهوي بعيد جغرافياً من المركز، بخلق "أعشاش" ساهمت في حمايته من الضغط الكبير لزملائه ورؤسائه ومكنته من إنجاز ما هو

من طرف مناضلي الحزب الاشتراكي، لحضور اللقاءات التي تناقش فيها القضايا المثارة في أفلامه. وقد تحدث الإثنولوجيون أيضاً عن طرقه المتبعة في مساءلة السياسيين وطلبوا منه ومن جان لوي كومولي، كتابة مقالة في الموضوع، من أجل نشرها بمجلة ميدان (*Terrain*) الأنثروبولوجية. انظر: "Marseille de père en fils: Filmer les hommes politiques," *Terrain*, no. 15 (1990).

مطلوب منه بمهنية كبيرة وذلك بفضل إنتاجه الفردي وخبرته المقترنة بمعرفته الجيدة بـ "الميدان".

وعلى المستوى الخارجي، زوده انخراطه المزدوج في عالم السينما الوثائقية وفي ميدان العلوم الاجتماعية، بنقط ارتكاز متينة لصياغة ممارسته الصحافية من جديد وتفادي التقوقع داخل أشكال الإنتاج المفروضة من طرف مشغلّيه وداخل صيغ الوجود والفعل، الخاصة بالصحافة السياسية "النمطية ". وهو ما يساعد في آخر المطاف، على فهم كيف تمكنت ممارسة لانمطية (Atypique) للمهنة، من التطور والانتعاش دون أن تتعرض لمؤاخذات مهنية أو لمحاولات "التصحيح" من طرف الزملاء. كما يسمح بفهم سبب عدم توافر الشروط الممكنة لممارسة هذه المهنة في شخص واحد، اللهم إلا في ما ندر، ولماذا تظل هذه الممارسة غير جلية داخل الفضاء المهني، ما دام الأمر كذلك؟

الدرس الرابع

التفكير في الممارسات الإنتاجية للفرد، باعتبارها كُلاً

يؤكد المثال التجريبي الذي عولج في هذا الفصل، أهمية الإحاطة بالممارسة الإنتاجية للصحافيين في تنوعها وشموليتها، من أجل فهم استقلاليتهم في العمل. فهذه الممارسة متنوعة أولاً، ما دامت المهام المفروضة، سواء كانت غير مثمرة أم مكررة، غالباً ما تتواجد داخل تنظيم عمل الفرد، بجانب فضاءات تتسم فيها الأنشطة بإبداعية وبحرية أكبر. ذلك هو حال الصحافيين المصورين الذين يجدون "متعتهم" في إضفاء نوع من التجديد والابتكار

على موضوعات تبدو بدون رهان، لأن الصور حددت سلفاً من طرف رؤسائهم وخضعت لرقابتهم (Siracusa, 2001). وهو أيضاً حال الصحافي ميشال شمشون الذي لا يتلخص نشاطه كما رأينا في هذا الفصل، في ممارسة صحافية يطبق فيها بشكل عام، المقاربة الإثنوغرافية التي طورها، بل يشمل أيضاً أعمالاً عديدة أنجزها تحت الطلب، في أوقات مضبوطة ومن زوايا محددة سلفاً. ومن الممكن هنا، أن نخضع التنظيم الداخلي لممارسة فرد واحد، لفكرة "التقسيم الأخلاقي للعمل"، التي صاغها إيفريت هيوغ (Everett Hughes, 1996, pp. 61-68)، بخصوص العلاقات بين المهن. فمثلما أن العديد من الأنشطة المهنية تتضمن جانباً من "العمل المنفر" الذي يقترن بالمهن المتدنية في السلم التراتبي، كذلك تتضمن عدة ممارسات جانبا من "اللحظات العسيرة"، حيث يفقد فيها النشاط الذي يقوم به الفرد، متعته وأهميته بالنسبة إليه.

ومما لا شك فيه، أن هذه الرؤية تقدم حكماً مسبقاً على نوع العلاقة التي يربطها الممارس مع الجانب الضاغط في عمله. وكما يبدو من موقف الصحافي ميشال شمشون، فإن المهام التي تترك بالكاد هامشاً للإبداع، يمكن أن ينظر إليها المهني ويتعامل معها بشكل إيجابي، رغم كونها ممارسات مفروضة، بحيث يتحكم في قواعد فن الصحافة ويلتزم بمقاسات الإنتاج والبث. لهذا السبب، لا ينبغي تصور ممارسة الفرد في تنوعها وأحيانا في تشتتها (Dispersion) بل أيضاً في شموليتها (Globalité). ولأننا نعتبر الممارسة كلاً، فإننا سنتمكن من تحليل كيفية توليد

اللحظات التي يكون النشاط فيها مستقلا أكثر، لتأثيرات تسمح بالتعويض عن الفترات التي يتسم فيها العمل بالضغط. هكذا، سيتم استثمار جانب "العمل المنفر" بشكل إيجابي، حيث يقوم الممارس من خلاله، بإنجاز عمل أفيد وأقل ضغطاً ويتحمل إيجابياً مسؤولية البعد الإكراهي لعمله، لأنه لا يلخص كلية طبيعة المهنة. وتبدو هذه الآلية التعويضية (Mécanisme compensatoire) أساسية لفهم انخراط الأفراد بشكل عام، داخل وضعيات العمل التي تخضعهم لضغوط إنتاجية قوية. ومن هذا المنظور، فإن اعتبار العمل كيفما كان نوعه، كشكل من أشكال ضغوط الحياة، لن يساعد على فهم سبب تحمل العاملين لشغلهم رغم صعوبته وطابعه التكراري (Dodier, 1995). بذلك، فإن بعض الألغاز، مثل لغز شعور العمال بالمتعة والرضى أثناء إنجازهم لمهام آلية وغير مفيدة، ستختفي عندما يبذل السوسيولوجي مجهوداً في وصف الممارسة الإنتاجية، داخل تنوعها واقتصادها العام.

الفصل الخامس

ما يقدمه الويب في نسخته الثانية Web 2.0 للاستقلالية الصحافية

تجربة الموقع الإخباري ميديا بار

كارولين دَتشاري

ظل بريد القراء بفرنسا خلال ثمانينيات القرن العشرين، ظاهرة محدودة التأثير[1]. ذلك أن شعور القراء بأن رسائلهم لا تحظى بالاهتمام فبالأحرى بالنشر، يفسر عدم تحمسهم لمكاتبة الصحافيين. لكن، مع نهاية تسعينيات القرن المذكور، أضفى الويب في نسخته الثانية (أي المراسلة عبر الإنترنت)، تفاعلاً أكبر على هذه التبادلات. فقد سمح للقراء بنشر رسائلهم بشكل فوري ومنتظم، دون المرور بمصفاة هيئة التحرير (ex ante) وتبليغ شكاويهم وتعليقاتهم إلى درجة إجبار الصحافيين المعنيين على الإجابة والنزول إلى "حلبة المواجهة" (Lemieux, 2000, pp. 64-66). وقد رأى البعض في ذلك وسيلة لتمتين روابط الثقة من جديد، مع قراء منتقدين وغير راضين (Matheson, 2004). لذلك يمكن تأويل

(1) حسب ريمي ريفيل (Rémy Rieffel, 1984, pp. 95-96) تلقت "صفوة الصحافيين" في بداية ثمانينيات القرن العشرين، سبعاً إلى خمس عشرة رسالة أسبوعياً، في حين تلقى ثلاثون بالمئة من مجموع الصحافيين، خمساً إلى ست رسائل فقط.

الاهتمام المتزايد بالجمهور وبآرائه – وهو ما يتجلى في وسائط أخرى، عبر تعدد برامج القنوات الحرة والبرامج الحوارية المتلفزة (Talk-Shows) – بوصفه تقدماً في المسار الديمقراطي ومساهمة في تجديد النقاش العمومي (Neveu, 2001, pp. 102-105).

لكن، يمكننا أن نرى في هذا الاهتمام تقنية تسويقية، قائمة على مقتضيات تجارية. فإرادة "تشغيل الزبون" أصبحت ظاهرة منتشرة، وهي تهدف إلى جذب الزبون المفترض وكسب وفائه وجعله معنياً أكثر بالمنتوج الذي يشتريه[2]. ويسعى موقع الأخبار المعممة "ميديا بار" الذي أنشئ في شهر آذار/ مارس 2008، إلى الدفع بهذا المنطق الإنتاجي إلى أقصى حد. فهو يريد أن يكون تفاعلياً (Interactif) وتشاركياً[3] (Partici-patif)؛ ولهذا الغرض، عمل على دمج صيغ اشتغال الجرائد الكلاسيكية بالوسائل الجماعية (Communautaires) والتعاونية (Collaboratifs)، حيث يدعى القارئ المنخرط إلى التعليق وتبادل الآراء والكتابة، ليصبح شريكاً في تأليف وإنتاج الخبر الذي يباع له. وهنا تتداخل مقتضيات المواطنة مع المقتضيات التجارية في هذا المشروع، بحيث يصعب فصلها أو جعلها متعارضة. فموقع ميديا بار يريد أن يكون موقعاً يمنح فيه الكلام لمن لا يزاول مهنة الصحافة ويسمح فيه لمجموع المواطنين بتفعيل رغبتهم في المشاركة في النقاش العمومي[4]. لكنه يريد أيضاً أن يكون نموذجاً ذا مردودية اقتصادية، يعتمد على وفاء المشتركين ومساهمتهم

(2) بخصوص هذه النقطة، انظر (Dujarier, 2008).

(3) وهذا سببٌ من أسباب تسمية الموقع التي تحيل على مفهوم الوسائط التشاركية.

(4) كما سنشير إلى ذلك لاحقاً، تبين الموضعة السوسيولوجية للجمهور الحقيقي لميديا بار، بأنه لا يمثل مجموع فئات المواطنين، بل يضم حاملي الرأسمال الثقافي بامتياز. ونجد مؤشراً على ذلك، في العدد الكبير من المدرسين والجامعيين والطلبة المشاركين في الموقع والمنخرطين في النشرات التشاركية. وفي جميع الأحوال، فإن موقع ميديا بار يرتكز على المفهوم الانتقائي "للنادي" الذي يندرج كما يوضح ميثاق هذا الموقع "في تقليد النوادي التي أعلن فيها عن النموذج الديمقراطي وتمت مناقشته".

في مناقشة المضامين المنشورة وإنجازهم ولو بشكل جزئي للبعض منها.

وهدفنا هنا، هو فحص ما يمكن أن يقدمه هذا البعد التشاركي والإنتاجي المشترك للممارسات الصحافية. لذلك، فإن السؤال الأساسي الذي سيواجهنا، هو معرفة ما إذا كان بإمكان مقاسات (For-mats) الإنتاج والبث القائمة داخل هذا الشكل الصحافي الجديد، أن تساهم في التحرر من ضغوط عمل المهنيين بهيئة التحرير.

تخفيف مقاسات الإنتاج

سعى مؤسسو موقع ميديا بار، من خلال النموذج الاقتصادي الذي تم إقراره – ويتمثل بإصدار يومية إلكترونية مؤدى عنها، لا تموَّل بالإشهار بل بالاشتراك المنتظم – إلى ابتكار طريقة للتحرر من ضغوط أصحاب الإعلانات الإشهارية والممولين وبالآتي، اكتساب استقلالية صحافية[5]. وقد سمحت هذه المسافة المتخذة إزاء الوسائط المنافسة في سوق الإشهار، بتخفيف مقاسات الإنتاج وتمديدها بشكل متميز[6]. هكذا، سيرفض مسيرو الموقع تغطية الأحداث من خلال التحديدات الزمنية القصيرة التي تفضلها الوسائط ذات الطابع التجاري. كما لن يتم الخوض في التعليقات المطولة كما هو الأمر في قصاصات وكالة فرانس بريس، بالرغم من نجاح هذا الصنف من "الإنتاج"[7]. وقد وضح إدوي بلينيل (Edwy Plenel) ذلك أثناء صياغة مشروع الموقع قائلاً: "لم يتحدد هدفنا في تغطية مجموع الأحداث باسم شمولية مزيفة، بل في تقديم أفضل الأخبار عبر إنتاج أربعة أو خمسة موضوعات يومياً، مقدمين في ذلك قيمة مضافة مهمة، على مستوى الرؤية والخبرة وبشكل

---

(5) يطبق هذا النموذج الاقتصادي في الصحافة المكتوبة في فرنسا، من طرف جريدة الكنار أونشيني، التي حققت بفضله نجاحاً كبيراً. انظر: (Martin, 2001).

(6) حول المعنى الدقيق لهذه الكلمة، انظر المصدر نفسه، ص 27، الهامش رقم 3.

(7) بخصوص هذا النجاح، انظر (Figeac, 2009).

حصري وجديد. فالأمر يتعلق بتقديم التصنيف والاختيار الجيِّدين والفكرة الممتازة وما يحمل معنى وينير ويفسر بشكل ملائم"[8].

والملاحظ، أن مقاسات الإنتاج المقررة داخل الوسائط المتنافسة تجارياً، تميل إلى تفضيل الخبر المباشر والمتوافر بسهولة، على حساب الخبر الذي يتطلب بلوغه مدة أطول، مع ما يرافق ذلك من قلق وتشكك؛ وهو ما يضفي تهمة "التبعية" على هذه الوسائط.

مقابل هذا التوجه، تريد رئاسة التحرير بموقع ميديا بار، فرض تنظيم للإنتاج على صحافييها، يسمح لهم بعدم مسايرة المسعى التنافسي للوسائط المذكورة. مثلاً، اعتبر ميخائيل هاجدنبرغ (Mikhael Hajden-berg) في مقال نشر بميديا بار بتاريخ 8 كانون الأول/ ديسمبر 2008 تحت عنوان "موت من لا مأوى لهم"- ويحظى هذا الموضوع بالاهتمام أحياناً وباللامبالاة أحيانً أخرى - بأن عدد وفيات الأشخاص الذين لا مأوى قار لهم SDF، يزداد في فصل الشتاء مقارنة بفصل الصيف؛ وذلك على عكس ما هو رائج عموماً في مختلف الوسائط وما يصدر في غالب الأحيان عن البيانات الحكومية. وسعى الصحافي نفسه أثناء معالجته هذا الموضوع مرة أخرى، إلى إبراز الاختلاف القائم بين خلاصاته والمعلومات الصادرة عن الوسائط المهيمنة. سيتجلى ذلك مثلاً، في اعتبار ميديا بار الانتخابات الأوروبية مناسبة "لإجراء من لا مأوى قار لهم، لطوافٍ عبر أرجاء أوروبا"[9] أو في حديث هذا الموقع عن "واجب المتابعة" وتفعيله عبر إنجاز "نشرة تشاركية" دائمة، هدفها القيام على طول السنة، بإحصاء عدد وفيات من لا مأوى قار لهم ووضع خريطة تفاعلية (Interactive) بهذا الخصوص[10]. وتبين هذه الأمثلة كيف أن

---

(8) مشروع ميديا بار المنشور بتاريخ 2 كانون الأول/ ديسمبر 2007 ؛ ويمكن الاطلاع عليه بموقع الجريدة ضمن ركن "من نحن؟".

(9) وهو عنوان مقال لميخائيل هاجدنبرغ، بتاريخ 8 نيسان/ أبريل 2009.

(10) نشرة تشاركية بعنوان "الحياة بالشارع تقتل".

"الحلقات" المنجزة حول هذه الظاهرة الاجتماعية، تحظى بالتشجيع داخل هذا الموقع، ما يسمح للصحافيين بمعالجة الموضوع من زوايا متعددة ومتابعة تطوره زمنياً على هامش ما تقتضيه "الأحداث". وهنا تبرز محاولة إدراج وتنظيم مبدأ "الظروف الطارئة[11]" (Contretemps) داخل مقاسات الإنتاج نفسها. وهناك ميزة إضافية لهذه الأخيرة بميديا بار، تتمثل بإلزام الصحافيين باتباع مرونة وظيفية والقيام بمهام متعددة، خصوصاً بالنسبة للأنشطة التقنية المتعلقة بنشر مقالة معينة. وعلى عكس ما يلاحظ في الوسائط التقليدية التي يسود فيها تقسيم دقيق للعمل[12]، فإن محرري الموقع المذكور يلزمون بإنجاز عدد من المهام الموكولة في العادة إلى متعاونين أو إلى فئة أخرى من الصحافيين. هكذا، فإن هؤلاء المحررين سيشرفون على إخراج مقالاتهم عبر تقنية الإنترنت، كما سيقومون بتوليف الأصوات والصور أو بإنجاز خرائط تفاعلية Cartes) (interactives أو مجموعة من المنمنمات لتزيين الصفحة.

قد يكون اكتساب هذه الكفايات التقنية الجديدة وإنجاز عدة مهام في ضوئها، أمراً ضاغطاً خصوصاً للصحافيين الذين يجدون صعوبة في امتلاك هذه التقنيات. ومع ذلك، فإن هذا الاكتساب يسمح بتأهيل المعنيين بالأمر، حيث يشكل للعديد منهم، ربحاً على مستوى الاستقلالية والقدرة الإبداعية. فتعدد الوظائف التقنية يمنحهم الشعور بامتلاك عملية الإنتاج التي يشاركون فيها، وهو ما يخالف عدم الامتلاك السائد في الصناعات الوسائطية والثقافية الكبرى، حيث يبلغ تقسيم العمل أقصى الدرجات[13].

(11) بخصوص مفهوم "الظروف الطارئة" وعلاقته بالحفاظ على المبادرة الصحافية والصعوبات الاقتصادية التي تعيق إنتاجه، انظر: (Lemieux, 2000, pp. 438-440).

(12) بخصوص تقسيم العمل بالتلفزة، انظر: (Siracusa, 2001).

(13) من الممكن نقد تعدد الوظائف التقنية بوصفه تعبيراً عن نموذج "الصحافي الذي يقوم بكل المهام" (Estienne, 2006, pp. 182-183). لكن هذا الموقف لا يأخذ بعين الاعتبار

وهناك خاصية ثالثة وأخيرة لمقاسات الإنتاج المفروضة على صحافيي موقع ميديا بار، وتتمثل بضرورة أخذهم بعين الاعتبار للبعد التشاركي للموقع، أثناء جمعهم للمعلومات وإنجازهم للتحقيقات؛ وهو ما يحدث عندما يقوم القارئ بتعليق يقدم فيه بعض النصائح للصحافي، كما يبرز من خلال المثال الآتي:

إلى الصحافي (أ)

يبدو أن الإضراب قد توقف وأن العمل تم استئنافه؛ وأعتقد بأنه سيكون من المفيد تقييم التجربة "لإغلاق الملف". بهذا الخصوص، أطرح عليك الأسئلة الآتية:

- هل يعتبر الاتفاق (Deal) الحاصل كافياً؟

- وهل كان من الضروري حصوله؟

- كيف يمكن استئناف العمل بعد التراشق الكلامي والاحتكاك الجسدي بين المعنيين؟

- وما هي النتيجة المترتبة عن كل ذلك؟

فعلاً نحن نرى الأزمات في الغالب، لكننا لا نعرف نتائجها؛ وهذا أمر مؤسف. شكراً على التغطية مع ذلك.

المشترك (أ)

يمكن اعتبار ضغط المشتركين الذين ينصّبون أنفسهم نقاداً أو مصادر للخبر، أمراً ذا تأثير في الصحافيين، ما دام من الصعب عليهم رفض هذا

أهمية النقد الفني" في عوالم الصحافة (Boltanski et Chiapello, 1999)، ضد تقسيم العمل ونزع الملكية الناتج نه؛ ذلك أن المطلب الأساسي للصحافي هو التحكم التام في ما ينتجه، وهو ما يفسر كيف أن تعدد الوظائف، لا يعبر عن تراجع في شروط العمل، بل العكس هو الصحيح (بخصوص هذه النقطة، انظر الفصل السادس بهذا الكتاب).

الأمر أو الحكم بعدم شرعيته، بفعل الخاصية التشاركية للموقع. لكن، من الممكن أن يتوافر هذا الضغط في بعض الحالات، على بعد تأهيلي. فباستطاعته توليد اقتصاد أساسي في البحث عن الوقائع وعن المخبرين المتسمين بالدقة. وهو ما يتجلى مثلاً، عندما يؤدي التبادل مع بعض المشتركين إلى تكوين فكرة حول الموضوع وجمع المعطيات وإجراء تدقيقات أو تعديلات على الموضوع المعالج. وقد لوحظ في كثير من الأحيان بأن بعض رسائل القراء الخاصة أرشدت الصحافيين إلى روابط متوافرة بمواقع إلكترونية، علمية وجامعية، تتضمن معلومات تكميلية حول الموضوع. وتزداد أهمية هذه التدخلات بالنسبة إلى المحررين، كلما كان مستوى بعض المشتركين عالياً جداً وكانت معرفتهم بالموضوع عميقة. هكذا، يمكن أن يساهم القراء بطريقة غير مباشرة في النقاشات الدائرة بهيئة التحرير، وهو ما أكده بعض الصحافيين بقوله: "إن المشترك (الفلاني) هو الذي أخبرنا بانعقاد هذه الجلسة" أو "سيغطي (فلان) هذا الحدث في مدونته الخاصة (Blog)". كما يمكن أن يبرز اسم المشترك في هوامش المقالات، عندما يشير الصحافيون في ركن "العلبة السوداء"، بأن فكرة المقالة مستوحاة (إن لم نقل مقترحة) من طرف المشترك الفلاني. وتبين هذه الأمثلة كيف أن بإمكان مساهمات أو تعليقات بعض المشتركين (خصوصاً بعض الفاعلين المؤثرين في الوقائع المعالجة أو بعض الأشخاص ذوي الصدقية العلمية والأكاديمية) أن تتحول إلى مصادر ضاغطة وكيف يمكنها إذا ما أُدرجت ضمن مقاسات الصحافيين الإنتاجية، أن تساعدهم على ربح الوقت وأن تزودهم في المكان عينه، بوسائل جديدة لخلق شبكة من المخبرين الأكفاء.

مقاسات جديدة للبث ومخاطر غياب المهنة

لا يسعى موقع تشاركي على الإنترنت مثل ميديا بار إلى إبراز اختلافه مع منابر الإعلام التقليدية، على مستوى مقاسات الإنتاج

فقط، بل إن مقاسات البث لديه ترسخ هذا الاختلاف[14]. وبالفعل، فإن الصحافيين لا يقتصرون هنا على المقاسات التقليدية للمقالة أو التحقيق أو الافتتاحية؛ فبإمكانهم - بل من اللازم عليهم أحياناً - نشر أعمالهم وفق هذه المقاسات الجديدة (أي غير التقليدية)، سواء تعلق الأمر بمدونات خاصة أم بنشرات تشاركية أم بأجوبة على تعليقات المشتركين. ويبرز فحص الساعات والأيام التي أرسل فيها هذان الصنفان من المساهمات (أي الصنف التقليدي وغير التقليدي)، توزيعهما المتساوي على مدى اليوم والأسبوع. فليس هناك على ما يبدو، تراتبية محددة بشكل مشروع، على مستوى الممارسة الصحافية. وهنا يتجلى الابتكار الرئيسي لموقع ميديا بار؛ فالرد على التعليقات وتزويد المدوّنة بالأخبار أو نشر مقالة تشاركية، هي أنشطة مندرجة في صميم عمل الصحافي، مثلها تقريباً مثل نشر مقالة أو سلسلة من التحقيقات.

وتجدر الإشارة إلى أن توظيف مقاسات البث غير التقليدية، يحظى بتشجيع رئاسة التحرير من أجل تحفيز الصحافيين على نشر مزيد من الأخبار. وبيان ذلك أن الأخبار التي تعتبر "غير مهمة" أو "غير قابلة للنشر" داخل مقاس تقليدي، يمكنها أن تصبح "قابلة للنشر" (News Worthy) في مقاس غير تقليدي. مثلاً، خلال اجتماع لهيئة التحرير، تمت دعوتنا إليه، أعلنت صحافية بأنها مدعوة في مساء ذلك اليوم إلى اجتماع يشارك فيه أبرز المرشحين للانتخابات الأوروبية. وقد حظيت رغبتها في تحرير مقالة في الموضوع بالقبول. لكنها أكدت في اليوم الموالي بأن "الحفل الكبير" (Grand raout) المعلن عنه لم يتم بسبب غياب المرشحين البارزين وممثلي الصحافة. عندئذ طلب منها رئيس التحرير كتابة نص بمدونتها الخاصة. فدُهشت متسائلة: "هل أشير فيها إلى فشل الاجتماع؟" وكان جوابه هو: "نعم، لكن يجب أن تكون الصيغة

(14) بالنسبة لمعنى هذه اللفظة، انظر الهامش رقم 4 بمقدمة القسم الأول من هذا الكتاب.

موضوعية". وفي الأخير، صدرت حكاية الاجتماع المثير للاهتمام، في نشرة تشاركية؛ ما يشهد على القابلية النسبية لتحويل مختلف مقاسات البث.

إضافة إلى العمل الكلاسيكي المتمثل بتحرير المقالات ونشر التحقيقات، يمكن أن تصبح النشرات التشاركية والمدونات، ضغوطاً أخرى على الصحافيين. وإذا كان صحيحاً، حسب ما يستفاد من معطيات الأنشطة المباشرة، أن هذه المساهمات تتساوى من حيث التوزيع الزمني مع المقالات التقليدية ولا يتم تهميشها، فإن الصحافيين لا ينخرطون فيها عن طيب خاطر مع ذلك[15]. وفي جميع الأحوال، فإن هذه المقاسات المتفق عليها تسمح بالتحرر جزئياً من المقتضيات المرتبطة بأكثر المقاسات الصحافية كلاسيكية، إذ إن بإمكان الصحافيين معالجة موضوعات أخرى يميلون إليها ولا تندرج ضمن اختيارات هيئة التحرير، وذلك من خلال مدوناتهم أو عبر نشرات تشاركية. كما إن بإمكانهم معالجة هذه الموضوعات بطريقة "شخصية"، أي بعدم الخضوع بشكل تام لهاجس الحياد المهني المعروف وتدبير نبرة (Ton) وطول وإيقاع (Tempo) النشر بالكيفية التي يرونها ملائمة لهم. وهناك مثال عن هذه الجوانب "المحررة "، يقدمه لنا صحافي لا ينتمي إلى هيئة التحرير. فقد أكد لنا خلال حوار أجريناه معه، بأنه يشتغل بإذاعة وطنية كبرى ويزود النشرة التشاركية لموقع ميديا بار بمقالات منتظمة، لأن ذلك يسمح له بأن يعالج بإسهاب وفي زمن يتحكم فيه بنفسه، موضوعات يغطيها بالإذاعة وفق مقاسات وأزمنة مفروضة تشعره بالإحباط: "فحينما أشتغل على موضوع متعلق بشركة صناعة الطائرات

---

(15) من بين 26 صحافياً حرروا إجابات على تعليقات قرائهم و"تابعنا" إنتاجهم، وجدنا بأن خمسة من بينهم لم ينجزوا أبداً مقالات تشاركية ولم يستخدم خمسة منهم مدونتهم، كما أن اثنين منهم لم يقوما بالعمليتين معا.

إيربوس (Airbus) أو ببرنامجها الموسوم ب A 400M لفائدة الإذاعة، فإنني أقوم بالعمل نفسه لكن بطريقة أخرى، لفائدة موقع ميديا بار. أولا، لأن الأساليب الصحافية هنا وهناك مختلفة، ثم إن ما نقرؤه على ورقة خلال أربعين ثانية بالإذاعة وما نقوله أثناء حوار يستغرق دقيقتين، لا يعادلان كمية الأشياء الواردة بمقالة منشورة بالموقع المذكور (..) إنني أميل منذ مدة إلى الصحافة المكتوبة، طبعاً فإن الإذاعة منحتني وضوح الرؤية، لكنني بقيت منشغلاً بالصحافة المكتوبة (..) والأمر الأهم، هو أنك لا تشعر بقوة الإلزام. فعندما تكون مراسلاً في مكان ما، يتعين عليك إنتاج شيء محدد، أما أنا فأنتج ما أرغب فيه حقاً، بشكل طبيعي وتلقائي. وقد أستمتع بما أنتجته ما بين الواحدة والثانية صباحاً. بالمقابل، إذا كان آخر أجل محدد في الصحافة المكتوبة هو العاشرة ليلاً، فيجب إرسال العمل في ذلك التوقيت".

هكذا، تمكن هذا الصحافي، بفضل العمل بنشرة تشاركية، من ربح فضاء للتعبير العمومي لا يكون فيه احترام المقتضيات المهنية ملزما بقوة (بدءاً بقواعد التباعد المألوفة والمتمثلة بالفصل بين الوقائع والتعليق عليها). "فما أفكر فيه هنا، لا يهم مشغلي ولا مكان له بإذاعتنا". وعلى العكس من ذلك، بإمكان هذا الصحافي أن "يستمتع" وأن "ينجز مقالات تأملية"، حيث يعبر بصراحة عن أفكاره بشأن الوقائع التي ينقلها.

نفهم إذن كيف أن انخراط الصحافيين في إنجاز مقاسات غير تقليدية داخل الموقع المذكور، سواء كانوا منتمين أم غير منتمين لهيئة تحريره، قد يؤثر سلباً في اعتراف الجمهور بوضعيتهم وبكفاياتهم المهنية. فعندما يتوافر الصحافيون وغير الصحافيين على الحق عينه في الكتابة والرد داخل المدونات أو في نشرات تشاركية، آنذاك لن يعود هناك أي تمييز بين الطرفين، وقد يفقد الصحافي في هذا الإطار، سلطته النسبية.

صحيح أن هيئة التحرير بموقع ميديا بار وضعت لوناً خاصاً لصحافييها (وهو اللون البني) وآخر للمشتركين (وهو اللون الأزرق)، بحيث تتميز الفئة الأولى من غير المهنيين بما في ذلك التعليق عبر المدونات. ومع ذلك، فإن مقاس المدونة أو النشرة التشاركية يسمح للصحافي وأحياناً يفرض عليه التحرر من دوره المهني التقليدي والخوض في مجال القناعات الشخصية. وقد ينتج من ذلك ارتباك بخصوص الوضع الحقيقي للصحافي عندما يصبح مدوِّناً (blogueur) ومدى احترامه لقواعد التباعد المتعلقة بمهنته، كما سيتضح من الحوار الآتي:

"- المشترك (ب): يتمثل الرهان بالنسبة إلى شريط الفيديو هذا بالنقد أكثر مما يتمثل بالمناقشة، وهذا أمر قابل للتعميم على العديد من الموضوعات. فالنقاش يا سيدي (الخطاب موجه إلى الصحافي (ب)) يتعلق "بعدم تبادل التعليقات"؛ ولا يمكننا في مجتمع وسائطي إلى أقصى درجة مثل مجتمعنا، أن نمارس "صدمة الصور" حتى ولو كنا يساريين، لأن ذلك لن يفيد مهنة الصحافة.

- الصحافي (ب): لا يتعلق الأمر بعمل صحافي فعلا، فهذه مدونة وليست مقالة بموقع ميديا بار.

- المشترك (ب): بقي علينا أن نجد تسمية جديدة، نتعرف من خلالها إلى هذا القول "غير الصحافي" الصادر عن صحافي. فأنا أعتبر بأن تعليقكم (السابق) يهدف فقط إلى شرعنة غياب التحليل. فهل تشكل المدونة إذن واجهة لتفعيل هذا الأمر؟ إن في ذلك تبخيساً لقيمة هذا الصنف التواصلي الجديد.

- الصحافي (ب): إن كوني صحافياً لا يعني بأن كل أقوالي بالفضاء العمومي "صحافية". فأنا أيضاً قارئ ومواطن. وهذا هو مدلول

موقع ميديا بار المتمثل بإسناد فضاء عمومي (وهو "النادي") على منبر صحافي. ولا يتعلق الأمر هنا بأية واجهة؛ فالعمل الصحافي الذي ينظر إليه كموقف فاعل، يتمثل بنقل الخبر. وإذا ما رأيتم بأن هذه المسألة لا تخرج عن إطار العمل الصحافي (..) فإن الموقع المذكور قد نشر العديد من المقالات حول الموضوع؛ وأنا على علم بذلك بوصفي صحافياً أكثر من كوني فاعلاً.

- المشترك (ب): جوابكم مقنع بلا ريب. لكنني أجد صعوبة في إدراك أهمية هذا الأمر. وعليكم ألا تستنتجوا من أقوالي أي سوء نية، فأنا أعبر عن رأيي فقط وسأظل مشتركاً وقارئاً وفياً، واعياً بالمخاطر المحدقة بمجتمعنا. فإبداء التحفظات لا يعني بالضرورة اتخاذ موقف عدائي تجاه الطرف الآخر".

إن الحدود بين الصحافي وغير الصحافي لا تختفي كلية؛ وبصيغة أخرى، إن خطورة غياب المهننة[16] تؤدي ببعض الصحافيين إلى إعادة تأكيد الاختلاف بين الطرفين، خلال الحوارات عن طريق الإنترنت أو أثناء تحرير المقالات. ذلك أن صحافيي ميديا بار لا يريدون تأكيد وضعهم المهني و"التميز" من المبحرين في الشبكة العنكبوتية، من جهة كفاءتهم في الميدان وتحكمهم في الآليات المعلوماتية، بل بالأحرى من جهة إتقانهم والتزامهم بأخلاقيات المهنة المرتبطة بنموذج الصحافة المكتوبة.

فمن جانب، يوجد تخصص موضوعاتي للصحافيين، وفق نموذج هيئة تحرير الصحافة المكتوبة، وذلك على عكس ما يلاحظ في أغلب الكتابات بالمنابر الإلكترونية، فالصحافيون يبرزون كمتخصصين في مجال محدد، يقدمون من خلاله خبرتهم لجمهور القراء. ومن جانب آخر، تشكلت هيئة تحرير الموقع من شبكة أسسها أربعة صحافيين،

(16) المقصود بذلك، إعادة النظر في الهيمنة التي تمارسها المهنة داخل نشاط معين وفي الاستقلالية التي تتمتع بها لتنظيم ولوجها أو مغادرتها (Paradeise, 1985).

ينتمون إلى الصحافة المكتوبة[17] وتضمنت صحافيين شباباً وآخرين أكثر خبرة، يجمع بينهم اشتغالهم بالصحافة المذكورة (لوموند، ليبراسيون، والمجلة الثقافية (Les Inrockuptibles) بالخصوص) وليس بالصحافة الرقمية. وهو ما يفسر كيف أن التحكم في الوسائط المتعددة (Multi-média) لم يكن شرطاً للتوظيف - دون أن يعني ذلك رفضاً لهذه الكفاية - وبالآتي، فإن الإمكانات التقنية لم تستثمر بشكل كبير[18].

هكذا، فإن الخبرة المهنية المكتسبة من قبل في العمل بالصحافة المكتوبة، وليس التحكم في التقنيات المعلوماتية، هي التي شكلت خلال الإعلان عن المشروع وما زالت تشكل مصدر سلطة الصحافيين على المتواصلين معهم عبر الإنترنت. من هنا نفهم جواب صحافيي ميديا بار الذين يؤاخذون على عدم تحكمهم في أدوات معالجة الصور الرقمية، حيث سيؤكدون على أنهم يركزون على الكتابة الصحافية وما تقتضيه من مواصفات، وهو ما أقره أحد الصحافيين من خلال الرد الآتي:

"عزيزي المشترك..

إنك على حق تماماً. فنحن في ميديا بار، نعتبر أنفسنا متأخرين بخصوص طريقة معالجتنا للصور. وهناك تفسيرات عديدة لهذه المسألة نعرضها في الآتي:

---

(17) يتعلق الأمر بكل من فرانسوا بوني وجيرار ديبورت ولورون مودوي وإدوي بلينيل الذين تعاونوا مع متخصصين في المجال الرقمي وهما: ماري هيلين سمياجان وغودفري بوفالي.

(18) يستخدم موقع ميديا بار مثل منافسه "شارع 89"، برنامج دروبال (Logiciel Dru-pal) الذي يمنح امتيازاً مزدوجاً، يتمثل بالكلفة المحدودة وبالإمكانات العديدة للتطور. وفي الوقت الذي عملت فيه مؤسسة "شارع 89" على تطوير تقنياتها من الداخل، وهو ما سمح لها بتحقيق استقلالية تامة على مستوى الابتكار في مجال التحرير (Dagiral et Parasie, 2010)، فإن هيئة تحرير ميديا بار ظلت تابعة لإحدى وكالات الإنترنت وهي وكالة نتسكودا (Netscouade).

- إن نشر صور أصلية أو مستمدة من بعض الوكالات يكلف غالياً، ونحن لا نمتلك حاليا ميزانية كافية (..)

- كما أن برنامج تنظيم الصفحة على الإنترنت لا يعمل بشكل جيد (..)

- ويندرج إرسال النصوص والصور عبر الإنترنت ضمن عمل الصحافيين أنفسهم، مع العلم بأنهم غير مختصين في إنجاز الصور أو في وضع نماذج مصغرة أوفي سكرتارية التحرير (وهذه المؤهلات مختلفة بعضها عن بعض في الصحافة الورقية التقليدية). لهذا فالمرجو عدم مؤاخذتنا، إلى حين تحكمنا في هذه الوسائل.

- ستحصل قريباً على قارئ للفيديو، بسمح بإضفاء جودة أفضل على الصور والمناظر التي تتسم حالياً بصغر حجمها وبجماليتها المحدودة.

وباختصار، لقد ركزنا مجهوداتنا كما هو واضح، على مختلف جوانب النص (تحقيقاً وكتابة وتجديداً)، وما زلنا نعاني تأخراً على مستوى الصورة. لكننا نشتغل على هذا الأمر، ونتمنى إرضاءكم بخصوص هذا الجانب الذي لا يستهان به، كما جاء في تعليقكم.

الصحافي (س)، بتاريخ 31/ 05/ 2008، الساعة الحادية عشرة وإحدى وثلاثين دقيقة.

ممارسة صحافية جديدة، قائمة على تقديم المبررات

ليست المدونات والنشرات التشاركية هي المقاسات الوحيدة، غير التقليدية التي يكلف صحافيو ميديا بار بإنجازها. فهناك مقاس آخر يفرض عليهم بشكل أكبر، يتعلق بصياغة أجوبة عمومية على أسئلة وتعليقات المشتركين بخصوص مقالاتهم ونصوصهم القصيرة. ومعلوم

أن توقيع الصحافي لإجابته وبثها بشكل عمومي وسريع، لا يشكلان معياراً متبعاً بكل المواقع الإلكترونية للجرائد المكتوبة. لكن الأمر يصبح واجباً بالنسبة لموقع إلكتروني مثل ميديا بار، يقوم تصوره الأساسي على فكرة التفاعل والتشارك، بحيث يجعل من "قلب عملية الخضوع لواجب التواصل "قاعدة (Credo) له[19]. هكذا يمكن لكل صحافي ينشر مقالة بالموقع، أن ينتظر تقييم القراء لعمله ويتعين عليه تسويغ ما ورد فيه. صحيح أن التعليقات غالباً ما تكون مادحة[20] (Élogieux)، لكنها قد تكون عدوانية وغير لبقة، كما يشهد على ذلك الجواب الآتي لصحافي تعرض لنقد عنيف:

" إلى المعلقين الأعزاء

عندما نكتب موضوعاً حول إسرائيل، فإننا نتوقع منكم كما تعودنا على ذلك في الغالب، قراءة المقالات بنظاراتكم الإيديولوجية الملونة وعدم التعامل مع النص كما هو في الحقيقة. فأنا لم أتهم أحمدي نجاد (الرئيس الإيراني السابق - المترجم-) بمعاداة السامية، لكنني استثمرت قراءة خطابه من طرف الحكومات الأوروبية وأيضاً من طرف بان كي مون (Ban ki-Moon) (الأمين العام للأمم المتحدة). وبما أنكم قرأتم المقالة بشكل متسرع، فإنكم لم تلاحظوا بأنني لست من غادر مقر الأمم المتحدة بجنيف، بل غادرها الدبلوماسيون البالغ عددهم 23 (أو 22،

---

(19) المقصود بذلك، مبدأ منظم للممارسات الصحافية، ظهر تدريجياً خلال تسعينيات القرن الماضي وتمثل بقبول الصحافيين بالخضوع للواجب التواصلي المفروض على المؤسسات والمنظمات (Lemieux, 2000, p. 64). فالأمر يتعلق من خلال هذا المبدأ "بمعرفة إلى أي حد سيكون الصحافي قادراً على تقديم مبررات لتصرفه وتفسير طريقة عمله بشكل معلن" (المرجع المذكور).

(20) اقترح أحد مستجوبينا، وهو يعمل كصحافي بميديا بار، بأن يتم ربط هذا العدد الكبير من عبارات الشكر والتقريظ داخل تعليقات المشتركين، بواقع كون التشارك له ثمن: "فإذا ما كان القارئ مشتركاً، فإن موقفه سيكون إيجابياً بشكل قبلي (..) وحينما يقول: "شكراً على هذه المقالة"، فهو يبرر الصرف الشهري لتسعة يورو مقابل الاشتراك في الجريدة".

إذا ما افترضنا أن بلجيكا لم تكن من المغادرين، وهو ما لم أتأكد منه). إن جوهر ما تؤاخذوني عليه في مقالتي، يخص وقائع لا دخل لي فيها، حدثت يوم الاثنين واكتفيت بنقلها. أما بخصوص النقاش حول سياسة إسرائيل، فأنا لم أشارك فيه لأنه لا يندرج ضمن موضوع اهتمامي. فعمل الصحافي يتطلب القيام باختيارات محددة، وأنا تحدثت البارحة عما وقع بعد خطاب أحمدي نجاد. طبعاً، لقد تحدثنا وسنتحدث في ميديا بار عن سياسة إسرائيل، لكن لا تتوقعوا بأن تكون كل مقالة حول هذه الأخيرة، عبارة عن منشور يدين سياسة حكومتها. وبخصوص التحليل الذي قمت به - والذي يمكنكم أن تختلفوا معه - فإنه يهم نقطتين.

أولاً، ما حدث البارحة كان متوقعاً بالنظر إلى عملية التحضير للقاء دوربان اثنين (Durban II)، وبالآتي فإن الدول غير المشاركة تم إعلامها بذلك. وأنا أتفهم وجهة النظر الداعية إلى المشاركة.

ثانياً، أعتقد بأن هذا النوع من الملتقيات لا فائدة منه، إذ لا يمكن القضاء على العنصرية بالكلام المعسول (المتفاوض بشأنه من طرف مئتي مشارك).

لقد اتهمتني القارئة (د) بالوقاحة؛ وهذا صحيح وأنا أعترف بذنبي. لكن ما عدا ذلك، اقرؤوا المقالة بعناية، كما هي مكتوبة وليس كما تريدونها أن تكتب.

الصحافي (د)، بتاريخ 21/ 04/ 2009، الساعة الحادية عشرة وسبع وثلاثين دقيقة".

هكذا، أجبر صحافيو ميديا بار على تقديم المبررات بانتظام، بخصوص العبارات التي يستعملونها والتحليلات التي ينجزونها. وغالباً ما تتعرض مهنيتهم للمساءلة، كما أن انخراط القارئ في بناء تصور للموضوع، يمنحه إمكانية "الحلول محل" الصحافي، وهو ما

يستغله المشتركون الذين يكونون في بعض الأحيان، قريبين من الوسط الصحافي، ما يضفي الهشاشة من جديد على الحدود بين الصحافيين وغير الصحافيين. وفي هذا السياق، يضطر المحررون الذين لا يردون عادة على تعليقات القراء، إلى قراءتها مع ذلك، مما يؤثر في نفسيتهم. إضافة إلى ذلك، يمتلك القراء أدوات التتبع[21] (Tracking)، وهو ما يمكنهم من التعرف إلى مختلف تدخلات الصحافيين وعلى توقيتها المحدد في اليوم والساعة (Horodatées). وعندما يتحكم البعض في هذه الأدوات، فإن المحاسبة تصبح صارمة جداً (Accountability or-wellienne). وإليكم هذا الحوار بين مشترك وهيئة التحرير بموقع ميديا بار:

"عزيزي الصحافي (ف)

لكي أتأكد فعلاً من كوني أخطأت في التعليق، يجب أن أطلع على التعديلات التي أجريتها على مقالتك عند الساعة العاشرة وسبع دقائق. فمنذ بدايات موقع ميديا بار دافعت بدون جدوى عن الفكرة التي مفادها أن التعديلات غير المفيدة للمقالات، والتي لا يعلن عنها في الغالب، تحط من قيمة الخبر بالموقع؛ ولحسن الحظ، ما زال ركن الأنشطة مفتوحاً أمامنا. مع تحيات المشترك (و)، بتاريخ 04/ 21/ 2009، الساعة الثانية عشرة واثنتين وأربعين دقيقة بعد الظهر.

- ما الذي كان من المفروض القيام به عند الساعة العاشرة وعشر دقائق؟ كان المفروض تفعيل أحد الروابط بمقالة الصحافي العزيز (و). ونحن نشكركم على المساهمة في جعل أيام عملنا مفعمة بالحيوية.

هيئة تحرير ميديا بار، بتاريخ 21/ 04/ 2009، الساعة السابعة وسبع وخمسين دقيقة مساء.

---

(21) وهي الأدوات نفسها المستعملة في هذا البحث. ونشير إلى أن تحيين الموقع خلال صيف 2009، لم يعد يسمح بهذه المتابعة، اللهم ما يتعلق بالاتصالات الخاصة.

- شكراً على هذا التوضيح. وبالمناسبة، فقد اطلعت على الفقرة المثيرة للجدل وهي: "كان الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد مثل "نجم أميركي" بدون منازع. وتبعه في النجومية برنارد كوشنر (Bernard Kouchner) (وهو وزير خارجية فرنسا الأسبق - المترجم -) الذي طلب من ممثله مغادرة القاعة في حالة ما إذا تم توجيه "اتهامات (إلى إسرائيل) مشوبة بالعنصرية أو بمعاداة السامية". وهو ما حصل فعلاً. فأحمدي نجاد الذي يقود حملة انتخابية ببلده، بيَّن بإسهاب كيف أن الحلفاء "لجؤوا عند نهاية الحرب العالمية الثانية إلى العدوان العسكري لحرمان شعب كامل من أرضه، بحجة معاداة اليهود. وقد أرسلوا مهاجرين من أوروبا والولايات المتحدة فضلاً عن الناجين من المحرقة (L'Holocauste)، لإقامة حكومة عنصرية بفلسطين المحتلة". وأنا لا أرى أية "اتهامات مشوبة بالعنصرية أو بمعاداة السامية" ضمن أقوال الرئيس أحمدي نجاد، بل إن المرء يجد نفسه أمام مقالة غير موضوعية، وإن كانت مكتوبة بأسلوب جيد، إلا أنها تظل سطحية بشكل كبير (..)

المشترك (و)، بتاريخ 21/ 04/ 2009".

لا غرابة في ألّا تحظى الإجابة عن تعليقات القراء بإجماع الصحافيين. وحسب إحدى المستجوبات، فإن بعض الصحافيين الذين تم الاتصال بهم عند تشكيل الفرقة النواة بالموقع رفضوا الدعوة بحجة "أن الإجابة على التعليقات ستكون متعبة". وحسب المستجوبة ذاتها فإن العديد من الصحافيين كانوا يؤجلون نشر المقالة، لأن التعليقات كانت تسبب لهم الإرهاق ولأن الأحكام والتقييمات كانت تشغل بالهم. وأكد لنا هؤلاء الصحافيون كيف أنهم اضطروا خلال الشهور الأولى من العمل، إلى مراجعة برنامجهم - في وقت متأخر من الليل وأحياناً في عطلة نهاية الأسبوع - للتيقن من وصول أو عدم وصول تعليقات جديدة. وتسمح مراجعة كشف المتابعة بتأكيد هذه الأقوال، ذلك أن

المدة التي تتطلبها الإجابة على التعليقات، لم تكن تتجاوز ساعتين إلى ثلاث ساعات في الغالب. ومع التجربة، أصبحت المدة أطول والإجابات على التعليقات مشتركة، بحيث لا يتدخل الصحافي، كما في المثال السابق، إلا بعد صدور عدة تعليقات.

وفي الأخير، هل تمنح مشاركة القراء الممكنة والمأمولة في عملية التحرير، استقلالية أكبر أو أقل للصحافيين؟ لقد بيّنا هنا صعوبة تقديم جواب حاسم على هذا السؤال. فمن جهة هناك عوامل محررة للصحافيين، ناتجة عن النموذج التفاعلي والتشاركي، حيث تمنحهم من خلال نمط التوازن الاقتصادي المستهدف، إمكانات لاستثمار "ظروف طارئة" كما تمنحهم استقلالية أكثر وتحكماً شخصياً أكبر في الإنجاز التقني للمقالات والتحقيقات، فضلاً عن إمكانية التخفيف من بعض أشكال الرقابة المعتادة في الصيغ الصحافية التقليدية، وذلك عبر المدونات والنشرات التشاركية والردود على التعليقات.

ومن جهة أخرى، يمكن النظر إلى هذه التحولات في الممارسة، من زاوية الضغوط الناجمة عن هذه الأخيرة. فالصحافي بموقع ميديا بار مطالب بأن يقوم بمهام تقنية متنوعة؛ ويجب عليه أن يعتبر تدخل غير الصحافيين في عملية التحرير التي يقودها وتقييمهم ونقدهم العلني لعمله، أمراً مشروعاً إلى حد ما، كما ينبغي أن يساهم في إنجاز المقاسات غير التقليدية (مثل المدونات والنشرات التشاركية والردود على التعليقات)، وأن يبدي رأيه ولو أدى ذلك إلى عدم تميزه من "غير الصحافيين".

ومع ذلك، نسجل بأن هذه الانخراطات الإضافية، لا تعني زيادة في وتيرة العمل بمفهومه الكلاسيكي، أي زيادة في هذه الوتيرة بالنسبة لوقت ثابت، بل هي ناجمة عن مواجهة وضعيات التشتت (Datchary, 2008). ولا تحمل هذه اللفظة إيحاء سلبياً بقدر ما تحيل على حقيقة كون الصحافيين يواجهون هنا التزامات من طبيعة مختلفة، في وقت قصير

جداً. ذلك أن التحكم في مختلف سجلات التعبير ومختلف إطارات التلفظ (Cadres d'énonciation)، يضع الصحافيين أمام اهتمامات جديدة وصيغ جديدة أيضاً من الاستعداد واليقظة. وهو ما يمكن أن يقدم تفسيراً للسؤال: لماذا لا يدرك الاقتصاد الجديد للممارسات بشكل سلبي من طرف المعنيين؟ ذلك أنه من الممكن على العكس من ذلك، أن يكون تدبير وضعيات التشتت، مصدراً للإثارة (Excitation) وللمهارة[22] (Virtuosité).

الدرس الخامس

التفكير في تأرجح علاقة الفرد بالشغل

تم في هذا الفصل إبراز أهمية معالجة عدة (Dispositif) العمل، ليس فقط من زاوية الضغوط التي تمارس على العاملين، بل أيضاً من زاوية السلطة التي تمنحها هذه العدة. ومن المؤكد بالنسبة إلى مهن الإعلام، أن اعتبار هذا البعد المؤهل (Habilitante) لمقاسات الإنتاج لا يحجب واقع كونها مفروضة في الغالب على الصحافيين من طرف رؤسائهم، دون أن يبادر هؤلاء الصحافيون كأفراد إلى رفضها أو التفاوض بشأنها. ومع ذلك، سيسمح لنا هذا الأمر بفهم عدم معارضة المأجورين بالضرورة لهذا الإلزام. وكما تبين من خلال هذا الفصل، فإن ما يميز علاقة الصحافيين بأداة عملهم في الغالب، ليس هو الانخراط التام أو الرفض، بل الطابع المتأرجح لهذا العمل. فلكي تشتغل الآلات يجب أن تفرض على مستعمليها ضغوط

(22) بخصوص هذه النقطة، انظر: (Datchary, 2005).

كثيرة، لكنها تمنحهم أثناء اشتغالها سلطة لم تكن متوافرة لديهم من قبل. وينطبق ذلك على كل أصناف الصحافة، في اللحظة التي نعتبر فيها الإنجاز الصحافي نفسه كسلطة وكمصدر لتقدير الذات وللارتقاء الاجتماعي؛ والمقصود بالإنجاز نجاح الصحافي في نشر الخبر. هكذا، فإن النشاط يتضمن "أجره " في حد ذاته؛ وهو لن يبدو لمن يزاوله كعمل آلي خاضع للضغوط، إلا عندما تكون السلطة التي يمنحها محدودة. وهنا تبرز، كما في حالة موقع ميديا بار، أهمية استثمار مقاسات جديدة للإنتاج والبث (وبالآتي قبول ضغوط جديدة)، تفتح عدة آفاق محررة ومؤهلة في الوقت نفسه. وتقترن هذه الآفاق في المقام الأول بنتائج الممارسة ذاتها، وهو ما بينته هذه الدراسة بخصوص الإمكانات المتزايدة للصحافي، لاستثمار "وضعيات طارئة" أثناء معالجة الخبر، أو التعبير بكل حرية عن رأيه في نصوصه القصيرة أو في النشرات التشاركية. وعندما ينتقد الفاعلون هذه الآفاق العملية بوصفها تدبيراً بلاغياً أو إيديولوجيا تبريرية من أجل ترسيخ الضغوط، فإن ذلك يرجع إلى عدم تفاعلهم مع هذه الممارسة.

وتُبرز هذه الملاحظات التنوع الكبير للعلاقات التي يمكن أن يربطها الصحافي بالعمل، سواء خلال اليوم نفسه أو بالأحرى خلال مساره المهني. فصعوبة المهام وضغوطها المرتبطة في جانب منها، بالبعد الصناعي للنشاط، تعوض داخل الممارسة ذاتها، بالأفق المحرر وبإمكان الاستمتاع إلى حد ما بسلطة الفعل والمبادرة. وكلما تقلص هذا

الأفق وهذه الإمكانية، أصبح العمل فجأة عبارة عن ضغط
خالص".

القسم الثاني

حب المهنة

مقدمة

لماذا يعتبر وجود صحافة مغايرة أمراً ممكناً على الدوام؟

كيف نحلل اختيار مهنة الصحافي؟ وكيف نفسر تطور مساره المهني داخل عوالم إنتاج الخبر؟ للإجابة عن ذلك، تستدعي العلوم الاجتماعية تحويلاً مزدوجاً لمركز الاهتمام. فمن جهة، يجب على الباحث أن يتصور نظام الفرص المتاحة داخل المهنة وبشكل متتالٍ، أمام الفرد موضوع الدراسة. وبطبيعة الحال، فإن الأمر سيتعلق بموضعة هذا الفرد من جديد، داخل روابط التبعية المتبادلة التي تتجاوزه والتي لا يستطيع التحكم فيها وحده. ومن جهة أخرى، يتعين فحص عمليات الجمعنة (Processus de socialisation) التي سمحت للفرد نفسه الحائز بعض الإتقانات والحامل بعض المنتظرات، باستغلال الفرص التي أتيحت له. وسيكون الهدف هذه المرة، هو تحديد المصدر الذي انبثقت منه مواقف الفاعل أثناء مواجهته لبعض الوضعيات وذلك عبر اللجوء إلى ماضيه.

إن التحويل الأول للمركز يوجهنا نحو مسألة الحظوظ الفردية في

النجاح ويثير انتباهنا إلى الاحتمالات المتنوعة بتنوع الأفراد والمتعلقة بمواجهة بعض الفرص المهنية والاستفادة منها، بفعل العلاقة القائمة من جهة بين خصائصها الاجتماعية، ومن جهة أخرى، بين حالة سوق الشغل وهيكلة مسالك الحصول على مهنة ونوع الكفايات المحددة من طرف المشغلين.

أما التحويل الثاني للمركز، فيرشدنا إلى وجهة أخرى تتعلق بما يدين له سلوك الفرد، بما في ذلك تفرده المعترف به من طرف معاصريه، للمجهود التنظيمي الذي يبذله من أجل الاندماج داخل مختلف الأوساط الاجتماعية، وهو ما يدفعنا إلى معالجة الأصول الاجتماعية للشخصية. وسيكون من المغري بكل تأكيد، تصور هاتين المهمتين اللتين تتميز إحداهما بكونها توقعية (Prédicative) والأخرى بكونها تفسيرية (Ex-plicative)، في إطار ضرورة حتمية وصارمة.

ومع ذلك، قد نخطئ في فهم طبيعة الظواهر التي ينبغي دراستها؛ لأن حظوظ النجاح هي من حيث التعريف، احتمالات وليست يقينيات أو استحالات مطلقة (Impossibilités absolues). كما أن التجارب الماضية للفرد، لا يمكنها أن تحدد بمفردها طريقة تصرفه، ما دام هذا التصرف يرجع إلى ضغوط الوضعية الحاضرة وإلى التفاعلات مع الشركاء، في الحاضر أيضاً. ومثلما هو الشأن في القسم الأول من هذا الكتاب، فإن المساهمات التي سيجدها القارئ في الصفحات الآتية، تشترك في اقتراح مقاربة تعارض الفكرة التي مفادها أن العالم الاجتماعي لا يمتلك النظام وقابلية التوقع، مثلما تعارض الوهم المعاكس الذي يعتبر بأنه لا مكان داخل هذا العالم للابتكار وللارتياب (Incertitude).

ومن جديد، ستسعى المساهمات المذكورة، إلى بلوغ هذه النتائج بالتركيز على مسلّمتين سبقت الإشارة إليهما، ويتعلق الأمر بعدم التحديد

النسبي وبالتعددية[1]. فأمّا المسلّمة الأولى، فتتضمن رؤية دينامية للنظام الاجتماعي وخصوصاً للنظام المهني الذي يهمنا هنا. وكما سنرى، فإن مثل هذا التصور سيؤثر في المهمة المتمثلة بموضعة الحظوظ الفردية في النجاح. وأما المسلّمة الثانية، فتؤدي إلى مقاربة للفرد متمركزة حول تحليل توتراته وتقلباته الداخلية. بذلك سيطرأ تعديل تام على المهمة التي تقضي بفهم الأصول الاجتماعية للشخصية.

هل يوجد شيء نطلق عليه اسم مهنة الصحافة؟

مما لا شك فيه، أن التنظيم الداخلي لمهنة معينة يشكل عاملاً من العوامل الأساسية التي تسمح بمعرفة كيف ولماذا يتسم مشروع الانتماء إليها في لحظة ما، بالجاذبية والقبول. وتتنوع احتمالات تبوء الفرد لمكان بداخلها بشكل كبير، وذلك بحسب ارتكاز هذا التنظيم أو عدم ارتكازه على مبدأ المراقبة الصارمة لمقتضيات الحصول على هذه المهنة؛ أو بحسب قبول أو عدم قبول مبدأ الزيادة غير المحددة في عدد العاملين؛ أو في الأخير، بحسب أو عدم عرض التخصصات المتنوعة والحالات التي تستدعي كفايات ومستويات مختلفة من التأهيل. فكيف تتجلى على هذا الأساس، مهنة الصحافة في بلد كفرنسا؟

أولاً، لم تكن هذه المهنة موجودة فعلاً عند نهاية القرن التاسع عشر. ففي هذه الفترة، وكما سيتجلى من خلال حالة هيبوليت دو فيلميسان (Hippolyte de Villemessant) التي درسها بينوا لونوبل (Benoît Lenoble) في الفصل السابع، كان عالم الصحافة عبارة عن فضاء وسيط يمكن الانتقال عبره إلى دوائر اجتماعية أخرى بمساعدة العلاقات والموارد الاقتصادية التي يمكن مراكمتها في إطاره. وهنا، يغيب العمل المهني القائم على ميل حقيقي وسط الصحافيين، كما يذكرنا أوليفييه

(1) انظر المدخل العام لهذا الكتاب.

بيلميس بذلك في الفصل السادس. ويشكل هذا النشاط الذي كان يعتبر من طرف الكثير من الأدباء الممارسين له مصدراً "لكسب القوت"، وسيلة للارتقاء نحو عوالم أخرى تقتضي ميولات حقيقية، وهي في المقام الأول عوالم الأدب والسياسة (Ferenczi, 1993).

وهنا أيضاً تتجلى إمكانية ممارسة المهنة دون أي انجذاب إليها، بما في ذلك، كما سيبين سيريل لوميو (Cyril Lemieux) في الفصل التاسع، لدى عَلَم من أعلام الصحافة وهو ألبير لوندر. ولن يتم الشروع في بناء مهنة الصحافة بفرنسا تدريجياً، إلا في القرن العشرين حيث تأكد البعد الصناعي والمأجور للعمل الصحافي[2]. والمقصود بذلك، أن الصحافيين سيحرزون من خلال نشاطهم المهني، على ما دعاه السوسيولوجي إيفريت هيوغ بـ "الترخيص الحصري" و"التوكيل"[3].

لذلك، تبدو الصحافة بفرنسا اليوم، مهنة قائمة بذاتها ومنظمة، كما تبدو حدودها واضحة المعالم نسبياً وهي مسجلة قانونياً منذ صدور قانون 1935 الذي يمنح صفة الصحافي للأشخاص المعترف بهم من طرف اللجنة المشرفة على منح بطاقة هوية الصحافيين المهنيين (CCI-JP) المكونة من العاملين بالمنابر الصحافية والمديرين المشرفين عليها. هكذا، يعطي أعضاء المهنة الانطباع بحيازتهم هوية مشتركة إلى حد ما، تدعمها النقابات والجمعيات المهنية وتوحدها قيم مشتركة، تعبر عنها بالخصوص مواثيق وقواعد أخلاقيات المهنة (Déontologie). كما يشعر أغلب هؤلاء الأعضاء بالارتباط الوثيق بمهنتهم ولا يفكرون

(2) لدينا بهذا الخصوص أعمال عديدة لمؤرخي هذا المجال، نذكر من بينهم (Ruellan , 1997)؛ (Martin , 1997)؛ (Delporte, 1999). وبالنسبة إلى النموذج الأميركي نذكر، (Schudson, 1978)؛ (Brennen et Hardt, 1995)؛ (Dooley, 1997).

(3) يحدد هيوغ هذين المفهومين كالآتي: "توجد المهنة عندما تتحصل مجموعة من الناس على ترخيص حصري لممارسة بعض الأنشطة، مقابل تعويض مالي أو عيني أو خدماتي. ويطالب الأشخاص المتوافر لديهم هذا الترخيص والمتضامنون فيما بينهم، بتوكيل يحددون من خلاله السلوكات التي يتعين على أشخاص آخرين القيام بها إزاء ما يتعلق بمهنتهم" (Hughes, 1996, p. 99).

في التخلي عنها بسهولة، لأنهم يمارسونها وحدها دون غيرها. لهذا، أصبحت مزاولتها مشروطة أكثر فأكثر باكتساب معارف عملية ونمطية إلى حد ما، يتم تدريسها بمسالك تعليمية متخصصة وبمعاهد للصحافة تحظى باعتراف هيئات وجمعيات الصحافيين.

ومع ذلك، تحوم شكوك حول هذه النقط، خصوصاً عندما تتم مقارنة مهنة الصحافة بمهن أخرى مثل الطب والمحاماة أو الهندسة المعمارية، التي تبدو منظمة بشكل أدق. وبالفعل، فإن الهيئات المهنية في مجال الصحافة لا تراقب تماماً ولوج المهنة، بحيث تشوب سوق الشغل عيوب كثيرة[4]. كما تبدو المهنة مشتتة بشكل خاص (Charon, 1993). وبإمكان التنوع الكبير للمصالح والقيم والموارد، المميز لأعضاء هذه المهنة، أن يولد الشكوك حول وحدتهم وانسجامهم، حيث بدا لبعض السوسيولوجيين أن الأفضل الحديث عن "أقسام مهنية" (Segments professionnels) لا عن مهنة بالمعنى الدقيق (Lévêque, 2004). أضف إلى ذلك، أن منافذ النشاط التي تسمح بالتعيينات داخل عوالم التواصل والسياسة المترابطة فيما بينها وكذلك الوظائف المزدوجة ومراكمة المهام وتداخل الأنشطة، تظل مرتفعة في مجال الصحافة أكثر مما هو عليه الأمر في مهن منظمة أخرى[5].

وأخيراً، ما دام منح بطاقة الصحافي المهني غير مشروط من الناحية القانونية، بالحصول على دبلوم الصحافة، فإن العديد من الأشخاص الذين ولجوا هذه المهنة (وكانوا إلى وقت قريب، يشكلون الأغلبية)،

---

(4) لا تمنع اللجنة المشرفة على منح بطاقة هوية الصحافيين المهنيين، غير الحاصلين على هذه البطاقة (مثل المراسلين المحليين والمنشطين بالتلفزة والمتعاونين من الخارج وبانتظام، مع الصحف والبرامج الإذاعية والتلفزية والصحافيين الهواة بالإنترنت... إلخ) من مزاولة نوع النشاط الذي يمارسه الصحافيون الحاصلون على البطاقة وبالآتي منافستهم في الميدان.

(5) انظر مثلاً، (Pinto, 1984) وتحليله للطريقة التي تم من خلالها مراكمة المواقع بين عوالم الصحافة والنشر والجامعة.

لم يتخرجوا في المسالك التعليمية المتخصصة أو في معاهد الصحافة. وهذا مسوغٌ إضافي، يفسر لنا كيف أن الممارسات المهنية الملاحظة في ميدان العمل، ظلت أقل نمطية ونظامية وأكثر اقتراناً بالسياقات المحلية، مما هو عليه الأمر في مهن أخرى منظمة (Ruellan, 1993). مجمل القول، إن تبني وجهة نظر تفكيكية في حالة الصحافة، كما في مجالات أخرى، يؤدي إلى رفض خطاب المهنيين الذين يتحدثون عن وجود مهنة ذات مصالح موحدة وأخلاقيات مشتركة، أثناء مطالبتهم بالحصول على "توكيل "للتميز عن غير الصحافيين. ويقتضي هذا المنظور جودة في الأداء تضمنها إتقانات نظامية وإشهادية ومعايير أخلاقية مشتركة، خصوصاً عندما يدعي المهنيون ضمان تنظيم ممارساتهم بأنفسهم وتفعيلها في كل مجال من مجالات المهنة والعمل على حمايتها؛ مع العلم بأن الواقع الملاحَظ لا يؤكد هذا الأمر.

ذلك أن هذه الرؤية تنخرط في عملية بناء المهنة التي يفترض أنها تحللها، حيث تؤازر موقف أولئك الذين يعتبرون الدعوة إلى استقلالية المهنيين غير مشروعة[6]. ويمكن في هذا الإطار، تفضيل مسعى تأملي أكثر، تختلف نتائجه السياسية، وهو المسعى الذي يعتبر الوحدة المهنية إنجازاً جماعياً قابلاً للفشل، وليس عبارة عن أسطورة أو كذبة خفيفة ومنتفعة. وهنا، لن تعمل الحركة التحليلية على كشف التنافر العميق للممارسات والمصالح، تحت غطاء الانسجام الظاهري لانتماء مهني جماعي، بل ستعمل بالأحرى على الإحاطة بالعمليات الاجتماعية التي مكنت الفاعلين من تجاوز هذا التنافر بانتظام، عبر إقرار التكافؤ بينهم. بالآتي، سيتعارض هذا المسعى مع المنظور التفكيكي، لأنه سيجعل

---

(6) أكد فلوران شامبي (Florent Champy, 2009) بقوة، أنه بالقدر الذي يدعو فيه المنظور التفكيكي إلى اعتبار مطالب المهن المرتكزة على ممارسات حذرة (Prudentielles)، مجرد بلاغة تخدم مصالح اجتماعية خاصة، فإنه بالمقابل ليس مؤهلاً أفضل من غيره للدفاع عن مبدأ هذه الاستقلالية أمام تهديدات المراقبة الخارجية التي تجثم حالياً وبقوة، على مجموع هذه المهن.

من التنوع الداخلي للمهنة خاصية مبتذلة ومشتركة بين المجموعات الاجتماعية، مهما كان نوعها، بحيث لا ينظر إليها كخاتمة للتحليل بل كنقطة انطلاق ولا يعتبرها سراً محفوظاً من طرف الفاعلين، بحيث يتعين على السوسيولوجي إماطة اللثام عنه.

في هذا الإطار، سيختلف المسعى عن الخطابات المهنية التي تقدم وحدة المجموعة كواقع بدهي وطبيعي في حد ذاته؛ فالبداهة بالنسبة إليه، تقترن بالتنافر لا بالانسجام[7].

ومن وجهة نظر منهجية، تقتضي مقاربة الجماعة المهنية بوصفها إنجازاً جماعياً، عدم إصدار أحكام مسبقة حول وحدة مصالح وممارسات الفاعلين، من أجل فحص أفضل لطريقة إنتاج هذه الوحدة ومستواها. ولكي نفهم طبيعة العلاقات المهنية في الصحافة الفرنسية حالياً، يتعين الانطلاق كل مرة من الوضعية التي لم تكن فيها المهنة موجودة، وذلك لضبط الوضعية الحالية من خلال التغيرات الطارئة على مظهر الانسجام لا بغرض رسم المسار التاريخي لبناء هذه المهنة من جديد. ويسمح هذا الإجراء إلى الإقرار منذ البداية، بأنه كان من الممكن ألّا توجد هذه المهنة موضوع البحث، في الوقت الحاضر. انطلاقاً من هذه الرؤية، سيكون الباحث مطالباً بإبراز كيف ينجح الفاعلون بهذا القدر أو ذاك، داخل الوضعية الحالية، في إنتاج نظام مهني يتطلب عملاً جماعياً لضمان استمراريته. لنأخذ كمثال، تحليل بيار لورو (Pierre Leroux) بيار بالفصل العاشر، للمسار المهني لآن سِنكلير، الصحافية في مجال التلفزة. فقد نجحت في العقدين الأخيرين من القرن العشرين ورسمت لنفسها مساراً مهنياً رائعاً، مع العلم بأنها لم تخضع

(7) قُدم نموذج هذه المقاربة التي ترفض كلاً من النزعة التفكيكية والواقعية الساذجة، من طرف لوك بولتانسكي (Luc Boltanski, 1982) وتحديداً ضمن عمله الرائد حول تكوّن فريق "الأطر".

للمعايير المهنية للصحافة بدقة. ما يعني أن هذه المعايير لا تملك في حد ذاتها قوة الضغط والإكراه على المسارات المهنية، بل إن سلطتها وقوتها الإكراهية، ترجعان إلى الانخراط الجماعي للفاعلين في تعبئتها وتفعيلها. وتُبين مساهمة كل من أوليفيه بيلميس بالفصل السادس وكريستيان ريستي ميليراي (Christiane Restier-Melleray) بالفصل الحادي عشر، كيف أن وحدة المهنة تواجه التحدي الناجم عن مطلب الاعتراف الصادر عن بعض الصحافيين الذين يعوضون بحسب الصفحة وعدد سطورها وبعض منشئي مواقع الأخبار بالإنترنت. فإلى أي حد يمكن لهؤلاء الصحافيين أن ينتسبوا إلى المهنة بالكامل؟

إن الباحث المنتمي إلى المسعى المذكور، سيتردد في الإجابة عن هذا السؤال، وسيقوم بالأحرى بفحص كيفية إجابة الفاعلين المعنيين عليه، مع الانتباه بالخصوص إلى الطريقة التي يتبعونها خلال صراعاتهم فيما بينهم، لابتكار وسائل و آليات تضفي على مهنتهم طابعاً سياسياً ومعرفياً جديداً، مع تأكيد انسجامها داخل الصيغ الجديدة المبتكرة.

من هذا المنظور، فإن التجزيء المتزايد لعالم الصحافة الذي تم تشخيصه من طرف عدة دراسات (Marchetti, 2002)، لن يشكل حجة ضد استمرار الفاعلين المعنيين في تدبير وحدة مهنتهم؛ فهذه الحجة لن تمنع من إنتاج آليات (نقابية، جمعوية، مدرسية، قانونية... إلخ) لإقرار التكافؤ فيما بينهم[8].

وحول السؤال عما إذا كان من المعقول الحديث في بداية القرن الواحد والعشرين بفرنسا عن "مهنة " الصحافة بوصفها كذلك، ستجيب المقاربة المذكورة بالإيجاب على الأرجح، وذلك على عكس النتائج

---

(8) سيكون العكس هو الصحيح، حسب تحليلات أندرو أبوت (Andrew Abbott, 1988, pp. 98-111)، الذي اعتبر بأن التخصص والتجزيء سمحا للمهن القادرة على وضع تحديدات أكثر تجريدية وعمومية لمهامها، بتوسيع ما دعاه بـ "سلطة الحكم" لديها.

الجذرية التي توصلت إليها الرؤية التفكيكية. ولا تقدم هذه الإجابة أي موقف حاسم؛ فهي ترتكز على خطوات تعتبر في المقام الأول، بأن بإمكان الصحافة أيضاً ألّا تكون موجودة أو بإمكانها ألّا تستمر غداً في الوجود. ويجب أن نفهم لفظة "أيضاً" بطريقة منهجية، وذلك بالمعنى الذي يمكن فيه للمحلل أن يعتقد في بداية بحثه، بأن تأثيرات الوحدة المهنية يمكن أو لا يمكن أن تنتج من طرف الفاعلين. ويظل هذا الاعتقاد معلقاً (En suspens) لفائدة فحص الآليات الملموسة التي تنتج هذه التأثيرات بواسطتها. ولا يبدو هذا المسعى فعالاً بالنسبة فقط للفترات التاريخية التي اعتُبر فيها وجود تنظيم مهني أمراً ضرورياً، ولكن أيضاً بالنسبة إلى الفترات التي تجلى فيها العكس، ونقصد بذلك، في ما يخص العمل الصحافي بفرنسا، الفترات السابقة على نهاية القرن التاسع عشر أو الوضعية التاريخية الحالية التي يبدو فيها مستقبل مهنة الصحافة، حسب العديد من الملاحظين، غير مضمون على الأقل بالشكل المتعارف عليه إلى حد الآن؛ وذلك بفعل تبعية الأنشطة الصحافية المتزايدة للمعايير التجارية.

بأي معنى تكون اختيارات المسار المهني محددة اجتماعياً؟

تبدو رؤية النظام المهني، وبشكل أعم النظام الاجتماعي، الناجمة عن المقاربة التي حددنا معالمها، دينامية بشكل خاص. فهي أكثر دينامية من التصورات الماهوية (essentialistes) والثباتية (fixistes) للعالم الاجتماعي، التي يتم من خلالها (مثلاً) تصور مهنة الصحافة دون أخذ تاريخيتها (historicité) بعين الاعتبار، حيث تفرض هذه المهنة طبعاً، نموذجاً محدداً للسلوك. وهي أكثر دينامية أيضاً من المقاربات التفكيكية التي تسعى من جهتها إلى إبراز الطريقة التي تدبر بها مهنة الصحافة اجتماعياً كل يوم (مثلاً)، حيث تساهم هذه المقاربات في تفكيك المهنة

المعنية وتشكك في دعوى وجودها. والحال، أن الدينامية المميزة لمقاربة النظام الاجتماعي والمهني الذي تم تصوره كإنجاز جماعي، سيكون لها تأثيرها في طريقة موضعة الحظوظ التي تسمح للفرد بأن يشغل موقعاً معيناً داخل هذا النظام؛ وهي بالنسبة إلى موضوعنا حظوظ مزاولته لمهنة الصحافة وتخطيه لمراحلها بنجاح.

وأول شيء يمكن الإشارة إليه، هو أن مثل هذه المقاربة لا تمنع هذا النوع من الموضعة. فهي لا تنكر كون المهن مهيكلة من طرف مبادئ التمايز الداخلي، مثل المبادئ المتعلقة بمكان العمل والنوع والسن والتخصص وحجم المداخيل، بل تلح عكس ذلك على هذا الجانب، معترفة بالتنافر القائم داخل الأوساط المهنية. ولا شيء سيمنع هنا من أن تتحول المعطيات التي تصف التمايزات الداخلية للمهنة - خصوصاً عندما تكون المعطيات الإحصائية متوافرة أو قابلة للإنجاز - إلى معطيات توقعية. لنتأمل مثلاً في الرقم الذي تقدمه ساندرين ليفيك (Sandrine Lévêque) في الفصل الثامن من هذا الكتاب. فقد أشارت إلى أن المؤرخين اعتبروا بأن نسبة النساء ضمن مجموع الصحافيين المهنيين بفرنسا، في الفترة ما بين 1890 و1930، كانت تتراوح بين 2 و3 في المئة[9].

من جهتها، بينت معطيات اللجنة المشرفة على منح بطاقة هوية الصحافيين المهنيين، بأن حصة النساء الحاصلات على البطاقة المهنية، مثلت نحو 44 بالمئة سنة 2009. والحال، أنه من الممكن تحويل هذه الأرقام داخل المنظور التوقعي؛ وبذلك نقول إن حظوظ المرأة في أن تصبح صحافية في فرنسا بداية القرن العشرين، كانت أقل من حظوظ الرجل؛ لكن بعد قرن من الزمان، أصبحت لها نفس حظوظه تقريباً.

---

(9) تحيل ساندرين ليفيك هنا، على أعمال مارتن (Martin, 1997, p. 124) وديلبورت (Delporte, 1999, p. 93).

طبعاً، فإن الأمر يتعلق هنا بمثال أولي وغير معقد إحصائياً، إلا أن ميزته تتمثل بدفع الباحثين إلى التفكير في الحظوظ أو المخاطر والقيام بالآتي بمهام توقعية، في اللحظة التي يحصلون فيها على معطيات وصفية من طبيعة إحصائية، تهم العالم الاجتماعي. هكذا، ستسمح قراءة نتائج البحث الإحصائي الذي تم إجراؤه في أواخر تسعينيات القرن الماضي انطلاقاً من معطيات اللجنة المذكورة[10]، باعتبار الشخص الذي لا يحوز أي شهادة جامعية، أقل حظاً في أن يصبح صحافياً من ذاك الحائز هذه الشهادة؛ وبكون المرأة الصحافية معرضة حالياً أكثر من الرجل لمغادرة المهنة أو بكون حظوظ الصحافي العامل بالتلفزة أوفر من حظوظ زملائه العاملين بالجرائد اليومية المحلية، بخصوص تلقي راتب أعلى.

لكن، لا بد من الإشارة إلى أن هذه المقاربة الدينامية تؤدي إلى الإقرار بأن موضعة الحظوظ لها تأثير محدود زمنياً. فالمعطيات الوصفية المستخدمة للتوقع، لا توافق سوى فترة تاريخية محددة، لأنها ستصبح خادعة في حال الإبقاء عليها. مثلاً، إن التأكيد أن النساء كن يشكلن سنة 1920 أقل من 3 بالمئة من الصحافيين المهنيين بفرنسا، يمكن أن يؤدي إلى افتراض مفاده أن النساء سيكون لهن خلال السنوات والعقود اللاحقة حظوظ أقل من الرجال ليصبحن صحافيات؛ وبأنه من الممكن التحقق من هذا التوقع حالياً. والحال، أن المهن كما النظام الاجتماعي، تشكل بالضرورة وقائع دينامية، ونقصد بذلك وقائع لا يمكنها ألا تتحول. فالشيخوخة البيولوجية لأعضائها وتجدد أجيالها بموازاة مع ذلك، يمنعانها من البقاء على حالها. وهناك طبعاً عوامل كثيرة تمنع من إعادة إنتاج الشبيه، بدءاً بالصراعات الداخلية التي سبق أن أشرنا إليها والتي تكون فيها مبادئ الوحدة والتمثل السياسي للنظام، سواء كان اجتماعياً أم مهنياً، قابلة للفحص ولإعادة التوظيف والترتيب. وفي حالة

---

(10) انظر: (Devillard [et al.], 2001)؛ (Marchetti et Ruellan, 2001).

الصحافة التي تهمنا هنا، فإن مثل هذه الصراعات تنتج من تزايد بعض الأقسام المهنية ومن التطور الاقتصادي لبعض الوسائط؛ وهي تؤثر في الآن نفسه في إمكان انتساب الأفراد إلى هذه الأقسام والوسائط والمهنة بشكل أشمل[11].

وقد قدمت ساندرين ليفيك مثالاً على ذلك حينما بينت كيف شجع تطور الصحافة الإخبارية عند نهاية القرن التاسع عشر، تجربة الصحافة الإخبارية النسائية واكتساب بعض النساء صفة الصحافية، ما أدى إلى تدعيم مهننة الممارسات والوضعيات داخل العمل الصحافي. ومن جهته، بيّن أوليفييه بيلميس، كيف شكل التزايد القوي خلال العشرين سنة الأخيرة، لأعداد الصحافيين الذين يعوضون بحسب الصفحة وعدد سطورها، مصدراً لصراعات جديدة تتعلق بمسألة الاعتراف بهذا الصنف من الصحافيين، وهو ما سيؤدي إلى تعديل الجاذبية المقترنة حاليا بهذا الوضع الهش وبالآتي إلى تحويل أنماط مزاولة المهنة المنظور إليها في شموليتها. وتقترح كريستيان ريستيي ميليراي من جهتها وانطلاقاً من تحليل حالة محددة، كيف سيعمل صعود صنف جديد من المسيِّرين ذوي التكوين في مجال التدبير، بالصحافة المحلية في تسعينيات القرن الماضي، على إلغاء حظوظ الترقي التي كان يتمتع بها المسيِّرون بهيئة التحرير، بحيث سيكتفي هؤلاء بالترقية الداخلية.

إن هذه الأمثلة - وغيرها - تُبرز الخطأ المتمثل بالقيام من ناحية التحليل، بتثبيت بنية الفرص المتاحة مهنياً للأفراد في فترة معينة، بحيث تشرط - وتشرط فقط - حظوظهم الموضوعية في الحصول

(11) هكذا، نجد أنفسنا أمام حلقة (Boucle) يخضع فيها تنظيم المهنة ودرجة جاذبيتها للتطور بالضرورة، وذلك بالنظر إلى نوع التوظيف الذي يسمح به هذا التنظيم حالياً والجاذبية التي يمكن أن يولدها. ونجد نموذج هذه الآلية الإرجاعية في التحليلات المتعلقة بتأثير تضخم الشهادات في تراجع قيمة الموقع الذي يحتله الشخص (Boudon , 1973).

على مناصب أو وضعيات. لذلك، تدعونا موضعة هذه الحظوظ إلى القيام بتحليل تطور بُنى الفرص المتحولة باستمرار، بفعل تجدد الأجيال والصراعات الداخلية القائمة بين المهنيين، وليس إلى تأويل قدري (Fataliste) لعدم التكافؤ الناتج عن هذه الموضعة، بالرغم من استمرار وجوده إحصائياً.

هكذا، يصبح الدور الموكول في التحليل إلى الفاعلين لتقدير حظوظهم، مدعواً إلى التحول. فلم تعد المهمة محددة في الكشف عن الخاصية الوهمية للحظوظ التي يتوسمها الأفراد، باعتبارها موضوعية، أي من منظور الوصف الإحصائي الصارم؛ بل أصبحت تتمثل أكثر في اعتبار التأثيرات الاجتماعية للتقدير الذاتي للحظوظ. وقد اتبع أوليفيه بيلميس هذا المسلك، عندما حلل التقدير الإيجابي الذي قام به العديد من الصحافيين الذين يعوِّلون بحسب الصفحة وعدد سطورها، على حصولهم يوماً ما على تعويضات مرتفعة جداً، قد تفوق ما يحصل عليه غيرهم من الصحافيين، وتأثير هذا التقدير على قبولهم للشروط الاقتصادية التي غالباً ما تتميز بالطابع الهش وغير المربح.

إن هذا المسعى الوثيق الصلة بمبرهنة (Théorème) وليام توماس (William Thomas) التي مفادها أنه "إذا ما حدد الناس وضعية ما بوصفها واقعية، فإنها تعتبر واقعية على مستوى نتائجها"، لم يعد مهتماً بالاعتراض على إيمان الفاعلين بحظوظهم الفردية في النجاح أو الفشل، بل أصبح مهتماً بالأحرى بتحليل نتائج هذا الإيمان على الفعل الجماعي وعلى الديناميات المهنية[12]. هكذا، سيكون الباحث مطالباً بالاهتمام من جديد بالحدود الزمنية لكل توقع موضوعي. فأن ندعي بأن الأفراد يبالغون موضوعياً في تقدير حظوظهم أو التقليل منها – أي أن "يجانبوا الصواب" بخصوص آمالهم في الربح والنجاح، أو

(12) لمعرفة هذه المقاربة، انظر (Menger, 2002).

على العكس بخصوص إيمانهم بحتمية فشلهم في المستقبل - معناه أننا نتبنى حكماً قائماً على وصف حالة معينة لبنية الفرص، لا يأخذ بعين الاعتبار الدينامية الجماعية المقترنة دوماً بتقييم الفاعلين ذاتياً لحظوظهم.

والحال، أن هذه الدينامية نفسها قادرة على تحويل النظام الاجتماعي والمهني بشكل دالّ، وبالآتي على تحويل الحظوظ الموضوعية المتاحة للفاعلين، بحيث إن ما كان يعتبر "غير صائب" في فترة معينة، يمكن أن يتغير في الفترة الموالية وذلك بفعل الواقعة المفارقة التي يتبع الفاعلون بمقتضاها سلوكاً غير صائب.

وأخيراً، هناك تغير في المنظور التحليلي يفرض نفسه على تفسيرات الفاعلين، عندما يرجعون حصول بعض الأحداث الحاسمة بالنسبة لمسارهم المهني، إلى الصدفة أو الحظ الذي يعتبرونه حسناً أو سيئاً، أو إلى فرصة لقائهم وتلقيهم لدعم شخصية مجربة وذات وزن (Mentor). وبالنسبة للباحث الذي يتبنى مقاربة دينامية للعالم الاجتماعي، فإن الهدف المحدد لمواجهة استدعاء الصدفة والقدر، لا يتمثل بشكل رئيسي وحصري في تكذيبهما، عبر إبراز صريح للتوزيع الاجتماعي غير المتكافئ للفرص، أثناء مواجهة بعض التجارب؛ بل المطلوب هو فهم الأساس الذي يجده هذا الاستدعاء في التجربة المعيشة للفاعلين. وإذا كان من الملائم الإقرار بأن الصدفة والحظ لا يفسران شيئاً من منظور العلوم الاجتماعية، فإن استدعاءهما من طرف الفاعلين يبين لنا بالمقابل، حالة الارتياب التي شعروا بها أثناء تمكنهم من استثمار بعض الفرص. لهذا، ينبغي الاهتمام بهذا الاستدعاء من جهة وصف الفعل وليس من جهة تفسيره[13].

---

(13) حاول بيار ميشال مينجر (Pierre-Michel, 2009, pp. 237-366) إدراج عامل "الحظ" في تفسير النجاح المهني (خصوصاً في حالة المهن الفنية). لكن سيتضح له بأن الحظ

لنأخذ كمثال، انخراط مارغريت دوران (Marguerite Durand) كما روت ساندرين ليفيك ذلك. فمما لا شك فيه أن هذا الانخراط جاء نتيجة لقاء هذه المرأة الشابة بالنائب البرلماني جورج لاغير (Georg-es Laguerre)، حيث أصبحت عشيقة له واقترح عليها إدارة مشتركة لجريدته. فهل تفسر المصادفة شيئاً هنا؟ إذا ما اعتقدنا ذلك، فسنكون قد تجاهلنا بأن حظوظ لقاء العشيقين وأيضاً حظوظ الإعجاب المتبادل بينهما وتقبل المرأة الشابة مقترح النائب البرلماني بولوج عالم الصحافة، لم تكن وليدة المصادفة، بل كانت بالأحرى مشروطة اجتماعياً - بصيغة الاحتمال وليس بصيغة الضرورة الصارمة -. بالمقابل، فإن ما يمكن أن يبرزه استدعاء المصادفة وما هو غير متوقع هنا، هو الوضع الخاص للقاء الطرفين المعنيين، وأيضاً اللحظة التي اقترح فيها الرجل على المرأة، ممارسة العمل الصحافي. وهذا الوضع الخاص، هو وضع لحظات الارتياب والانفعال والاندهاش كذلك، حيث يعيش كل طرف التجربة غير المُلزمة لما يحدث.

هكذا، فإن ميزة المقاربة الدينامية للنظام الاجتماعي، القائمة على المسلّمة التي دعوناها بعدم التحديد النسبي، تتجلى في الإقرار الإيجابي بشعور الفاعلين الاجتماعيين بأن طريقة سلوك شركائهم لا تخضع للضرورة، وبأنها ليست متوقعة بشكل مطلق. ومن الممكن، بل ومن السهل، إخفاء مثل هذا الشعور في العلوم الاجتماعية، لفائدة وصف للفعل، يساهم في تنميطه وإخضاعه للمنظور الآلي بعد حدوثه (ex post).

لا يفسر في حد ذاته أي شيء، لأنه لكي يضمن الفنان نجاحه، من اللازم أن يكون هناك اعتراف بموهبته.

هل توجد مصادر اجتماعية لشخصية الفرد وإبداعيته؟

هناك مسلّمة ثانية موجهة للمسعى المعالج هنا، وهي التعددية التي تشدد على الجوانب المتكوثرة لمنطق الفعل داخل الحياة الاجتماعية، أو بصيغة أخرى، على "عدم صفاء القواعد" داخل الوضعيات التي يعيش الفاعلون بداخلها. هكذا، سيحدث التغيير على تحليل عمليات الجمعنة بشكل لافت، لأن التناقضات هي التي ستؤدي من الآن فصاعداً إلى هذه العمليات، بدل انسجام الشخصية الذي يشغل الواجهة والذي يفترض بأنه نتاج للعمليات المذكورة. ومن المؤكد أن هذه المقاربة التعددية (Approche pluraliste) للفرد ولتوتراته الداخلية، ليست بالأمر الجديد في العلوم الاجتماعية، فهي ظلت منذ قرن تغني التأملات، سواء في الفلسفة أم في السيكولوجيا أم في الاقتصاد أم في السوسيولوجيا، خصوصاً بالجهة الأخرى من المحيط الأطلسي[14]. فقد اهتمت هذه المقاربة بالاضطرابات وبجوانب التردد الناجمة عن صراع الأفكار المتجلي في الممارسة الفورية للفرد. أكثر من ذلك، فهي قد جعلت من هذه التعددية التي لا تعوض (Irrémédiable) داخل الأنا، محركاً لدينامية التكيف، حيث أصبح الفرد الذي يواجه تناقضات عملية حادة من خلالها، منتجاً لمواقف إبداعية. وهذه للتذكير، هي الخطاطة التي بلورها نوربير إلياس (Norbert Elias (1991a)) لتفسير عبقرية موزار. وقد استلهمه سيريل لوميو في الدراسة التي خصصها لفترات من حياة

(14) من أجل رؤية تركيبية للمسألة، انظر (Elster, 1985)؛ ويوجد هذا التصور في صميم التقليد البراغماتي وخصوصاً لدى جورج هربرت ميد (George Herbert Mead, 2006)، حيث ساهم في إغناء النزعة التفاعلية الرمزية وسوسيولوجيا غوفمان. أما السوسيولوجيا الفرنسية، فقد أعيد الاعتبار لفكرة الأفراد المتعددين (Individus pluriels) في تسعينيات القرن الماضي، ضمن أعمال ميكائيل بولاك (Pollak, 1990, et Lemieux, 2008b)؛ ولوك بولطانسكي، ولورون طيفينو (Boltanski et Thévenot, 1991, et Thévenot, 2006). كما عولج هذا الموضوع من طرف فرانسوا دوبي (François Dubet, 1994) وبرنارد لاهير (Bernard Lahire, 1998) وفيليب كركوف (Philippe Corcuff, 1999).

ألبير لوندر، وحاول أن يبين بالاعتماد على معجم مغاير لمعجم إلياس، كيف أن الإبداعية المهنية لـ "أمير الصحافيين"، كانت نابعة من صعوبة تأقلمه مع مقتضيات مهنة الصحافة. وهي نفس المقاربة التي اتبعها بيار لورو، لتحليل الطرق الجديدة التي طورتها آن سِنكلير في ثمانينيات القرن الماضي، لإجراء الحوارات المتلفزة.

ورغم تمكين هذه المقاربة من إبراز بعض الآلام النفسية التي يعانيها الفاعلون الخاضعون لعملية التكييف، فإن الباحث يظل في منأى عن السقوط في نزعة سيكولوجية. فظهور وتطور اتجاهات الفعل المتناقضة لدى الفرد، يدركان هنا كظاهرة اجتماعية تامة، ناتجة من انخراط هذا الفرد في سلسلة من الوضعيات التي يتسم مجال قواعدها بالاختلاف وعدم التلاؤم. وهذه الخاصية الاجتماعية للظاهرة، هي التي تستلزم معالجتها كظاهرة سوية، بالرغم من تنوع حدة تناقضات الأفعال لدى الأفراد وتنوع لحظات كينونتهم[15].

وتستلزم هذه الخاصية الاجتماعية أيضاً، عدم البحث عن مصدر اتجاهات الفعل المتناقضة لدى الفرد، داخل وجدانه ومزاجه ونفسيته، بل يجب البحث عنها بالأحرى في التجارب الاجتماعية التي عاشها، أي على مستوى العلاقات البرانية التي تربطه بالشركاء في مختلف الأوساط الاجتماعية. وهذا هو المسعى الذي اتبعه بينوا لونوبل، عندما رفض تفسير تفرد سلوك هيبوليت دوفيلميسان، اعتماداً على مزاجه الشخصي (جرأة، اضطراب، وقاحة)، وكان هذا الاعتقاد هو السائد لدى معاصريه، مقترحاً تفسير ذلك بالرجوع إلى الوضعيات الاجتماعية السابقة في حياة

---

(15) كتب جورج هربرت ميد (G. H. Mead, 2006, p. 213) الآتي: "إن الشخصية المتعددة هي بمعنى ما شخصية سوية". وهذه رؤية مختلفة بشكل أساسي مع المقاربة المنفتحة على مفهوم "التطبع المنفصل" (Habitus clivé) الذي عالجه بيار بورديو (Pierre Bourdieu, 2004). وبالفعل، فإن هذا المفهوم لا ينطبق حسب مؤلفه، على الحالات العرضية (بما فيها حالته الخاصة). أما الوضعية "السوية" فتظل في نظره، وضعية تطبع موحد ومنسجم.

هذا الصحافي وخصوصاً تجربة فقدان المكانة الاجتماعية (Déclasse-ment) التي يمكنها أن تكشف عن مصدر الميولات المميزة لشخصه بعد أن اندمج في خريف العمر، بالنخبة الاجتماعية الباريسية.

والملاحظ، أن هذه المقاربة غير السيكولوجية ستؤدي إلى إقرار المسألة الدوركهايمية المتعلقة بالإدماج الاجتماعي، في صلب البحث حول الشخصية والفردية. فهي تؤكد أن السلوكات الفردية التي يحكم عليها داخل جماعة معينة، بكونها منتهكة للقواعد (Trans-gressifs)، غير مندمجة وغريبة الأطوار (Excentriques)، لا تفسر بالمزاج الشخصي المميز للفرد (Idiosyncrasique)، بل بالخاصية غير المكتملة لمساعي التلاؤم مع منتظرات باقي أعضاء الجماعة؛ ما يؤدي إلى الإقرار بأن صعوبة التلاؤم نفسها تفسر بالعودة إلى عمليات الإدماج السابقة التي تعلم فيها الفرد التكيف إلى حد معين، مع المنتظرات القائمة بالمجموعات الأخرى. مثلاً، إن إعلان الصحافي العامل بجريدة جهوية والذي درست كريستيان ريستيي ميليراي مساره المهني، عن استقالته من المؤسسة الصحافية التي عمل بها منذ ثلاثين سنة، لا يفسر هنا باندفاعه أو تعنته السيكولوجي (Psychorigidité) المزعومين، بل بصعوبة تلاؤمه مع منتظرات زملائه الجدد داخل فريق رئاسة التحرير. وهذه الصعوبة ناجمة عن اتجاهات الفعل المكتسبة في الفترات السابقة داخل المؤسسة وخصوصاً عبر اندماجه داخل فريق الرئاسة السابق.

في هذا الإطار، يمكن أن ننعت هذا المسعى بالشمولي (Holiste)، لأنه يعتبر عمليات تفرد الشخصية وتميزها من الآخرين، جماعية بالضرورة. لكن، يجب التأكيد مع ذلك، بأنه بالرغم من خاصيتها الشمولية، فإن هذه المقاربة ترفض بقوة التصورات الداعية إلى اندماج اجتماعي منسجم، ونقصد بها تلك التي تسلم بتلاؤم ذهني تام وبخضوع سلوكي كامل لأعضاء جماعة معينة. فالمسعى المعني هنا، يلح أولاً

على التناقضات الحاصلة لدى الأفراد والمتجلية في علاقاتهم المتبادلة، لارتكازه على مسلّمة التعددية وتأكيده بالآتي أن الأنا ذات أوجه متعددة. ومن هذا المنظور، يشكل التلاؤم التام للأفراد مع ذواتهم أو مع منتظرات شركائهم، الاستثناء بدل القاعدة[16]. فنحن إذا ما تأملنا الفعل الجماعي عن قرب، فسيبدو لنا رغم انسجامه الظاهر، مليئاً بالتوترات الخفية والاضطرابات الصغيرة والإحراجات والمواقف المترددة على المدى القصير. لذلك، فإن تبعية السلوكات لا تكون أبداً تامة (Piette, 1992)؛ فالفاعلون يعبرون في العادة عن نوع من التسامح إزاء غياب التلاؤم التام بين ما يفعله الغير وما ينتظر منه.

هكذا، سيخضع تحليل الشخصية الذي نحاول رسم معالمه هنا، لمطلب مزدوج وهو: مناهضة النزعة السيكولوجية (Antipsycholo-gisme) والتعددية. وهو ما يفسر أهمية مفهوم الأسلوب الشخصي داخل هذا المسعى[17]. ويسمح استخدام هذا المفهوم أو أي مفهوم قريب منه، بإزالة التعارض بين الفرد والجماعة بشكل فعّال والعمل بالآتي على وقاية الباحث أثناء التحليل، من إغراء استبعاد الظواهر التي يعتبرها وثيقة الصلة بالفردية والخضوع للسلطة التفسيرية للعلوم الاجتماعية، كما هو شأن قضايا العبقرية والجاذبية أو الموهبة. ففي الوقت الذي ينظر فيه إلى مثل هذه الظواهر بوصفها مرتبطة بتنوع الأساليب، أي بالتباعد الذي يولّده كل فرد عند احترامه للقواعد المشتركة داخل الجماعة، فإنه يصبح من الممكن إعادة توطينها داخل التحليل السوسيولوجي، دون

---

(16) يسمح هذا التصور بإعطاء معنى جديد لمفهوم التطبع (Lemieux, 2009, pp. 131-132).

(17) انظر بالخصوص مساهمة إريك لانيو بالفصل الأول، وأيضاً مساهمة ماري لور سورب تايرداس بالفصل الثالث. أما لمفهوم الأسلوب المحدد بهذه الصيغة، فانظر (Lag-neau, 2002).

إنكار لواقعها الملموس. وتؤدي هذه الطريقة في معالجة مسألة الفردية، من زاوية البحث في العلوم الاجتماعية، إلى الاعتراف لكل فرد – وليس فقط للأفراد الاستثنائيين – بالقدرة على التعبير عن مواقفه بأسلوبه الخاص، أي القدرة على إنتاج تباعد معيَّن في طريقة التزامه بالقواعد المشتركة[18].

وعلى من يتبنى هذه الرؤية، سيكون من اللازم أيضاً الإقرار بأن التحليل لا يمكن أن يضع تقابلاً بين الأفراد ذوي شخصية أو أسلوب متميزين والأفراد الذين لا يمتلكون تلكما الشخصية والأسلوب. ويتعين على الباحث أن يجيب عن السؤال الآتي: لماذا تصدر عن بعض الفاعلين مواقف متباعدة أكثر من غيرهم، أثناء اتباع بعض القواعد المشتركة، إلى درجة ارتكاب بعض الأخطاء التي يتم التشهير بها والمعاقبة عليها من شركائهم[19]. بذلك يتحول مجرى عدم الامتثال (Non conformisme). فمن جهة، يستحق كل فرد أن يعترف له بجانب من عدم الانقياد، ما دام كل واحد يعبِّر عن موقف متباعد عن الآخرين عندما يتصرف وفق بعض القواعد المشتركة، بغض النظر عن حجم هذا الموقف. ومن جهة أخرى، يستحق كل فرد أن يعترف له بجانب من الامتثال (Conformisme) أيضاً، ما دام ليس باستطاعة أي واحد إبراز أسلوبه الخاص، ما لم يتصرف وفق قواعد مشتركة. وتعتبر هذه النقطة أساسية، فهي تسمح بفهم سبب عدم سقوط المجددين الكبار داخل

(18) وهذا هو السبب الذي يقتضي، كما أشارت ماري – لور سورب تيارداس، معالجة الأسلوب والشخصية في المقام الأول كنتائج غير قصدية للفعل، لأن المراقبة الاستراتيجية والذاتية لهما، تظل دوماً ناقصة ومحدودة.

(19) انظر مثلاً، تفسير الخطأ المهني المرتكب من طرف أحد الصحافيين بوكالة فرانس بريس، المقترح من طرف إريك لانيو في الفصل الأول، حيث استحضر دينامية هذا الصحافي، الناجمة عن سلسلة من التجارب السابقة.

نشاط أو مهنة، في التهميش التام بالرغم من كون قدرتهم على التجديد مستمدة كما يقال، من صعوبة تلاؤمهم مع منتظرات زملائهم. وكما بيَّن فيليب ريوتور في الفصل الرابع، فإن الابتكار المتميز الذي تجلى في الممارسة المهنية للصحافي العامل بجريدة لوموند موضوع الدراسة، لم تكن راجعة حصرياً إلى استعداده الكبير لاحترام تعليمات رؤسائه والالتزام بها وفق ما تقتضيه القواعد الفنية للمهنة. كما أن شخصية هيبوليت دوفيلميسان التي درسها بينوا لونوبل وشخصية مارغريت دوران التي حللتها ساندرين ليفيك، أو شخصية ألبير لوندر التي فحصها سيريل لوميو، تشترك في كونها دخلت عالم الشهرة كالآتي: فقد كان دوفيلميسان مبتكراً عظيماً للصحافة الحديثة وكانت دوران أول من أصدر يومية إخبارية تنجز كل موادها من طرف النساء؛ وكان لوندر هو من أدخل شكلاً جديداً "للتحقيق الصحافي" (Reporterisme). فهؤلاء الأشخاص كانوا يشتركون في ما بينهم، في جزء هام من مهارتهم ولربما كان هو الجزء الأهم، في عدم الابتعاد تماماً كأفراد، عن طرق التعامل والسلوك المتبعة في وسطهم المهني. ولتأكيد ذلك، يكفي أن نعلم بأنهم ظلوا صحافيين في أعين زملائهم، رغم أصالة مسعاهم أو غرابته[20].

إن الاعتراف ببعد الامتثال الخاص بسلوك المجددين الأكثر رفضاً للأيقونات (Iconoclastes)، يعارض بكل تأكيد الخطابات التقديسية التي تفضل في غالب الأحيان، التشديد على قدراتهم في مجال القطيعة والانتهاك. لكنه يظل مع ذلك أساسياً لفهم وتفسير مثل هذه القدرات. ومن الزاوية التي ندافع عنها هنا، يسمح الاعتراف بالتناقضات الداخلية للأفراد وحده بضبط الدينامية التي تدفعهم إلى التجديد والابتكار غير

(20) من الحتمي ألّا يعود هناك تسامح إزاء الأفراد الذين يعتبر أسلوبهم متباعداً في نظر زملائهم، فيكون مصيرهم الاجتماعي هو التهميش، إن لم نقل الإقصاء. ولا ينطبق هذا الأمر على المجددين الكبار الذين "حققوا النجاح".

المألوفين. لكن هذه المقاربة تمنع بكل تأكيد من التفكير في التجديد، حتى لو كان متسماً بأصالة متميزة، بوصفه قطيعة تامة مع طرق الاشتغال وأنماط التفكير المعمول بها في الوسط الاجتماعي للمجدد. هكذا يحدد أصل كل تجديد، حسب تعبير ليروي غوران (Leroi Gourhan)، "في وجود عناصر الانطلاق مسبقاً داخل تقاليد المجموعة (أو المجموعة القريبة منها)" (Leroi-Gourhan, 1950, p. 412). وهو ما يؤدي إلى الاستبعاد المبدئي "لإمكانية الابتكار الخالص، كما اعتدنا تمثلها عند حديثنا عن ابتكار شخص شيئاً ما" (المصدر نفسه). ولا ينقص هذا التصور شيئاً من أصالة الابتكار، كما أن "جانب العبقرية الفردية لا ينحسر عندما تجد هذه الأخيرة المكان المؤسس لفكرها الإبداعي" (المصدر نفسه)، بل يبرز فقط هذه الأصالة كما هي؛ ليس كنتاج لقطيعة جذرية مع طرق التصرف والتفكير السابقة، ما دامت العلاقة غير قائمة بين الطرفين، بل كنتاج لمجهود ذكي (Ingénieux)، وأحياناً عبقري (Génial) يروم التوفيق بين طرق التصرف والتفكير المذكورة والمنتظرات والإتقانات غير المتلائمة معها والتي اكتسبها المبتكر من تجارب سابقة، داخل عوالم اجتماعية ومهنية أخرى[21].

ومرة أخرى، يجب علينا عدم الخلط بين هذه الرؤية ووجهة النظر التفكيكية. فهذه الأخيرة ترفض واقع العبقرية الفردية، كما ترفض في مستوى آخر وبكل بساطة، فكرة جاذبية القائد (الكاريزما) أو الموهبة الشخصية، ولا ترى فيهما سوى نتاج لموقف أو وهم جماعي لا يمكن

---

(21) وهذه هي الرؤية التي دافع عنها بينوا لونوبل بخصوص حالة هيبوليت دوفيلميسان، عندما أقر بأن الابتكار الهام لهذا الرجل في مجال الصحافة، نتج من استيراده للبنى الاستدلالية وللإتقانات التي اكتسبها في عالم تجارة الملابس النسائية الذي كان ينتمي إليه من قبل وتطبيقها على المجال المذكور. وقد بلور برونو لاتور (Bruno Latour) في كتابه حول لوي باستور (1984) تفسيراً مماثلاً، حيث أكد أن عبقرية هذا العالم في مجال البيولوجيا، مستمدة من تكوينه الأساسي في مجال علمي آخر، وهو ميدان المعادن ودراسة البلور.

لصديقه. وفي الحقيقة، فإن الأمر يتعلق هنا بطريقة كسولة لا تحترم طموحات العلوم الاجتماعية، فهي تسعى إلى إخفاء الظواهر التي يجد الباحث صعوبات في فهمها وتفسيرها، عن أنظار هذا الأخير. والحال أن المنظور التحليلي السابق الذكر، يتمثل على العكس من ذلك، بالاهتمام بوجود هذه الظواهر، عبر تأكيد أن أسسها لا تتموضع داخل المعتقدات الاعتباطية، بل داخل الممارسة ذاتها، أي داخل الطريقة الخاصة التي يحترم الفرد من خلالها القواعد المشتركة بالجماعة. ولا تدفعنا طريقة إبراز الأصول الاجتماعية للشخصية فقط إلى فحص كيفية تصرف الفاعلين بشكل متناقض داخل وسط اجتماعي أو مهني معين، حيث ينتج البعض أشكالاً استدلالية وموضوعات أو طرقاً جديدة ومبتكرة للفعل، يمكن تدبيرها أو الإعلاء من شأنها - وهو ما يجد تفسيره في نوعية التجارب السابقة؛ بل تدعونا هذه الطريقة أيضاً إلى البحث عن الكيفية التي استقبلت بها هذه التجديدات الفردية من طرف الزملاء، أي كيفية امتلاكها أو رفضها. فمن خلال مواقفهم، يتضح ما إذا كانت هذه الابتكارات ستضمن لأصحابها اندماجاً اجتماعياً ومهنياً مترسخاً، أو على النقيض زيادة في التهميش. وهذه أمور متوقعة بطبيعة الحال[22].

ومما لا شك فيه، أن المسألة الأهم هنا تتمثل بعدم نسياننا مرة أخرى، أن النظام الاجتماعي والمهني دينامي بالأساس. وبالآتي، فإن الخطأ الرئيسي الذي يمكن أن يرتكبه الباحث في العلوم الاجتماعية بهذا الخصوص، هو الخلط بين ما هو غير محتمل وما هو مستحيل.

(22) كما لاحظ فيليب ريتور في خاتمة مساهمته بالفصل الرابع، فإن هناك حظوظاً ضئيلة لانتشار التجديدات التي أدخلها الصحافي المستخدم بجريدة لوموند، داخل الوسط المهني الخاضع حالياً لنظام محدد.

الفصل السادس

التأسيس لجاذبية الأنشطة غير اللائقة

(النقد الفني كدعم للصحافيين الذين يعوضون بحسب الصفحة وعدد سطورها).

أوليفييه بيلميس

بعدما تعودنا اعتبار الصحافة نشاطاً يستجيب لموهبة بعض الشباب الراغبين في أن يجعلوا منه هدف حياتهم المهني، فإننا نسينا أن الأمور لا تتم دائماً على هذا المنوال. فمنذ مدة، اعتبرت الصحافة من بين المهن التي لا تسمح لمزاوليها بالاعتقاد بأن ممارستهم لها ناجمة عن انجذاب شخصي. وعلى غرار "الأعمال المنفرة" (Sales boulots) التي حللها إيفريت هيوغ (Everett Hughes , 1996) أو "الأعمال الضامنة للقوت" (Emplois alimentaires) التي تسمح لمزاوليها في المجال الإبداعي، بتمويل نشاط فني مربح (Freidson, 1986) أو تسمح لهم "بشحذ أسلحتهم" في انتظار فرصة التعبير يوماً ما عن موهبتهم "الحقيقية" (Chalvon-Demersay et Pasquier, 1993)، فإن صحافيي القرن التاسع عشر غالباً ما كانوا مضطرين إلى الإقرار بأن إنجازهم لعملهم يخضع لضرورة، يأملون في أن تكون مؤقتة، في انتظار "فرص أفضل".

لذلك، أكدت أعمال المؤرخين بأن الصحافة التي كان يعتبرها العديد من المتعلمين الشباب مورداً للرزق، كانت تشكل في نظرهم

أيضاً منطلقاً نحو عوالم أخرى، تستدعي موهبة أخرى في مجال الأدب والسياسة (Ferenczi, 1993).

إن هذه الخاصية المميزة لعالم الصحافة في تلك الفترة، والمتمثلة بإنشاء فضاء وسيط يمكن انطلاقاً منه، وبمساعدة موارد علائقية واقتصادية متراكمة، الارتقاء إلى دوائر اجتماعية أخرى، تتجلى بشكل رائع في نموذج يمثله هيبوليت دو فيلميسان (الفصل السابع)، أو على المستوى التخييلي (Fictionnel) في الصفحات التي خصصها موباسان (Maupassant) للطموحات المهنية لبطل روايته الصديق الجميل (Bel ami). ويمكننا أن نفهم العبارة المنسوبة إلى جول جانين (Jules Janin) وهي أن "الصحافة تؤدي إلى كل شيء، شريطة إيجاد الحلول"؛ وذلك باستحضار هذه الخاصية المميزة للفضاء الصحافي الذي يبرز كغرفة انتظار بالنسبة إلى المهن الأخرى.

وإذا كانت الموهبة الصحافية محدودة في السابق، فإن الأمور تغيرت حالياً. ويكفي رؤية عدد المرشحين الذين يطرقون كل سنة أبواب معاهد الصحافة وكذلك الدوافع التي يعلنون عنها والمسار المهني الذي يحلمون باتباعه، بحيث أصبحت مهنة الصحافة تشكل بالنسبة إليهم نقطة وصول لا نقطة عبور. فكيف نفسر هذا التحول الحاصل على مستوى القيمة الاجتماعية للمهنة؟ وكيف أصبح نشاط اعتبر مدة طويلة كمصدر مؤقت للرزق، موضوع انجذاب شخصي وهدفاً نهائياً لطموح مهني؟

سنحاول في الصفحات الآتية، الانطلاق من الفرضية التي مفادها أننا نعاين في فرنسا تكراراً لعملية تحول من هذا القبيل، وإن كان على مستوى آخر. ولا يتعلق الأمر بالانجذاب وبالكرامة المقترنين بمهنة الصحافي، بل بالانجذاب والكرامة اللذين يمكنهما الارتباط يوماً ما داخل هذه المهنة، بظروف عمل الصحافي الذي يعوض بحسب الصفحة وعدد أسطرها. هكذا، بدل القيام بدراسة سوسيو- تاريخية

للطريقة التي تمكن من خلالها مهنيو الصحافة من إبراز قيمة ومكانة مهنتهم في القرن العشرين[1]، فإننا سنقوم ببحث سوسيولوجي يخص الصحافيين الذين يعوضون بحسب الصفحة وعدد أسطرها والذين يسعون في الوقت الحالي، إلى جعل شرط وضعيتهم غير اللائقة في الغالب، مصدر انجذاب.

وليس الهدف فقط هو تحليل الاستدلالات والمسوغات والإجراءات التي يعتمدها هؤلاء الصحافيون "للبرهنة "أمام العالم، بأن وضعيتهم لا ترجع إلى الحاجة أو إلى عدم وجود ما هو أفضل، بل إلى انجذاب واختيار شخصيين. وهو أيضاً وبالخصوص، تأكيد لاقتران التعبير الصادق عن الموهبة الشخصية في مجال الصحافة وفي العمل المذكور تحديداً، بالعمل الجماعي الذي لن يكون لهذا التعبير أي معنى بدونه ولربما لن يخطر على البال.

استحالة تأسيس الموهبة على النقد الاجتماعي

لا يتم اللجوء إلى انتقاء عشوائي لهؤلاء الصحافيين الذين يحاولون بناء الجاذبية الاجتماعية والقيمة المميزة لوضعيتهم، داخل عينة الصحافيين "المؤقتين" الكثيري العدد. وقد التقينا بأبرز ممثليهم بجمعية تدعى: "المهنة صحافي يتلقى تعويضاً بحسب الصفحة وعدد سطورها"؛ وهي الجمعية التي أنشئت سنة 2000 إثر نزاع في ميدان العمل، كشف للأعضاء المؤسسين لها عن ضعف تمثيلية فئتهم على المستوى النقابي[2]، وتضم حالياً مئة منخرط تقريباً، كما أن أعضاءها

---

(1) بخصوص الإحالة البيليوغرافية المتعلقة بهذه النقطة، انظر الهامش رقم 2 بمقدمة القسم الثاني من هذا الكتاب.

(2) لم تهتم التنظيمات النقابية بهذه الفئة من الصحافيين إلا مؤخراً. وعلى سبيل المثال، فإن قطب "الصحافيين الذين يعوضون بحسب الصفحة وعدد سطورها" لم يؤسس إلا في شهر أيار/ مايو 2002.

يعملون جميعهم بالصحافة المكتوبة. وبالرغم من تنوع اختصاصاتهم وتفاوت أعمارهم، إلا أنهم يسعون بشكل جماعي، إلى تفادي الوضع الهش الذي يعانيه بعض زملائهم وإلى تحقيق نجاح ملموس في المهنة. وتريد جمعيتهم ذات الأهداف الشبيهة بأهداف النقابة (خصوصاً ما يتعلق بحقوق أعضائها)، أن تكون قبل كل شيء فضاء للتفكير في ممارسة هؤلاء الأعضاء وفي وضعيتهم وأيضاً مكاناً للتبادل والتواصل المهنيين.

وأول جبهة انخرطت فيها هذه الجمعية، في إطار عمل جماعي يهدف إلى قلب الصورة السائدة حول هذا الصنف من الصحافيين، هي جبهة الوضع الاقتصادي، إذ غالباً ما يتم تصنيفهم كعاملين فقراء لأنهم مؤقتون. فهم يواجهون منافسة قوية، في غياب معايير محددة لولوج العمل الصحافي، لذلك يضطرون إلى خفض قيمة تعويضهم، خشية تعرض مقالاتهم للرفض[3]. وبخصوص هذه النقطة، يسعى خطاب أعضاء الجمعية المذكورة إلى إبراز الخاصية الظرفية للعلاقة القائمة بين ممارستهم ومداخيلهم الضعيفة. ومع اعترافهم بهذه الحقيقة، فإن الأعضاء الذين التقينا بهم أكدوا بالإجماع إمكان تحسين وضعيتهم المادية، ولربما الحصول على مداخيل أفضل من مداخيل زملائهم الآخرين. وفي كثير من الأحيان، عملوا سواء خلال اللقاءات المنعقدة بمقر الجمعية أم أثناء بعض المقابلات، على تحديد مسارهم المهني بتأكيد المستوى المحترم لتعويضاتهم، مقارنة ببعض الزملاء الآخرين أو ببعض الوضعيات المتزامنة مع وضعيتهم، في إطار العمل الصحافي "التحريري".

ويؤدي مثل هذا الخطاب دوراً حاسماً في إقناع المنخرطين الشباب

(3) لا تشكل بطاقة الصحافي بأي حال من الأحوال، وثيقة لولوج سوق الشغل، فهي تبرز فقط الخاصية "المهنية" للصحافي، بناء على مداخيله السابقة في مهنة الصحافة.

بالجمعية، بأن ممارستهم للمهنة "عن طريق التعويض بحسب الصفحة وعدد أسطرها" (par la pige)، لا يعني التقليل من شأنهم أو حرمانهم كسب أجور محترمة في المستقبل؛ بل إن بعض المستجوَبين أكدوا لنا أن هذه الممارسة يمكنها، في حالات نادرة طبعاً، أن تدر مداخيل عالية. غير أن الحجة المقدمة هنا تشبه حجة اليانصيب، وتذكرنا بشكل أدق بفقرات من الكتاب الأول لمؤلف آدم سميث (Adam Smith) الموسوم بـ "ثروة الأمم"، حيث أسس المشاركة في ألعاب الحظ على "الثقة العمياء للناس في حسن طالعهم"؛ وبصيغة أخرى على عدم تقديرهم لحظوظهم في الربح والخسارة: "فكل واحد يبالغ بهذا القدر أو ذاك في تصور حظوظه في الربح، أما بخصوص حظوظ الخسارة، فإن أغلبية الناس تقدرها بأقل مما هي عليه؛ ولا يوجد إنسان واحد سليم الجسد والعقل، يقدرها بأكثر مما هي عليه. ويبرز النجاح العام لألعاب اليانصيب، المبالغة الطبيعية في تصور حظوظ الربح (..) والحال، أن أعقل الناس يعتبرون أداء مبلغ صغير من أجل ربح عشرة أو عشرين ألف جنيه جنوناً، وإن كانوا يعلمون بأن هذا المبلغ الصغير يتجاوز من 20 إلى 30 بالمئة قيمة المبلغ المرتقب"[4].

وأحياناً ما يطبق نفس الاستدلال على بعض أسواق الشغل، من أجل إبراز تدفق الوافدين الجدد، حيث يتم إخفاء المتوسط الموضوعي للأرباح الضعيفة، بالأمل "الكاذب" (Fol espoir) في الحصول على رواتب ضخمة مخصصة للبحث - ويحدث هذا بالخصوص في المهن التي تحصل فيها المجازفات بشكل غير نظامي (Menger, 2009).

هكذا، فإن تأكيد بعض الصحافيين الذين يعوضون بحسب الصفحة وعدد أسطرها، إمكانية الحصول على تعويضات كبيرة، يفتح

(4) Adam Smith, *La richesse des nations* (Paris: Flammarion, 1991), p. 182.

أمام زملائهم الشباب الذين يعيش أغلبهم ظروفاً مادية صعبة، الآمال المشروعة في تلقي رواتب عالية. وبالنسبة إلى الخطاب المذكور، فإن هؤلاء الصحافيين ليسوا مجبرين على تلقي تعويضات ضئيلة؛ وبإمكان البعض منهم إذا أبانوا عن كفاءتهم، أن يربحوا أكثر مما يربحه غيرهم من الصحافيين.

بهذه الصفة، قدم رئيس الجمعية نفسه كصحافي يكلف هيئة التحرير "غالياً" ويتلقى تعويضاً أكبر مما يتلقاه الصحافيون الآخرون، لكونه يمتلك سمعة طيبة في ميدان الصحافة المهتمة بالمجال الفلاحي؛ وهو ما يسمح بتخفيف ضغوط المنافسة المفروضة عليه. وعبّر عن ذلك قائلاً: "اتصل بي أعضاء هيئة تحرير يومية محلية، لأنهم كانوا في حاجة إلى خدماتي. وطبعاً لم أفرض شروطي، لكن التفاوض كان شاقاً". كما أكد لي خلال المقابلة بأنه يتلقى تعويضاً شهرياً يفوق ثلاثة آلاف يورو.

إن مجهود أعضاء الجمعية للتخفيف من وقع العلاقة بين وضعيتهم والتعويضات الهزيلة التي يتلقونها، يسمح بفهم فشل كل خطابات التعبئة القائمة على وصف "بئيس" لحالتهم الاقتصادية أو كل الخطابات التي تتصور بشكل واقعي، أي متشائم، حظوظ الربح المقترنة بوضعيتهم المهنية. ويمكن ملاحظة هذا الجانب السلبي في التحليلات التي تربط بين هذا النوع من العمل الصحافي وعملية التفقير (Paupérisation) وترى في صحافي من هذا القبيل، نموذجاً للمثقف البروليتاري (Accardo, 1998). وبالفعل، فإن هذه المقاربات تسعى إلى وضع أسس النقد الاجتماعي لوضعية هؤلاء الصحافيين. وهذه الأسس مرفوضة مسبقاً من طرف بعض المهنيين، لأنهم لا يريدون اعتبار البؤس الاقتصادي كخاصية مقترنة بشكل حتمي وآلي بوضعيتهم[5].

---

(5) سنعالج في المقطع الموالي، التعارض القائم بين النقد الاجتماعي والنقد الفني الذي وضع أسسه النظرية كل من لوك بولتانسكي وإيف شيابيلو -Luc Boltanski et Eve Chiapel) =

الاستقلالية وغياب الرتابة: استحضار النقد الفني

يشتغل الصحافيون المذكورون "بواسطة المشاريع" ويتبعون "الخطوة تلو الخطوة"، متعاونين مع هيئات التحرير التي يمكنها الاستغناء عن خدماتهم في أية لحظة. فطالما لم يقيموا علاقات قارّة مع الصحف التي تعترف بمجهوداتهم وتقدرها، فإنهم سيكونون مطالبين بإنجاز مقاسات مقالاتهم وفق تقنية "توظيف الموضوع" (Pil-mis, 2007). ويتمثل هذا التوظيف بعرض صفقات (Démarchage) على هيئة التحرير، ما يستدعي الاهتمام ليس فقط بالأخبار الجديدة، ولكن أيضاً بالخط التحريري للمنبر الذي عرضت عليه الصفقة، كما يتطلب التميز بالأصالة أمام منافسين محتملين. وقد فسرت لنا صحافية متخصصة في المجال العلمي وتشتغل بهذه الطريقة، هذا الأمر قائلة: "يجب علينا طَرْق الأبواب بإلحاح وفي كل لحظة والحصول على موضوع جد أصيل خصوصاً إذا لم نكن معروفين بما فيه الكفاية، وأقصد بذلك عندما لا نكون متعاونين من قبل مع إحدى الجرائد". وبالنسبة إلى أعضاء الجمعية المذكورة، يشكل هذا الارتياب الصادر عن هؤلاء الصحافيين إزاء العلاقات المهنية القائمة، جبهة ثانية يتعين مواجهتها، لجعل وضعيتهم السوسيو - مهنية جذابة والانخراط في تحديد جديد ومفيد للوضعيات. كما يتمثل رهانهم في إبراز الجوانب الإيجابية والمثيرة لهذا الارتياب، على المستوى المهني.

لذلك، رفض بعض مستجوبينا مفهوم "الهشاشة" (Précarité)

= lo, 1999). ونشير إلى أن هذين المؤلفين يحددان "النقد الاجتماعي" بوصفه نقداً معتمداً بالأساس على معطيات الاشتراكية والماركسية وقائماً على التشهير بالرأسمالية المولدة للبؤس واللامساواة لدى العمال وأيضاً للانتهازية والأنانية داخل الحياة الاجتماعية. أما "النقد الفني" فهو الذي يعمل على التشهير بكل ما يقمع الميولات الإنسانية نحو الإبداع داخل المؤسسات الإنتاجية الحديثة ويقلص من حرية واستقلالية الأفراد ويخلق الزيف وعدم الأصالة داخل العلاقات الاجتماعية.

الذي يعتبر سلبياً جداً بالنسبة إليهم، مفضلين مفهوم "عدم الاستقرار" (Instabilité) الذي يعتبر في نظرهم مبدأ لتجديد ممارستهم. هكذا، سيقرون بأن هذا المفهوم الأخير ليس مثيراً للحصر والقلق، بل هو مصدر للمتعة والتحفيز (Stimulation)، يدخل التجديد المفيد على طرق الفعل والتفكير. بهذا المعنى، لم يعد المفهوم نقيضاً "للاستقرار" الذي يحظى به الصحافيون الآخرون، بل "للرتابة" التي تجعل هؤلاء منغلقين داخل علاقة مهنية يشوبها الملل والامتثال والتعب. هكذا، ستصبح الخاصية غير المستقرة والمتقطعة لنشاط الصحافيين الذين يعوضون بحسب الصفحة وعدد أسطرها، عنصراً إيجابياً بحيث سيربطها مستجوبونا بشعار سائد لديهم وهو أن على الصحافي "أن يعيد النظر في الأمور باستمرار" و"ألّا يخلد إلى النوم". ولما كانت العلاقات المهنية القائمة مع المنابر الصحافية هشة وقابلة للارتداد (Réversible)، فإن مثل هؤلاء الصحافيين مطالبون بالحفاظ على سمعتهم وتطويرها داخل الوسط المهني. وهو ما يعني الإبقاء على الأصالة والابتكار، مع الحفاظ على "جودة" وصدقية المقالات. وكما وضح لنا رئيس الجمعية: "فإن إعادة النظر بالنسبة إلى هذا الصنف من الصحافيين تتم كل صباح. فليس من حقك الخطأ، لأنك إذا ارتكبته داخل صحيفة معينة، فستخسر الكثير مدة طويلة".

توحي هذه الأقوال بأن شروط عمل الصحافيين الآخرين وعلاقتهم بمهنة الصحافة، تشكل الطرف المخالف لأعضاء الجمعية. هكذا، يوصف الصحافيون الذين تعاقدوا لفترة غير محددة مع المؤسسات الصحافية، بكونهم محرومين من كل ما يضفي قيمة على أعضاء الجمعية المذكورة، أي من الإبداعية والأصالة والقدرة على إعادة النظر في المواقف المتخذة. وتتعزز هذه اللوحة السلبية بالضغوط المتحكمة، حسب العديد من مستجوبينا، في علاقات العمل داخل المقاولات الصحافية الكبرى. والمستهدف هنا بالخصوص،

هو الإلزام بالتعايش والعمل داخل فضاءات ضيقة في الغالب ومع زملاء تفرضهم المؤسسة. وقد عبرت صحافية أخرى، متخصصة في الأخبار العلمية، عن نفورها من هذه الضغوط قائلة: "لم تعد لي رغبة في الاستمرار داخل هذه الجريدة، لأن عدد المشتغلين بالمكتب كان كبيراً، ولأن مناخ العمل كان مثيراً للغثيان. وفي الحقيقة، فأنا لا أطيق التواجد مع زميلة بالمكتب كل يوم وبجانبنا آلة لتحضير القهوة لا تعمل بشكل جيد، فهذا الوضع يثير غضبي!". وأكدت صحافية متخصصة في الأخبار الموسيقية الأمر نفسه، معلنة أن باستطاعتها "العيش مستغنية عن العلاقات الاجتماعية بالعمل". أكثر من ذلك، فهي ترى بأنها تحقق ربحاً للوقت ومزيداً من الفعالية، لأنها باشتغالها بمنزلها تعفي نفسها من كل احتكاك غير مُجدٍ مع الزملاء: "من الأفضل ألا نهتم بهذه الأمور، لأن إلقاء التحية واستخدام آلة تحضير القهوة وتناول وجبة الغذاء بالمطعم، تشكل مضيعة للوقت". وهو ما أقرّته أيضاً صحافية شابة، متخصصة في الأخبار السياسية والاجتماعية عندما أشادت بالاستقلالية التي تحظى بها في إطار وضعيتها، حيث استطردت قائلة: "إنني متمسكة باستقلاليتي وأشعر بالراحة في البيت، ما دمت لا أرغب في العمل خارجه. فأنا أقبل العمل ببيتي فقط؛ ويندرج اختياري هذا ضمن رفضي للمؤسسة، لأنني لا أطيق العلاقات القائمة على التراتب".

غير أن النقد الأساسي الصادر عن أعضاء الجمعية المذكورة، سيوجه إلى الممارسات البيروقراطية وإلى تقسيم العمل، السائدة بالمقاولات الصحافية الكبرى. فالصورة التي يعرضونها لصحافي "المقاولة" تشبه صورة العامل في الصناعة المتسلسلة. وتبدو صيغة "الصحافي الذي يعمل بالتناوب" والتي تكررت في العديد من المقابلات، ذات دلالة مثلما هو الشأن بالنسبة إلى التشهير بالعمل الصحافي الذي يختزل في قراءة وانتقاء القصاصات؛ كما يتنافى هذا النشاط حسب المستجوبين، مع نموذج "الصحافة الميدانية" التي يجسدونها.

ويعتبر حديث صحافي يشتغل بالمجال السمعي البصري العمومي عن الصحافة المكتوبة، قارن فيه بذكاء بين أوهام الرغبة في مزاولة مهنة الصحافة وواقعها الفعلي، بمنزلة صدى للمشاهد الأولى من شريط "رقم صفر، ميلاد جريدة (1977)"، وهو العمل الذي أخرجه ريمون دو باردون (Raymond Depardon)، حول جريدة **الصباح** الباريسية. ويتعلق الأمر بصحافي شاب يمزق بشكل آلي القصاصات التي يعرضها الجهاز الإبراقي (téléscripteur). ويظهر بعد ذلك ببهو مقر الصحيفة، حاملاً مجموعة من الأوراق التي كُلف بإلصاقها بالحائط ومتحدثاً إلى المخرج قائلاً: "حملت مجموعة من القصاصات وقدمتها للطلبة، ثم قلت لهم إن الأمور تبدأ من هنا. فنظروا إليَّ متسائلين: ماذا تقصد بذلك؟ وكان جوابي هو: لديكم كيلومترات من القصاصات المتساقطة يومياً".

طبعاً فإن أعضاء الجمعية الذين التقينا بهم، يعتبرون أنفسهم غير معنيين بهذا الوضع. فهم عكس ذلك، يؤكدون "حريتهم" النسبية واستقلاليتهم في العمل. وبما أنهم يشتغلون خارج هيئة التحرير، فإنهم يعتبرون أنفسهم غير خاضعين للتراتبية الداخلية بالمؤسسة الصحافية، خلافاً للصحافيين الآخرين. ولتأكيد هذا الاختلاف، يلح بعضهم على أن يكون شكل مقالاتهم متميزاً. بذلك، تساهم شروط ممارستهم في التحرر من الضغوط التنظيمية التي يخضع لها زملاؤهم والتي تعتبر مصدراً لغياب الأصالة والخيال لدى هؤلاء. فالصحافيون الذين يعوضون بحسب الصفحة وعدد أسطرها، يؤمّنون من خلال هذا الوضع إمكانية تحرير طاقتهم الإبداعية بوصفهم مبتكرين. لهذا، سيكون من السهل عليهم اعتبار أنفسهم أسياداً لمنتوجهم. ففي الوقت الذي تفرض فيه المقاولات الصحافية على عمالها المأجورين، تقسيماً صارماً ودقيقاً للعمل، يمنعهم من التعرف إلى إنتاجهم باعتباره ملكاً لهم، فإن وضعية أعضاء الجمعية، القريبة من وضعية العامل المستقل، تسمح لهم بامتلاك عملهم من جديد.

وكما رأينا، فإن هؤلاء الأعضاء يتفادون بشكل جلي النقد الاجتماعي؛ مع العلم بأن تقييمهم لوضعهم يظل انتقادياً. فهم يوجهون سهام هذا النقد لأولئك الذين ينتمون إلى الصف المعادي لهم. فالأمر يتعلق في نظرهم، بالوضع الذي يحتله تصور العمل داخل نظام إنتاج الأخبار والذي يشجع التنميط وتقسيم العمل ويكبح بالآتي كل إبداعية وكل استقلالية. وهنا نجد أبرز عناصر النقد الفني كما حددها كل من لوك بولتانسكي وإيف شيابيلو (Eve Chiapello)، حيث كتبت هذه الأخيرة الآتي: "يسمح النقد الفني على العكس (A contrario)، بالمطالبة بممارسة نشاط مجاني، دون أية غاية خارجة عن ذاته وبالحق في مزاولة عمل لا يخضع لسلطة وإرادة الآخر وبإنتاج أعمال فريدة (Uniques) ومتفردة (Singulières) بعيداً من إعادة الإنتاج الجماعية التي تسمح بها الصناعة. وهو يثمن الجانب الإبداعي والإلهام ويدعو إلى ابتكار الحياة يومياً وإلى التخلي عن القوى المادية والدنيوية التي تمس الحرية المقدسة والخروج من سجن ما هو معقول ومعقلن" (Chiapello, 1998, p. 37).

هل يعتبر الصحافي الذي يعوّض بحسب الصفحة وعدد سطورها، آخر الصحافيين الحقيقيين؟

لم يعمل الصحافيون الذين قابلناهم والذين أشادوا بالقوة الإبداعية القائمة أساساً على استقلالية عملهم وتجدده المستمر والحماسي، على التقليل من سلطة زملائهم الآخرين فحسب، وذلك عبر استخدام سلاح النقد الفني ضدهم، بل اعتبروا أنفسهم أصحاب دور طلائعي. فالخطاب الصادر عنهم لا يجعل منهم ضمانة لمستقبل الصحافة من حيث تزايد عددهم فحسب، بل أيضاً تجسيداً عظيماً لهذا المستقبل، يتجلى في خلق دينامية جديدة داخل الممارسة الصحافية. ويرتكز المقتضى الأول على معطى موضوعي؛ فسواء تعلق الأمر بالدينامية الحالية للتوظيف بمهنة

الصحافة أو بالأهمية المتزايدة لوضعية الصحافيين الذين يعوضون بحسب الصفحة وعدد سطورها، كوسيلة لولوج سوق الشغل، فإن كل الإحصاءات تؤكد تحسُّن هذه الوضعية. هكذا، تبين المعطيات المقدمة من طرف اللجنة المشرفة على منح بطاقة هوية الصحافيين المهنيين، بأن تزايد أعداد الممارسين للمهنة منذ سنوات، يرجع إلى تضاعف أعداد الصحافيين المنتمين إلى الجمعية السالفة الذكر ضمن فئة الصحافيين الحائزين بطاقة مهنية(6). ويستحضر الصحافيون الذين قابلناهم، هذه المعطيات الإحصائية المتعلقة بعدد المنتمين إلى المهنة، من أجل التأكيد أن تطور ممارستهم حتمي وضروري.

ولا يقف الأمر عند هذا الحد، فبينما يعتبر العديد من الصحافيين والملاحظين بأن التزايد الحتمي لأعداد الممارسين الذين يعوضون بحسب الصفحة وعدد سطورها، هو إعلان عن نهاية "العصر الذهبي" للصحافة، فإن أعضاء الجمعية المذكورة يفتخرون بذلك، على العكس. فهم يعتبرونه علامة على انبعاث الصحافة، المؤدي إلى انبثاق نماذج مهنية واقتصادية جديدة للعمل الصحافي. وبهذا الصدد، اكتست الوثيقة التحضيرية المنجزة من طرف المنتدى الصحافي المنعقد بمدينة ليل (Lille) سنة 2009 أهمية خاصة. فمن خلال عنوان الملتقى، تمت الإجابة عن السؤال الآتي بشكل إيجابي وهو: هل يشكل التعويض بحسب الصفحة وعدد سطورها، نموذجاً اقتصادياً جديداً لمستقبل الصحافة؟ رئيس الجمعية، من جهته، أكد أن تعميم وضعية صحافة من هذا النوع، سيقترن مستقبلاً بثورة عميقة في أنماط تنظيم الإنتاج الصحافي، وأضاف قائلاً: "عما قريب سيصبح لدينا بالجرائد موظفان

---

(6) نشير إلى أن هذه النسبة انتقلت من 1 , 7 بالمئة سنة 1965، إلى 1 , 12 بالمئة سنة 1985 لتبلغ 7 , 21 بالمئة سنة 2005 ؛ المصدر، اللجنة المشرفة على منح بطاقة هوية الصحافيين المهنيين.

إلى ثلاثة موظفين دائمين وحوالى عشرة صحافيين يعوضون بحسب الصفحة وعدد سطورها. وسيطرأ تغيير على هذا العدد فيما بعد، تبعاً لحجم الجريدة وعدد الصفحات، بحيث سيتراوح ما بين صحافيَّين وخمسة عشر صحافياً من الصنف المذكور، منتظمين داخل دائرة أولى؛ وما بين ثلاثين إلى أربعين فرداً بالدائرة الثانية. أما الأشخاص الدائمون فهم تقنيو الإنتاج وهم ليسو صحافيين بالمعنى الذي نعرفه حالياً".

وحتى لو تم الإقرار بالخاصية الحتمية لمثل هذه التطورات (وهذا أمر غير بدهي)، فما الداعي إلى اعتبارها إيجابية؟ فنحن نعلم مثلاً، أن العمل بالوكالة المعمول به في أغلب قطاعات الصناعة والخدمات، تعرض للانتقاد بوصفه مضرّاً بجودة الإنتاج وبشروط عمل الأشخاص الموكول إليهم القيام بالعمل. وهو ما يمكن أن ينطبق على العمل بالتعويض المذكور الذي يرى فيه البعض بداية حركة عامة لعدم استقرار الخبر (Balbastre, 2000). ففي نظر هؤلاء المنتقدين، يخضع الصحافيون الذين يعوضون بحسب الصفحة وعدد سطورها، لقوانين السوق بشكل أقوى من خضوع زملائهم الدائمين. وفضلاً عن ذلك، فإن ميزان علاقتهم بمشغِّلهم يميل لمصلحة هذا الأخير؛ وبذلك تنعكس وضعيتهم "الهشة" سلباً على جودة منتوجهم الصحافي.

مقابل هذه الخطابات، سيحاول أعضاء الجمعية المذكورة - وهذه هي الجبهة الثالثة التي خاضوا فيها صراعهم الرمزي بمعنى ما - إبراز كيف أن تثوير الممارسات الصحافية عبر تعميم طريقتهم، لا يمكنها في آخر المطاف سوى أن تساهم في تحسين الجودة العامة "للمنتوج" الصحافي. ويقتضي هذا الاستدلال بالخصوص، إظهار القرب الموجود بين ممارسة العمل بالتعويض المذكور وممارسة الصحافي الذي يجري تحقيقاته "ميدانياً". فإذا كان العمل الأول يشكل مستقبل الصحافة،

فذلك راجع إلى كون الصحافيين الذين يمارسونه حالياً باستطاعتهم تجسيد نموذج "الصحافي الواقف "الذي لا يتردد في "اصطياد الأخبار"، عكس الصحافي "الدائم" والآبد (Sédentaire) الذي يأتيه الخبر عبر القصاصات والوسائط الأخرى بما في ذلك الإنترنت. وقد وصف العديد من مستجوبينا أنفسهم بكونهم "الوحيدين الذين باستطاعتهم النزول مستقبلاً إلى الميدان".

هكذا، فإن الإيديولوجيا الطليعية لهؤلاء الصحافيين، سترجع وبنوع من المفارقة الجلية، إلى المنبع المؤسس للصحافة الحديثة والمعرّض حالياً للمخاطر، وهو "التحقيق الصحافي"الذي ترتكز حداثته على "إعادة تحديد نوستالجي للمعايير المشروعة للمهنة" حسب تعبير جان ماري شارون (Jean-Marie Charon) الذي أضاف قائلاً: "تؤدي ملاحظة تقدم الصحافة المكتبية إلى تبني موقف متحسر ومنتقد، يشيد بالمقابل بممارسة تسودها المخاطرة والتعرض الشخصي والجسدي ميدانياً لوضعيات خطرة وصعبة وشاقة. وهذه الممارسات هي التي تسمح بتوفير الاحترام الذي تنشده الصحافة داخل مجتمعاتنا وبالمؤسسات الوسائطية. ويعبر أصحاب الموقف المذكور عن ارتباطهم بنموذج مثالي مؤسس للصحافة، يساهم في إضفاء الشرعية على المهنة برمتها، من جهتهم وأيضاً من جهة مصادرهم والجمهور عموماً" (Charon, 1993, p. 49).

ويؤكد أعضاء الجمعية بأن تعميم الممارسات المذكورة يفتح باب الأمل أمام تحسين جودة المنتوج الصحافي، لأن تخصص الصحافيين الضروري تقريباً بالنسبة إلى وضعهم، يساهم في تحقيق هذه الجودة. وجدير بالذكر أن أولى المعلومات التي يدلي بها الصحافي المنتمي للجمعية المذكورة، أثناء المقابلات أو خلال الاجتماعات مع الزملاء،

تتعلق في غالب الأحيان بتخصصه المهني (هل هو صحافي رياضي أم اقتصادي... إلخ). وعادة ما تطرح خلال اللقاءات، مسألة التخصص المتضمن لعدة مزايا. فهو وسيلة لتطوير الخبرة والزيادة بالآتي في قيمة عمل الصحافي المذكور بالمقارنة مع الصحافيين الآخرين؛ وهو أيضاً وسيلة لتقليص المنافسة والزيادة في حظوظ نجاح "توظيف الموضوع". ذلك ما عبَّر عنه مستجوب متخصص في الصحافة الإلكترونية قائلاً: "لا توجد حرب بين الصحافيين من هذا الصنف، لأن لكل واحد تخصصه ونحن نمارس عملنا وفق ذلك".

وفي آخر المطاف، فإن التخصص يشكل بالنسبة للمؤسسات الصحافية ضمانة لإنجاز مقالات "جيدة"، لأنها مكتوبة من طرف مختص تقريباً في الميدان. وهو يشكل ضمانة للصحافيين المعنيين أيضاً لإثارة اهتمام هذه المؤسسات بعملهم، على اعتبار أن ابتكارهم هو في الآن نفسه سبب ونتيجة استثمار "عش" (من المعلومات). في هذا الإطار، ستعلن صحافية متخصصة في الصحافة الاقتصادية، بأن التخصص عملية مرتبطة بالممارسة المهنية وستضيف قائلة: "ليس التخصص أمراً ضرورياً بل هو شيء بدهي. وأنا أعتبره كذلك، لكوني أشتغل بانتظام مع جريدتين وأشرف على الركن نفسه بهما. وربما كان هناك صحافيون مثلي يشتغلون ثلاثة أيام على الثقافة، وبعد ذلك على شيء آخر. أنا لست متيقنة بهذا الخصوص ولكن ذلك ممكن. وأعتقد أنه سيكون من الصعب في هذه الحالة، بيع المنتوج للصحف (..) فالأمر شبيه بالبحث عن شغل في أي ميدان، إذ من اللازم أن يصرح المرء بأنه كفؤ في مجال محدد".

هكذا، ومن خلال تأكيد أهمية التخصص والخبرة، سيتم قلب الرابطة الكلاسيكية التي أقامها النقد الاجتماعي بين المنافسة التجارية

وجودة المنتوج الصحافي. فالمنافسة القوية التي ينخرط فيها هذا الصنف من الصحافيين، لا تنتقد بوصفها مصدراً لانخفاض جودة منتوجهم، بل ينظر إليها على العكس كمصدر لتحسن الجودة عموماً، وذلك وفق مبدأ "أفضل قول" صحافي والذي مفاده أن كل منافس مطالب بأن يتخصص أكثر وبأن يعمق خبرته. ففي خطابات الصحافيين، يقترن التخصص بسهولة بالتقدير الذي يحظى به العمل الميداني؛ فكلاهما يدعم الآخر، على اعتبار أن العمل في "الميدان" يمكن من الحصول على معلومات دقيقة وغنية حول موضوعات خاصة، يسمح نشرها بتسهيل "النزول" إلى الميدان من جديد.

لقد أدى العمل الجماعي الذي قام به أعضاء الجمعية المذكورة في النهاية، إلى إعادة الاعتبار لذواتهم بناء على كفاءتهم المتجلية عبر عمليات الإنجاز والمنافسة. ومن خلال أقوالهم، تبرز خاصية أخيرة ذات صلة بالنقد الفني، وهي النزعة الأرستقراطية. وحسب رأي إيف شيابيلو (Eve Chiapello, 1998, p. 41)، فقد تشكل النقد الفني في القرن التاسع عشر، كتعارض أساسي مع صورة البرجوازي، حيث تم التأكيد ضد المادية الرأسمالية (Matérialisme capitaliste) على "الكبرياء الأرستقراطية لكائن جعلته ظروف "الولادة والنشأة فوق الناس العاديين وذلك في إطار تصور متجدد للنبالة". والحال، أن الصحافيين المذكورين عملوا من خلال انخراطهم في عملية تقدير وضعهم، على المطالبة بهذا الصنف من النبالة الأخلاقية، مؤكدين على الضد من زملائهم "أصحاب المنصب القار" الذين خانوا مُثُل المهنة وخصوصاً ضرورة العمل ميدانياً، على وفائهم لهذه المثل والدفاع عنها مهما كان الثمن.

مجمل القول، إن هؤلاء الصحافيين "الطليعيين" لم يقدموا أنفسهم بوصفهم "أفضل" من غيرهم من الصحافيين فحسب، بل أيضاً بكونهم

"الوحيدين" القادرين بمعنى ما، على تجسيد النموذج الصحافي كاملاً.

ومع ذلك، فإنه من السهل تبخيس قيمة الهوية المهنية لهؤلاء الصحافيين، نظراً إلى كون وضعية العديد منهم تظل "هشة"؛ مع العلم بأن هذه الوضعية تعتبر في العادة، انتقالية أو تحضيرية وتسبق الحصول على شغل قار. وأمام هذه الهشاشة، لا يطالب الصحافيون الذين قمنا باستجوابهم بالحصول على الوسائل التي تمكنهم من تجاوز هذه الوضعية، لأن هذا المطلب سيدفعهم إلى ممارسة النقد الاجتماعي. فعملهم السياسي يهدف على العكس، إلى اعتبار عدم الاستقرار المميز لوضعيتهم معياراً إيجابياً، وأيضاً إلى اعتبار وضعهم كمصير حتمي ومأمول في الوقت نفسه، للصحافة برمَّتها، وهو ما مكَّنهم فعلاً من احتلال موقع طلائعي، حيث سمح لهم هذا الاختيار بالنهل من معين النقد الفني ومضاعفة انتقاداتهم وأحكامهم السلبية تجاه الصحافيين "أصحاب المنصب القار".

يتضح إذن، إلى أي حد ترتكز المبادرات الهادفة إلى جعل مهنة أو وضعية مرغوبتين، على عمل نقدي أساسي، مع العلم بأن هذا العمل لم يكن وارداً من قبل. ذلك أن الأشخاص الساعين إلى تأسيس جاذبية نشاط غير لائق، في تعارض مع أقسام مهنية أخرى ومع طرق مغايرة في الفعل، بإمكانهم وسمه ببهاء أخلاقي ونبيل. بذلك، نفهم بشكل أفضل كيف أن تأكيد موهبة الصحافي في القرن التاسع عشر، اقترن لدى الراغبين في مهنة الصحافة بالتخلي عن طموحاتهم الأدبية والسياسية. وما يحصل الآن شبيه بهذا الوضع. فتأكيد الموهبة الصحافية – موضوع هذه الدراسة – يستدعي ويقتضي بمعنى ما رفض طموح الراغبين في ممارسة العمل الصحافي الهادف إلى الحصول على منصب قار داخل مقاولة صحافية.

الدرس السادس

ربط حرية الاختيار الفردي بالعمل الجماعي كشرط لإمكانية قيام مثل هذه الحرية

تسمح الحالة الإمبيريقية المفحوصة هنا بنوع من الوضوح النادر، بتحليل التوتر القائم بين الاختيار المفروض (Choix imposé) والاختيار الحر (Libre choix) داخل دينامية الاندماج المهني. فلكي يبدو الاختيار المهني حراً للشخص المعني ويتم تبنيه، يتعين القيام بعمل جماعي ضخم لبناء مشروعية وجاذبية ما يشكل موضوع هذا الاختيار (بخصوص هذه النقطة وضمن سياق آخر، انظر Suaud, 1978). وما دام هذا العمل غير قائم، فإن هذا الاختيار سيبدو للشخص المعني مفروضاً وبالآتي لن يكون مرغوباً فيه.

تؤدي هذه الملاحظات إلى نتائج هامة من منظور سوسيولوجيا علاقات الهيمنة، ما دامت تدعو إلى العمل بشكل منظم، على ربط موضعة هذه العلاقات (وخصوصاً إبراز التفاوت على مستوى المداخيل وعلاقات الاستغلال داخل العمل) بمقاربة فاهمة (Approche compréhensive) تظهر كيفية إدراك وتأويل المهنيين لهذه العلاقات. وفضلاً عن ذلك، فهي تؤدي إلى تصور هذا الفهم الذاتي (Auto compréhension) الصادر عن الفاعلين، لعلاقات الهيمنة التي يخضعون لها، باعتباره ضرورياً ومعقداً. ذلك أن اختزال هذا الفهم الذاتي بالنسبة لمن يؤسس مسعاه التحليلي على مسلّمة التعددية، في عدم

الوعي بعلاقة الهيمنة القائمة، كما تقترح بعض نظريات الاستيلاب (Aliénation) يعتبر غير كافٍ. بالمقابل، تؤكد معطيات هذا الفصل بأن الفهم الذاتي المذكور، هو توتر بين وعي الفاعل بخضوعه لعلاقة الهيمنة والحدس القائم لديه بإمكانية إلغاء أو قلب هذه العلاقة.

وأخيراً، لا بد من التأكيد أن هذه الملاحظات لا تفيد بأن حرية الاختيار مسألة وهمية. فمن جهة، تقتضي فكرة الاختيار، ولو كان مفروضاً، بأن نعتبر الفاعل قادراً منطقياً على القيام بفعل مغاير. فاستعمال لغة من هذا القبيل، يعني منح الفاعلين حداً أدنى من الحرية. ومن جهة أخرى، توجد وضعيات لا تبدو فيها اختيارات الفاعلين مفروضة عليهم، لأن الموضوع الذي يثير اهتمامهم مرغوب فيه بقوة. وبخصوص هذه النقطة، يؤكد التحليل المتبع في هذا الفصل، على أن هذه الوضعيات ليست شمولية، لأنها تقتضي شروطاً اجتماعية خاصة لتقدم نفسها كما هي إلى المعنيين بالأمر، ونقصد بذلك شروط عمل جماعي يضفي المشروعية على موضوع الاختيار.

الفصل السابع

هل يجب على المرء أن يكون ارستقراطياً فاقداً لمكانته الاجتماعية؟

ليؤسس جريدة لوفيغارو
حول مسار هيبوليت دو فيلميسان

بينوا لونوبل

إن التفكير في تفرد صحافي توفي منذ مئة وثلاثين سنة، ليس بالأمر الهين. ومع ذلك، سنقوم بهذا العمل بخصوص جان هيبوليت أوغست دولوناي دوفيلميسان، مؤسس جريدة لوفيغارو. ذلك أن بعض المعالم المتفاوتة الأهمية، ستسمح لنا بـ "تلخيص" مسار حياته. فبخصوص طفولته، نعلم بأنه ازداد بمدينة روان (Rouen) سنة 1810 داخل عائلة نبيلة، وتلقى تربيته على يد جدته من أمه بعد وفاة أبيه. وبالنسبة إلى سنوات تكوينه، يبدو أنه اشتغل بمدينة بلوا (Blois) موظفاً بسيطاً بمصلحة الضرائب بعد سنوات محدودة من الدراسة؛ ثم أصبح تاجراً متجولاً واستقر بباريس سنة [1] 1836 أو سنة [2] 1839.

---

(1) Jean Morienval, *Les créateurs de la grande presse en France: Emile de Girardin, H. de Villemessant, Moïse Millaud Les créateurs de la grande presse en France* (Paris: Editions Spes, 1934), p. 119.

(2) Madeleine Roget-Mouliéras, "*Le Figaro*": *J. C. de Villemessant, 1854,* =

أما في ما يتعلق بمساره الصحافي، فنحن نعلم بأنه بعد استقراره بالعاصمة باريس، انخرط في العمل الصحافي بتأسيسه مجلة في الموضة والعديد من المنابر الصحافية. لكن هذه المحاولات لم تدم طويلاً، بفعل الإفلاس المالي الذي واكبها. وبعد ثورة سنة 1848، أنشأ فيلميسان عدة جرائد سياسية ذات توجه مدافع عن شرعية الملكية (Lé-gitimiste)، قبل أن يؤسس جريدة **لوفيغارو** سنة 1854. وشكلت هذه الجريدة الصادرة مرتين في الأسبوع (Bihebdomadaire) بثمن خمسة وثلاثين سنتيماً للنسخة، نموذجاً "للصحافة المحدودة والخفيفة". بعد ذلك، تحولت سنة 1866 إلى يومية لمنافسة جريدة **الصحيفة الصغرى** ذات التوجه الشعبي والتي كانت تباع بخمسة سنتيمات للنسخة. وقد انخرط فيلميسان في منافسة تجارية قوية، دفعته إلى تكوين هوية ومضامين **لوفيغارو** من جديد. وظل هذا المنبر يستقطب أشهر الأقلام، ليفرض نفسه كنشرة راقية تحظى بتقدير دوائر البرجوازية العليا.

وفي الفترة الأخيرة من حياته، يبدو أن تنقلاته العديدة ابتداءً من سنة 1870، أجبرته على تكليف أقرب مساعديه بإدارة الجريدة. وقد تخلى نهائياً عن إدارتها سنة 1877 وتوفي بعد ذلك بسنتين، عن سن تناهز التاسعة والستين. أما عن مآثر الرجل، فنحن نعلم بأن شخصيته أثرت في جريدة **لوفيغارو** وفي مجموع الصحافة الفرنسية، على الأقل إلى حدود بداية القرن العشرين[3]. ففي هذه الفترة، اعتبر الرجل من بين المبتكرين الرئيسيين للصحافة الحديثة[4]. وهناك صعوبات عديدة تواجه المؤرخ الراغب في تعميق بحثه حول هذه الشخصية. **وأولها**، أن

= *naissance d'un journal* (Paris: Les Editions de L'officine, 2003), p. 75.

(3) George Goyau, "Les bonnes œuvres," *Le Figaro*, vol. 29 (décembre 1925), p. 1.

(4) Morienval, *Les créateurs de la grande presse en France: Emile de Girardin, H. de Villemessant, Moïse Millaud Les créateurs de la grande presse en France*, pp. 117-164.

تكريمه المتتالي بعد وفاته جعل شخصه متماهياً مع الجريدة المذكورة، حيث تم تسليط الضوء على واحدة فقط من بين الجرائد التي أنشأها، مع الاعتراف بأن هذه الجريدة هي التي أكسبته الشهرة والنجاح؛ ولهذا السبب ظلت جوانب كثيرة من حياته المهنية وأنشطته مجهولة.

ثانياً، إن الأخبار التي رواها عنه معاصروه، غالباً ما كانت مختزلة إلى درجة إعادة الرواة للعبارات نفسها؛ وبذلك تم رسم خصائص سيكولوجية لشخصيته - المشهورة بجاذبيتها - بدل تقديم معلومات حول علاقاته الاجتماعية ورهانات مواقفه داخل الدوائر الراقية وعالم الصحافة. وينطبق هذا الأمر على المقالات التي نشرها والمذكرات التي كتبها في خريف العمر[5]. وبالرغم من كون هذه المصادر تقدم معلومات مهمة، إلا أنها لا تكشف عن جوانب أساسية من حياته وممارساته. وغالباً ما يكتفي مؤرخو الصحافة أنفسهم بتثمين "العبقرية الفردية "للرجل، دونما اهتمام بالعمليات الاجتماعية التي ساهمت في صنع تفرده وإبداعيته[6].

هكذا، تضع هذه الجوانب الاحتفائية بيننا وبين فيلميسان، حواجز

(5) Hippolyte de Villemessant, *Mémoires d'un journaliste*, 6 volumes (Paris: Dentu, 1878-1884).

(6) Morienval, Ibid.; René Mazedier, *Histoire de la presse parisienne de Théophraste Renaudot à la IVe République, 1631-1945* (Paris: Editions du Pavois, 1945), et Raymond Manevy, *La presse française de Renaudot à Rochefort* (Paris: J. Foret, 1958),

وانظر أيضاً العمل المخصص حديثاً لفيلميسان من طرف إحدى حفيداته،

Roget-Mouliéras, "*Le Figaro*": *J. C. de Villemessant, 1854, naissance d'un journal,*

وتوجد أطروحة دكتوراه في التاريخ، غير منشورة، حاولت تتبع التأثير السياسي لفيلميسان، دون تأويل علاقات الرجل بعالم الصحافة.

Chung-Lim Lee, "Jean Auguste Hippolyte DeLaunay de Villemessant (1810-1879): Un homme de presse et son temps," (Thèse d'histoire, sous la direction de Jean Pierre Chaline, Paris, Université Paris IV, 1996).

تمنعنا من بلورة فهم سوسيو - تاريخي لشخصه ولتفرده المزعوم. وسنحاول هنا، العمل على تخطي هذا الحاجز والقيام انطلاقاً من الدراسات المتوافرة حول الرجل، بقراءة تاريخية وسوسيولوجية في نفس الآن، لشخصيته ولقدراته التجديدية؛ كما سنسعى من وراء ذلك، إلى تحقيق ثلاثة أهداف. أولها هو فهم هيبوليت دو فيلميسان في ضوء أصوله الاجتماعية ودينامية مساره المهني. وبالرغم من كون الحتمية السوسيولوجية الصارمة تدفعنا بسهولة إلى التفكير في حياة الأفراد بوصفها "محددة سلفاً"، إلا أننا سنؤكد هنا على عدم التحديد الدائم الذي ساهم في نجاح فيلميسان. وسنقترح تحليل هذا النجاح، انطلاقاً من التجارب التي حددت مساره والتي نادراً ما كانت ناجحة.

أما الهدف الثاني، فيتمثل بتقييم الدور الذي لعبته الوسائط في مسار الرجل. فالرؤية التي تجعل من فيلميسان شخصاً مخلصاً للصحافة باعتبارها كذلك، تنطلق من وهم استعادي (Illusion rétrospective) لأنها تتجاهل تماماً بأن اهتمامه بالصحافة يرجع إلى كونها وسيلة لاسترجاع مكانة اجتماعية سبق أن فقدها.

ويتمثل الهدف الأخير والمركزي، في التعامل بجدية مع فكرة "أصالة" و"إبداعية" فيلميسان، ليس عبر إرجاعهما إلى شخصه ومواهبه الخاصة، بل عبر فهمهما انطلاقاً من فكرة عدم التلاؤم الاجتماعي، أي انطلاقاً من العلاقة الثابتة بالتصورات الاجتماعية والمهنية التي حاول الشخص المعني التفاعل معها.

أرستقراطي مفعم بـ"الإرادة" و"الطموح"

يوصف فيلميسان من طرف الأشخاص الذين تعرفوا به في السنين الأخيرة من حياته، بكونه رجلاً "حازماً" و"إرادياً". وقال عنه الصحافي شارل بتاي (Charles Bataille) بأنه يقدر فيه "الرجل الحيوي والصلب"

وكذلك "الإنسان الجذاب والمدقق والصريح" الذي تعبر ملامحه عن "قوة الإرادة". من جهته، وصفه ألفونس دودي (Alphonse Daudet) كشخص "مستبد" و"مزاجي" وأيضاً كرجل "مدهش، محب للحياة ونشيط بشكل كبير جداً"[7]. وبالنسبة إلى الباحث في العلوم الاجتماعية، فإن هذه الخصائص السيكولوجية لا تقدم تفسيرات، بقدر ما تحتاج هي نفسها إلى تفسير. ذلك أن السؤال الذي يطرح هنا هو: ما مصدر الأوصاف التي أطلقها عليه معاصروه، من قبيل الجرأة والهياج والوقاحة؟ فقد يكون مساره الاجتماعي أو بصيغة أخرى تجاربه هي التي شكلت شخصيته.

وأول تجربة، وربما أكثر التجارب، تأثيراً هي المتعلقة بميلاده. فبالرغم من انتمائه إلى "عرق نبيل"، إلا أنه لم يحظَ بقبول الأرستقراطية له عند مولده. فأمه أوغستين دولوناي دو فيلميسان المنحدرة من أسرة قديمة، وأبوه بيار كارتيي العقيد بالجيش الإمبراطوري، لم يتزوجا بسبب الخلاف بين الأسرتين. ورغم أن كارتيي اعترف بالإبن، إلا أن فيلميسان سيسجل في دفتر الحالة المدنية كإبن غير شرعي[8]. وهو ما جعله على هامش المجتمع والتقاليد والقواعد الأرستقراطية، خصوصاً بنواحي المدن حيث تضغط هذه الأخيرة على الأفراد والجماعات. لكن ذلك سيمده أيضاً بموارد قابلة لأن يتفاوض بشأنها لاحقاً، لأن الاسم النبيل ظل مرتكزاً قوياً في مجتمع ما بعد الثورة[9].

بعد وفاة أبيه سنة 1822، أصبحت أمه بلا معيل واضطرت إلى طلب

(7) Morienval, *Les créateurs de la grande presse en France: Emile de Girardin, H. de Villemessant, Moïse Millaud Les créateurs de la grande presse en France*, p. 156.

(8) Roget-Moulieras, Ibid., pp. 25-26.

(9) بقي هذا الأمر قائماً حتى نهاية القرن العشرين، كما لاحظت مونيك دوسان مارتان (Monique de Saint-Martin) ضمن مؤلفها الموسوم بـ "فضاء النبالة"، Monique de Saint- Martin, *L'espace de la noblesse* (Paris: Métaillé, 1993), pp. 85-91.

المساعدة من عائلتها التي كانت تقطن بشامبون (Chambon) قرب بلوا (Blois). هكذا، سيترعرع الطفل في حضن جدته التي كانت تملك قصراً وأراضيَ شاسعةً والتي ستؤثر في تربيته وستنشئه على قيم العائلة، في غياب التعليم الكلاسيكي الذي كان من المفروض أن يتلقاه[10].

بذلك غابت الأم التي كانت تشعر بالدونية، ما جعل حديث فيلميسان عنها في مذكراته شبه منعدم، لأن ذكرها يقترن لديه بلحظات مؤلمة في حياته ويعتبر أيضاً وخصوصاً مصدر فقدان للمكانة الاجتماعية، يتعين إخفاؤه عن القارئ. بالمقابل، خصص صاحب المذكرات حيزاً كبيراً لجدته كحلقة وصل فعلية بالنسب الأرستقراطي[11]. لهذا، لم يتحدث فيلميسان كثيراً عن مولده وصباه، لاستثمار ما يربطه بالرأسمال الرمزي (الأرستقراطي). وسيمكنه هذا الإخفاء لجانب من حياته، من إعادة بناء هويته بشكل أفضل. هكذا، فإن ما شكل عنصراً سلبياً داخل الأرستقراطية، سيستخدم كأداة للارتقاء، حيث سيستغل فيلميسان غموض أصوله، ما دامت ارتباطاته بالعائلة هشة. مثلاً، لإضفاء الشرعية القانونية على زواجه سنة 1831، وقع العقد تحت اسم كارتيي، وهو ما يوحي بميلاد مزعوم ببولونيا (Pologne) ونشوء في ظل التقاليد السائدة خلال الفترة النابليونية "المجيدة"[12].

وعلى النقيض من ذلك، سيعمل جاهداً فيما بعد على الاحتفاظ باسم فيلميسان، رغم معارضة بعض أعضاء العائلة غير المقرّبين[13]. بهذا

(10) Lee, "Jean Auguste Hippolyte DeLaunay de Villemessant (1810-1879): Un homme de presse et son temps," p. 28.

(11) Villemessant, *Mémoires d'un journaliste*, vol. 1, pp. 19-32.

(12) Morienval, *Les créateurs de la grande presse en France: Emile de Girardin, H. de Villemessant, Moïse Millaud Les créateurs de la grande presse en France*, p. 120.

(13) المصدر نفسه.

المقتضى، سيتم استخدام النسب الأرستقراطي بحسب الظروف. وكما هو شأن نبلاء آخرين اضطروا إلى التكيف مع التحولات التي أصابت عائلاتهم بسبب الثورة وقيام الإمبراطورية، فإن فيلميسان سيستحضر أصوله بعد أن حقق النجاح مهنياً، لكنه لن يستخدمها للتباهي.

أما السلسلة الثانية من التجارب ذات الارتباط بالتجربة الأولى، فتتمثل باضطرار فيلميسان الذي لم يكن يمتلك الثروة، إلى الاشتغال. ونظراً إلى عدم وجود علاقات خاصة وبفعل القواعد الصارمة للمجتمع، فإنه لم يتمكن من الالتحاق بالكنيسة ولا بالجيش، وهما الفضاءان التقليديان المخصوصان للأرستقراطية. لذلك اشتغل بالإدارة مثل العديد من الأرستقراطيين الذين فقدوا مكانتهم الاجتماعية؛ وعمل بمصلحة الضرائب بمدينة بلوا، دون توصية من أحد[14].

وعلى ما يبدو، فإن فيلميسان حاول إغراء عدة نساء شابات من عائلات محترمة، بغرض الزواج، وهو ما يمكن اعتباره قناة كلاسيكية للارتقاء الاجتماعي. هكذا، سيربط علاقاته على التوالي بابنة مدير شركة للتأمين وابنة نقيب في الجيش وأخيراً زوجة صانع تقليدي. وتجسد هذه العلاقات تنوع الاختيارات والمسالك التي اتبعها. وقد أثرت هذه المغامرات في سمعته وكشفت عن نشاط شاب لا يخضع للتقاليد ويغوي النساء، وهو مستعد لكل المجازفات من أجل تحسين وضعيته. طبعاً، سيقدم فيلميسان في مذكراته قراءة مغايرة للأمور، بحيث سينقل لنا مغامراته العاطفية بوصفها تجارب ملحمية وورمانسية، خاضعة لسنن الحب ولمعايير النخبة[15]. وستنتهي هذه المغامرات بزواجه من مادلين بريار (Madelaine Briard) التي لا نملك أية وثيقة بشأنها. وهذا الزواج

(14) Roget-Mouliéras, "*Le Figaro*": *J. C. de Villemessant, 1854, naissance d'un journal*, p. 40.

(15) Villemessant, *Mémoires d'un journaliste*, vol. 1, p. 33-56.

الذي نتج ربما من حب متبادل والذي لم يغير من الموارد الاقتصادية للرجل شيئاً، يعبر بالمقابل عن الفشل النسبي لهذا الأخير؛ لأن رابطة الزواج لم توظف هنا كأداة للارتقاء الاقتصادي والاجتماعي(16). إذن، سيتم تعويض زواج المصلحة بالعمل وسيمارس فيلميسان تجارة الحرير والوشاحات ببلوا وبعدها تجارة الخمور دون نجاح، ما دام سيغلن عن إفلاسه سنة (17)1835.

مباشرة بعد ذلك، سيحصل على وظيفة بشركة للتأمين بمدينة نانت وسيصبح مراقباً مالياً بها. وتبين هذه المحاولات كيف كان الرجل يجد صعوبة في تتبع مسلك مهني واضح. فلم يكن لدى هذا الأب الشاب أي ريع، وكان غير راض عن وضعيته كمأجور، بوصفها وضعية هشة وغير ملائمة له بالنظر إلى أصوله. وفي الأخير، أجبرته الأزمة الاقتصادية وهشاشة وضعيته، على التوجه صوب العاصمة باريس رفقة زوجته وطفليه. وعلينا أن نتصور الصعوبات التي واجهها والتي لن يتحدث عنها بتفصيل في مذكراته، حفاظاً على كرامته ربما، أو على الأسطورة التي نُسجت حوله؛ لأنه إذا كانت رواية المغامرات العاطفية لفترة الشباب تندرج في إطار البحث الرومانسي عن الحب كغاية في ذاته، فإن الحديث عن التجارب المهنية الفاشلة وعن الوضعية المزرية، يحيل على فقدان المكانة الاجتماعية المهين. لهذا، فإن مؤرخي الصحافة الذين اعتبروا إقامة فيلميسان بباريس كفصل جديد مليء بالآمال، لم ينتبهوا إلى أن هذه الهجرة إلى العاصمة، هي أولاً وقبل كل شيء تعبر عن حالة اجتثات وعن فشل متوالٍ.

في ضوء هذه الشروط، علينا الإقرار بأن فيلميسان لم ينخرط في

---

(16) Roget-Mouliéras, Ibid., p. 49.

(17) Lee, "Jean Auguste Hippolyte DeLaunay de Villemessant (1810-1879): Un homme de presse et son temps," p. 32.

عالم الصحافة سنة 1839، بفعل ميل إلى المهنة قائم منذ مدة، بل بفعل موقف انتهازي (Opportuniste). فقد كان الأمر عبارة عن اكتشاف بالنسبة إليه، لأنه لم يكن ذا كفاءة ولا توصية ولم يكن منخرطاً من قبلُ في هذه الصناعة الجديدة (Charle, 2004, pp. 37-71). كل ما هنالك، أنه ارتبط بعلاقة صداقة مع متعاون بجريدة "الصحافة"[18]، وهو ما سمح له بإقناع ناشر الجريدة بإصدار مجلة في الموضة بعنوان **الحورية الطائرة**[19] (*La Sylphide*). وكان ذلك الطريق للاندماج في وسط مزدهر ومنفتح نسبياً ولا يتطلب موارد اقتصادية وفكرية واجتماعية خاصة ومهمة جداً. وإذا ما كان معاصرو فيلميسان قد أكدوا أنه أبانَ كمدير صحافي عن "إرادة" و"طموح" دائمين، فإن بإمكاننا فهم وإبراز مصدرهما. فعلى الرغم من تشبث الرجل بأصوله الأرستقراطية، إلا أنه تعرض لتجربة فقدان المكانة الاجتماعية منذ الطفولة. وهذه تجربة مؤلمة جعلت ميراثه منحصراً في اسم فقط، وهو ما دفعه إلى استعمال أساليبه الخاصة لاكتساب وضع سوسيو اقتصادي جدير بالمرتبة الاجتماعية التي يحيل عليها الاسم المذكور. أما طرق تحقيق ذلك فهي متعددة وثانوية، فقد تتحدد في "زواج المصلحة" أو في الاتجار في مواد الخياطة أو الخمور، ولم لا تتحدد أيضاً في إنشاء منابر صحافية؟

مبتكر الصحافة الحديثة

في سنة 1840، كان فيلميسان مجرد مبتدئ في عالم الصحافة، فقد كان يجهل دقائق المهنة وقواعدها، ولم تكن لديه أية تجربة صحافية ولا حتى أي نشاط أدبي. ويمكننا أن نفترض بأن ابتكاره في ميدان الصحافة، يرجع إلى هذا الوضع الهامشي بالضبط. فبما أنه كان ملماً بإتقانات بعيدة

---

(18) وكانت من أشهر الجرائد في فترة ملكية تموز/ يوليو؛ انظر: (Thérenty et Vaillant, 2001)

(19) Villemessant, *Mémoires d'un journaliste*, vol. 1, pp. 77-79.

من عالم الصحافة الذي أراد احتلاله، وهي إتقانات اكتسبها في أنشطته التجارية، وخصوصاً في تجارة مواد الخياطة، فإنه سيساهم في "تثوير" الممارسات الجارية بالعالم المذكور. وسيتجلى هذا الوضع الهامشي المبتكر، أولاً في النظرة النقدية التي تبناها فيلميسان المستفيد من تجربته في المجال التجاري، إزاء الطريقة التي تنجز بها صحف ومجلات الموضة. وسيعتبر في هذا الإطار، بأن عدم إرضاء هذه الأخيرة لأذواق القارئات، يرجع إلى كونها مطبوعةً على ورق رديء من حيث الجودة، لا يغري بالقراءة[20]. لذلك، سيقترح من أجل إصدار مجلة الحورية الطائرة التي سينصب نفسه محرراً ومديراً لها وأيضاً مشرفاً تقنياً عليها، أن تكون أنيقة على غير العادة وأن تكون صورها جذابة. وسيستمر إصدار المجلة خمس سنوات قبل أن تتعرض للإفلاس. غير أن هذا الفشل التجاري لم يمنع المقاول الشاب من استثمار الحدوس التجارية المنبثقة من تجاربه المكتسبة في مجال الخياطة، لإنتاج الصحف. هكذا، سيجرب خلال خمسينيات القرن التاسع عشر، تقنية تسويق الجرائد التي ستزدهر لاحقاً. وعلى هذا المستوى، سيصبح التركيز على تنويع الأداء بدل سعر البيع. فبعد إصدار جريدة **لوفيغارو** اقترح قسيمة اشتراك مؤدى عنها في نهاية السنة[21]. وتكمن أهمية هذا العرض في إعفاء المشتركين من الأداء، في حال اختفاء الجريدة من الأسواق. وقد سمح هذا الإجراء باكتساب موقع هام بالسوق سيتبعه عمل ميداني قائم على دراسة الزبائن وضبطهم. هكذا، سيرسَل ممثلون عن الجريدة إلى الفنادق والمقاهي والنوادي والمطاعم والحمامات ومكاتب أصحاب المهن الحرة، لاقتراح قسيمة الاشتراك، كما سيتم استثمار تقنية أخرى بشكل منظم وممنهج وهي تقنية الإعلان. وسيجعل فيلميسان من هذا الأخير ركيزة أساسية لكل مبادراته الصحافية، مستفيداً من تجربة زميله غيراردان

(20) المصدر نفسه.

(21) المصدر نفسه، ص 26.

(Girardin) الذي كان يموِّل جريدة الصحيفة جزئياً، بفضل الإعلانات الموضوعة بالصفحة الأخيرة.

لهذا، ستفتح جريدة **لوفيغارو** أعمدتها أمام كل الراغبين في الإعلان، من أدباء وأعضاء بالجمعيات الراقية وشخصيات عمومية[22]. وسيتحكم هذا المبدأ العام في الخط التحريري وفي عمل مؤسسة **لوفيغارو**؛ كما سيتضمن "العدد الجسور" (Crâne numéro) في أحسن الأحوال، خبراً ممتعاً أو فضيحة تهز مشاعر المتلقين، وفي أسوأ الأحوال نشرة كاملة من الإعلانات التجارية والتحريرية المؤدى عنها[23]؛ ويكمن التجديد هنا في مراكمة كل الاستعمالات الممكنة للإعلان. طبعاً، سيصدم هذا الفن الإعلاني العديد من معاصري فيلميسان، حيث انتقد ضحاياه غير المباشرين نفاقه وزيفه؛ ومع ذلك سيعتاده الجمهور تدريجاً.

لقد صنع فيلميسان الحدث بالمقارنة مع العديد من مديري الصحف في عصره، لأنه أخضع اختياراته وأحكامه لاعتبارات تجارية، ولم يهتم بالعناوين وبمضامينها إلا بالقدر الذي يرضي الزبائن. وهو ما يفسر تخلّيه دون أسف عن الجرائد العديدة التي أسسها، لأن معيار نجاحها أو فشلها كان تجارياً بالأساس. فبعد صدور مجلة **الحورية الطائرة** ثم اختفائها، كرر التجربة بإصدار مجلة مرآة السيدات (*Le Miroir des dames*) التي لم تستمر أكثر من سنتين. وفي فترة الجمهورية الثانية، اهتم من جديد بالمجال السياسي وأصدر جريدة المصباح (*Lampion*) التي ستختفي بعد ثلاثة أشهر، لتصدر من جديد بمسميات أخرى مثل: كشاف فرنسا (*L'éclaireur de France*) والفم القوي (*Bouche de fer*) أو

(22) المصدر نفسه، ص 34.

(23) Morienval, *Les créateurs de la grande presse en France: Emile de Girardin, H. de Villemessant, Moïse Millaud Les créateurs de la grande presse en France*, pp. 131-132.

لوستوكرو الثرثار (*Le Pipelet Lustucru*). ولأن السياسة كانت مصدر رواج الصحافة في تلك الفترة، فإنه لم يتردد في إبراز مواقفه المؤيدة للملكية في جريدة أخبار باريس (*Chronique de Paris*)، حيث لم يتوان عن تمجيدها، ما أدى إلى منعها من طرف السلطات، لتعود إلى الظهور تحت اسم جديد[24]. وبهذه الطريقة، استغل فيلميسان المجال الصحافي في تلك المرحلة من تاريخ فرنسا.

صحيح أن الإفلاس الاقتصادي والمحاكمات التي تعرض لها جراء مقالاته، وسمت أعماله بالهشاشة وأجبرته على "الانطلاق من جديد" في كل مرة. لكن فترات الفشل والانطلاق، كانت مناسبة للتعلم أكثر، حيث دفعته إلى بناء تصور دقيق للمنتوج الصحافي الحامل للصدقية. ويلخص اختيار **لوفيغارو** كعنوان للجريدة، هذه العملية بِرُمَّتها. فهذا العنوان مستمد من دورية ساخرة قديمة، عرفت المجد حين صدورها وتركت ذكرى طيبة ومكاناً شاغراً بالسوق. وقد سارع فيلميسان إلى إصدار عناوين تدور في فلكها (مثل **الجريدة الوردية** (*La Gazette rose*) و**المخطوط الأصيل** (*L'Autographe*) و**الصحيفة الكبرى** (*Le Grand journal*) و**الحدث** (*L'Evénement*)، ليجد نفسه على رأس مجموعة صغيرة من الصحف وليؤسس نموذجاً لإدارة الصحف، ينتظرها مستقبل زاهر[25].

سيتميز فيلميسان عن زملائه أيضاً بالاستثمار في قطاعات أخرى إلى جانب الصحافة. هكذا، سيصبح شريكاً في العديد من مقاولات الصناعة والخدمات وسيكسب ثروة عقارية من جراء ذلك، كما سيستثمر أرباح مؤسسة **لوفيغارو** في شركات أخرى تنعم بالإعلانات

---

(24) المصدر نفسه، ص 126-127.

(25) Mazedier, *Histoire de la presse parisienne de Théophraste Renaudot à la IVe République, 1631-1945*, pp. 105-106.

داخل الجريدة[26]. وسيساهم هذا الانخراط في عالم الأعمال، في إضفاء مسحة صناعية ورأسمالية على صحافة عصره[27]؛ وأيضاً في خلق عملية للتراكم الرأسمالي المؤسس على الخدمات، ما سيمكن المعاملات الصناعية والتجارية من اكتساب واجهة إعلامية.

وبخصوص إدارة هذه الصحف، فإن الملاحظين سينبهرون من هذا الحضور الكلي (Omniprésence) لفيلميسان في كل مراحل إنتاج النشرات. وبعيداً من العادات المتبعة في أغلب صحف عصره، فإن الرجل لم يكن يعترف بوجود مهام دون المستوى أو يجب انتداب آخرين للقيام بها؛ لذلك كان يهتم بتوظيف المتعاونين وبتحسين صيغ التحرير أو بمراقبة طبع النسخ[28]. ويمكن أن يفهم مثل هذا الانخراط كمؤشر على كون الرجل لم يأتِ إلى الصحافة عن طريق الأدب، بل بواسطة التجارة المتجولة، لذلك فهو ينظر إلى الصحف التي ينشئها، ليس من خلال مضامينها بل بوصفها منتوجات، يتعين العناية بشكلها كي ترضي الزبون. وهذا الابتعاد عن المجال الأدبي هو الذي يفسر الحكم الذي أصدره المؤرخ بيار ألبير (Pierre Albert) على فيلميسان، من أن هذا الأخير "ليس صحافياً حقيقياً"[29]. لكن ألا يرجح مثل هذا الحكم التحديد الأدبي للصحافة؟ ذلك أن الرهان العملي لتصور فيلميسان وآخرين للصحافة، هو تغيير هذا التحديد الأدبي وإبراز كيف أن الصحافي ليس مطالباً بالتفكير ككاتب يحمل رسالة تنوير الرأي العام، لأنه مجرد متعاون داخل مقاولة ذات هدف تجاري بالأساس. لهذا، فإن

---

(26) T. Faucon, *H. de Villemessant par un témoin de sa vie* (Paris: Dentu, 1879), p. 1.

(27) Pierre Guiral, *L'âge d'or du capitalisme, 1852–1879* (Paris: Hachette, 1995 (1976)), pp. 7-12.

(28) Faucon, Ibid., vol. 3, pp. 36-41.

(29) Pierre Albert, *Histoire de la presse politique nationale au début de la IIIe république(1871-1879)* (Paris: Editions Pierre Albert, 1980), p. 894.

عدم كتابة فيلميسان لمقالات بنفسه، لم يمنعه من ممارسة تأثير كبير في الكتابة الصحافية[30]. فقد كان ينظم بعناية طريقة كتابة المتعاونين معه ونوع المقالات التي يتعين عليهم نشرها. فجريدة لوفيغارو مطالبة بأن تجسد دوماً وبالأساس "الجريدة الباريسية الجديدة" التي يمكنها أن تستقبل "كل خبر وكل سجال" شريطة أن يساهما "في مد الجريدة بالحركة التي تفتقر إليها الجرائد الأخرى"[31].

بالآتي، ينبغي أن تظل المضامين مرنة وقابلة للتطور، لأن المهم قبل كل شيء، هو تجددها المستمر. ويمنع في هذا الإطار، استخدام الأسلوب الجدي والممل للمقالات المذهبية (Doctrinaires)، لأن الدعابة والتلميح الذكي واللعب بالكلمات والخيال المبدع، هي الأمور المفضلة دوماً. فلا يجب تعليم القارئ بواسطة النظريات، بل يجب أن يحصل له الانطباع بولوج دوائر السلطة، من خلال الفضول والحكايات والثرثرة[32] (Potin). ينبغي أيضاً الاندماج وسط جمهور وثقافة الشارع، حيث يصبح المرح والنشاط والتجديد، معايير للتمييز بين الصحافي الجيد وغير الجيد[33]. بهذا المقتضى، ستولد "شعرية صحافية" جديدة، ستساهم في تجدد أساليب الصحافة وأصنافها وأركانها (Thérenty, 2007, pp. 174-185 et pp. 235-269).

---

(30) كانت "مقالاته" تأخذ بشكل دالٍّ، شكل مقترحات للعموم وإعلانات مباشرة للقراءة، تواكب افتتاح ركن جديد أو نشر رسالة شخصية معينة. فمن خلالها تتحدد العلاقة التي يريد فيلميسان إقامتها مع القراء الذين يتصورهم كزبائن قبل كل شيء، حيث ينصت إليهم ويسعى إلى إرضائهم بشكل أفضل.

(31) Villemessant, *Mémoires d'un journaliste*, vol. 3, p. 32.

(32) كان ذلك هو موضوع ركن "أصداء" الذي دعا فيلميسان إلى إنشائه.

(33) Morienval, *Les créateurs de la grande presse en France: Emile de Girardin, H. de Villemessant, Moïse Millaud Les créateurs de la grande presse en France*, pp. 155-157.

إنسان اجتماعي

سمح النجاح الذي حققته جريدة **لوفيغارو** لفيلميسان، باكتساب وضع اقتصادي متلائم مع فكرته حول أصوله الأرستقراطية. لكن، ما فائدة هذا النجاح الاقتصادي إذا لم يواكبه اعتراف صادر عن النخب الاجتماعية؟ فلا يمكن لتجربة فقدان المكانة الاجتماعية أن تمحى تماماً، ما لم يحظَ بالمكانة اللائقة وباحترام أعضاء الطبقات الحاكمة ويقبل كفرد من أفرادهم. طبعاً، كان الحصول على هذا الاعتراف عن طريق العمل السياسي، هو المسلك الذي اتبعه العديد من مالكي الجرائد والصحافيين المعاصرين لفيلميسان.

وابتداءً من سنة 1848 تعلم هذا الأخير بصعوبة من خلال جريدتي **المصباح** و**أخبار باريس**، الدفاع العلني عن آرائه السياسية بخصوص شرعية الملكية وبالآتي عن مواقف تعتبر رجعية. غير أن المتابعات القضائية والمحاكمات والسجن، أقنعته جميعها بصعوبة هذه الممارسة وخصوصاً بثمنها الباهظ والمكلف اقتصادياً، لهذا اتخذ قراره بالتخلي عنها. هكذا، وعلى عكس الصحف المتزامنة معها، لم تتموقع جريدة **لوفيغارو** داخل ميدان الصراعات السياسية وعالجت مسائل السياسة بحذر شديد، حينما أصبح النظام الإمبراطوري أكثر ليبرالية عند نهاية ستينيات القرن التاسع عشر. ولربما تعلق الأمر بجانب آخر من التهميش الذي تعرض له فيلميسان. فبالإضافة إلى كون قدراته في مجال الخطابة السياسية والسجال المذهبي، أقل كثيراً من قدراته في مجال التجارة، على عكس أغلب زملائه، فإنه انخرط بالكاد في الشبكات السياسية وكانت علاقاته محدودة جداً في هذا المجال. لهذا، عندما يعتبر الشارحون والمؤرخون ابتعاده عن السياسة "ضربة معلم"، فإن بإمكاننا أن نرى فيها أيضاً تجسيداً للمثال الشهير: "مُكرهٌ أخاك لا بطل" (Faire de necessité vertu).

وقد تجلى تجنب السياسة في أعمدة لوفيغارو من خلال بناء علاقة ساخرة بالشأن العمومي، تخفف من جدية الموضوع المعروض على القراء[34]. ففي عدد 25 آذار/ مارس 1856 تلقى الأمير الإمبراطوري الشاب طلباً للعفو، كي لا تتوقف الجريدة عن الصدور[35]. أما في عدد 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1869، فقد تم الإعلان بشكل مثير وغريب عن السماح من جديد بالحريات الأساسية التي ألغاها نابليون الثالث[36]. وكان غرض فيلميسان من خلال هذه "الشعرية الصحافية"، إضحاك القراء وصنع الحدث عبر الامتاع، ومعالجة الشأن السياسي عن طريق الهمز واللمز. وعندما بدا أن الصحافي السجالي (Polémiste) هنري دو روشفور (Henri de Rochefort) لم يعد يحترم تعاقده مع الجريدة، بفعل هجوماته المتكررة والمباشرة على الخصوم، لم يتردد فيلميسان في مطالبته بمغادرة هيئة التحرير[37]. وعلى الرغم من عدم تنازله عن آرائه[38]، فإنه كان يحتاط من الإعلان عنها بجريدته، مخافة أن يكون لها تأثير سلبي في المبيعات. وقد سمح له ذلك بالانفلات من قبضة الرقابة، بحيث كانت جريدة لوفيغارو معروفة في بداية الجمهورية الثالثة كمنبر سياسي منفتح على كل الاتجاهات.

---

(34) المصدر نفسه، ص 129.

(35) Georges Avenel, Histoire de la presse française depuis 1789 jusqu'à nos jours, Rapport au ministère du commerce (exposition universelle de 1900) par arrêté ministériel du 25 janvier 1899 (Paris: Flammarion, 1900), pp. 484-487.

(36) Faucon, *H. de Villemessant par un témoin de sa vie*, p. 39- 44.

(37) مع العلم بأنه سيساعده على إصدار جريدة بعنوان الفانوس (*La Lanterne*)، انظر بهذا الخصوص: Morienval, *Les créateurs de la grande presse en France: Emile de Girardin, H. de Villemessant, Moïse Millaud Les créateurs de la grande presse en France*, pp. 122-124.

(38) وبهذا الصدد، التقى مرات عديدة بالكونت دو شامبور (Comte de Chambord) الذي كان يطمع في العرش من منفاه، وتحدث معه حول موضوع العودة المحتملة للملكية. انظر: Roget-Mouliéras, "*Le Figaro*": *J. C. de Villemessant, 1854, naissance d'un journal*, pp. 193-200.

ولأن المجال السياسي يتعارض مع تدبيره ومقاربته التجارية للصحافة، فإن فيلميسان حاول بطريقة أخرى، الحصول على اعتراف النخب الحاكمة والانخراط في دائرتهم. هكذا، استخدم جرائده مبكراً كوسيلة لربط مجموعة من العلاقات الاجتماعية، وفق إجراء تبادلي دقيق. فقد خصص للكتاب والفنانين الذين كان ينوي كسب صداقتهم ودعمهم، حيزاً كبيراً في الجريدة للإعلان عن أنشطتهم وإنجازاتهم. وأصبحت هذه الطريقة منتظمة عبر إقامة حفلات عشاء باذخة تتصدر أخبارها صفحات لوفيغارو حيث يعلن فيها بأن خمسين كاتباً وفناناً مرموقين اجتمعوا بمطعم باريسي فخم، أو بأن أشهر رجال المسرح التقوا بالمطعم الفلاني[39]. كما كانت الجريدة تنظم حفلات موسيقية وراقصة وتستدعي إليها نخبة من المثقفين والفنانين بالعاصمة، ثم تبادر بإخبار القراء بمجرياتها[40].

والملاحظ، أن التجديد يكمن هنا في التمفصل المنهجي الحاصل بين فضاءات الصحافة والمجتمع الراقي؛ وسيسمح هذا التموقع المتعدد (Multi positionnalité) لفيلميسان بالرفع من سمعة جريدته وسمعته أيضاً، ليس فقط لدى القراء بل بالخصوص لدى الشخصيات التي عرف بها مجاناً على صفحات جريدته. وتعتبر دعوة النخب إلى المشاركة في أعمال خيرية، ابتكاراً آخر سيصبح عبارة عن تقليد راسخ لجريدة لوفيغارو[41]. هكذا شكلت الكوارث والمآسي والحوادث، مناسبة لتعبئة أفراد الطبقات العليا من أجل مبادرة إحسانية جماعية. وما هو أساسي هنا، هو نشر اسم كل مساهم ومقدار مساهمته، على أعمدة الجريدة. لذلك، كان هذا الإجراء الإعلاني يغري أعضاء الطبقة المهيمنة الذين

---

(39) Faucon, *H. de Villemessant par un témoin de sa vie*, p. 29.

(40) Morienval, *Les créateurs de la grande presse en France: Emile de Girardin, H. de Villemessant, Moïse Millaud Les créateurs de la grande presse en France*, pp. 139-140.

(41) المصدر نفسه، ص 46.

كانوا يجدون فيه تعزيزاً لمكانتهم الاجتماعية. وبالنسبة إلى فيلميسان الذي كان لا يتردد في إعطاء المثل عبر المساهمة شخصياً في الأعمال الخيرية المذكورة[42]، فإن الهدف من وراء ذلك كان هو التقرب من المجتمع الراقي ومشاركة أعضائه ابتداءً من ستينيات القرن التاسع عشر، نمط عيشهم واجتماعهم وسفرهم عبر أوروبا، وهي الأنشطة التي ستشغله في السنوات الأخيرة من عمره.

خلاصة: لا شك في أن هيبوليت دو فيلميسان يعتبر من بين الأشخاص الذين أدخلوا الإجراءات التجارية المقترنة بعقلنة الصناعة الرأسمالية الكبرى، إلى العالم التقليدي للصحافة الفرنسية. وقد حاولنا تأكيد أن السبب يرجع هنا إلى كونه باشر العمل الصحافي كتاجر مارس بيع الأثواب وأدوات الخياطة في مرحلة معينة من حياته، وليس كشخص متعاطٍ للأدب، وهو ما لم يحصل أبداً.

لهذا، يعتبر تفرده حقيقياً؛ وهو لا يعود إلى "عبقرية شخصية" ولا إلى مواهب فطرية، بل إلى تجارب اجتماعية، تمثلت بفقدان المكانة الاجتماعية وفي تكوينه التجاري وابتعاده عن الأوساط السياسية. وقد منحته هذه التجارب موارد أصيلة، ساعدته على إيجاد حلول مثيرة وأحياناً ذكية، للمشكلات التي واجهها مؤسسو الجرائد في عصره. وبطبيعة الحال، فإن عدداً لا يستهان به من هذه الحلول عرف الفشل، بينما عرف عدد آخر منها النجاح الباهر.

(42) Morienval, Ibid., pp. 156-157.

الدرس السابع

التفكير في الابتكار الشخصي كنقل لبُنى العمل الصورية

من عالم اجتماعي إلى آخر

الإقرار في هذا الفصل، بأن إبداعية الفاعل داخل عالم مهني معين، تنبثق من درجة تموقعه الخارجي ومواجهته للممارسات المهيمنة داخل هذا العالم؛ وأيضاً إلى خضوع توقعاته الشخصية لرهانات نشاطه، على اعتبار أن هذا الفاعل لا يتصور النشاط كغاية في ذاته، بل كوسيلة للحصول على شيء آخر أو للارتقاء إلى مرتبة أفضل.

وتشجع هذه الملاحظة الباحثين على عدم تصور العالم المهني المدروس، كعالم منغلق حول ذاته ومحدود وقادر على تسييج أفق ممارسة وحكم الفاعلين. فالأمر يتعلق بالإحاطة به من خلال تداخله مع عوالم أخرى، كما هو هنا شأن عالم التجارة المتجولة وعالم الموضة الباريسية أو عالم المجتمعات الأكثر رقياً (Plus huppées). وقد يعترض علينا بكون الحالة المدروسة في هذا الفصل، تتلاءم مع فترة تاريخية لم تكن فيها مهنة الصحافة قائمة على أسس متينة ولم يكن الوسط الصحافي قادراً على فرض رؤية وممارسات موحدة ومصالح مشتركة في حدها الأدنى، على المنخرطين الجدد؛ كما لم يكن قادراً على معاقبة أولئك الذين يسعون إلى الحصول

على شيء آخر لا صلة له بالمهنة. لكن، سيكون المرء واهماً إذا ما اعتقد أن بإمكان النظام المهني الممأسس، خلق الانسجام التام بين طرق ممارسة أعضائه وإجبارهم على عدم الانخراط في أنشطة أخرى. ولما كانت هذه الحقيقة تصدق على أكثر المهن تنظيماً (Freidson, 1984)، فإنها ستفرض نفسها بشكل أقوى على المهن الأقل تنظيماً، مثلما هو حال الصحافة بفرنسا. لذلك، فإن التفكير في الصحافة المعاصرة انطلاقاً من العلاقات التي كان يربطها شخص مثل هيبوليت دو فيلميسان منذ أكثر من قرن بالمجال الصحافي، لا يخرج عن إطار التخمين. فمن الممكن أن يبين البحث القائم على هذا الأساس، كيف أن علاقات من هذا القبيل أصبحت متجاوَزة وكيف أن هذا الأمر لا ينطبق على كل الحالات.

هكذا، فإن تصور انخراط الصحافيين في أنشطة أخرى وفي حلقات اجتماعية مختلفة عن حلقات مهنتهم، سواء من جهة مسارهم السابق أم من خلال انشغالهم الراهن، يسمح بعدم حصر قدراتهم التوقعية وانتظاراتهم بشكل تام، داخل الإطار المهني وحده (انظر Lahire, 1999). وفضلاً عن ذلك، يسمح هذا التصور بالإقرار على أن تحيين القدرة المشاغبة (Subversif) والابتكارية للفاعل، يمكن أن يتم عبر نقل بُنى الاستدلال والفعل الصورية، الخاصة بفضاءات اجتماعية معينة، إلى عالم اجتماعي آخر.

الفصل الثامن

كيف تولد الموهبة الصحافية عند النساء؟

حالة مارغريت دوران مؤسسة جريدة التمرد

ساندرين ليفيك

بتاريخ 2 كانون الثاني/ يناير 2009، بلغت نسبة النساء الحاصلات بفرنسا على البطاقة المهنية كصحافيات، 44 بالمئة من مجموع الحاصلين عليها. وهذا دليل على أن الصحافة أصبحت في الوقت الحالي، مهنة تزاولها النساء ببلدنا بشكل معقول، ما دامت في متناولهن[1]. طبعاً، لم يكن الوضع منذ قرن مضى، كما هو عليه الآن. ففي تلك الفترة كان اقتران مهنة الصحافة بجنس المرأة يعتبر أمراً غريباً ومثيراً بعض الشي، إن لم يكن مستفزاً من الناحية الأخلاقية (Ney, 2001). وفي كل الأحوال، كان من النادر اجتماع هاتين الخاصيتين لدى الشخص نفسه (أي الأنوثة والعمل الصحافي). فما بين سنتي 1890 و1930، قُدر عدد النساء المزاولات لمهنة الصحافة، ما بين 2 إلى 3 بالمئة من مجموع الصحافيين (Martin, 1997, p. 124, et Delporte, 1999, p. 93). وحتى بعد

---

(1) هذا دون أن ننسى، وكما تذكّر بذلك عدة مؤشرات (وخصوصاً تلك المتعلقة بحجم الراتب أو بإيقاع التقدم في المهنة)، وجود سقف زجاجي بالصحافة كما في غيرها من المهن، يجعل الوضعية المهنية للنساء أكثر هشاشة وأقل جاذبية، مقارنة بوضعية زملائهن من الرجال.

الحرب العالمية الثانية، ظل هذا الرقم ضعيفاً، حيث لم يتجاوز 15 بالمئة سنة 1965، ليصل بصعوبة إلى 20 بالمئة سنة 1974. لهذا، فإن اقتران مهنة الصحافة بالأنوثة، لم يصبح أمراً عادياً إلا مؤخراً. وهنا ستواجه السوسيولوجي الأسئلة الآتية: من هن النساء اللواتي شكلن نسبة 3 بالمئة منذ قرن واللواتي "تجرّأن" على ممارسة مهنة الصحافة؟ وكيف تولدت لديهن فكرة ممارسة هذه المهنة الذكورية؟ وخصوصاً، لماذا لم تبد لهن هذه الفكرة غير صائبة تماماً أو غير واقعية؟

لتقديم بعض الأجوبة عن هذه الأسئلة، سنتوقف مطولاً عند حالةٍ شهيرة ومثيرة بمعنى من المعاني، وهي حالة الصحافية مارغريت دوران (1864 – 1936) التي قامت وهي في سن الثالثة والثلاثين بتأسيس يومية التمرد التي ستنجز بالكامل من طرف النساء. وهذه حالة مثيرة بالفعل، لأنها ستسمح لنا بالتعرف إلى موقف نسائي، أي مناضل وهجومي، في وقت لم تكن فيه غالبية النساء الصحافيات مستعدات بالضرورة للتنظير (Théoriser) بخصوص اختلافهن ولإنتاج خطابات تبرز طموحهن وسعيهن لاحتلال مركز لائق داخل مهنة الصحافة. ونأمل بخصوص هذه الحالة المثيرة، استخلاص الدروس التي تسمح عموماً بإبراز وضعية النساء الصحافيات في تلك الفترة، وبالخصوص إبراز التناقضات العملية التي يمكن أن تولِّدها هذه الوضعية والتي قد تفسِّر – جزئياً على الأقل – الشكل الذي أخذه المسار المهني للصحافيات المعنيات.

لماذا يتعين على المرأة أن تصبح صحافية؟

عند نهاية القرن التاسع عشر، كانت وضعية الصحافيين بفرنسا تتسم بالغموض، لهذا لم تشكل موضوعاً للدراسات المختلفة (Lévêque, 2000). فمرونة المهنة جلبت إليها فئات "مبعدة" من عوالم مهنية أخرى، لأسباب قانونية أو اجتماعية. وذلك هو حال النساء اللواتي حصلن بأعداد كبيرة على تعليم جيد واللواتي مُنعن من مزاولة بعض

المهن، خصوصاً تلك التي تتطلب حيازة الدبلوم، مثل المحاماة أو الطب[2].

وتعتبر مارغريت دوران واحدة من بينهن. فعلى الرغم من كونها لم تحصل على لقب طالبة، إلا أن انتسابها إلى حدود سن الخامسة عشرة، إلى معهد سيدات التثليث (Les Dames trinitaires) بالمقاطعة التاسعة بباريس، جعل منها إنسانة "متعلمة"؛ وفي جميع الأحوال، أفضل تعليماً من أغلب فتيات عصرها[3].

ومع ذلك، فإن مزاولة فتاة "متعلمة" عموماً "مهنة" ذهنية، ومهنة الصحافة بشكل خاص، ليست أمراً سهلاً داخل مجتمع قائم على التقسيم التقليدي للأدوار بين الجنسين الذي يقصي النساء من الفضاء العمومي. ففي تلك الفترة، نادراً ما كانت النساء تعتمدن حصرياً على عملهن الصحافي للعيش، باستثناء حالة الكاتبة والصحافية سيفرين[4] (Séver-ine). وستتجلى جرأة مارغريت دوران المثيرة، في تمكنها على مدى عشرين سنة، من تحقيق الاستمرارية في العمل الصحافي، حيث قامت بالإدارة المشتركة لجريدة الصحيفة وهي في سن الرابعة والعشرين (سنة 1888) وبمهمة التحرير بجريدة لوفيغارو (ابتداءً من سنة 1891) وأخيراً بتأسيس جرائد: التمرد (سنة 1897)؛ والعمل (سنة 1903)؛ والأخبار (سنة 1908). فكيف نفسر هذا الاندماج المهني السريع والناجح؟

(2) Juliette Rennes, *Le mérite et la nature. Une controverse républicaine: L'accès des femmes aux professions de prestige* (Paris: Fayard, 2007).

(3) بخصوص تعليم الفتيات في نهاية القرن التاسع عشر، انظر: Françoise Mayeur, "L'éducation des filles. Le modèle laïque," in: Georges Duby et Michelle Perrot, *L'histoire des femmes en occident* (Paris: Perrin, 2002), vol. 4: Le XIXe siècle.

(4) Evelyne Le Garrec, *Séverine (1855-1929), vie et combats d'une frondeuse* (Paris: L'Archipel, 2009).

طبعاً، لم يكن مستواها الدراسي هو الشرط الوحيد الذي مكن من تحقيق هذه الإنجازات. ففي عصر كان يصعب فيه كسب مال وفير من العمل الصحافي، بدا أن الأصل البرجوازي (Extraction bourgeoise) للمرأة الشابة، مكّنها من إقامة علاقات ضرورية لمراكمة رأسمال اجتماعي، قابل للتحويل إلى رأسمال اقتصادي عندما تكون الفرصة مواتية. وفعلاً، حدث هذا التحويل حينما تمكنت مارغريت دوران من الحصول بفضل علاقاتها، على مناصب متميزة نسبيا بجريدة **الصحيفة** ثم بجريدة **لوفيغارو** ولاحقاً عندما تمكنت من توفير الدعم المالي الكافي بمساعدة أصدقائها، لتأسيس المنابر الصحافية التي ترغب في إصدارها.

وهذا الإتقان في مجال العلاقات (Savoir-faire relationnel) الذي يرتكز على تجربة قديمة وحميمة داخل المجتمع الراقي، ساعدها أيضاً في نشاطها كصحافية. ويقال إنها تمكنت بفضل مواهبها النسائية المفترضة، من "المناورة" بنجاح للحصول على الأخبار، سواء في الصالون الأدبي الذي كانت تشرف عليه أثناء ظهور الحركة البولنجية (Boulangisme) [نسبة إلى الرائد جورج بولانجي)؛ وقد شكلت هذه الحركة في الفترة ما بين 1885 و1891، تهديداً للجمهورية الثالثة - المترجم -]؛ أو بالأماكن العمومية مثل مأوى الأدراج الثلاثة بمدينة رين (Rennes) حيث كانت قضية دريفوس (Dreyfus) تشكل الحدث. وقد ربط أحد الصحافيين بين "جاذبيتها" وأصولها البرجوازية وكتب غداة وفاتها سنة 1936 الآتي: "هي شقراء ذات بشرة بيضاء لامعة وتتميز بذوق رفيع في الملبس وطريقة في التعامل تعود إلى انتمائها للبرجوازية العليا وإلى تلقيها التعليم بمؤسسة داخلية أرستقراطية وتعوّدها المجتمع الراقي. وكانت ودودة بتحفظ، ما مكنها بسهولة من بسط سلطتها؛ فقد كانت تؤثر في الحاضرين بفضل أنوثتها الجذابة، دون أية مبالغة في إثارة إعجابهم"(5).

(5) جريدة الفرنسية (*La Française*)، 25 كانون الثاني/ يناير 1936.

لكن، علينا أن نوضح هذه المسألة. فنحن حينما نتحدث عن "الأصل البرجوازي" وحينما يتحدث الصحافي الذي استشهدنا به عن "البرجوازية العليا"، فيجب ألّا يتخيل المرء بأن الوسط الذي انحدرت منه مارغريت دوران هو وسط البرجوازية الصناعية أو برجوازية الريع؛ ذلك أن الأمر يتعلق ببرجوازية مثقفة بالأساس وبكل تواضع. فما ورثته المرأة الشابة من أسرتها، يتمثل بتربية راقية ورأسمال ثقافي، بدل الثروة المالية أو العقارية، علماً بأن الأسرة كانت مهددة، عند ازدياد ابنتها، بفقدان مكانتها الاجتماعية. فجدُّها من جهة أمها كان محامياً ودافع عن نابليون الثالث قبل أن يصبح إمبراطوراً، وكان ينتمي إلى البرجوازية الثقافية في فترة الإمبراطورية الثانية، بفعل نشاطه كمترجم (لأعمال شيلر (Schiller) بالتحديد) وأيضاً كصحافي. كما أن جدتها من جهة أمها كانت تنتمي إلى دائرة المثقفين وكانت تقوم بمهمة القراءة لفائدة الدوقة هيلين (Héléne) بالبلاط الروسي. أما والدتها فكانت تعيش من الريع، وهي وإن كانت أديبة إلا أنها لم تجد مكاناً في الأوساط الثقافية؛ فبالأحرى الحصول على مداخيل بفضل قلمها ومعرفتها[6]. فضلاً عن ذلك، فقد ارتبطت بعلاقة مع العقيد ألفرد بروشي (Alfred Brocher) الذي سيصبح رائداً في ما بعد؛ وستكون مارغريت دوران ثمرة هذه العلاقة، إلا أن العسكري سيرفض الاعتراف بها رسمياً، وإن كان لم يبخل عليها بحنان ورعاية الأب، كما يؤكد بعض الشهود.

ويمكن تأويل وضعية فقدان المكانة الاجتماعية النسبي، وهي الوضعية التي دفعت مارغريت دوران إلى الانخراط في مهنة الصحافة وترسيخ التقليد الثقافي للأسرة جزئياً على الأقل، كنوع من التحدي.

---

(6) نشير إلى أنها ألفت قاموس النساء الشهيرات، غير أن هذا العمل لم ينشر. انظر بهذا الصدد: Annie Dizier-Metz, *La bibliothèque Marguerite Durand. Histoire d'une femme, mémoire des femmes* (Paris: Direction des affaires culturelles de la mairie de Paris, 1992), p. 5.

ذلك أن هذه المهنة لم تكن محددة المعالم في نهاية القرن التاسع عشر، كما أن الوضعية المقترنة بها كانت عرضة لكل التأويلات، بما فيها تلك التي تعتبرها وسيلة للارتقاء الاجتماعي.

هكذا، ستجسد مارغريت دوران، الإبنة غير الشرعية لأم برجوازية ومثقفة ولأب "حنون" يرفض رغم كل شيء الاعتراف بها ومنحها اسمه، ذلك النوع من التهميش الخاص بالأفراد المتموقعين وسط مختلف العوالم الاجتماعية الذين يترجم وضعهم غير المحدد موضوعياً، بأشكال متنوعة من عدم الاستقرار الرمزي (Instabil-ité symbolique). فحياتها ومساراتها المهنية ستتجلى عبر أوجه متعددة، في فترة كان فيها عالم الصحافة يسمح بهذا التعدد. وستتنوع اهتماماتها، بحيث ستكون ممثلة وصحافية وعضوة بالمجتمع الراقي ومناضلة نسائية ومديرة جريدة ومناضلة نقابية ومدافعة عن الحيوانات[7]. كما ستحاول الانخراط بصيغ مختلفة، داخل فضاءات متنوعة مثل الفن والسياسة والصحافة وحتى الصناعة، ساعية إلى التلاؤم مع كل واحد منها، وهو ما ولد لديها توترات قوية في كثير من الأحيان. فبعد ممارستها للفن وحصولها على الجائزة الأولى في الكوميديا بالمعهد المسرحي وقبولها بمسرح الكوميديا الفرنسية سنة 1881، تخلت عن كل ذلك من أجل شيء آخر، حيث اقترح عليها المحامي والنائب البرلماني جورج لاغير الذي ستتزوجه سنة 1888، منصب مديرة مساعدة بجريدة الصحيفة التي كان يترأسها. لكن ميولاتها ظلت متناقضة رغم حصولها على هذا المنصب. فقد كان زوجها من أنصار حركة بولانجي المذكورة؛ ورغم تبنّيها لهذا الموقف إلا أنها عبرت عن توجهها "اليساري" ودافعت سنوات بعد ذلك عن

---

(7) ساهمت سنة 1899 في إنشاء وتدبير مقبرة للحيوانات بأسنيير (Asnières).

المواقف المساندة لدريفوس. (يتعلق الأمر هنا بالحركة المناصرة للضابط اليهودي دريفوس، الذي وجهت إليه تهمة الخيانة العظمى لا لشيء إلا لكونه يهودياً. وقد أثارت محاكمته مسألة معاداة السامية بفرنسا - المترجم).

وستعلن عن موقفها "النسائي" مع التأكيد كممثلة سابقة، على "أنوثتها" وعلى أن يشمل الإطراء الموجه إليها كلاً من جمالها ونضالها السياسي. والملاحظ، أن كل الكلمات التكريمية التي قيلت في حقها بعد وفاتها سنة 1936، ركزت على تأرجح شخصيتها. كما أن العديد من المقالات التي كتبت حولها أشارت دون انتقاد، إلى الخاصية "المقبولة" أي المعتدلة لالتزاماتها وقدرتها بالخصوص، على التوفيق بين مطالبها النسائية والتقيد بنموذج الأنوثة المحدد من طرف الذكور. وهو ما أقره صحافي لم يذكر اسمه أثناء تكريمها بجريدة **الغرانغوار** (*Gringoire*) قائلاً: "مع السيدة دوران، اختفت إحدى عميدات النسائية الفرنسية. فقد ظلت هذه العميدة محافظة على جاذبيتها، لأنها كمديرة سابقة لجريدة **التمرد** (*La fronde*) كانت مناضلة نسائية (Su-fragette) تتمتع بجمال أخاذ، وهو أمر نادر في تلك الفترة. وفي هذا الإطار، كانت تتميّز بـ"جاذبية خاصة" في إطار ما ندعوه اليوم بالجاذبية الجنسية (Sex-appeal). فقد كانت شقراء متميزة، طويلة القامة، كما أن أناقتها جمعت بين الأنوثة والذوق الرفيع"[8]. وفي جميع الأحوال، كانت تدافع عن مبدأ نسائي يعتمد بشكل مقصود على إغراء الرجال[9].

(8) *Gringoire*, 21 mars 1936.

(9) عبرت مارغريت دوران عن ذلك يوماً قائلة: "إن نجاح النسوانية مدين بعض الشيء لشعري الأشقر. وأعتقد بأن لهذه النزعة رأياً آخر، وهو رأي مخالف للصواب". وهذه عبارة استهلالية استشهد بها جان رابو (Jean Rabaut) ضمن مؤلفه: Jean Rabaut, *Margue-rite Durand (1864-1936): "La Fronde" féministe ou le Temps en jupon* (Paris: =

وهو ما دفع لويز دوبور (Louise Debor)، وهي إحدى المتعاونات بجريدة التمرد إلى القول بأن ما يمارس بالجريدة هو نوع من "النسائية المغرية"[10].

وتجسد الحياة العاطفية لمارغريت دوران التأرجح والتناقض نفسيهما. فقد كان التوتر قائماً لديها باستمرار على مستوى حياتها العاطفية، بين الرغبة القوية في الحفاظ على مظاهر الاحترام البرجوازية وعلى نظام الأسرة من جهة، وبين حياة اللامبالاة (La bohème) والحرية الجنسية من جهة أخرى. هكذا، بمجرد ارتباطها سنة 1885 بجورج لاغير، رفضت أن تظل عشيقة لهذا الرجل المتزوج والأب لطفلين، وطلبت منه الزواج منها وبالآتي تطليق زوجته. لكن بعد ثلاث سنوات من استجابته لطلبها، تخلت عنه لترتبط بالمدير الأدبي لجريدة لوفيغارو، أنطونان بيرفيي (Antonin Périvier) الذي وظفها كمحررة بجريدته. وستثمر هذه العلاقة طفلاً سيحظى باعتراف أبيه، إلا أن مارغريت دوران لن تتزوج بهذا الأخير ولن تعيش معه تحت سقف واحد وستكافح من أجل الحصول على حضانة ابنها، مستخدمة علاقاتها بالدوائر الوزارية العليا، خصوصاً عندما رغب بيرفيي في تكليف أمه بحضانة الطفل. في الوقت نفسه، حافظت على علاقات طيبة مع زوجها السابق ومع أسرته؛ وهذا السلوك وإن لم يكن "ثورياً"، إلا أنه يقدم صورة مغايرة للنموذج البرجوازي للعلاقات الزوجية التي يهدمها الانفعال ويدفع بها إلى الحضيض.

وخلال مسيرتها المهنية، نُسبت إليها علاقات عديدة، بحيث ظلت مثل العديد من "المثقفات" المعاصرات لها "امرأة وحيدة"،

= L'Harmattan, 1996).

(10) *La Fronde*, 19 juillet 1899.

قريبة من الصورة التي رسمتها سيسيل دوفان (Cécile Dauphin) عن "العازبة السعيدة بوضعها والحضرية المنتمية إلى وسط غني، المُحبة للأسفار والمحتكة بالثقافة والمتحررة من الدور المخصوص للمرأة البرجوازية". وأيضاً المرأة "التي أبانت عن كفاءتها في مختلف مجالات الإبداع والحياة العمومية"[11].

وفي آخر المطاف، فإن الأصول الاجتماعية لمارغريت دوران، يمكنها أن تفسر من عدة أوجه، استعدادها وهي في سن الرابعة والعشرين لـ "مغامرة " الانخراط في الصحافة عندما مهّد لها جورج لاغير الطريق، دون أن تكون لديها ميولات مسبقة لممارسة هذه المهنة (لأن هذا الانخراط لم يكن آلياً ولا متوقعاً حتى). وبالفعل، فإن التربية التي تلقتها داخل أسرة برجوازية مثقفة، هي التي جعلتها مقتنعة بقدرتها على "حمل القلم" بالجريدة والاستمتاع بممارسة ذلك. من جانب آخر، فإن الموارد المالية الضئيلة التي ورثتها عن أم فقدت مكانتها الاجتماعية، هي التي حتمت عليها مزاولة مهنة معينة و"كسب قوتها" بنفسها. ذلك ما سعت إليه في البداية عندما أصبحت ممثلة، وهي التجربة التي مدتها بلا شك بالرغبة في الاستقلال الاقتصادي وساعدتها بالخصوص، على ممارسة الحرية الجنسية، ما جعلها ترفض لاحقاً التقوقع داخل دور الزوجة البرجوازية المقترنة بالسياسي جورج لاغير أو بالصحافي أنطونان بيرفيي.

(11) Cécile Dauphin, "Femmes seules," in: Duby et Perrot, *L'histoire des femmes en occident*, p. 524,

وقد اعتبرت هذه الكاتبة بأنه "خلال العشرين سنة الأولى من التعليم الثانوي للإناث بفرنسا (والذي أقره كميل سي في شهر كانون الأول/ ديسمبر 1880)، بلغت نسبة العازبات ضمن المسار المهني للمدرسات وموظفات الإدارة 62 بالمئة. وهي نفس النسبة في التعليم الابتدائي، إلا أنها تجاوزت 75 بالمئة لدى أستاذات التطريز والرياضة والرسم. وستزداد هذه النسبة في القرن العشرين، مع تعميم انخراط النساء في التعيم العالي والمناصب العليا بالإدارة" (المرجع المذكور، ص 529).

وتجدر الإشارة إلى أن العديد من الشارحين (exégètes) سقطوا في خطأ تاريخي عندما ركزوا بشكل حصري، على طموحات مارغريت دوران في أن تكون "امرأة حرة"[12] وعلى مشاريعها المتعلقة بالتحرر الاجتماعي، حيث تجاهلوا سلسلة من التوترات الداخلية ذات الصلة بأصولها وبمسارها المهني، والتي مكنتها من التشبث بهذه الحرية وبالميولات البرجوازية القائمة على احترام الأدوار الاجتماعية والنماذج الذكورية للأنوثة، وأيضاً بالنزعة المحافظة سياسياً (من خلال تعاطفها مع الحركة البولانجية). فهذه التوترات، وليست فكرة "المرأة الحرة" المأخوذة بشكل معزول، هي التي تبرز لنا عموماً نوع التناقضات العملية التي تعين على العديد من النساء "المتعلمات" والملزمات بكسب قوتهن تدبيرها، وهو ما جعل بعضهن مستعدات للاشتغال بالصحافة.

ما الذي تقدمه النساء للصحافة؟

هل تُغير مزاولة النساء لمهنة الصحافة التي كانت مخصوصة في الغالب للرجال مسار العاملين بها؟ يمكن لمثال مارغريت دوران أن يوضح لنا ذلك مرة أخرى وأن يُبرز كيف أن بإمكان المهنة و"التأنيث" أن يتوافقا. ففي نظر المعاصرين لهذه الصحافية، لا يمكن حصر الخاصية المميزة ليومية التمرد التي أسستها هذه الأخيرة سنة 1897، في كونها جريدة نسائية - فقد كانت جرائد من هذا النوع موجودة من قبل - ولا في كونها نشرة محررة ومنجزة بالكامل من طرف النساء؛ بل في كونها مندرجة في حركة المهننة التي كانت تعرفها الصحافة آنذاك. فجريدة التمرد لم تكتفِ بمجرد الدعاية النضالية، بل أعلنت لقرائها بأنها جريدة مهتمة بالخبر. وكما كتبت

(12) نجد مثل هذا الموقف في كتاب إليزابيت كوكار (Elizabeth Coquart) الصادر مؤخراً حول مناقب مارغريت دوران وعنوانه: Elizabeth Coquart, *La frondeuse, Marguerite Durand, patronne de presse et féministe* (Paris: Payot, 2010).

سيفرين – وهي وجه من وجوه هذه اليومية – في إحدى مقالاتها، فإن الجريدة تسعى إلى الدفاع عن "صحافة منتصبة، متداولة ويقظة، تجعل الأحداث في المتناول بواسطة التحقيق ونشر الخبر"[(13)]. وهو ما سيجعلها من عدة جوانب، قريبة من "الصحف الصغرى" لتلك الفترة، حيث إنها لم تكتفِ بالتعبير عن الأفكار والدفاع عن الآراء، بل ستهتم بجمع الوقائع، بما فيها الوقائع العادية المتداولة في الصحف الأخرى، وعرضها بتفصيل على الجمهور[(14)]. وقد لعبت مثلها دوراً مدنياً بيداغوجياً، حيث قدمت نصائح حول تربية الأطفال (Puériculture) وبينت من منظور الوقاية الصحية، فضائل الرياضة. ومثل "الصحف الصغرى" اهتمت بجانب التسلية، عبر تخصيص حيز من الجريدة للروايات المنشورة على حلقات (Romans-feuilletons).

وهذا الميل إلى الصحافة الإخبارية، الشبيه بموقف "الصحف الصغرى"، سيكون له تأثيره في عالم الصحافة، خصوصاً مع متابعة قضية دريفوس. ذلك أن جريدة التمرد لن تدهش القراء فقط بمواقفها المدافعة عن هذا الأخير – والتي أثارت الاستغراب لكونها صادرة عن نساء يعتبرن معاديات للسامية كما أن سوابقهن السياسية المرتبطة بالحركة البولنجية، كانت مشبوهة – بل أيضاً وخصوصاً بالحضور المكثف لمراسلاتها إلى مدينة رين لمتابعة المحاكمة. وقد كافحت مارغريت دوران في إطار دفاعها عن نموذج الصحافي المحقق، من أجل أن تفتح أمامها وأمام كل المتعاونات معها وكل الصحافيات،

(13) Laurence Klejman et Florence Roche fort, *L'égalité en marche: Le féminisme sous la IIIe République* (Paris: Presses des sciences Po, 1989), p. 128.

(14) وهو ما دفع جريدة صدى باريس (*L'écho de Paris*) إلى الحديث بنوع من اللعب بالكلمات عن زمن التنورات، وفي ذلك تلميح إلى كون جريدة الزمن (*Temps en jupons*) اكتسبت صبغة نسائية. انظر: Rabaut, *Marguerite Durand (1864-1936): "La Fronde" féministe ou le Temps en jupon*, p. 36.

فضاءات السلطة التي كانت مخصوصة لزملائهن الذكور. ونتيجة لهذا الكفاح، أصبح بإمكان الصحافيات المعنيات ولوج البورصة والبرلمان والجمعية العمومية بباريس. كما ستزود صحافيات جريدة التمرد ببطاقة مرور تسهل عليهن الاتصال بالمصادر، وقد اتبعت إدارة الجريدة هذه الطريقة كي تؤكد بأن التأهيل المهني وليس الموهبة الشخصية، هو الشرط الضروري للتواصل مع الرجال وتلقي الأخبار منهم[15].

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فقد دافعت إدارة الجريدة بصرامة عن وضعية الأجير في الصحافة وقطعت بذلك الصلة مع نموذج الصحافي الهاوي، السائد في الجرائد المناضلة. وبهذا الصدد، لم تلتزم مارغريت دوران بمنح أجر منتظم لكل النساء العاملات بالجريدة فحسب، بل ستمكنهن من التسجيل بمكتب الشغل، مما سيفتح أمامهن سوق العمل بسهولة. بعد ذلك، اشترت منزل الصحافية سيفرين الموجود ببيار فون (Pierre Fonds) وحولته إلى مأوى للمتقاعدات من الصحافيات؛ وبذلك مكنتهن من الاستفادة من سنوات الخدمة بالصحافة[16]. وتم عبر صفحات الجريدة، إشراك القراء في النقاش حول موضوع شروط عمل بعض الصحافيات والتساؤل حول مشروعية عمل النساء ليلاً بالتناوب وانخراط عاملات الطباعة في النقابة أو الاعتراف بحقوقهن، بما في ذلك حقهن في التصويت داخل المؤسسة. نضيف بأن هذا النموذج الخاص بوضع العاملات بالجريدة كأجيرات، يندرج ضمن الإطار القانوني للمقاولة الصحافية بالمعنى الكامل، لأن جريدة التمرد أنشئت بالأساس على شكل شركة من المساهمين في تمويلها، مع ارتباطها باسم مارغريت دوران

(15) حول ندرة الصحافيات المحققات وصعوبة النزول إلى الشارع والفضاء العمومي بالنسبة إليهن، في أواخر القرن التاسع عشر، انظر مارتن (Martin 2005, pp. 292 sq., et Ney, 2001).

(16) Anne Marie Käppeli, "Scènes féministes," in: Duby et Perrot, *L'histoire des femmes en occident*, p. 575.

التي تديرها بطريقتها وتخلق الأنشطة وتنظم حفلات العشاء ذات الصبغة البرجوازية وكذلك الحفلات الموسيقية والعروض المسرحية.

بذلك، يمكن تصنيف مشروع جريدة التمرد في خانة الحداثة الصحافية (La modernité journalistique)، لأنه اعتمد وإن بشكل محدود على التقنيات التجارية للصحافة الصناعية والرأسمالية. فقد واكبت صدور العدد الأول من الجريدة، حملة إعلانات تبرز التنوع الاجتماعي للقارئات المحتملات وتؤكد أن بإمكان الجريدة الاستجابة لمنتظرات كل قارئة[17]. وتم في هذا الإطار، منح "الامتياز" لبعض القارئات مثل المعلمات اللواتي خصصت لهن الجريدة أسعار اشتراك منخفضة[18]. كما زودت القارئات ببطاقات تمويلية تمكنهن من اقتناء آلات الخياطة والبورتريهات الملونة بأثمان منخفضة. وتبرز تقنيات البيع المتنوعة هذه، التطور الذي عرفته الصحافة الملتزمة عند نهاية القرن التاسع عشر، حيث تأرجحت بين النضالات السياسية الموجهة وإدخال صيغ الواقعية الاقتصادية ومبادئ المردودية في اشتغالها اليومي[19].

والحال، أنه في عالم صحافي خضع تدريجياً للفعالية الاقتصادية، لم يتمكن النموذج الذي جسدته مارغريت دوران، بوصفه ملتزماً ومبدعاً وتربوياً في آن، من الصمود أكثر من ثلاث سنوات[20]. وبإمكان كلمات

(17) يظهر الإعلان الذي اختارته مارغريت دوران ورسمته هيلين ديفو، عاملة (أم لأطفال) في الواجهة، ترشدها برجوازية نحو اتجاه معين. ونرى في المستوى الثاني معلمة تحمل كتاباً وفي الخلفية قروية بوشاح.

(18) Dizier-Metz, *La bibliothèque Marguerite Durand. Histoire d'une femme, mémoire des femmes*, p. 17.

(19) نذكر كمثال على ذلك، التطور التدريجي لجريدة برق الغرب، من الالتزام النضالي في البداية، إلى يومية واسعة الانتشار، مبنية على أسس رأسمالية، انظر: (Lagrée, Harismendy. et Denis, 2000)

(20) ستصدر الجريدة بعد ذلك، لكن عبر فترات متقطعة.

التأبين التي قيلت في حقها، أن تساعدنا على توضيح أهمية وحدود هذا التوجه المهني الذي ظهر عبر التجربة العابرة لجريدة التمرد، ومن خلال المسار الكامل لمديرتها. فقد أشاد زملاء هذه الأخيرة بجمالها، كما اعترفوا بلباقتها وقدرتها على ربط علاقات اجتماعية مختلفة. وهناك فضائل أخرى تم ذكرها، مثل ثقافتها العامة وخبرتها وموهبتها البيداغوجية. هكذا، اعتبرت "أميرة الصحافة النسائية"[21]، كما أقر كل المتحدثين عنها على أعمدة الصحف، بفضل "ذكائها المتفوق" الذي تجلى طوال حياتها "وبحزمها وأيضاً بكفاءتها التي لا تضاهى"، حيث "استثمرت مواهبها المتميزة لفرض كلمتها وأفكارها"[22].

يتبين لنا بأنه إلى جانب الفضائل المعترف بها عادة للأشخاص من الوضع والجنس نفسيهما لمارغريت دوران (الجمال، الإغراء، القدرة على التواصل)، هناك فضائل كونية متوافرة لديها، وهي التي عملت جريدة التمرد على تثمينها من خلال نظامها الداخلي. هكذا، فتحت هيئة التحرير، المجال أمام أشكال متعددة من التخصص والخبرة: فبولين كيرغومار (Pauline Kergomard) المفتشة العامة بدور الحضانة، كُلفت بمسائل التربية؛ وماتيلد ميلت (Mathilde Melit) العضوة بجمعية الاقتصاد السياسي كُلفت بمتابعة المسائل المالية والمتعلقة بالبورصة؛ واهتمت الروائية جان ميسم (Jeanne Misme) بالنقد الأدبي

---

(21) هذه العبارة صادرة عن هنرييت صوري (Henriette Sauret) ضمن صوت النساء (*La voix des femmes*)، فاتح نيسان/ أبريل 1936.

(22) انظر على التوالي:

François Ferrand, "Président des amis de Pierrefonds," *Le Médical* (19 septembre 1936); *Le journal de la femme* (21 mars 1936), et "Suzanne Normand," *Marianne* (avril 1936),

وقد سبق لسيفرين أن أكدت سنة 1922، بأن مقالات مارغريت دوران بجريدة لوفيغارو "غالباً ما أبانت عن مستوى عميق يجعلها قريبة من نساء الموسوعة" (*La volonté*, 12 juin 1922).

والمحامية ماريا فيرون (Maria Verone) بالركن القانوني بالجريدة. وطبعاً فإن القاسم المشترك بينهن، هو كونهن مناضلات نسائيات؛ لكن تأثيرهن في القراء يرجع إلى كفاءتهن المقترنة بشواهدهن وبألقابهن المهنية (Lévêque, 2009).

وإذا كان العمل الصحافي لمارغريت دوران قد اتسم في تسعينيات القرن التاسع عشر بالالتزام والقرب من عالم السياسة، فإنه تميز أيضاً بنوع من الحرية وبالبعد الراقي والميل الأدبي، وهي خصائص ساعدت المرأة الشابة على الانخراط في هذا العمل ومكنتها في آخر المطاف، من تحديد توجه واضح نحو نموذج مهني متميز عن الخصائص التقليدية والهاوية والمتجذرة سياسياً، وهي الخصائص التي وسمت عملها الصحافي في البداية، باسم النضال من أجل المساواة بين الجنسين.

خلاصة: لماذا اتجهت النساء صوب مهنة الصحافة التي كانت تعرف هيمنة ذكورية بفرنسا في أواخر القرن التاسع عشر؟

من الصعب إعطاء جواب شامل بالارتكاز على مثال مارغريت دوران وحده. ومع ذلك، فإن الحالة المثيرة لمديرة جريدة التمرد، تسمح باستخلاص بعض الدروس القابلة للتعميم. فهي تثير انتباهنا في المقام الأول، إلى الدور الذي يمكن أن يؤديه غياب معالم ومبادئ تنظيمية محددة وعدم النص على الدبلومات أو الكفاءات الإشهادية (Qualifi- cations certifiées) في مجال الصحافة، مقارنة مع مهن ثقافية أخرى؛ وهو ما شجع بعض النساء على مزاولتها. فغياب التحديد مكن من تثمين تنوع الكفاءات والإيقاعات، حتى لو كانت خارج ميدان الصحافة، ويكفي بهذا الخصوص أن يتمتع المرء بكفايات أدبية قابلة للتحويل إلى رأسمال اجتماعي، تتم مراكمته وتحويله بدوره إلى مناصب ورأسمال اقتصادي.

من جانب آخر، يتبين من مثال مارغريت دوران، أن المرشحات

لمزاولة مهنة الصحافة، يعبِّرن عن ميولات متأرجحة. فمن جهة، كان الرأسمال الاقتصادي الضعيف المتوافر لديهن، ملزماً لهن "بكسب قوتهن" بطريقة مستقلة. ومن جهة أخرى، كان من اللازم التمتع بحد أدنى من التعليم ومن الانتماء إلى المجتمع الراقي، لتحقيق النجاح المهني. ولم يكن الجمع بين هذين المطلبين المتناقضين اجتماعياً في تلك الفترة، أمراً مألوفاً. وهو ما يفسر كيف أن الموهبة الصحافية لدى أغلب النساء في نهاية القرن التاسع عشر، بما فيهن الأديبات، كانت محدودة.

ومن الممكن أن يقدم لنا مثال مارغريت دوران درساً عاماً هنا. فهو يبرز بوضوح، التوافق الحاصل بين تأنيث ومهننة المجال الصحافي. وقد أكدنا في الصفحات السابقة كيف فرضت مديرة جريدة التمرد مع بعض زميلاتها في ميدان الصحافة، تصوراً أكثر مهنية وتنظيماً واستقلالية إزاء عالم السياسة. مع العلم أن عدم التحديد الذي سبق ذكره، كان يسهِّل ولوج المهنة. ذلك أن توجيه العمل الصحافي من المنظور النسائي إلى المهننة والعمل المأجور (salariat)، سيسمح بإقرار مزيد من المساواة بين الجنسين في هذا المجال؛ وهو ما لاحظناه بخصوص المطالبة بالمساواة بين الرجل والمرأة في ولوج دوائر السلطة. وعلى العكس من ذلك، فإن عملية المهننة التي تطورت خلال القرن العشرين والتي تسارعت بوتيرة قوية في ثمانينيات القرن المذكور، ساهمت في إخضاع مهنة الصحافي بشكل أكبر، لمقتضيات الحصول على الشهادة والتحكم في المعارف التقنية المشفرة، دونما اهتمام بجنس حامليها.

الدرس الثامن
يجب أخذ عدم تلاؤم المبتكر وامتثاله أيضاً، بعين الاعتبار

يؤكد هذا الفصل مثل سابقه، أن قدرة بعض الفاعلين على الشغب والابتكار، تكمن في هامشيتهم وبرّانيتهم (Exteriorité) إزاء المعايير القائمة بعالم الإنتاج الذي يسعون إلى الاندماج بداخله. ولأن مارغريت دوران امرأة، فإن طموحها في أن تصبح صحافية كما تبين لنا، سيكون متناقضاً مع المعايير المتبعة بعالم الصحافة في عصرها. وقد دفعها ذلك إلى ابتكار صيغ جديدة لممارسة هذه المهنة، ستمكنها من احتلال مركز محترم في إطارها. غير أن هذه المواقف ستبرز من جانب آخر، قوى الضبط والمراقبة الخاصة بالعالم المهني الذي تريد الانخراط فيه، وهي القوى التي تحتم عليها الابتكار في حدود والامتثال لمنتظرات زملائها، وإلا تعرضت للتهميش.

يتطلب هذا المثال من الباحث الإحاطة - ليس فقط - بعدم تلاؤم المبتكر، ولكن أيضاً بامتثاله وسعيه إلى احترام القواعد المشتركة. صحيح أن الاعتراف بهذا البعد الثاني يتعارض مع أكثر الخطابات تقديساً للفرد، والتي تقوم في الغالب على تقريظ مواقف المبتكر الخارجة عن المألوف وجرأته في القطع مع التقاليد. لكن مماهاة الفرد المبتكر بالقدرة على إجراء القطيعة، لا يعاد فيها النظر ولا تفقد

قيمتها عندما يؤخذ الامتثال إزاء ممارسات ومنتظرات الوسط الاجتماعي بعين الاعتبار.

والحال، أن التفكير المغاير لن يصدر إلا عن تصور فرداني متطرف. فإذا تأملنا الأمر جيداً، سنجد بأنه لا يمكن لأية عبقرية فردية ولا لأية جرأة شخصية ولا لأية شجاعة في القطع مع العادات الجماعية، أن تحصل ما لم يكن فاعلها مشبعاً بثقافة مادية أو مهنية وبالآتي، خاضعاً لقواعد مشتركة عليه الالتزام بها.

ومن المؤكد، أن هذا الإقرار يلغي مبدئياً "إمكانية الابتكار الخالص كما نتمثله عادة، عندما ننسب إلى المرء إبداع شيء ما" (Leroi-Gourhan, 1950, p. 412) لكن، وعلى عكس ما يعتقد، فإن هذا الإقرار لا يدفع العلوم الاجتماعية إلى التخلي عن التفكير في الابتكار الشخصي، كما لا يلزم هذه العلوم برفض القدرات الإبداعية للأفراد. فهو يؤدي فقط إلى التفكير في الابتكار كعمل متجذر ومقبول اجتماعياً واعتبار القدرات الإبداعية لدى الفاعلين، ذات مصدر اجتماعي.

الفصل التاسع

ألبير لوندر وممارسة العمل الصحافي على مضض

سيريل لوميو

سنحاول هنا إبراز المفارقة الآتية: إذا كان ألبير لوندر قد اعتُبر مرجعاً مؤسساً للصحافة الفرنسية، فلربما كان مردّ ذلك هو عدم اقتناعه بوضعه كصحافي. كما إن قوة الابتكار لدى من كان يدعى "أمير الصحافيين المحققين"، نتجت في الأساس من عدم قدرته على التقيد بالمهنة الممارَسة من طرف الزملاء؛ وخصوصاً من عدم الالتزام بقواعد الواقعية المرتبطة مباشرة بالخاصية الصناعية والتجارية للتنظيمات الصحافية الحديثة.

على هذا المستوى، تشير حالة ألبير لوندر إلى أن بإمكان الابتكارات الحاسمة أن تنتج، بشكل غير متعمد في الغالب، من تدبير المبدع القلق لاتجاهات الفعل لديه[1]. وللإبانة عن ذلك، يتعين الإقرار مسبقاً بتصور تعددي للأنا، يشمل التوترات الداخلية التي يعيشها الفرد، كما يتعين رفض وصف شخصيته بصيغ تحيل على التكوين المتراص (Monolithique) وعلى البعد الواحد (Unidimensionnel). وينبغي لبناء هذا التصور، التركيز على لحظات الاختيار التي تصبح فيها

---

(1) انظر بهذا الخصوص (Elias, 1991a).

التناقضات العملية غير قابلة للتدبير من طرف الفاعل، حيث تدفعه إلى إيجاد "حلول" مبتكرة أحياناً للتقليص من حدتها.

إن فهم منطق هذه التوترات العملية وتفسير مصدرها بالنسبة إلى الفاعل وضبط كيفية العمل على تهدئتها مؤقتاً، من خلال مواقف أو أعمال جديدة، تشكل مسعى يسمح بإبراز القدرات الإبداعية الخاصة بهذا الفاعل، دونما خضوع لإيديولوجيا الموهبة أو للأوهام التي ترجع كل شيء إلى العبقرية الفطرية (Le génieinné).

كيف يصبح المرء شاباً غير مسؤول؟

في أواخر سنة 1903، تلقت السيدة فلوريموند لوندر (Florim- onde Londres) القاطنة بشارع بيس (Besse) بفيشي (Vichy)، رسالة من الشركة الأستورية للمعادن بليون (Lyon) جاء فيها:

"إن ابنك يا سيدتي يقوم بعمله عن طيب خاطر، لكنه ينظم الشعر بكثرة وليس له أي ميل إلى التجارة!"[2]. وكان الشاب ألبير الذي لا يتجاوز عمره التاسعة عشرة، قد حصل على وظيفة محاسب بهذه الشركة سنة ونصف السنة من قبل، بفضل تدخل والديه اللذين كانا يديران فندقاً عائلياً متواضعاً. هكذا، سيتم طرده من العمل؛ والأدهى من ذلك أنه سيركب القطار المتجه إلى باريس، مساء ذلك اليوم، دون أن يعرف أين سيقطن ولا كيف سيعيش؟ والسؤال الذي يطرح هنا هو: كيف نفسر مثل هذا السلوك اللامسؤول والاندفاعي؟

مع ذلك، فإن ألبير لم يكن يفتقر إلى الحس الواقعي. ففي كل يوم، كان يتوجه بانتظام إلى عمله (لأنه من الضروري "كسب القوت" وتجنب كل ما يثير حزن الوالدين اللذين حصلا له على هذه الوظيفة "الجيدة")

(2) Florise Londres, *Mon père* (Paris: Le serpent à plumes, 1934), p. 32.

وكان يقوم بالمهام الموكولة إليه عن طيب خاطر. لكن ملء الخانات بأرقام لا تعنيه، كان يشعره بنوع من الضغط الذاتي (Auto Contrainte). هكذا، وبموازاة مع العمل بالشركة، بدأ ألبير يشارك في ملتقيات "جمعية صغيرة من الأدباء"، يتم تنظيمها كل مساء بحانة/ مطعم عنوانها "قدر السلاقة" (Pot-au-feu) (وهو طعام مركّب من اللحم المسلوق والخضر). ففي هذه الحانة/ المطعم المدخنة، كان أعضاء الجمعية يتناولون الشراب ويتحدثون في مواضيع الفن والشعر إلى وقت متأخر من الليل. وقد ارتبط لوندر سريعاً بعلاقة صداقة مع شباب مشاركين في هذا الملتقى الأدبي المتحرر الذي كان ينتقد فيه كل ما هو برجوازي[3]. وتمكن بفعل هذه العلاقة من نظم الشعر وعمل رفقة أصدقائه الذين كانوا يزاولون في النهار مهناً تسمح لهم بـ "كسب القوت"، على وضع مشاريع أدبية وفنية ليلاً، حيث تعاهدوا على تحقيق مستقبل زاهر بباريس يسمح لهم بـ "الارتقاء" اجتماعياً. لهذا اتسم تصرف ألبير لوندر بالتعقيد الذي يحتاج إلى إعادة بناء من طرف الدارس، كي يتمكن من فهم ديناميته. فالضغط الذاتي الذي كان يحس به بالشركة الأستورية للمعادن كان واقعياً؛ إلا أنه كان يواجَه بمنتظراته الشعرية؛ كما أن تأثير فقدانه لعمله في علاقته بأبويه وفي أوضاعه الحياتية ظل قائماً، لكنه سيخف نتيجة استمتاعه المتزايد برفقة أصدقائه وبفضل احترام قواعد الشخصية والحميمية واسترداد ما ضاع. وكلما قويت التفاعلات مع الجماعة المذكورة في ظل القاعدة الطبيعية، كلما تضاعفت لدى الشاعر – المحاسب (Poète-compt-able) الشاب، اتجاهات الفعل وفق قواعد الواقعية[4].

---

(3) المصدر نفسه، ص 27-33.

(4) بخصوص مفاهيم كل من القاعدة الطبيعية والعمومية والواقعية المستخدمة في هذا التحليل، انظر (Lemieux, 2009). أما بالنسبة إلى تحديد ما يميز هذه الأصناف من القواعد داخل الصحافة (مثل الشخصية واحترام معيير المنافسة وتعدد الأصوات (Polyphonie)... إلخ) فيمكن الرجوع إلى الهامش رقم 10 بمقدمة هذا الكتاب.

بقي علينا أن نفسر لماذا أحس ألبير لوندر فور وصوله إلى ليون بالانجذاب إلى الشباب الذين سيربط معهم علاقة صداقة؟ ولماذا انخرط معهم في لعبتهم وشاركهم في طقوسهم الليلية؟ ولماذا شعر بالمقابل، بالنفور من العمل الموكول له بالشركة الأستورية للمعادن؟ ورغم افتقارنا إلى المعطيات البيوغرافية، إلا أنه من الواضح أن الإجابة توجد في الاستعدادات المتوافرة لديه، قبل مجيئه إلى ليون والتي طورت لديه مسبقاً، اتجاهاً طبيعياً للفعل، أي طريقة تكتسي معنى إيجابياً داخل القاعدة الطبيعية. ويمكننا أن نستحضر هنا فترة تمدرسه التي لا نعرف عنها الشيء الكثير، عدا كونه غير مجتهد كتلميذ[5]؛ وأيضاً التربية التي تلقاها داخل وسطه الأسري والتي لا نعرف عنها الشيء الكثير، عدا كونها لم تتسم بالقمع[6].

كيف يصبح المرء محققاً صحافياً تتسم لغته بالطابع الأدبي:

بتاريخ 21 أيلول/ سبتمبر 1914، ظهر أول مقال موقَّع من طرف ألبير لوندر بجريدة الصباح (*Le Matin*). وكان في العشر سنين السابقة ينشر أوراقاً مختصرة غير موقعة، في ركن أصداء برلمانية بكل من جريدة **الخلاص العمومي** (*Salit Puplic*) وجريدة **الصباح** المذكورة. لكن الأمر سيختلف ابتداءً من هذا التاريخ، حيث سيقوم بتحقيق حصري حول كاتدرائية مدينة ريمس (Reims) التي تعرضت للقصف من طرف الألمان. فقد كان أسلوب المقال مثيراً، إذ تم سرد الوقائع "الخام" بعبارات استنكار غير معتادة، ممزوجة بشاعرية متمثلة باللجوء

---

(5) Pierre Assouline, *Albert Londres: Vie et mort d'un grand reporter (1884-1932)* (Paris: Gallimard, 1989), pp. 26-27:

"لم يكن مستعداً لإتمام دراسته (..) وكان يرفض كل مجهود متواصل. فكل عمل تطبيقي يصبح متعباً له، وكل تركيز ممتد يشعره بالوهن".

(6) Londres, *Mon père*, p. 27.

غير المنتظر للاستعارات (Métaphores). هكذا، شبهت الكاتدرائية بشخص يحتضر وشبهت جوانبها المدمرة بالأطراف المبتورة والدامية (Moignons sanglants) الممتدة نحو السماء. ورغم عدم امتلاكنا معطيات دقيقة جداً حول هذه النقطة، إلا أنه من المحتمل أن يكون إدراج هذه الجرعة الكبيرة من التهييج (الباتوس (Pathos)) الأدبي في سرد الأحداث، قد أثار الشكوك والانتقادات داخل جريدة **الصباح** التي كانت واقعية الصحافة الأنجلو ساكسونية تشكل بالنسبة إليها، نموذجاً ممتازاً يجب الاقتداء به[7]. لهذا، عندما استقال لوندر من الجريدة بعد خمسة أشهر من صدور المقال، حيّاه رؤساؤه بالطريقة الآتية قائلين: "مع السلامة! فلسنا في حاجة إليك، لأنك أدخلت فيروس الأدب إلى جريدة **الصباح**!"[8]. ولا بأس من الإشارة إلى أن العبارات الاستفزازية غير البريئة بالمقال، ساهمت في نجاحه[9]. فكيف نفسر عدم احترام لوندر لمقاس "التحقيق" المعتمد بالجريدة؟ هنا أيضاً، ينبغي أن يتوقف البحث التفسيري عند التوترات الداخلية للفاعل. لنتأمل أولاً الواقعة الآتية: تعتبر جريدة **الصباح** التي كانت من بين اليوميات الوطنية الأربع الكبرى، مقاولة صناعية وتجارية واسعة، ينظم فيها عمل الصحافيين بطريقة متميزة حول قواعد الواقعية الاقتصادية، المتمثلة باحترام مقاسات البث والإنتاج ومعايير المنافسة[10].

في مثل هذا العالم، تصبح قاعدة الشخصية غير ملزمة، "فيومية

---

(7) حاولت جريدة **الصباح** فعلاً، وبتأثير من رئيس تحريرها استيفان لوزان (Stéphane Lauzanne)، استلهام كل من التايمز (*Times*) ونيويورك تايمز (*New York Times*) (انظر Assouline, *Albert Londres: Vie et mort d'un grand reporter* (*1884-1932*), p. 55).

(8) المصدر نفسه، ص 90.

(9) المصدر نفسه، ص 78.

(10) كانت جريدة **الصباح** تخوض حرباً بلا هوادة ضد يومية الصحيفة المنافسة لها. وطبعاً فإن أعضاء هيئة التحرير بالجريدتين، كانوا يشاركون في هذه "الحرب"، المصدر نفسه، ص 53.

الصباح التي اكتشفها ألبير لوندر من الداخل، لا تُذكَر فيها أسماء منجزي المقالات في الغالب"[11]. بالمقابل، يتم فيها تشجيع واحترام قاعدة الإعلان عن إنهاء التعاون، من طرف الزملاء والرؤساء بالجريدة، ما دام من السهل في هذه الحالة فقدان الوظيفة. وقد أدرك لوندر بدون شك، وهو الأرمل الشاب الذي يكسب قوت يومه بالكاد ويتحمل مسؤولية طفلته الصغيرة ويعين أبويه خلال فصل الشتاء[12]، بأنه مطالَب - لكي يحافظ على عمله بركن "أصداء برلمانية" وعلى الراتب الهزيل الذي يتلقاه - بأن يحترم قواعد الواقعية كشرط لإدماجه داخل هيئة التحرير. وفعلاً، فإن الأهمية التي كان يوليها رؤساؤه لقاعدة احترام معايير المنافسة، هي التي سمحت بترقيته فجأة في شهر أيلول/ سبتمبر 1914 إلى مرتبة الصحافي "الكبير" المكلف بالتحقيقات، بما تتضمنه هذه الترقية من امتيازات (تمويل مهمته بمدينة ريمس، إنجاز مقال يحظى بالأسبقية مع توقيعه شخصياً).

ولما كان أبرز أعضاء هيئة التحرير قد انتقلوا إلى مدينة بوردو (Bordeaux)، فإن الجريدة ستفتقر بباريس، إلى الصحافيين المكلفين بالتحقيقات، في الوقت الذي كانت فيه الأحداث تتسارع بالجبهة القريبة وكان الصراع مع اليوميات المنافسة يتزايد. وبالرغم من كون التحقيق الصحافي الذي أنجزه لوندر لم يحترم بتاتاً مقاس البث المعتاد، فإنه تضمن ميزتين على الأقل حسب رؤسائه. فمؤلفه احترم مقاس الإنتاج (حيث استغرق سفره إلى ريمس ذهاباً وإياباً، زمناً قياسياً) وتجاوز منافسيه بالخصوص (إذ لم تكن أية واحدة من اليوميات الأربع الكبرى قد نشرت تحقيقها حول قصف مدينة ريمس).

لذلك، لا يمكن تفسير عدم احترام لوندر لمقاس "التحقيق"،

---

(11) المصدر نفسه.

(12) = Londres, *Mon père*, pp. 35-36.

استناداً إلى أهمية قواعد الواقعية بمحيط عمله. فما دام المقال يفتقر إلى الواقعية من منظور مقاس البث، فإنه يتعين علينا أن نبرز تناقضاً عملياً هنا، وأن نهتم بالآتي بجانب آخر من الممارسة الصحافية. فعندما أصبح لوندر صحافياً، لم يتخلَّ عن مشروعه في أن يصبح شاعراً كبيراً. وفي الواقع، فإنه أصدر منذ وصوله إلى باريس، أربعة دواوين شعرية واستقبل من طرف فرانسوا كوبي[*] (François Copée)؛ وتلقى رسالة تشجيعية من موريس باري[**] (Maurice Barrès)؛ كما أن بعض قصائده اختيرت ضمن المجموعة الشعرية التي أصدرها ألفونس سيشي[***] (Alphonse Séché)، تحت عنوان: **أجمل الأبيات الشعرية** في سنة 1912.

ما عدا ذلك، لم يحصل لوندر على أي اعتراف أدبي حقيقي. وقد أدرك تدريجياً حدود قدرة معاصريه على الاعتراف بقيمته، ولربما أدرك أيضاً حدود موهبته الشعرية، لذلك عبر عن هذا الجانب المؤلم من تجربته، في العديد من أشعاره[13]. هكذا، ستنتقل علاقته بالنشاط الشعري من القاعدة الطبيعية المتمثلة بالالتزام التلقائي التام والفوري بفعل الإبداع، إلى القاعدة العمومية المتمثلة بشعور التمرد إزاء عدم قدرة الجمهور والنقاد

(*) شاعر وروائي فرنسي، اعتبر من أكثر الشعراء شعبية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (1842-1908) [المترجم].

(**) كاتب وسياسي وهو من رواد اليمين الوطني الفرنسي (1862-1923) المترجم.

(***) صحافي وكاتب ومدير المسرح الفرنسي (1876-1964) [المترجم].

(13) كتب صحافي بجريدة **القرن** (*Le Siècle*) بخصوص ديوان **النفس المهتزة** (*L'âme qui vibre*) الذي أصدره لوندر سنة 1908، الآتي: "يعاني هذا الشاب تحمل أشياء كثيرة، دون أن يجد صدى لذلك من حوله. ويعبر عن معاناته بأبيات شعرية جميلة، هي تارة ابتهالات وتارة أخرى شكاوي مؤلمة". انظر: Assouline, *Albert Londres: Vie et mort d'un grand reporter (1884-1932)*, p. 47,

وقد انضاف إلى ألم عدم الحصول على الاعتراف، ألم الموت المفاجئ سنة 1905، لزوجته مارسيل (Marcelle)، والذي كان مصدر حزن وشعور بالظلم عبرت عنهما العديد من قصائده.

على الاعتراف بقيمة عمله. بالآتي، عبر ألبير لوندر في شهر أيلول/ سبتمبر 1914، عن مشاعر استنكار عميقة وعن منتظرات بخصوص عدالة لم تتحقق ولم تتجسد إلا في الشعر الغنائي (Poésie lyrique). ولم يشك رؤساؤه عندما كلفوه بإنجاز تحقيق ريمس، في أنهم سيمنحونه مجالاً للتعبير وهو الصحافة، حيث سيتمكن من تحرير هذه المشاعر وتفعيل تلك المنتظرات.

كيف يصبح المرء إرهابياً بالقوة؟

في ربيع 1918، قرر ألبير لوندر القيام بتحقيق كبير بروسيا حيث وقعت الثورة البلشفية. وتمكن من إقناع زميله إدوار هيلسي (Edouard Helsey) الصحافي المكلف بالتحقيقات بيومية الصحيفة، بالاشتراك معه في هذه المغامرة. لكن المشكلة تمثلت بالحصول على الترخيص وجمع الأموال الكافية للقيام بالمهمة. وهنا تشكلت لديه فكرة بيع خدماته للحكومة الفرنسية عبر القيام بمهمة تجسس سرية، ممولة من طرف مخابرات فرنسا، تحت غطاء نشاط صحافي رسمي. وقد اعتبر فيليب برتيلو (Philippe Berthelot) الكاتب العام بوزارة الشؤون الخارجية، اقتراح الصحافيين القيام بهذه المهمة بالأمر "الهام جداً" وطلب منهما صياغة تقرير كتابي حول مراحلها. واشتغل لوندر طوال الليل على صياغة التقرير؛ وعندما اطلع زميله هيلسي على النص مع بزوغ الفجر، أصيب بالهلع. ذلك أن لوندر اقترح استخدام مساعدين للقيام باغتيال كل من لينين (Lénine) وتروتسكي وتخريب القناطر والسكك الحديدية. اعتبر هيلسي إذن بأن النص "مشبع بالرومانسية وإرهابي"؛ وكان النقاش حاداً بين الرجلين بهذا الخصوص[14]. وفي الأخير قبل لوندر بصياغة تقرير معتدل اتخذت وزارة الشؤون الخارجية موقفاً إيجابياً تجاهه، غير أن العملية لم تنجز لأسباب خارجة عن إرادة الجميع.

(14) المصدر نفسه، ص 149.

ولم يخفِ بيار أسولين، مؤلف سيرة حياة ألبير لوندر قلقه بشأن هذه الحكاية. وما أقلقه أكثر هو سعي الصحافي الكبير إلى تلقي تمويل سري وإسداء خدمات للحكومة الفرنسية بدون أي تأنيب للضمير (Sans état d'âme). "ذلك أن أخلاقيات مهنة الصحافة كانت ستنتهك على أقل تقدير. طبعاً، لم يكن هذا الأمر جديداً، فقد كان العديد من الصحافيين الإنجليز يتعاونون سراً مع وزارة الخارجية (Foreign Office) بلا أي تحفظ (..) ومع ذلك، فإن صيغة التمويل السري تزكم الأنوف"[15]. كما تعجب من كون لوندر لم يشعر بأي حرج في الانتقال من وضعية الصحافي إلى وضعية عميل سري مستعد لتمويل الاغتيالات. فكيف نفسر عدم إخضاع هذه المسائل لتأنيب الضمير؟ ومن جهته، فإن هيلسي سيؤاخذ زميله بالخصوص، على فقدانه لأي حس بالواقعية، لأن القيام بعمل إرهابي داخل روسيا السوفياتية، يشكل مجازفة مهووسة وانتحارية ويبرز الإدراك السيئ للأوضاع التي ستتم مواجهتها هناك. فكيف نفسر ابتعاد لوندر عن الرؤية الواقعية، على عكس زميله هيلسي؟

مرة أخرى، لا نجد طريقة للإجابة عن مثل هذه الأسئلة أفضل من قياس ضغط القواعد المتولد لدى الصحافي خلال الشهور السابقة. من هذا المنظور، يبدو أن الانتقال من العمل الصحافي إلى العمل العسكري، وجد طريقه سنة من قبل، حيث وافق لوندر الذي أُرسل لإنجاز تحقيق بجبهة البلقان، على القيام بمهام استخبارية عديدة لفائدة الحكومة الفرنسية. وقد كتب إلى أبويه في شهر نيسان/ أبريل 1917 الآتي: "أصبح عملي الصحافي ثانوياً". كما أخبرهما في شهر أيار/ مايو 1917 قائلا: "إنني أشتغل حالياً خارج مجال الصحافة؛ وهذه المهمة هي في الواقع أهم ما أقوم به"[16]. في هذا السياق، سيقبل لوندر بالمشاركة في عمليات مباشرة؛

(15) المصدر نفسه، 149-150.

(16) المصدر نفسه، 130-131.

هكذا، سيوظف قاتلاً مأجوراً في بداية سنة 1917 بأثينا لاغتيال المراقب العسكري الإنجليزي الجديد الذي اتهمته الحكومة الفرنسية بالمبالغة في حماية الملك اليوناني قسطنطين (Constantin). ورغم أن هذا المشروع لم ينجز[17]، إلا أن ذلك لا يمنع من طرح السؤال الآتي: كيف نفسر الحماس والإثارة اللذين أبان عنهما لوندر باليونان خلال سنة 1917 وإقراره بأن هذا النشاط العسكري الخطر أهم بالنسبة إليه من العمل الصحافي؟

من جديد لن نجد الإجابة في واقعية الصحافي، بل في ديناميته التي يتواجه في إطارها الموقف الواقعي والموقف الاستنكاري. وهو ما تجلى في النزاع الذي حصل مع هيلسي بخصوص التقرير حول مشروع التحقيق بروسيا السوفياتية. فعندما اعتبر هذا الأخير بأن النص "مشبع بالرومانسية وإرهابي"، استشاط لوندر غضباً ورد عليه قائلاً: "إننا في حرب أليس كذلك؟ والناس يتقاتلون في كل مكان أليس كذلك؟ ويموت العديد منهم وأفواههم مفتوحة أليس كذلك؟ لهذا، فإن أخلاقياتك تثير ضحكي!"[18]. ونحن لا نلمس هنا أي شعور بالذنب. فالصحافي الذي أعفي من الخدمة العسكرية بذريعة "صحته الهشة"، يؤاخذ نفسه على اتخاذ موقف المتفرج، مع العلم بأن المشهد الذي عاينه بجبهة الشمال الفرنسي (سنة 1915) وبالدردنيل (Dardanelles) (سنة 1916)، هو مشهد إبادة الآلاف من مواطنيه في ظروف بشعة يصعب تخيلها؛ وطبعاً سيكون لذلك تأثير قوي في نفسيته.

بذلك، سيشهد انخراطه في العمل العسكري سنة 1917، على الأهمية التي يوليها لقاعدة الحفاظ على المبادرة، لأن هناك لحظات للصحافي، يكون فيها عدم التخلي عن وضعية المشاهد، افتقاراً إلى حس التباعد. وهذا الميل

---

(17) المصدر نفسه، ص 127-129.

(18) المصدر نفسه، ص 149.

إلى احترام الحفاظ على المبادرة وجعله فوق القواعد الصحافية الأخرى المنبثقة من القاعدة العمومية (وخصوصاً الفصل بين الوقائع والتعليقات وتعدد الأصوات)، يرتبط بكون لوندر لا يتمتع بأي ميل صحافي حقيقي، لأنه كان في الأساس، أمْيَل إلى الشعر كما رأينا. لكن، في اللحظة التي انطلق في مساره كصحافي "كبير" (سنة 1914)، أصبح أميَل إلى السفر. وكانت هذه طريقة جديدة للتحرر من ضغوط الحياة الممارَسة على الصحافي الأبد، المندمج داخل عملية تقسيم العمل الثقيلة المطبقة بالمؤسسات الصحافية الكبرى، الصناعية والبيروقراطية.

هكذا، بابتعاد لوندر عن هذه الجماعة الصحافية، من خلال أسفاره المتعددة ببقاع العالم، سيتقاسم معها بالكاد تصوراتها الأخلاقية وأسلوب عيشها. بالآتي، إذا كان قد تخلى عن أخلاقيات مهنة الصحافة (وهو ما آخذه عليه بيار أسون بحق)، فليس ذلك بسبب غياب الوازع الأخلاقي لديه، بل لكون التصور الأخلاقي الذي عبر عنه في تلك المناسبة، غير مختزل في التصور المعمول به داخل الوسط الصحافي.

كيف يصبح المرء بطل الاستقلال الصحافي؟

في نيسان/ أبريل من سنة 1923، استُدعي ألبير لوندر من طرف إدارة جريدة **اليومية** (*Le quotidien*) التي يشتغل لديها؛ وحضر بيار رونوديل (Pierre Renaudel) صاحب افتتاحيات الجريدة، هذا اللقاء. وكان هذا الأخير ينتقد في افتتاحياته قساوة الاحتلال الفرنسي لمنطقة الرور (Ruhr) والقمع الذي يتعرض له الألمان الذين يقاومونه سلمياً. وخلال اللقاء عرض رونوديل مقالات لوندر التي قدمت رؤية متسامحة للاحتلال، بعد إنجاز تحقيق في عين المكان. ونتج من ذلك تبادل عنيف للكلام بين الرجلين، جاء فيه الآتي:

- لا يمكننا نشر مقالاتك حول الرور.

- لماذا؟ ألم أقل الحقيقة؟

- في هذه النقطة بالضبط، ألا يمكنك إجراء بعض التعديلات وحذف بعض الفقرات؟

- حذف بعض الفقرات؟ إنني رويت ما شاهدته، ما شاهدته فقط. أعيدوا لي أوراقي[19].

واحتدت المواجهة، حيث أصر مسيّرو اليومية على موقفهم، متشبثين بالحجة قائلين: إن التحقيق حاد عن خط الجريدة. فشعر ألبير لوندر بالإهانة وجمع مقالاته بيد وعصاه بيد أخرى وأقفل الباب وراءه بعد أن خاطبهم بكلمة ستدخل التاريخ من بابه الواسع وهي: "أيها السادة، ستعلمون مكرهين بأن الصحافي المكلف بالتحقيقات لا يعرف سوى خطاً واحداً، وهو خط السكك الحديدية"! ثم غادر مقر الجريدة[20].

تسمح لنا هذه القصة البطولية بإدراك غياب الحس الواقعي من جديد لدى لوندر، وخصوصاً صعوبة الالتزام بقاعدة الإعلان عن انتهاء التعاون. فكيف نفسر عدم قدرته على القيام بضغط ذاتي، كما يشهد على ذلك رفضه المتشنج "حذف بعض الفقرات" في التحقيق وصعوبة إدراكه في نفس الآن لحجم استقالته المفاجئة، وهو الحجم الذي سيتعرف إليه مباشرة بعد إغلاق باب مقر اليومية وراءه[21]؟

تظهر هذه الرواية أيضاً نوع النقد الموجه في تلك الفترة لألبير لوندر، من زاوية القاعدة العمومية. فتحقيقاته لا تحترم قاعدة فصل الوقائع عن التعليقات (لأنها تسعى إلى تسويغ الاحتلال الفرنسي لمنطقة الرور) ولا قاعدة تعدد الأصوات (حيث لم يتم اسماع صوت الألمان ضحايا القمع

---

(19) Londres, *Mon père*, pp. 149–150.

(20) Assouline, *Albert Londres: Vie et mort d'un grand reporter (1884-1932)*, p. 301.

(21) Londres, Ibid., p. 150.

الفرنسي). وتحتاج هذه الأشكال من التباعد الناقص هي أيضاً إلى تفسير. فالجانب المثير في الاستقالة وفي العبارة الشهيرة التي رافقتها، يؤول عموماً بوصفه تعبيراً سامياً في المقام الأول، عن القيمة التي يمنحها ألبير لوندر للاستقلال الصحافي. وهذا في نظرنا تأويل خاطئ. فقد سبق أن رأينا كيف أن لوندر لم يعر اهتماماً لهذه القيمة باعتبارها كذلك، عندما قبل خلال الحرب بالتمويل السري للحكومة الفرنسية وسعى فعلياً إلى الحصول عليه. فخطأ التأويل يرجع إلى إضفاء نوع من التقديس على "قيمة" الاستقلال الصحافي، علماً بأن الأمر ناتج من عملية تفاعلية فقط. وتنطلق هذه العملية من هيمنة القاعدة الطبيعية. فألبير لوندر التحق في بداية سنة 1923 بجريدة اليومية وهي "جريدة علمانية، سلمية وجمهورية"، حديثة العهد وتبحث عن صحافيين موهوبين. وتعتبر بنية هذه المؤسسة أقل تعقيداً من بنية جريدة الإكسيلسيور (*L'Excelsior*) التي اشتغل فيها من قبل؛ ما يسمح بتطوير علاقات أقل ضغطاً في العمل. فليس هناك إلزام صارم باحترام معايير المنافسة ومقاييس البث والإنتاج.

وفي جميع الأحوال، فإن لوندر كان يتمتع بهامش واسع جداً في اختيار وصياغة تحقيقاته". وفي ظل هذا المناخ، قرر اجتياز منطقة الرور بالسيارة من إيسن (Essen) إلى دورتموند (Dortmund) (..) ونادراً ما شعر بأنه متجول حاصل على مرتب"[22]. وكان يعتبر الألمان الذين يلتقي بهم "مناهضين للفرنسيين بشكل مبالغ فيه"[23]. ذلك ما سيرويه في تحقيقاته حول الرور، أي "ما شاهده، وما شاهده فقط"؛ إلا أننا نميل إلى إضافة العبارة الآتية: "كما أراد مشاهدته فقط"[24].

---

(22) Assouline, Ibid., p. 299.

(23) المصدر نفسه، ص300.

(24) نجد هنا إجابة عن أحد الأسئلة المطروحة من قبل. فإذا كان لوندر قد احترم بالكاد قواعد تعدد الأصوات وفصل الوقائع عن التعليقات، فإن ذلك يرجع إلى تبنيه، خلال سفره إلى ألمانيا، موقفاً واقعياً مفرطاً تجاه مخاطبيه الألمان، حيث رسم صورة متحجرة عنهم =

والحال، أن إدراك ما يحدث في ما وراء نهر الراين (outre-Rhin) مختلف لدى الفريق المسيِّر للجريدة. وهو ما سيحس به ألبير لوندر تدريجياً عند عودته إلى باريس، حيث سيقال له إن التحقيقات التي أنجزها "تثير المشاكل". وفجأة سيدرك هذا الصحافي أهمية قاعدة الإعلان عن انتهاء التعاون داخل مؤسسة صحافية، اعتقد بأنها محمية نسبياً من تجاوزات الضغط الذاتي. لذلك قرر تصحيح مساره. فخلال مشهد الاستدعاء إلى مكتب الإدارة، فقدت القاعدة الطبيعية تماماً إطارها المهيمن داخل العلاقة التي يربطها الصحافي بمشغلّيه. وبالنسبة إليه، يتمثل أسوأ سلوك تجاهه وهو السلوك الذي أبان عن محدودية أعضاء الفريق المذكور، في عدم احترام قاعدة الشخصية الذي تجلى في السعي إلى حذف بعض مقاطع "نثره (sa prose)". بالآتي، إذا كان الصحافي قد أعلن عن استقالته بصيغة عنيفة، فذلك راجع بالأساس إلى شعوره بخيانتهم له (عبر انتهاكهم للقاعدة الطبيعية) وإلى تبنيه موقفاً واقعياً نظامياً (لإفهامهم بأن ليس في مقدورهم التعامل معه كشخص تابع)؛ وليس راجعاً إلى دفاعه عن قيمة "في ذاتها"، مثل الاستقلال الصحافي.

كيف يمكن للمرء أن يصبح مدافعاً عن قضية؟

بعد مرور بضعة أشهر على الواقعة المذكورة، وتحديداً في شهر أيلول/ سبتمبر 1923، وجه ألبير لوندر رسالة مفتوحة بجريدة **الباريسي الصغير** (*Le petit parisien*)، إلى وزير المستعمرات ألبير سارو (Albert Sarrault)، عرض فيها مقترحاته بشأن إصلاح نظام السجون بالمستعمرات. وكانت هذه هي النقطة القوية (point d'orgue) في التحقيق الذي أجراه لوندر حول معتقل كايين (Cayenne) والذي نشره على حلقات في الجريدة ذاتها. وكان صدى هذا التحقيق واسعاً وتأثيره

= بوصفهم أفراداً "مناهضين للفرنسيين بشكل مبالغ فيه" وحاول استخدام قاعدة التأويل المصلحي لفهم شكاويهم؛ وهذه أفضل طريقة لعدم الاهتمام بهذه الأخيرة.

كبيراً، سواء في الجمهور أو على الأوساط الحقوقية والسياسية[25]. وهو ما أدى إلى إعادة نشره سنة 1924 في كتاب بعنوان: **في المعتقل**. وحقق لوندر بذلك سمعة محترمة على المستوى الوطني، حيث اعتُبر من بين "كبار" الصحافيين المتخصصين في التحقيقات. والمثير هنا، أن لوندر لم يكتف بسرد الوقائع ومزجها كالعادة بمشاعره ومواقفه، بل رأى أنه من الضروري القيام بإدانة علنية وتفسيرية (Explicative)، عبر رسالة مفتوحة، لما اعتبره فضيحة. أكثر من ذلك، فقد سعى إلى تعبئة الجمهور وإلى الضغط على الحكومة للحد من هذه الفضيحة في أسرع وقت. بذلك رسم لنفسه مساراً أخلاقياً سيتبعه في أغلب الموضوعات التي سيعالجها، ما سيجعله قريباً من التقليد الصحافي الأميركي المعروف بـ "الحروب الصليبية" (Croisades) للصحافة. وسيعرف هذا التطور تشجيعاً من لدن الجمهور والزملاء الذين سيقرون "بعظمة" هذا التجديد في الأسلوب المتمثل بتجسيد "الرغبة في تحقيق العدالة"؛ وهو ما لم تكن الصحافة تسمح به من قبل.

ومع ذلك، فإن هذا التجديد سيتعرض للنقد، خصوصاً من طرف الفاعلين الذين اتهمهم لوندر وأيضاً من طرف الداعين إلى إنجاز تحقيقات "خالصة"، الذين سيؤاخذونه على انتهاك قواعد التباعد المهني، من قبيل الفصل بين الوقائع والتعليقات وتعدد الأصوات وجمع المعلومات من مصادر مختلفة وتقديم الحجج لإثبات التهم[26]. وسيذهب بعض

---

(25) Assouline, *Albert Londres: Vie et mort d'un grand reporter (1884-1932)*, pp. 335-336.

(26) هكذا، سيشتكي منه بعض المراقبين العسكريين بمرارة قائلين: "إننا نشعر بغضب شديد وبالإحباط عندما نستحضر القصص الدنيئة التي رواها عنا الحقير ألبير لوندر، هذا المرتشي الذي سافر على حساب الأميرة، ولم يتورع عن مجالسة اللص دويز (Duez) وصدّق خزعبلات القاتل هسبيل (Hespel)" (المصدر نفسه، ص 339)؛ بل إن بنيامين أولمو (Benjamin Ullmo) وهو السجين الذي ساعده لوندر ودافع عنه أمام القاضي، عبر عن "تذمره" من المبالغات البئيسة الصادرة بجريدة **الباريسي الصغير** قائلاً: "ربما لم أكن غنياً، لكنني لم أكن =

معاصريه إلى حد الحديث عن "النزعة اللوندرية" (Londrisme)، لوصف هذا الأسلوب في التحقيق الصحافي، حيث يجري البحث بصخب دون تحقق من المعطيات المتوافرة ويتم إضفاء صبغة بئيسة على الوقائع لإدانتها.

بقي علينا أن نفسر أسباب تصرف لوندر في تحقيقه، بهذه الطريقة المجددة التي عرّضته للمؤاخذة بسبب تباعده الناقص. ويمكننا الانطلاق من ملاحظة أساسية لتقديم هذا التفسير. ذلك أن لوندر لم يكن أول صحافي فكَّر في زيارة معتقل كايين. فقد سبقه صحافيون آخرون مثل جاك دور (Jacques Dhur) إلى هذا الأمر.

وكان لوندر يدرك بأن بإمكانه أن يجد في معتقلات الجزر البعيدة، المادة الملائمة للالتزام بمقاسات البث الذي تخصص فيه خلال المدة الأخيرة (بالصين والهند الصينية والهند، وهي آخر الأماكن التي زارها)، أي سرد حكايات عن "أشياء مرئية" تقدم للقارئ درساً حول بؤس الإنسان وحول الكرامة الإنسانية؛ وتبرز بطريقة مؤثرة، قدرة الإنسان على المثابرة والتحمل. وفضلاً عن ذلك، فهو يعلم بأن جمع هذه "الأجزاء الإنسانية" يلائم مقاس الإنتاج المتبنى من طرفه والمتمثل بالعمل السريع الذي لا يتطلب البقاء طويلاً بميدان التحقيق لتعميق التحليل، بل يقتضي المرور به سريعاً للاحتفاظ بـ "الانطباعات" و"الرؤى"[27].

هكذا، بدأ التحقيق بكايين بتأثير من واقعية لا جدال حولها. فقد كان لوندر يدرك مسبقاً بأن هذا الموضوع سيسمح له بأن ينجز بسرعة وبشكل جيد، المنتوج الصحافي الذي تعوَّد تقديمه لقرائه. وسيتحقق هذا المشروع الواقعي في المكان عينه، من خلال مشاهد مرئية وأقوال مسموعة، ستحرك مشاعر ومنتظرات لوندر المتعلقة بالعدالة. وبالفعل، فإن ما يثير في قراءة

= معوزاً. وبالرغم من بساطة ملبسي، فأنا لم أكن تعيساً تماماً" (المصدر نفسه، ص 319).

(27) عندما يقتنص لوندر رؤية "جيدة" أو رواية "جيدة" أيضاً، فإنه "يكتفي بذلك في الغالب" ويستعد مباشرة للانتقال إلى مكان آخر (المصدر نفسه، ص 321).

مؤلف في المعتقل، هو تمكن الصحافي تدريجياً من وضع مسألة تعسف الأحكام القضائية الصادرة في حق المعتقلين، في صلب الرواية. فليست شروط حياة المعتقلين هي ما أثار حفيظته (لأنه رأى ما هو أبشع من ذلك في معركة الدردنيل)، بل واقع كون أغلب المعتقلين لا يستحقون وجودهم بهذا المعتقل، أو على الأقل لا يستحقون الأحكام القاسية واللامعقولة التي صدرت بحقهم بسبب أخطاء بسيطة. والحال، أن هؤلاء المعتقلين الذين يُعتبرون ضحايا نظام عقابي فاسد، ليسوا مجرد أناس عاديين، فهم مواطنون فرنسيون وأغلبهم (وهم الذين سيهتم لوندر أكثر بمصيرهم) من المثقفين والأشخاص الذين كانوا قبل الاعتقال، يتمتعون بوضع اجتماعي قريب من وضع الصحافي الذي يستجوبهم؛ كما حال ذلك الصحافي السابق المحكوم عليه بسبب السرقة[28]، أو ذلك الشخص المحكوم عليه بالأشغال الشاقة والذي يطلع وحيداً فوق صخرته السوداء، على تاريخ الفلسفة ويتحمس لدراسة الرياضيات[29]؛ وأيضاً ذلك السجين القارئ لنيتشه (Nietzsche) ولماكس ستيرنر (Max Stirner)، الذي لا يبدو من تصرفه أنه قاتل[30]. وكما كان الشأن سنة 1917، يبدو أن لوندر شعر بالذنب من جديد، لأن ضحايا الظلم الذين عاين "موتهم البطيء" كانوا سبباً في اكتشافه لذاته.

وربما كانت هذه هي النقطة الحاسمة في تفسير انتقال لوندر من التحقيق "الروتيني" إلى التحقيق "المناضل" الذي نتجت منه الرسالة المفتوحة المذكورة. ورغم سرعة ومحدودية طرق عمله، فقد تمكن من إجراء تبادلات مع بعض المحكومين بالأشغال الشاقة، تحترم الحد الأدنى من قواعد الشخصية والحميمية. فوراء أرقامهم كسجناء، سيكتشف عبر الحوارات التي أجراها معهم وجهاً لوجه، بأنهم ذوو تاريخ شخصي

(28) المصدر نفسه، ص 330.
(29) المصدر نفسه، ص 318.
(30) المصدر نفسه، ص 323–324.

وبأنهم عاشوا تجارب مؤلمة وعانوا التعسف. كما أن البعض منهم مد ذراعه من وراء القضبان باكياً، طالباً المساعدة؛ وانتزع آخرون منه وعداً بعدم نسيانهم.

ومما لا شك فيه، أن هذه اللقاءات التي حقق فيها لوندر القطيعة مع الواقعية النظامية، المميزة لعلاقته غير المتماثلة مع "موضوع الدراسة"، منحت محاوريه منتظرات تصحيحية قوية (مثل الأمل في أن يمد لهم يد المساعدة) ومنحت الصحافي حماساً تصحيحياً (مثل الوعد بعدم التخلي عنهم). وكان من الممكن أن يتغلب حماس الواقعية النظامية (وبالآتي نوع من الاستخفاف) على المواقف الأخرى بعد عودة الصحافي إلى باريس. غير أن تصرفاته وفق القاعدة الطبيعية ظلت هي الأقوى، ويرجع ذلك كما سبق أن رأينا، إلى كون هذه الميولات متجذرة لديه منذ مدة طويلة. فعلاقة الصداقة التي ربطها ببعض المحكومين عليهم بالأشغال الشاقة، تعود إلى كون انخراطه التلقائي وبدون تحفظ، في أطوار الالتزام والتصحيح مع أولئك الذين انجذب نحوهم، يحتل مكانة مركزية في حياته. وتعزز هذا الميل بآخر تشكل هو أيضاً في السابق، ويتعلق الأمر بشعوره بالذنب وبحركات الاستنكار التي دفعته إلى عدم الاكتفاء بمساعدة أفراد معينين والإعلان عن إدانته للظلم السائد داخل نظام السجون بِرُمَّته وبالآتي، الدفاع عن قضية عامة.

خلاصة: يسمح احترام المبادئ التحليلية لعدم التحديد النسبي وللتعددية، برسم بورتريه متحرك لألبير لوندر. وإذا كنا قد توقفنا عند بعض تجاربه الحياتية، فإن الهدف لم يكن هو إعطاء تَصوُّر نهائي لشخصه، بل هو إبراز تصرفاته المختلفة بحسب اختلاف هذه التجارب. فهل يعني ذلك في آخر المطاف، عدم وجود أية استمرارية في تصرف هذه الشخصية؟ كلا بالطبع؛ لكن الرهان يتمثل مع ذلك بتصور هذه الشخصية، لا من زاوية إعادة إنتاج خطاطة سلوكية قارّة ودائمة بشأنها، بل بالأحرى من

زاوية التفكير فيها كمُرَكب من التوترات التي لا يتم التحكم فيها كُلية، والتي تتقابل فيها اتجاهات الفعل المتناقضة من حيث قواعدها. فهذه الاتجاهات ملزمة بالتطور والتنقل بحسب الوضعيات التي يواجهها الفاعل والتي يمكن أن تقويها أو تضعفها.

بهذا المعنى، يمكن التعرف إلى شخصية ألبير لوندر انطلاقاً مما يشكل أساسه الدينامي، أي الصعوبة التامة التي واجهها مبكراً، بخصوص إخضاع حركات انخراطه التلقائي في الوضعيات الحاسمة، لمنظوره الواقعي. وتشكل هذه الصعوبة، كما بين ذلك نوربير إلياس (Norbert Elias, 1985, pp. 239-305) أساس التجربة القائمة داخل الحداثة (Modernité)، وهي تجربة الرومانسية. وتتجلى هذه الأخيرة لدى ألبير لوندر، في سعيه المتواصل للتخلص من الأشكال الحياتية الضاغطة، المتولدة من العوالم الصناعية والتجارية للصحافة الحديثة. لهذا، فإن البحث عن هذه التعابير المحررة، يتم عبر انخراطه المبالغ فيه داخل القاعدة الطبيعية، وهو ما تشهد عليه ميولاته المتتالية إلى الشعر والسفر[31]. كما يتم البحث عنها عبر الانخراط المبالغ فيه داخل القاعدة الطبيعية، المؤدي إلى تبنّي مواقف صحافية جديدة، متسمة خصوصاً بلاشَرطية قاعدة الحفاظ على المبادرة.

والحال، أنه لا واحدة من هذه الميولات تلغي قدرات لوندر على الضغط الذاتي. فالأمر يتعلق هنا بعدة توترات؛ إذ في الوقت الذي تدفعه بعض التحركات إلى عدم الرضى بوضعه كصحافي، تدفعه أخرى إلى الاقتناع بهذا الوضع. ومن خلال دينامية هذا التناقض نبعت الابتكارات الصحافية التي مكنته من الشهرة.

---

(31) بخصوص مفهوم التعابير المحررة، انظر الهامش رقم 27 بمقدمة القسم الأول من هذا الكتاب.

الدرس التاسع
ضرورة الاهتمام بالتوترات الداخلية للأفراد

تم في هذا الفصل، إظهار أهمية القطع في العلوم الاجتماعية، مع مقاربات الهوية الفردية المرتكزة على مبدأ الانسجام القبلي للشخصية - مثلما هو الشأن بالنسبة إلى المعنى الذي منحه بورديو للتطبع (الهابتوس (Habitus)). هكذا، فإن الاهتمام الدقيق بالتوترات الداخلية التي تشكل الأشخاص واعتبارها عادية قبلياً (أي بوصفها متضمنة في كل تجربة إنسانية)، يفتحان آفاقاً جديدة أمام دينامية هوية الأفراد موضوع الدراسة. وتسمح مثل هذه المقاربة بإعطاء تفسير أفضل لسلوكات هؤلاء الأفراد؛ وهي السلوكات التي يحكم عليها معاصروهم أو المحلل لشخصيتهم، باعتبارها لامعقولة (Absurdes) وانتحارية أو لاعقلانية (Irrationnels) (Lemieux, 2009). ذلك هو حال شخصية ألبير لوندر التي اعتبرها العديد من زملائه في الكثير من المرات، غير واقعية واندفاعية وغريبة. وتبرز لنا هذه الشخصية بشكل أفضل وكما تبين من هذا الفصل، كلما قمنا بتحليل اتجاهات الفعل المتناقضة لدى هذا الرجل والمتجلية عبر بعض تجاربه الاجتماعية، وليس عندما نبني تصوراً أحادياً للشخصية المذكورة تتحكم فيه فكرة الثبات، أو عندما نكتفي بوصفها بعبارات سيكولوجية. والحال، أن مقاربة الفردية المرتكزة على مسلّمة التعددية، تقتضي استخدام منهج يقطع الصلة ببعض العادات المهيمنة بالعلوم الاجتماعية. فهي تُلزم الباحث في هذه العلوم **أولاً**، باتخاذ موقف مغاير خلال وصف أفعال الأفراد الذين يدرسهم. فبدل إصدار أحكام مسبقة حول انسجام وسكينة الفاعلية

(Sérénité de l'agir) الخاضعة للرتابة، يتعين بالأحرى الاهتمام بالمواقف المترددة والمتشككة وبالاضطرابات التي قد تتجلى أمام الملاحظ، إذا ما سعى إلى الانتباه إليها أثناء متابعة الفعل موضوع الدراسة. ولربما كان وصف هذه التناقضات المنبثقة من الممارسة مباشرة، أمراً سهلاً بالنسبة إلى الملاحظين في عين المكان، ونقصد بهم الأنثروبولوجيين والسوسيولوجيين الذين يشتغلون بالميدان. غير أن الحالة المعالَجة هنا، تشير إلى أنه من الممكن تفعيل هذا الاهتمام بتناقضات الممارسة، انطلاقاً من معطيات تاريخية.

ثانياً، تسعى المقاربة التعددية للفردية، إلى تغيير طرق عمل الباحث من خلال تفسيره للفعل بالرجوع إلى ماضي الفاعل. ففي الوقت الذي تؤدي فيه هذه المقاربة إلى التخلي عن التصور الآلي لهذا الأخير وعن استدعاء المقولات السيكولوجية أثناء التحليل، فإنها لن تقر بامتلاك التجارب الماضية للفرد وحدها، سلطة تحديد الطريقة التي تصرف بها هذا الأخير، في هذه المناسبة أو تلك. ويجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار أيضاً، اقتران سلوكه بضغوط الوضعية التي يواجهها في الحاضر وبالموقف الخاص الصادر عن زملائه.

الفصل العاشر
نجاح غير سهل

عودة إلى المسار المهني لآن سِنكلير بالتلفزة

بيار لورو

ليس النجاح في المسار المهني، أو ما يُعتبر بأنه نجاح، نتيجة حتمية لتماثل سعيد بين استعدادات الفرد والمهنة التي يزاولها. ومما لا شك فيه، أن هذا الانسجام لا يحصل بشكل ملائم، إلا في حالات نادرة؛ ولا حاجة لافتراضه من أجل إعطاء تفسير للنجاحات المتراكمة في مسار مهني معيَّن. ذلك ما تريد هذه المساهمة اقتراحه، بحيث سيتم التركيز على مثال محدد يتعلق بالصحافية آن سِنكلير التي عرفت على مدى ثلاث عشرة سنة (ما بين سنتي 1984 و1997) نجاحاً مهنياً باهراً، من خلال عرضها بمفردها برنامجاً يحظى بمتابعة كبيرة كل مساء الأحد، من الساعة السابعة إلى الثامنة مساء، بالقناة الفرنسية الأولى. وتكمن المفارقة هنا، في كون هذه "المحترفة بشكل كبير"، التي تحظى باحترام أغلب زملائها، لم تتأقلم إلا بشكل مؤقت مع منتظرات العالم المهني الذي تشتغل في إطاره. فهي لم تكن متوافرة على الإتقانات والإمكانات المرتبطة عادة بممارسة الصحافة، كما أنها لم تكتسبها. وأخيراً، فإن ثبات تصورها وممارستها لهذه المهنة، ساهم غالباً في عدم تَكَيُّفها مع المحيط المهني المتطور باستمرار. ومع ذلك، فإن نجاحها أمر لا جدال فيه.

بعض المحطات التاريخية

وُلدت آن سِنكلير في 15 تموز/ يوليو 1948 بنيويورك، حيث كان والدها يشرف على مشروعه الصناعي. وتابعت دراستها الثانوية بالمدرسة الألزاسية (Ecole Alsacienne) بباريس قبل أن تلتحق بشعبة العلوم السياسية بالعاصمة (الفرنسية) أيضاً. وقد اشتغلت كصحافية بإذاعة أوروبا 1 سنة 1973، ثم بالتلفزة سنة 1976، حيث قامت بتنشيط عدة برامج في الظهيرة والمساء، بمختلف القنوات العمومية. وفي سنة 1982، قدّمت على مدى خمسة أشهر بالقناة الأولى الفرنسية، برنامجاً يومياً من المنوعات تحت عنوان "زوار النهار"، وذلك من الثانية عشرة إلى الواحدة بعد الزوال، لكنه لم يحظَ بمتابعة جيدة من طرف الجمهور. وعادت إلى القناة نفسها سنة 1983، حيث أشرفت على برنامج نشرة خاصة؛ وما بين سنتي 1984 و1997 تولت تقديم برنامج سبعة على سبعة، كما قدمت ما بين سنتي 1985 و1987 برنامجاً مباشراً بعنوان أسئلة بمقر السكن، يتم تصويره بمقر سكنى المسؤولين السياسيين؛ وقد اشترك في تنشيطه معها كل من بيار لوك سيغيون (Pierre-luc Séguillon) في البداية وجان ماري كلومباني (Jean-Marie Colombani) رئيس مصلحة السياسة بجريدة لوموند في ما بعد. وقد تزوجت في سنة 1976 الصحافي الإذاعي إيفان لوفاي (المولود سنة 1937 والذي اشتغل بإذاعة أوروبا 1 سنة 1968)؛ كما تزوجت مرة ثانية سنة 1991 بالنائب البرلماني والوزير الاشتراكي، دومينيك شتراوس كان (Dominique Strauss-Kahn) وعند تَقلُّد هذا الأخير منصب وزير الاقتصاد، تخلت عن برنامج سبعة على سبعة في شهر أيلول/ سبتمبر 1997، لأنها اعتبرت هذا الوضع الجديد غير ملائم لمهمتها كصحافية سياسية. وقد أكدت أنها كانت تنوي في جميع الأحوال، وقف البرنامج عند نهاية موسم 1998. ونشير بالمناسبة، إلى أن زوجها كان وزيراً من قبل، ومع

ذلك لم يتوقف برنامجها؛ كما أنها اشتغلت لفترة قصيرة، مديرة مساعدة بقناة فرنسا 1، وهو منصب لا يخول لها مسؤوليات مباشرة، واشتغلت أيضاً مديرة لفرع الإنترنت بنفس القناة إلى حين إعفائها من هذه المهمة في شهر حزيران/ يونيو 2001. مباشرة بعد ذلك، قدمت برنامجاً على أمواج الإذاعة الوطنية الفرنسة (راديو لوكسمبورغ سابقاً) RTL سنة 2002، وساهمت لفترة محدودة في إنجاز بعض أعداد مجلة باري ماتش (*Paris-Match*). وفي شهر أيلول/ سبتمبر 2002، قامت بتنشيط برنامج "صِدام الثقافات" على القناة الثالثة الفرنسية، في الساعة الحادية عشرة والنصف ليلاً. ولم يستمر هذا البرنامج أكثر من موسم. وبعد مرور سريع بقناة متخصصة في التاريخ وبمجموعة أ/ ب (Groupe AB)، قامت ما بين سنتي 2004 و2007 بتنشيط برنامج مسار حر بالإذاعة العمومية فرنسا الدولية كل يوم أحد الساعة السابعة مساء. وتزامنت نهاية مسارها الصحافي بانتخاب زوجها دومينيك شتراوس كان مديراً لصندوق النقد الدولي. (ملحوظة المترجم: معلوم أنها ستحصل على طلاقها منه سنة 2012، بعد فضيحته المدوية بفندق سوفتيل (Sofitel) بنيويورك والتي دفعته إلى الاستقالة من منصبه السامي كمدير لصندوق النقد الدولي).

هل تعتبر الهواية مفتاحاً للنجاح؟

يجسد المسار المهني لآن سِنكلير التباعد الموجود بين الميولات المؤسسة على تصور "محلوم" (Rêvé) للمهنة والإمكانات الفعلية للاندماج بداخلها. وقد أكدت هذه الصحافية أن إذاعة أوروبا 1 التي كانت تسمع نشراتها الإخبارية منذ الطفولة، ولّدت لديها ميلها الصحافي: "لم تكن لي سوى رغبة واحدة، وهي ولوج مكان أحلامي، أي إذاعة أوروبا 1"[1]. ومع ذلك، فهي لم تلتحق بأية مدرسة مهنية، وقد عبّرت عن

(1) كل الاستشهادات الواردة في النص، سواء كانت بين مزدوجتين أم بأحرف مائلة أم كانت عبارة عن توضيحات، مستمدة من حوار أجري مع هذه الصحافية في شهر شباط/ =

ذلك قائلة: "حصلت على ماستر في القانون العام وعلى دبلوم في العلوم السياسية وأقنعت نفسي بتعلم الصحافة في الميدان".

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الصيغة المتبعة في مزاولة مهنة الصحافة، كانت في طريقها إلى الزوال مع بداية سبعينيات القرن الماضي، حيث إن مواصفات الملتحقين الجدد أعيد تحديدها وفق قطبين، أي انطلاقاً من ثقافة عامة (في القانون والعلوم السياسية) ومن إحاطة تقنية بالشغل تكتسب بالمدارس المهنية (Roucaute, 1991). في هذا السياق، نجحت آن سِنكلير بفضل تدخلات الأسرة، في الالتحاق بإذاعة أوروبا 1 كمتعاونة في إدارة التحرير، حيث اشتغلت كمتدربة في البداية، ثم كموظفة مأجورة إلى حدود سنة [2]1978.

هكذا، انخرطت مباشرة في العمل الصحافي الرفيع المستوى نسبياً، مع بقائها كمتعاونة خاضعة لرئاسة ذكورية، وهو ما أكدته قائلة: "كنت مساعدة لمدير الأخبار الذي كلفني أيضاً بمهمة مساعدة لإتيان ماغوويت (Etienne Maugeotte) (..) وكنت أقوم بكل شيء، حيث كنت أهيئ البرنامج وأختار ضيف الحلقة وأنجز الأسئلة، أي أنني كنت أقوم بكل شيء في الواقع؛ بذلك حصلت على بطاقتي المهنية كصحافية".

بعد حرقها لمراحل التقدم "العادي" داخل هياكل التحرير[3]،

= فبراير 2006. وبالمناسبة، أشكرها جزيل الشكر على حسن استقبالها لي.

(2) عندما سئلت آن سِنكلير بخصوص مساعدة إيفان لوفاي (Ivan Levaï) لها للالتحاق بإذاعة أوروبا 1، أجابت محتدة: "كلا! لم يقدم لي إيفان لوفاي أية مساعدة. على العكس من ذلك (..) التقيت مباشرة مع مدير الإذاعة جاك أليبرجيل (Jacques Albergel) الذي استقبلني بحفاوة. وسأعمل مع جان غوريني (Jean Gorini) كمتدربة، ثم كمساعدة بمصلحته" (*Playboy*, juillet, 1987).

(3) وهذا "تقدم" عادي، جسَّده بشكل جيد الصحافي غيوم دوران (Guillaume Durand). فقد عمل في البداية مدرِّساً بالثانوي، والتحق سنة 1978 بإذاعة أوروبا 1 حيث =

لم تتمكن آن سِنكلير من التأقلم مع البعد التقني لمهنة الصحافة (المتمثل بمعالجة الأخبار والتحقيق الميداني والاشتغال مع أعضاء هيئة التحرير). وفضلاً عن ذلك، فإن بدايتها السريعة بالإذاعة، منعتها من القيام بوظائف ثانوية تسمح لها باكتساب إتقانات مشتركة مع باقي الصحافيين الإذاعيين. فالعودة إلى الوراء، تعني بالنسبة إليها تبديل وضعية مستقلة ومهيمنة نسبياً، بمنصب أقل تأثيراً ولا يضمن لاحقاً ترقية أفضل. هكذا، تميزت خطواتها الأولى بنوع من التأرجح، حيث أصبحت صحافية بشكل رسمي وسريع، دون أن تتعلم القواعد العملية للمهنة؛ كما أنها شغلت وظيفة بعيدة جداً من نموذجها المهني الأصلي. وهنا حصل التباعد بين المنظورين اللذين طمحت إلى تبنّيهما وهما: التحقيق الصحافي كما تصورته - خصوصاً بعد تحمسها في فترة شبابها، للتحقيقات الإذاعية حول حرب الجزائر - والممارسة الصحافية التي يصعب إنجازها من مبتدئة ليس لها أي تكوين تقني. بذلك لن تشغل وظيفة محررة كامتداد لتكوينها في مجال العلوم السياسية، لأنها لم يكن لديها في مرحلة الشباب تجربة ملموسة في هذا الميدان[4].

يجب إذن قراءة المسار المهني لآن سِنكلير في ضوء هذه الترقية الأولى و"السريعة جداً". فعندما التحقت بالتلفزة سنة 1976، استفادت هي وأبناء جيلها من الصيغ الجديدة لتوظيف الصحافيين في المجال التلفزي. فقد نجح العديد من الصحافيين الشباب في فرض ذواتهم داخل عالم الأخبار المتلفزة، على الرغم من كون أغلبهم غير حاصلين

= شغل عدة مناصب كمساعد (مثلما هو الشأن في برنامج نقطة الطريق)، ليصبح بعدها محققاً صحافياً ثم مقدماً للأخبار الموجزة.

(4) كان الرجال هم الذين يشغَلون هذه الوظائف في تلك الفترة، مع استثناء وحيد مثلته كاترين ني (Catherine Nay) التي انخرطت في مصلحة السياسة بإذاعة أوروبا 1 خلال سبعينيات القرن الماضي، بعد اشتغالها بمجلة الإكسبريس (*L'Express*). (بخصوص الصحافيين المحررين، انظر Riutort, 1997).

على شهادات مهنية (خصوصاً دبلومات معاهد الصحافة)، وشكلوا سنداً لا غنى عنه لهذا النوع من العمل. هكذا، تبنوا بنجاح مقاربة مهنية "جديدة"، معتمدين على تجارب محدودة لكنها حاسمة على المستوى الصحافي[5].

آن سِنكلير التي لم يكن لديها هذا الرأسمال المهني، اقتنعت من جهتها، بعدم الحصول على منصب محررة. وهنا سيسمح لها رأسمالها الاجتماعي بتعويض هذا النقص المهني. فقد استدعاها جان فرانسوا كان (Jean-François Kahn) الذي تعرفت إليه عندما كان صحافياً بإذاعة أوروبا 1، لمشاركته في تقديم برنامج تلفزي. وستمكنها هذه الانطلاقة لاحقاً، من تقديم عدة برامج من هذا النوع بمفردها. كما ستشكل هذه التجارب التلفزية "وسائل متاحة" حسب تعبيرها، مكنتها من تحقيق طموحها الثقافي. وهو ما عبرت عنه بقولها: "تمكنت بفضل حصيلتي الدراسية، من معالجة مواضيع في السياسة وتاريخ الأفكار بشكل جيد (..) وكان ذلك بمنزلة استمرار في العمل الصحافي بوسائل أخرى"[6].

وإذا ما كانت هذه الصحافية قد دافعت خلال سنوات عملها عن

---

(5) بدأ باتريك بوافر (Patrick Poivre) (المولود سنة 1947 والحاصل على جائزة الصحافيين الشباب) عمله بنشرة الأخبار المسائية التي كانت تبث الساعة الثامنة مساء، وكان ذلك سنة 1976. وينطبق الأمر نفسه على كلود سيريون (Claude Sérillon) المولود سنة 1950 والمتخصص في الصحافة المكتوبة والذي عمل بالنشرة ذاتها. أما كريستين أوكرينت (Chris-tine Ockrent) (المولودة سنة 1944) فقد دافعت عن صحافة "على الطريقة الأميركية" بعد اشتغالها بشبكة التلفزة الأميركية CBS. ومن جهة برنارد راب (Bernard Rapp) (المولود سنة 1945 والحاصل على دبلوم من المعهد الفرنسي للصحافة) فهو اشتغل كصحافي يعوض بحسب الصفحة وعدد سطورها، بكل من جريدة **الكفاح** و**لوموند** قبل أن يلتحق بالتلفزة سنة 1983. أما برونو مازور (Bruno Masure) (المولود سنة 1947 والذي عمل براديو مونتي كارلو RMC) فقد اشتغل بالتلفزة سنة 1984.

(6) استشهدت آن سِنكلير خلال الحوار الذي أجريناه معها، بالنقاش المباشر الذي دار بين ريمون آرون وفرانسوا ميتران (François Mitterand) "ما بين سنتي 1979 و 1980"؛ وتأسفت على ضياعه كوثيقة من ضمن الوثائق السمعية البصرية.

"مطلبها" المتعلق بالمضمون (عبر إدراج "نقاش الأفكار" في برامجها مثلاً)، فإنها ظلت مع ذلك بعيدة من العمل التحريري الممارَس داخل فضاء متاخم للتنشيط الصحافي. بذلك، أصبح عرض المجلات الثقافية وتقنيات استجواب الشخصيات، سمة مميزة لعملها، مع العلم أنها طورت هذه التقنيات التي شكلت منطلقاً لممارستها. وقد راكمت على مر السنين، رأسمالٍ من الكفايات النوعية (Compétences spéci-fiques)، منحها في الآن نفسه إشعاعاً خاصاً داخل الوسط المهني وشكلاً من أشكال التهميش.

وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، فإن رأسمالها الاجتماعي أدى دوراً أساسياً في هذه العملية. فمنذ الحلقات الأولى لبرنامجها، تمكنت من تعبئة شخصيات مرموقة لمعالجة قضايا مندرجة في جدول أعمالها. كما سجل الصحافيون سعيها في كثير من الأحيان إلى استدعاء أساتذتها السابقين (مثل ريمون بار (Raymond Barre) وريمون آرون (Ray-mond Aron) وزملائها في الدراسة (مثل لوران فابيوس (Laurent Fa-bius) أو أصدقائها الحميمين (مثل إليزابيث بادنتر (Elisabeth Bad-inter). ومكنتها هذه العلاقات التي تشمل في غالبيتها شخصيات من اليسار، من توسيع شبكتها تدريجياً داخل عالم الاستعراض الفني (نذكر من بين مدعويها بالخصوص، إيف مونتان (Yves Montand) وغي بيدوس (Guy Bedos)). كما ساعدتها هذه الشخصيات المشهورة على إضفاء طابع محترم على حلقات البرنامج، مثلما حدث عندما استدعت الممثلة المعروفة سيمون سنيوري (Simone Signoret) بمناسبة بلوغ برنامج ضيف الخميس حلقته المئة، أو عندما حل وزير العدل وصديقها روبير بادنتر (Robert Badinter) ضيفاً على برنامجها سنة 1984، بعد عودتها إلى التلفزة.

بذلك، عوض الرأسمال الاجتماعي الذي تحول إلى رأسمال

مهني، غياب معرفتها الدقيقة بتقنيات الممارسة الصحافية، إذ غالباً ما شكلت اللقاءات المتلفزة امتداداً للعلاقات القائمة خارج التلفزة؛ بل أحياناً ما شكلت هذه العلاقات دافعاً أساسياً لإنجاز اللقاءات المذكورة. بهذا المقتضى، اعتبرت المناصب التي شغلتها آن سِنكلير، مجالاً لتثمين رأسمالها الاجتماعي خارج المهنة، مثلما أن ممارستها الصحافية نتجت في جزء كبير منها، من استثمار حسن تدبير العلاقات، كسلوك ناجم بدوره عن التربية التي تلقتها في محيطها الأسري[7]. ففي الوقت الذي سمحت فيه الترقية المهنية للصحافيين عموماً بتقلد مناصب تمكنهم من الحصول على عناوين مهمة، فإن حالة آن سِنكلير شكلت قلباً جزئياً على الأقل لهذه العملية.

فهم المسار المهني المحدود لآن سِنكلير

تساعدنا طريقة التحاق آن سِنكلير بمهنة الصحافة، على توضيح تفرُّد مسارها المتمثل بعدم تغيير أساليبها في العمل وصيغها المستعملة في الحوارات. ويتناقض هذا الثبات مع حركة التجديد المستمرة لإيقاعات السيناريوهات التلفزية ولعمليات الإخراج التي تسارعت وتيرتها عند نهاية سبعينيات القرن الماضي[8]. وتبدو ممارسات آن سِنكلير جامدة بالمقارنة مع هذه الحركات، خصوصاً إذا ما تتبعنا مسار البرامج التي قامت بتنشيطها وتسييرها وإنتاجها، من بداية سبعينيات القرن المذكور إلى آخر برنامج قدمته بالإذاعة سنة 2007. فهي تقوم جميعها على

(7) في الحلقة الأخيرة من برنامجها سبعة على سبعة، حلت آن سِنكلير ضيفة على البرنامج واعتبرت بأن ممارستها للاستجوابات تمت "على الطريقة الفرنسية"، بمعنى أنها كانت "مهذبة". وقد سخرت جريدة الكنار أونشيني في عددها بتاريخ 7 تموز/ يوليو من هذا الرأي، ملمحة إلى الأصول الاجتماعية للصحافية، حيث جاء فيها: "إن حركات الجفون المتتالية ونظرات العيون، تحول كل نقاش سياسي إلى حفل شاي بفندق الريتز (Ritz)" [وهو من أفخم الفنادق الباريسية (المترجم)].

(8) للتذكير، فقد تم في هذه الفترة إعادة تحديد علاقة المجال السمعي البصري بالسلطة السياسية، مع حصول منعطف باتجاه تصور تجاري سيتعزز مع إنشاء التلفزات الخصوصية وهيمنتها في أواسط ثمانينيات القرن العشرين.

استدعاء شخصيات تنتمي غالبيتها إلى عالمي السياسة والفن، حيث تؤدي الصحافية دوراً مركزياً في إدارة الحوار، كما تتضمن هذه البرامج صيغاً "متنوعة" ذات صلة بالبرامج الحوارية المتلفزة، مع افتقارها إلى الطابع الاستعراضي. وينبغي البحث عن هذه الطريقة في البدايات الأولى للصحافية. ففي الفترة التي التحقت فيها بإذاعة أوروبا1، وكان ذلك في سنة 1973 بالتحديد، كانت هذه المحطة الإذاعية الموجودة بشارع فرانسوا الأول (François 1er) رائدة في مجال البرامج المتنوعة. هكذا، كان المنشطون والصحافيون يعرضون مضامين متنوعة (أخبار، أحداث، أغاني) في الوقت الذي ظلت فيه المحطات الإذاعية المنافسة لها، تفصل بشكل تقليدي بين المواضيع الصحافية والمضامين الأخرى للبرامج.

بذلك، شرعت آن سِنكلير منذ بداية اشتغالها بالإذاعة، في إجراء حوارات مع شخصيات عديدة ضمن مجلة يشرف عليها صحافيان آخران. وستستثمر المبادئ نفسها بعد ذلك بالتلفزة، إذ سيمكنها استدعاء شخصيات معينة بتدبير زمن المواجهة المباشرة الذي تتخلله فواصل موسيقية أو الإعلان عن بعض "الموضوعات". وباختصار، فإن آن سِنكلير التي اكتشفت سريعاً بإذاعة أوروبا 1، صيغة "صحافية" ملائمة لها – تستطيع أن تبرز من خلالها كفاياتها النوعية، دون خشية من مواجهة إتقانات صحافية لا تمتلكها – ستسعى إلى الإبقاء على هذه الصيغة وستطور موهبتها وسمعتها داخل هذه القوقعة الواقية لها من كل نقد، لأنها مكنتها من اكتساب وضع متميز.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التموقع الخاص تكوّن عند نهاية سبعينيات القرن الماضي، انطلاقاً من الحدود الهيكلية المفروضة على الصحافيين من طرف التلفزة الذي كان من جهة، يخضع لمراقبة السلطة السياسية، ومن جهة أخرى، يحظى بزيادة ملموسة في مدة البث، مما مكن من مضاعفة "التجارب" وقبول "الحق في الخطأ". في هذا السياق، برزت آن سِنكلير كـ"مقاومة"، لأن الشروط المفروضة عليها في اختيار ضيوفها،

كانت تدفعها في كثير من الأحيان إلى الاستقالة وهي مرفوعة الرأس (Avec panache)، باسم حرية الفعل والضمير؛ وإلى إنتاج برامج ستصفها لاحقاً بكونها برامج "مسالمة" و "محبطة"[9]، في إطار زمني (plages ho-raires) لا تراهن عليه هيئة التحرير[10].

غير أن تسَلُّم اليسار مقاليد السلطة سنة 1981 سيغير الوضع. فقد كانت توجيهات السلطة الاشتراكية الجديدة في القطاع السمعي البصري العمومي غير قارّة، لكنها كانت على العموم، تسمح بترقية المهنيين "المغضوب عليهم" من قبل، خصوصاً إذا كانوا مقرَّبين من الأطر العليا الجديدة[11]. في هذا الإطار، ستصبح آن سِنكلير ذات صدقية في عالم الصحافة ومرشحة لأرقى المناصب دون أن تسعى إلى ذلك. ومع بداية موسم 1981، ستتلقى عروضاً كثيرة، في الوقت الذي كانت فيه التغييرات الأولى بشبكة البرامج قد أدت إلى إلغاء برنامجها الشهري ضيف الخميس. ومن بين هذه العروض، مشروع برنامج تحقيق يومي، سترفضه على التو، لأن مسارها المهني لم يكن ملائماً لمثل هذه البرامج، وهو ما أكدته بقولها: "إذا أخذنا الأمر بجدية، هل يبدو من مظهري (..) أنني قادرة على زيارة مختلف المناطق؟"[12].

---

(9) انظر بهذا الصدد: Anne Sinclair, *Une année particulière* (Paris: Fayard, 1982), p. 148,

وقد أهدت آن سِنكلير هذا الكتاب إلى أبيها الذي علمها "معنى المقاومة".

(10) ذلك هو شأن البرنامج الذي كان يبث يوم الأحد مساء على القناة الثالثة، حيث اعتبرت هذه الصحافية بأنه كان تجسيداً لحرية العمل ولكن "تمت التضحية به، لأن نسبة مشاهدته لم تكن تتعدى 1بالمئة".

(11) بالنسبة إلى سنة 1981، تسرد آن سِنكلير حكايات عن لقاءاتها "الخاصة" بفرانسوا ميتران، قبل وبعد انتخابه رئيساً للجمهورية؛ وتحديداً عن لقائهما في إحدى عطل نهاية الأسبوع، بالمنزل القروي لهذا الأخير بلاتش (Latche)، وكان قد تقلد منصب رئيس الجمهورية. انظر: Sinclair, *Une année particulière.*

(12) المصدر نفسه، ص 144.

بعد ذلك، تلقت عرضين لتقديم نشرة الأخبار بالتلفزة، وكان ذلك في سنة 1981 بالنسبة إلى نشرة الواحدة بعد الظهر بالقناة الثانية؛ وفي سنة 1982 بالنسبة لنشرة الثامنة مساء بالقناة الأولى، لكنها رفضت مرة أخرى. صحيح أن تقديم نشرة الأخبار كان سيمكنها من الانخراط التام في هيئة التحرير والحصول على منصب متميز وولوج فريق عمل الصحافيين من "فوق". لكنها كانت تعلم بأنها لا تملك التجربة الكافية بخصوص هذا المنصب وبأنها ستواجه منافسة قوية من طرف مقدمي النشرات الشباب، الحاصلين على تجربة في الميدان. ستكون مطالبة أيضاً بالعمل داخل فريق، والحال أنها ظلت تراقب البرامج التي تقدمها بنفسها وهو ما اعترفت به قائلة: "إنني أشعر بارتياح أكبر إزاء إنتاج متواضع أتحكم فيه كلية، بدل أن أبذل جهداً مضاعفاً لتقديم أخبار لا يمكنني مراقبتها مبدئياً والعمل داخل فريق أكون مجرد ناطقة باسمه"[13].

وقد أدركت هذه الصحافية بأنها لا يمكن أن ترفض باستمرار كل العروض، وإلا ستفقد الرأسمال المهني الذي راكمته مدة طويلة. فعدم الانخراط يعني "الحرمان من الشهرة ومن تحقيق الذات"[14]. لذلك، ستعلن عن قبول المقترح القاضي بتنشيط برنامج "ثقافي" يومي، يحظى بمتابعة "جماهيرية واسعة" عند الساعة الثانية عشرة ظهراً. طبعاً، فإن هذه المجلة اليومية كانت تتطلب العمل داخل فريق، لكن الاستقلالية الممنوحة لها ستمكنها من تصور البرنامج بطريقتها "الشخصية". وفضلاً عن ذلك، فإن هذا البرنامج الذي سينقلها مجدداً من الصحافة إلى التنشيط، لن يحرجها مع زملائها بسبب الإتقانات والكفايات المهنية التي لا تتحكم فيها. هكذا، ستقبل آن سِنكلير في الأخير وبنوع

(13) المصدر نفسه، ص 152.
(14) المصدر نفسه، ص 148.

من التحديد الذاتي (Auto Limitation)، الإشراف على برنامج "زوار النهار"، وهو برنامج منوعات ثقافية، يعرض ظهر كل يوم قبل النشرة الإخبارية. وسيتعلق الأمر هنا باختيار لا بديل عنه، سيتخذ أيضاً شكل رهان مهني لن تبرز كل مخاطره أمام الصحافية. فبالرغم من كون فترة العرض لا تتلاءم مع فترة المتابعة القوية للجمهور، إلا أن "إنجازات "آن سِنكلير ستخضع لميزان المقارنة مع "إنجازات" المنشطة التي سبقتها، وهي دانييل جلبير (Danièle Gilbert) التي نجحت في اكتساب جمهور واسع على مدى ثلاث عشرة سنة من عمر برنامجها.

من جانب آخر، فإن الاستقلالية التي تحققت لها لتصوير وتنشيط هذا البرنامج، ستدفعها إلى عدم تقدير المسافة الثقافية الهائلة بين أذواقها الخاصة التي تحاول عرضها على الشاشة، وأذواق "الجمهور العريض" الذي يسعى البرنامج إلى إرضائه. وبعد مدة من تقديم هذا الأخير، تشعر بعدم تلاؤم الأذواق المذكورة، وهو ما تجلى في النسبة المنخفضة للمتابعة، كما ستدرك الصعوبات التي يمكن أن تواجهها منشطة مشرفة على برنامج للتسلية الشعبية. وعندما تتذكر آن سِنكلير هذه التجربة، فإنها تصف البرنامج كنتاج لإكراهات متناقضة "وكعمل غير أصيل (..) ودون المستوى". ويسمح هذا التقدير المغاير (allodoxie) لما هو ثقافي، الصادر عن صحافية منتمية إلى البرجوازية العليا، بفهم فشل برنامجها؛ كما يبين كيف أن المهنة التي اكتسبت آن سِنكلير مهارتها في سبعينيات القرن العشرين، لم تعد هي السائدة في بداية الثمانينيات؛ ذلك أن المقاربة القائمة على "تثقيف الجمهور" (populiculture)، أعلنت عن بداية نهايتها. وبالرغم من تطمينات المسيِّرين الأوائل للتلفزيون، المعينين من طرف اليسار، فإن المنعطف الذي سيهيئ لبروز التلفزات الخصوصية ولسيادة التلفزة التجاري، كان قد بدأ في الظهور.

تلاؤم الأسلوب مع الشكل

مهّد برنامج سبعة على سبعة "لعودة" آن سِنكلير إلى الواجهة، بعد أن توقفت سنة ونصف السنة عن العمل، بفعل فشل برنامج زوار النهار في استقطاب الجمهور، وهو البرنامج الذي قدمته يومياً عند الساعة الثانية عشرة ظهراً، على مدى ستة أشهر. ولم تشك في النجاح الكبير الذي ستحققه، عندما قبلت سنة 1984، باستئناف البرنامج الذي توقف أصحابه الأصليون عن بثه(15).

ويبدو هذا النجاح مقترناً في جانب كبير منه بطريقة معالجة آن سِنكلير للسياسة، وذلك بعدم جعلها موضوعاً يبعث على القنوط؛ وهي الطريقة التي ستلائم التطورات الحاصلة على المستوى السياسي في تلك الفترة (انظر، Riutort, 2007, pp. 53-78). هكذا، وبفعل تراجع الوصاية السياسية، لم يعد بإمكان هذه الصحافية فقط "اختيار" ضيوفها "السياسيين" (بمن فيهم الضيوف من خارج عالم السياسة بحصر المعنى)، بل سيصبح بإمكانها أيضاً، تنظيم عملية حوارية على طريقتها، قائمة على مبادئ التشخيص (Personnalisation)، حيث يسأل السياسيون عن موضوعات خارجة عن اهتماماتهم السياسية؛ وعلى تجريد القول السياسي من خاصيته الاحتكارية، حيث يمارس فاعلون عموميون، خصوصاً من عالم الفن، هذا القول. بذلك، وجهت آن سِنكلير برنامج سبعة على سبعة الذي كلفت بتنشيطه وفرضت أسلوبها الخاص في الحوار المتحضر (Conversation policée) وهو ما أكدته بقولها: "لست عدوانية، وأعتقد بأن هذه الخاصية ليست أساسية للعمل الصحافي (..) فبإمكاننا تحقيق الشيء الكثير باعتماد أسلوب

(15) لم تتصل بها إدارة القناة الأولى مباشرة، بل إن صديقها جان لانزي (Jean Lanzi) الذي كلف باستئناف البرنامج، هو الذي اقترح عليها تقديمه بالتناوب بينهما، لأنه لم يكن راغباً في الاشتغال كل أسبوع.

مهذب"[16]. سيتجلى هذا التوجه المهذب أيضاً في برنامج أسئلة بمقر السكن، وهو نقل تلفزي لطريقة الاستقبال البرجوازية، حيث يساهم ولوج الفضاء الخصوصي في إبراز حياة السياسيين "على حقيقتها"[17].

سيدعم نجاح هذين البرنامجين، تصور الصحافية القائم على مبدأ "التثقيف الشعبي". فبالنسبة إليها، ليس هناك شك في كون المشاهدين "مهتمين لأنني حاولت أن أفتح أمامهم نافذة على الديمقراطية. ويعتبر تتبعهم للبرنامجين تأكيداً لرضى رائع وتكذيباً لكل ما يقال عن لامبالاة الجمهور إزاء النقاش العمومي وعن احتقار الناس للسياسة "[18].

ومع ذلك، فإن المنتوج السياسي المقترح لا يخلو من التباس من الناحية التجارية. فبينما كان هدف برنامج أسئلة بمقر السكنى هو إثارة اهتمام الجمهور عبر السماح له بولوج الفضاءات المنزلية للسياسيين (انظر Le Grignou et Neveu, 1988)، فإن برنامج سبعة على سبعة من جهته، كان يقوم بقراءات تعددية (lectures plurielles) تجمع عناصر متنوعة لإثارة اهتمام الجمهور، بما فيه الأكثر بعداً من السياسة، حيث يتم استدعاء شخصيات شعبية واستخدام صيغ غير مقترنة بالمجال السياسي وإنجاز حوارات حول مواضيع متنوعة لتلخيص (digest) الأحداث[19].

---

(16) *Playboy*, juillet , 1987.

(17) لم تكن آن سِنكلير هي من ابتكر هذه الطريقة الجديدة في إنجاز برنامج مباشر يبث من منزل المستجوَبين، بل إن الفضل في ذلك يعود إلى المخرج ألكسندر تارتا (Alexandre Tarta). غير أن بعض السياسيين مثل إدوار بلادور (Edouard Balladur) وجورج مارشيه (Georges Marchais) وريمون بار، سيرفضون المشاركة في هذا البرنامج، كنوع من المقاومة تجاه هذه "الجرأة " التي تربط بين استقطاب جمهور المتبعين وتطوير التواصل السياسي.

(18) Cité par Telé 7 jours, 6 septembre, 1997.

(19) بخصوص تحليل هذا البرنامج يمكن الرجوع إلى:
Pierre Leroux: Sept sur sept ou la célébration répétée d'une admiration mutuelle," *Politix*, no. 23 (1993), pp. 113-124, et "Le resumé de la semaine dans l'émission *sept sur* sept: Digeste de l'actualité ou actualité digeste?" *Mots*, no. 37 (décembre 1993), pp. 48-62.

لقد اقترح البرنامجان عبر تعبئتهما لأقل المقولات تجريدية (ab-sconses)، وعزفهما على نغمة المشاعر والتجارب المعيشة، وتفاديهما محاورة الصحافيين المتخصصين، قراءة للسياسة تتلاءم مع منظور جمهور أقل انخراطاً في النقاشات الإيديولوجية "المجردة"، للعمل السياسي. لذلك، نفهم لماذا ظل هذا النوع من الصحافة السياسية الذي تشكل على يد سِنكلير، يُبث في أوقات ذروة المشاهدة وعلى قناة تخوصصت سنة 1987 وأصبح ميلها "الطبيعي" متجهاً صوب تهميش المضامين السياسية – على غرار ما لوحظ بالقناة الثانية، بخصوص البرنامج المنافس ساعة الحقيقة الذي تم بثه في أوقات غير ملائمة.

تقترن هذه الاستمرارية (Pérennité) أيضاً بمنطق تعيين الشخصية القوية بالمناصب التي دأب مسيِّرو القناة الفرنسية الأولى على تطبيقها بشكل صارم. هكذا، ستكتسب آن سِنكلير على المستوى التواصلي للقناة، قيمة كبيرة كفرد؛ فهي من أبرز الشخصيات "النسائية" بهذه الأخيرة، وتجسد جزءاً من هويتها التسويقية (Identité marketing). ومما لا شك فيه، أن "أسلوب" و"جاذبية " و"موهبة" و"شخصية" هذه الصحافية في تلك الفترة، ساهمت في الرقي المؤسساتي لقناة سيؤدي "النجوم" (Stars) دوراً في تلميع صورتها.

في سنة 1997، قررت آن سِنكلير وضع حد لبرنامج سبعة على سبعة، وكانت قد بلغت عندئذ سن التاسعة والأربعين، حيث اعتبرت موقفها ناجماً عن اختيار وعن مبادرة شخصية. فإلى جانب المسوغات الرسمية التي قدمتها، مثل تقلد زوجها لمنصب وزير الاقتصاد؛ هناك دوافع غير معلنة، مثل الشعور بالرتابة والخوف من الاستنزاف البدني والنفسي. وهو ما أكدته قائلة: "أردت التوقف وأنا في القمة. ولم أرد أن أكون بعد خمس وعشرين سنة، تلك المرأة المعلولة (Cacochyme) التي تواجه الجمهور. فأنا لن أقوى على ذلك". هكذا، ستستقبل

الصحافة التي رأت في آن سِنكلير نموذجاً متميزاً يجمع بين "الموهبة" و"الكاريزما" و"الجاذبية" أو "الجمال"، الإعلان عن توقف البرنامج كتأكيد لرتابة صينته؛ لكنها ستثمن الحصيلة "الهائلة" للصحافية، فهي قد استقبلت الفاعلين السياسيين الفرنسيين من الدرجة الأولى وكذلك العديد من رؤساء الدول الأجانب ونجوم الفن العالميين. وعندما ستحاول العودة لاحقاً إلى التلفزة، تشير بعض الصحف إلى أن "سحر هذه الفنانة" لم يعد فعالاً: "فباعتدالها أصبحت آن سِنكلير عادية"[20]. ولن تنجح البرامج التي ستقدمها لاحقاً بالتلفزة ثم بالإذاعة، في الاستمرار طويلاً. طبعاً سيكون مغرياً إرجاع نهاية مسار هذه الصحافية إلى تراجع "موهبتها" الشخصية، أو على الأقل إلى استنفاد "جاذبيتها". لكننا سنرتكب خطأً تأويلياً شبيهاً بالخطأ التأويلي في ربط نجاحها السابق بشخصها فقط، دونما اعتبار للطريقة المهنية التي اضطرت إلى مواجهتها والتي منحتها في فترة معينة، فرصة استغلال وتوظيف كفاياتها الاجتماعية النوعية.

في سنة 1997 لم يكن الأمر متعلقاً بفقدان آن سِنكلير لموهبتها، بقدر ما كان متعلقاً بالتلفزة كوسيلة إعلامية لم تعد في حاجة إلى هذا النوع من المواهب. ومع ذلك، يظل السؤال مطروحاً وهو: لماذا لم تحقق آن سِنكلير "قفزة جديدة"؟ فمن الواضح أن هشاشة موقفها تقترن بهذه النقطة بالذات. فعندما لم تعد طريقتها في إدارة الحوار تحظى بالاهتمام في نهاية تسعينيات القرن الماضي، بفعل المنافسات الجديدة وتزايد المقتضيات التجارية في تصور البرامج التلفزية، لم تعد هذه الصحافية قادرة على تحويل نقط القوة التي اكتسبتها من قبل واستثمارها. ومن الممكن أن نرى في ذلك تأكيداً للوضعية الصعبة التي واجهتها من جهة، وللطبيعة غير الملائمة للآليات التي سمحت بارتقائها مهنياً. وبالفعل،

(20) Alain Rollat, "La Sinclair papillonne," *Le Monde* (27 février 1998).

فإن أغلب زملائها شيدوا مسارهم انطلاقاً من أطر مشتركة، سمحت لهم "بالقفز من جديد" عندما أصبحت الفرصة مواتية وذلك للحفاظ على سلطتهم في مجال الإعلام أو خارجه. وهذا هو حال امرأة مثل ميشال كوتّا (Michelle Cotta) (المولودة سنة 1937) التي انتقلت من مجال إعلامي إلى آخر وشغلت مناصب إدارية وتحملت مسؤوليات كبرى كرئيسة للهيئة العليا للاتصال السمعي البصري ورئيسة لهيئة التحرير ولراديو فرنسا وكمحررة. وهو أيضاً حال كريستين أوكرينت (المولودة سنة 1944) التي تمكنت من تقديم برامج مختلفة (مجلات، تحقيقات، نقاشات... إلخ) بعد تقديمها للنشرة الإخبارية؛ وشغلت وظائف إدارية كمديرة لمجلة الإكسبريس (*L'Express*) ومديرة عامة منذ سنة 2008 لمجموعة تمثل قناة التلفزة الخامسة العالمية (TV5 Monde) وفرانس 24 وإذاعة فرنسا الدولية. آن سِنكلير، من جهتها، لديها رساميل متميزة، تصبح عبارة عن حواجز أمام كل إمكانية للتحويل، عندما لا يهتم المشغل بها.

- خلاصة: على عكس منطق التحليل الذي يعيد بناء المسار المهني والاختيارات والتموقعات انطلاقاً من غاياتها المنتظرة، "حيث يبدو كل شيء واضحاً، لأن كل شيء يدرك بشكل مجازي"[(21)] (Mé-tonymique)، فإن الأمر يتعلق هنا بإدراك نجاح آن سِنكلير من خلال ما يحمله من جوانب احتمالية وغير منتظرة بالنسبة إليها هي نفسها.

هكذا، حاولنا أن نبين كيف أن وعي هذه الصحافية بحدودها هو الذي جعلها تتموقع بشكل متميز، على هامش عالم الصحافة التلفزية الذي انتمت إليه. وستبدو هذه الوضعية مريحة بشكل مفاجئ، لكن على مدى قصير نسبياً. ذلك أن إمكانية التمركز داخل هذه الوضعية، لا تعود

(21) Passeron, 1990, p. 6,
التشديد من المؤلف نفسه.

إلى خصائص ومواصفات الفرد فقط، بل تحيل أيضاً على خصوصيات الوضعية الخارجية (وبالآتي على "الفترة الزمنية ") التي يحاول الفرد أن يحدد مساره من خلالها.

فعند نهاية السبعينيات وإلى حدود أواسط التسعينيات من القرن الماضي، خضعت الصحافة التلفزية لحركة واسعة متمثلة بإعادة تحديد فضاءات وأنماط التدخل والمقاسات والعلاقة بالجمهور، تاركة بشكل مؤقت، هامشاً كبيراً أمام تنوع التصورات والممارسات المتعلقة بمهنة الصحافي. وقد سمح هذا الوضع بوجود فضاءات غير محددة المعالم وأماكن لعدم التلاؤم وللتباعد.

باختصار، فإنه سمح بوجود حقل من الإمكانات ومن المسؤوليات المحتملة، لأشخاص لم تكن متوافرة لهم كل المواصفات والإتقانات الضرورية لممارسة مهنة الصحافة.

الدرس العاشر
التفكير في البعد غير القصدي للابتكار الشخصي

لا يقتصر هذا الفصل فقط على تقديم مثال جديد للابتكار الناتج من عدم التلاؤم الجزئي للفاعل مع المعايير المتّبعة في الفضاء المهني الذي يبتغي الانتماء إليه، بل يبين أيضاً كيف يمكن لابتكار أشكال جديدة (وهي هنا تلك الطريقة غير المسبوقة في إجراء الحوارات المتلفزة مع عدة شخصيات)، أن تتسم بخاصية اعتباطية ولاإرادية حتى لمبتكرها نفسه. وبالفعل، فإن هذا الابتكار لا يبدو دائماً كغاية في حد ذاته، أو كهدف عملي محدد بوضوح، بل كنتاج غير قصدي لمجهود (قصدي) يروم التلاؤم مع عالم المهنة.

وعلى العموم، تتحدد الآلية كالآتي: يشعر الفرد أثناء

نشاطه بعائق مهني أو بصعوبة في إتقان العمل، فيستخدم تلقائياً وكتعويض لذلك، تصرفات اكتسبها داخل عوالم اجتماعية أخرى؛ وتحديداً فن الاستقبال البرجوازي والحوار في الأوساط الراقية، كتصرف مكتسب في مرحلتي الطفولة والشباب. وينتج من ذلك، طريقة مجددة في ممارسة النشاط المهني، تخلق تباعداً أسلوبياً إزاء الطرق المهيمنة وتحظى تدريجياً بتقدير الزملاء.

ولأن الابتكار حقق النجاح وحصل على تقدير فريق العمل بفضل هذا التحويل، فإن الفاعل سيكتسب في إطار هذا السيناريو، هويته كمبتكر. وفي هذه الحالة، سيدعم انخراطه المهني، ليس لأنه تمكن من الخضوع لمعايير الممارسة المهنية، بل على العكس، لأنه تمكن من استثمار هذه المعايير لصالحه ومن تقاسم فوائد هذا التحويل مع الآخرين.

بالآتي، فليس للمبتكر أية قدرة خاصة، فهو ينتظر موافقة الآخرين على ابتكاره. لهذا، تعتبر قدرته جماعية لا فردية، كما أن نجاحه ناتج من مساهمة غيره في هذا الابتكار، وفق خطاطة لا يتحكم فيها بنفسه (Latour, 1984, et Akrich et al., 1988). وهو ما ينطبق على العناصر المكوِّنة لأسلوب الحوار المبتكر من طرف آن سِنكلير، الذي وافق عليه الجمهور كما تبين من خلال تقدير عدد المشاهدين لبرنامجها (Audimat)؛ ما دفع القناة الفرنسية الأولى إلى اعتباره مفيداً لصورتها ومكانتها لدى الجمهور.

تُظهر هذه الملاحظات إلى أي مدى يمكن للصورة المتعلقة بالابتكارات الفردية والقصدية بشكل تام وبالمبتكرين المتحكمين بمفردهم في آلية نجاحهم،

أن تكون خادعة. فهذه الرؤية غير سوسيولوجية، لأنها تمنح الأفراد سلطة غير متوافرة لديهم باعتبارهم كذلك، بل يمتلكونها على مستوى جماعي فقط، وهو ما يتجلى حينما تجعلهم حاملين لأهداف استراتيجية لا يمكنهم امتلاكها وتهبهم قدرة على مراقبة العمل الجماعي، ليست في متناولهم.

الفصل الحادي عشر

حفاظ المرء على مهنته كصحافي أو استحالة تخليه عن مهنة تتجلى فيها موهبته

كريستيان ريستيي ميليراي

عين جان. ج (Jean J.) سكرتيراً لتحرير الأخبار الرئيسية بيومية جهوية معروفة، في أواخر ستينيات القرن الماضي، سنة بعد تخرجه في المدرسة العليا للصحافة في ليل ESJ، وكان عمره آنذاك أربعاً وعشرين سنة. وظل بالجريدة أكثر من ثلاثة عقود، مرتقياً كل المراتب، حيث أصبح سنة 1987 رئيساً للتحرير وصاحب افتتاحية، كما تولى سنة 1993 منصب مدير الجريدة. غير أن هذا المسار الرائع سيتوقف فجأة سنة 1999، إثر حصوله على منصب اعتبره تنحيةً مؤقتةً (Placardisation). وبعد حصول خلافات مع الفريق الجديد المسيِّر للجريدة، اقتنع بضرورة الاستقالة. وهذه تجربة مؤلمة، اعترف جان. ج بأنه لا يريد الحديث عنها اليوم. فقد كان لهذه اللحظة من حياته المهنية أن تشكل نهاية مساره؛ إذ كيف يمكن للمرء أن يحافظ على مهنته كصحافي بعد بنائه لعلاقة "وجدانية وحميمة امتدت اثنتين وثلاثين سنة، بحيث تضمنت هذه العقود الثلاثة، نشاطاً مكثفاً"[1]، داخل جريدة أحبها كثيراً واضطر إلى الانفصال

(1) وضعنا الأقوال المستمدة من مقابلتنا للصحافي الذي غيرنا اسمه، بين مزدوجتين وبخطوط مائلة وكتوضيحات أيضاً.

عنها؟ كيف يستطيع "القفز من جديد"، بعد أن أصبح إطاراً مسيِّراً في سن الخامسة والخمسين وأنجز مساره المهني في تلك المؤسسة ووجد نفسه أمام سياق إعادة هيكلة الصحافة اليومية الجهوية (PQR) التي لا تشجع إعادة التأهيل المهني؟

أغرب ما في الأمر، هو إصرار جان. ج على أن يظل صحافياً بالمواصفات المميزة له وتمكنه رغم الصعوبات، من الحفاظ على موهبته الأساسية. وسنحاول في هذه المساهمة وبالاعتماد على أقوال هذا الصحافي، أن نفهم الآليات الاجتماعية التي مكنته من الحفاظ على هويته المهنية المهددة ومن تعبئة الموارد لتمديد نشاطه بصيغ جديدة، وهو النشاط الذي لم يعد مسموحاً له بممارسته داخل المؤسسة الصحافية الكبيرة التي اشتغل بداخلها مدة طويلة.

مسار نموذجي متصاعد

يرجع الفضل في متابعة جان. ج دراسته، وهو الذي نشأ داخل أسرة قروية، إلى مدير مدرسته الابتدائية الذي حث أبويه على إرساله خارج البلدة لإتمام تعليمه: "ففي هذا العالم القروي الشبيه بالعالم الذي رسمه الكاتب فرانسوا مورياك (Monde mauriacien) (علماً بأن العائلة كانت تكتري الأرض التي تستغلها)، قررت جدتي لأمي بأن أشتغل في الكروم حصراً". وتحددت موهبته الصحافية في تلك الفترة بالرغم من انشغاله بالدراسة التي ستستغرق عدة سنوات: "كنت أرغب في هذه المهنة؛ فقد أحببتها وأنا صغير، لأنني كنت مولعاً بالرياضة. وكنت أقوم بدور المذيع بحماس كبير، لأن الإذاعة تظل من أروع الوسائط. وقد أحرزت الجائزة الأولى في مسابقة نظمتها إحدى الجرائد المحلية، حول الفروض المنجزة خلال العطلة، وكانت عبارة عن آلة تصوير (Ul-traflex)، أنجزت بواسطتها صوري الأولى بالأبيض والأسود. ومرت السنوات وتأكد هذا الشغف بالصحافة".

وعندما اضطر لاحقاً إلى تمويل دراسته بالمدرسة العليا للصحافة بمدينة ليل بسبب عجز الأسرة عن تمويلها، تمكن من العمل بنجاح بيومية محلية وهي صوت الشمال (La voix du nord) التي كُلف فيها بمهمة إنجاز التقارير الرياضية لنهاية الأسبوع. وظلت ذكرى سنوات التعلم هذه، راسخة في ذهنه حيث عبر عنها بحماس قائلاً: "أرسلت خارج المدينة مع بعض المصورين على متن سيارة. وكان المطلوب مني إنجاز تقرير حول سباق الدراجات ومسابقات ألعاب القوى. وقد عدت يوم الإثنين منهكاً إلى قاعة الدرس، لكنني كنت فخوراً (Fierot) بإنجاز تقاريري الصحافية".

وكما كان الشأن في المدرسة الابتدائية، فقد أدى حضور مرشدين، ومن بينهم صحافي رياضي محنَّك اكتسب تجربته بالميدان، دوراً حاسماً في تكوينه وصقل موهبته:

> " كان فريق الصحافيين يتضمن بعض الأفراد الرائعين، ومن بينهم (س) مراسل جريدة الفريق (*L'Equipe*) المتتبع لمباريات كرة القدم الذي كانت شخصيته وتقاريره متميزة. كان هؤلاء الناس موهوبين! فإذا طلب منهم إنجاز تقرير حول مؤتمر حزب سياسي، فإنهم يقومون بذلك بطريقة رائعة! وينطبق الأمر نفسه على التقارير المنجزة حول مباريات كرة القدم ليوم الأحد! ولم يكن (س) قد درس الصحافة، لكن طاقته في الكتابة كانت هائلة. ومن الناحية الإنسانية، كانت رفقته غنية (..) وكنت أساعده على إنجاز تقارير لجريدة الفريق حول مباريات كرة القدم، أي أنني كنت أشارك بتقاريري غير الموقعة طبعاً، ما دام هو المسؤول عنها أمام الجريدة. لكن ذلك شكّل لي مدرسة هامة للتكوين، وهو ما سأدركه لاحقاً".

سيكون من المغري تحليل هذه الأقوال بالاعتماد على العبارات المستعملة من طرف كلود غرينيون (Claude Grignon) الذي أكد أثناء تقديمه للسيرة الذاتية للسوسيولوجي الشعبي ريشار هوجار (Richard Hoggar)، بأن هذا الأخير "لم ينسَ أبداً بأن نجاحه يشكل حالة استثنائية وبأن الكثيرين لم تتَح لهم الفرص نفسها"، مشيراً إلى "التدخلات المتوالية التي سمحت له بتحدي المصير الاجتماعي الذي كان سيلاقيه"[2]. وبالفعل، فإن جان. ج سيستخدم في روايته باستمرار كلمة الرفقة وسيشير إلى نقل القيم وسيؤكد على ضرورة الرعاية (par-rainage) أثناء ولوج المهنة وعلى التعلم المستمر (apprentissage continu) خلال المسار المهني: "لقد حصلت على رعاية العديد من الأشخاص الذين كان لهم دور أساسي في حياتي. ذلك أنني تعلمت أشياء كثيرة برفقتهم، فهم أناس يثقون بك ويعتبرون بأنك شخص يبني مستقبله، لهذا يتعين عليهم مرافقتك في مسارك الحياتي، ضمن الحدود المسموح بها. وفعلاً، كانت هناك قيم جميلة ولم يكن الشباب يعاملون كما هو الأمر الآن. وكمثال على ذلك، تم الإعلان عن مهمتي كصحافي يعوض بحسب الصفحة وعدد سطورها، في الأشهر الثلاثة الأولى من التحاقي بالجريدة".

يسمح هذا الأمر بتفسير إلحاح جان. ج على أهمية المرافقة والتعلم بالتجربة، رغم تخرجه في معهد للصحافة – في فترة لم يحظَ فيها العاملون بالصحف اليومية الجهوية PQR بهذا الامتياز – وهو ما أقرّه عند استحضار سنوات تكوينه قائلاً: "تعلمت الكتابة الصحافية بالجريدة. وقد اكتسبت تجربتي على يد مدير التحرير وأيضاً بمتابعة ما

(2) وسيضيف قائلًا: "إن هؤلاء الأشخاص المؤهلين يمثلون بالخصوص نماذج متتالية لواضعي معايير وأنماط السلوك ولممثلي عالم خارجي، سامٍ ومجهول" (Hoggart, 1991, p .8).

يكتبه الآخرون. وكان هناك أشخاص يراجعون مقالاتنا ويقومون برعاية ما نكتبه. وليس في ذكر ذلك أي حنين إلى الماضي" (Nostalgie).

سيتضح هذا النوع من التنشئة الاجتماعية والمهنية أكثر، عندما نعلم بأن أغلب اليوميات المحلية والجهوية، كانت في أواخر ستينيات القرن الماضي، عبارة عن مقاولات عائلية. وسيكون لهذه الصيغة الإدماجية تأثير على مسار جان. ج كما ستشهد على ذلك أشكال انخراطه في العمل، التي ستتميز وتيرتها بالتنوع والتماهي مع التنظيم والالتزام بأخلاقية العمل واحترام التراتبية. وقد وصل الأمر إلى حد تحمله مسؤولية التحليلات الصادرة عن رؤساء اليومية الجهوية عند نهاية سبعينيات القرن العشرين، حيث أصبح باكتسابه لثقافة مؤسسته، ناطقاً باسم القطاع الذي يشتغل فيه. كما سيتعزز هذا الانخراط نتيجة الروابط التي ستجمعه بالمدير العام الجديد، وهو شاب تولى إدارة المقاولة العائلية. هكذا، سيصبح مقرباً منه "لأن الرفقة كانت إنسانية ومهنية"؛ وسيسمح له ذلك بولوج حلقة "رجال الثقة" الذين اعتمد عليهم مسيِّرو الصحافة الجهوية في تلك الفترة ونعتوهم بـ"الفرسان"[3]. في ظل هذه الرفقة، تختفي الاختلافات الاجتماعية والتراتبية جزئياً داخل مجموعة متساوية الأعضاء تقريباً، حيث يصبح "من الممكن أن تقول لرئيسك بأنك غير متفق معه".

وعندما يسأل جان. ج عن هذه الفترة، فإنه يستحضر مباشرة فريق العمل الذي انخرط فيه وشعور التضامن السائد فيه، كما في مصنع ينجز فيه العمل بشكل متسلسل: "أخرجتني المهنة من قوقعتي وحفزتني على النجاح في المهمة لأن هناك من ينتظر إنجازي. لقد كانت طريقة العمل متسلسلة وكان من اللازم إملاء المقالة، أي كتابتها".

---

(3) وهذه هي العبارة التي استعملها مديران شابان للصحافة الجهوية اليومية. انظر بهذا الصدد: François Archambault et Jean-François Lemoine, *40 milliards de journaux: La presse de Province* (Paris: A. Moreau, 1977), pp. 173-174.

عمل جان. ج أيضاً على الدفاع عن نموذج الصحافي "الذي يخدم الجمهور"، وكان هذا النموذج سائداً في تلك السنوات كما كان مرتبطاً بتصور بيداغوجي لرسالة الصحافة يتمثل بـ "إعادة بناء رهانات اللحظة وتفسيرها". وبالفعل، ستتجلى تعبئته في مجال الاقتصاد وإعداد التراب (aménagement du territoire)، ضمن هذا المنطق المدني - البيداغوجي. وسيتطلب منه هذا العمل "الرائد "الذي "أدى إلى إنجاز أربع أو خمس صفحات مخصوصة للاقتصاد كل أسبوع بالجريدة"، مجهوداً كبيراً على المستوى الشخصي. يقول جان. ج: "كان علي أن أكون هنا وهناك، لكن ذلك لم يكن مزعجاً، لأن تحرير الأخبار الرئيسية كان محدداً من الناحية الزمنية، ما بين الثانية والنصف بعد الظهر والعاشرة ليلاً؛ ما يسمح لك بالتصرف في أوقات الصباح وما بين السابعة أو الثامنة مساءً والثانية صباحاً. ومع ذلك، كان علي الحضور إلى الجريدة عند التاسعة صباحاً لإنجاز الصفحة الاقتصادية".

سيمكنه هذا الانخراط من اكتساب سمعة طيبة كخبير والاندماج داخل العوالم الاقتصادية والسياسية والجامعية المحلية[4]. وعندما يتذكر اللقاءات التي جمعته بالمسؤولين السياسيين والاقتصاديين من مستوى رفيع، بفضل هذا التخصص، فإنه يبادر إلى التأكيد بأنه كان يمثل الموقع الذي ينتمي إليه!

وعلى العموم، شكل المسار المهني لجان. ج عند نهاية تسعينيات القرن الماضي، نموذجاً للاندماج المهني الذي يمكن نعته بـ"العائلي"[5]،

---

(4) نجد في عمل مخصص لتاريخ الجريدة، صورة للرجل مرفقة بالتعليق الآتي: "يضطر الصحافي في غالب الأحيان، إلى التخلي عن آلته الكاتبة وقلمه ومكتبه واجتماعاته، لحضور المعارض والمحاضرات أو الملتقيات".

(5) يجب أن نفهم هذه المقولة (Catégorie) وأيضاً مقولتي "التاجر" و"المواطن"، كما سيتبين لاحقاً، بالمعنى الدقيق الممنوح لها من طرف بولتانسكي وتيفينو (Boltanski et Thévenot, 1991).

والذي يتحدد انطلاقاً من الخصائص الآتية: ارتباط وجداني بالمقاولة الصحافية (من نمط عائلي هي أيضاً) وأولوية مبادئ الإخلاص والوفاء المتبادلة بين الأشخاص بالنسبة لكل نوع من أنواع "السلطة" والرعاية والمرافقة كنمطين متميزين لنقل الإتقانات الصحافية، وأخيراً التضحية والإيثار كطريقتين عاديتين بخصوص الانخراط في العمل"[6].

وقد تمكن جان. ج بفضل هذا النموذج العلائقي، من تحقيق ارتقاء اجتماعي هائل، حيث أصبح مقرباً من الرئيس المدير العام (المنتمي إلى البرجوازية) ومحاوراً دائماً لأعيان السياسة وللمقررين الاقتصاديين. طبعاً، سيكون عليه تأدية ثمن مقابل ذلك، وهو الحفاظ دوماً على "توجه الموقع" وأيضاً وخصوصاً، بذل مجهودات شخصية كبيرة في العمل وممارسة ما يدعوه هو نفسه شكلاً من أشكال "الزهد" (Ascèse).

المنعطف التدبيري

في أواسط شهر آب/ أغسطس 1999، استدعى المدير العام للجريدة جان. ج إلى جلسة غذاء وخاطبه قائلاً: "يجب أن نضع الشباب في مواقع المسؤولية. فالرئيس المدير العام[7] تعب كثيراً، وهو محتاج إليك لمساعدته كمحرر منتدب (Éditeur délégué). والمطلوب هو صياغة ميثاق لحقوق الصحافيين وواجباتهم، ولا يوجد من هو أفضل منك لصياغته.. ". فهم جان. ج على الفور رهانات هذا المنصب الجديد وعبَّر عن ذلك فيما بعد بقوله: "بينما كنا نشتغل منذ أكثر من سنة على تهييء الانتقال إلى الصيغة الجديدة للجريدة لتصبح صغيرة الحجم

---

(6) يمكن قراءة هذا المسار في ضوء الاعتقاد الخاص باللعبة المميزة للمهن المرغوب فيها وبالوهم "الذي يجعل الأفراد المنخرطين فيها، على استعداد في أغلب الأحيان للتضحية بالرخاء المادي والأمن وأحياناً بالحياة الأسرية" (انظر: Sapiro, 2007, p. 9).

(7) كان يذكر باسمه الشخصي أثناء الحوار.

(tabloïd) (وكنت بالمناسبة، مكلفاً بتلخيص كل الاقتراحات)، إذا بي أبلَّغ بهذا الأمر! (..) وذلك في الوقت الذي حصلت فيه الجريدة على آلة طبع جديدة. ومن جهتي، لم أكن قد شعرت بعد بضعف مردوديتي، فلم أكن حينئذ قد تجاوزتَ سن الخامسة والخمسين"!.

أدرك هذا الصحافي بأن تهميشه آتٍ لاريب فيه: "فقد فهمت بأن بقائي بالجريدة هو إعلان عن بداية النهاية لي". ومع ذلك، سيقبل هذا القرار بعد مناقشات مطوّلة مع الرئيس المدير العام. وقد علّل هذا القبول باستحضار الوفاء المتبادل والثقافة "العائلية" للمقاولة وعبَّر عن ذلك قائلاً: "قبلت بالأمر على مضض في الأخير. فعلاقتي بالرئيس المدير العام كانت مبنية على الثقة، وكان لنا تاريخ مشترك بالدار".

طبعاً، فإن النقاشات المذكورة ستولد الحذر من الجانبين وهو ما سيوضحه جان. ج من خلال تأكيده أن الأمر كان يتعلق "بالتحضير للتغيير" و"بإقرار ميثاق الجريدة الذي ألح الرئيس المدير العام على صياغته وعرضه على كل أعضاء المقاولة"؛ كما سيشير إلى التزامات محاوريه عند شعوره بإمكان حصول تحول في الوضع: "قمت في ذلك اليوم بمهمة كاتب الضبط، وهذا أمر جيد لأنه سيفيدني في ما بعد. هكذا، سجلت كل شيء وأحسست أنا الذي أقمت علاقة حميمة وودية بالجريدة، بأن شيئاً ما غير مريح سيحصل".

بعد ذلك، أنجز "المهمة" الموكولة إليه، القاضية بصياغة "نص حول قيم الجريدة"[8] بتعاون مع الرئيس المدير العام الذي كان مريضاً جداً، مع إشعار الفريق المديري الذي سيعمل على تقييم النص المذكور، فور الانتهاء من صياغته. هكذا "تمت المصادقة بمكتب الرئيس المدير العام على النص المصاغ تحت إشرافه، بعد قراءته بانتظام من طرف المدير العام ورئاسة التحرير الجديدة". بعد فترة وجيزة من هذه المصادقة توفي

(8) نشير إلى أننا لم نجد أي أثر لهذا النص، لا في وثائق الجريدة ولا عند الشخص المستجوب.

الرئيس المذكور وتلقى جان. ج بطريقة غير مباشرة، خبراً مفاده أن النص الذي صاغه "سيكتب من جديد وبطريقة حديثة". وكانت هذه بالضبط هي عبارة المدير العام. وهنا سيشعر الصحافي بحدوث قطيعة مفاجئة من جانب واحد، مسّت عقد الثقة القائم بين الطرفين: "لقد سبق أن قلت ذلك وأقوله الآن، كان ذلك هو الفعل المسبِّب لمغادرتي. ولا يعني هذا أنني لم أقرر المغادرة من قبل، لكن هذا الحدث ساهم في التعجيل بها". تأكدت القطيعة إذن خلال مقابلة بين الرجلين وصرح الصحافي قائلاً: "لم يعد لدينا التصور نفسه عن الوفاء!" ثم أضاف واصفاً مجرى الأحداث: "نهضت وغادرت المكان، ثم انتهى كل شيء؛ وقد شعرت إثر ذلك بارتياح كبير".

بعد ذلك، عقدت جلسات تفاوضية واقترح الصحافي بعض الإجراءات لتقريب الرؤى، لكنها رُفضت. ومع ذلك، أخبرته الإدارة بأنها لا تنوي طرده، فاتفق الطرفان على تفعيل بند الضمير[9]. هكذا، طبق إجراء قانوني وفق شروط نظامية وبحضور محاميين عن الطرفين، تم بمقتضاه إلغاء العقد الذي يربط جان. ج بالمؤسسة الصحافية. وفيما وراء صراع السلطة داخل المؤسسة المذكورة، وهو الصراع الذي يصعب الإحاطة بحيثياته، يمكن تأويل "التهميش" الذي تعرَّض له الصحافي، ضمن السياق العام لارتقاء مسؤولين ذوي كفايات تدبيرية (Compétences managériales) داخل الصحافة اليومية الجهوية (Martin, 2002, pp. 394-397). فمواصفات جان. ج لا تخرج عن إطار المسير الصحافي الكلاسيكي المتميز كمحرر. وهو يبرز هذه الصفة كلما اقتضى الأمر تغيير المنصب وقد فسر ذلك بقوله: "يتجلى الاختلاف القائم حالياً بين المديرين المكلفين بإدارة التحرير وجيلنا، في كوننا لا نتوقف عن تحديد الإيقاع وعن الكتابة".

(9) بخصوص هذا الإجراء القانوني، انظر الهامش الرقم 1 بالمقدمة.

وتبدو هذه التوجهات المهنية أقل تلاؤماً مع المعايير التدبيرية للإنجاز، التي فرضت تدريجياً خلال تسعينيات القرن الماضي، لإدارة المقاولات الصحافية. وإذا نظرنا إلى المسألة من هذه الزاوية، فإن "إعفاء" جان. ج لا يعود إلى تراجع إنجازاته المهنية، بل إلى تغير في منطق التنظيم. فقد أصبحت المؤسسة التي كانت قائمة على "منطق العائلة" مرتكزة على "منطق تجاري" وعلى وظيفة تدبيرية. وعلى الضد من ذلك (A contrario)، فإن الطريقة التي أول بها الصحافي مغادرته للجريدة، تشهد على تشبثه بقيم "مفقودة"، وهو ما فسره بقوله: "بعد أن قدمت أفضل ما عندي على مدى سنوات، في شروط بالغة الصعوبة؛ ورغم كل ما تلقيته من تعويضات، فإنني أحس بأن غيابي عن المؤسسة لم يكن له أي تأثير".

لقد أدرج جان. ج ممارسته في سجل الهبة (Don) والدين (Dette) وما يرتبط بهما من إلزام أخلاقي (Obligation morale) أو إخلال بالواجب (Manquement)؛ وبذلك ظل مؤمناً بنسق من القيم لم يعد المسيِّرون الجدد للمقاولة مرتبطين به بشدة. فتقييمه لسلوكه، يقترن بهذا النسق، كما يتلخص همّه الأساسي في معرفة ما إذا كان وفياً أو لم يكن، لجريدة اعتبرها بمنزلة كياناً عضوياً: "لقد قمت بقياس شيء سمعت عنه ولم أكن أعرفه؛ واكتشفت أن بإمكان المؤسسات أن تصبح وحوشاً بدون إحساس" (Monstres froids).

نفهم بالآتي الأهمية التي تكتسيها الإحالة على السلوك الأخلاقي في أقوال جان. ج سواء تعلق الأمر بإبراز وفائه للرئيس المدير العام وللجريدة "أحسست بأن غيابي لم يؤثر فيه" أو بتبرير قطيعته مع المؤسسة "لا يلائم ذلك فكرتي حول المهنة". ونفهم أيضاً كيف أن تعارض وجهات النظر بخصوص صياغة الميثاق، لم يكن ظاهرة عارضة (Épiphénomène) ضمن العملية التي قادت الصحافي إلى مغادرة

الجريدة. فهذا التعارض يتمحور على النقيض من ذلك، حول رهان مركزي لكل الفاعلين المتصارعين، وهو ترسيخ "القيم" التي يجب أن تسود داخل المؤسسة. لذلك، عندما علم هذا الصحافي بأن النص الذي صاغه سيكتب مرة أخرى من طرف الفريق الجديد، مباشرة بعد وفاة الرئيس المدير العام، أدرك بأن تصوره لعمل الجريدة هو الذي ضاع في زحمة الوقائع: "لم يكن باستطاعتي البقاء، لأن ذلك يعني التنكر لكل ما آمنت به! فليس نصي أنا بوصفي مؤلفاً متعاوناً مع الرئيس المدير العام هو الذي أعيد فيه النظر، بل إن الأمر تعلق بشيء آخر اعتبرته أساسياً". وفعلاً، سيسمح له بند الضمير بإبراز هذا البعد الأخلاقي العميق، المتضمن في خلافه مع الجريدة.

كيف يعود المرء إلى وضعه الأصلي؟

من الممكن أن تؤدي مثل هذه التجربة بالمرء، إلى اتباع مسار مهني آخر (Bifurcation professionnelle) أو إلى عدم الانخراط بجدية في مهنته. فتجربة جان. ج المهمة لم تمنحه قيمة قابلة للتحويل بسهولة في سوق الشغل، ولم يكن باستطاعته الحصول على منصب أفضل من منصبه السابق، لعدم توافره على مواصفات الصحافي المدبر والمسيِّر لجريدة يومية؛ مع العلم بأن هذه المواصفات لم تكن مطلوبة قبل عشر سنوات من إعفائه[10]. والحال، أن هذه التجربة دفعته إلى التشبث أكثر بهويته الصحافية وإلى إبراز خصوصية الثقة التي يحظى بها مهنياً (Éhos professionnel) (* ملحوظة المترجم: بخصوص لفظة إيتوس أو استعطاف، يرجى الرجوع إلى الثبت التعريفي ضمن مؤلف غيوم سيبرتان بلان الموسوم بـ "**الفلسفة السياسية في القرنين التاسع عشر والعشرين**"، ترجمة عز الدين الخطابي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2011،

(10) فعلاً، أجريت اتصالات بجان. ج من طرف بعض المؤسسات الصحافية في تلك الفترة، مقترحة عليه منصب رئيس التحرير.

ص 316 و 317). ذلك أنه سيحاول الاستمرار في الصحافة عبر التنظير لممارسته وتفسير القيم التي تحملها. وهو ما ظهر أولاً في مزاولته لأنشطة مدرَّة للدخل وذات علاقة بالصحافة. ففي الوقت الذي لم يكن فيه الخلاف قد حُسم تماماً مع إدارة الجريدة، انخرط هذا الصحافي في أنشطة تكوينية وتواصلية وفي وضع لبنات جريدة مؤسساتية (Journal institutionnel). وكانت هذه العملية الأخيرة بالنسبة إليه، مجرد "مساهمة" منتظمة "مدفوعة الأجر" بلا أي "هدف سياسي". ولتسويغ بعض تدخلاته في مجال الاتصال، عمل وبشكل مفارق، على تعبئة كفاية التباعد الصحافي، معتبراً بأنها تحميه من كل ميل نحو الخلط بين الأجناس (Genres). يقول بهذا الصدد: "لا أرى بأنني خنت مهنتي، عندما قمت بأنشطة خارج الممارسة الصحافية. لقد كان من الممكن أن أتحدث عن أشياء في غير مصلحة المؤسسة الصحافية، في الوقت نفسه الذي أقوم فيه بتكوين مديرها في التواصل؛ فالأمر يتعلق هنا بمجال تقني"!. وهناك نشاط آخر غير صحافي سيمارسه جان. ج وهو التعليم، حيث شغل على مدى سنوات منصب أستاذ مساعد بالجامعة وأشرف على تهييء الطلبة لاجتياز مباريات ولوج معاهد الصحافة.

وعلى الرغم من الطابع الكلاسيكي لهذا النوع من التأهيل الأكاديمي، فإن الاهتمام به لن يدوم، لأن جان. ج لم يتصور القيام بمهمة أساسية لا علاقة لها بالصحافة. لذلك، أنشأ مقاولة صحافية شاركه في تأسيسها "مجموعة من الأصدقاء الأوفياء المستعدين لتمويلها" كما ساهم من جهته "بقسط محدود" في هذا التمويل. وأدى هذا التعاون إلى صدور مجلة إخبارية محلية سنة 2004 ستوزع بالأكشاك، إلا أنها ستفشل تجارياً، بحيث ستتوقف عند العدد الخامس. وقد عبر جان. ج عن هذه الوضعية قائلاً: "عندما نرى بأن الأرقام تتنازل، فإننا نتوقف على الفور. وأنا أتحمل المسؤولية شخصياً (..) طبعاً خسرت مادياً لكنني شعرت بالارتياح معنوياً (..) ذلك أن أبسط شيء هو الإعلان عن الإفلاس".

لكنه سيرفض الهزيمة وسيقرر تحويل المجلة الورقية إلى موقع رقمي، حيث سيقترح على مستخدمي الإنترنت "طريقة أخرى لتقاسم الأخبار الجهوية". وستسمح له هذه التجربة الجديدة الأقل تكلفة من الناحية المادية والتي لا تخضع لقوانين السوق مباشرة، باستعادة قيم المرافقة الصحافية العزيزة عليه والتي سيتم تفعيلها مع بعض المساعدين القارين والمؤقتين. يقول بهذا الخصوص: "إن انخراطي في مجال الإنترنت يرجع إلى كوني وجدت فريقاً ملائماً للعمل. لقد كنت على وشك التوقف (Dire pouce)، لأن الأمر كان يتطلب مني مجهوداً كبيراً، بدنياً ومادياً، لكن حماس رفاقي في العمل وشبابهم، كانا حاسمين في تشجيعي على الاستمرار".

يتضح من هذه الأقوال، أن تعبئة جان. ج لشبكاته الاجتماعية، كتأكيد لإرادة البقاء داخل عالم الصحافة، كانت مورداً حاسماً بالنسبة إليه. وقد سبق أن رأينا كيف أن هذا المحترف في مجال الصحافة الجهوية اليومية، لم ينخرط داخل الوسطي المهني فحسب، وهذا أمر ضروري، بل أيضاً داخل شبكة الأعيان المحليين، حيث قام وما زال بدور المنشط والوسيط. كما سمح له المنصب الذي شغله على مدى سنوات كمرافق للرئيس المدير العام، باعتباره "متعاوناً جديراً بالثقة" ووضعيته كمراسل لجريدة لوموند، بمراكمة رأسمال اجتماعي هام داخل دوائر السلطة السياسية والاقتصادية، محلياً ووطنياً. ومكنته الشبكات العديدة التي نسجها خلال عمله بالجريدة وبعد مغادرته لها، من الحصول على إمكانات هامة فتحت أمامه فرص العمل في مجال السياسة كمكوِّن في التواصل وفي ميدان الجامعة كمدرس. وبخصوص الاختيار الثالث المتمثل بالعمل كصحافي بوسائله الخاصة، فإنه اضطر أيضاً إلى استخدام شبكات معارفه داخل المهنة وخارجها.

لقد اعتبره البعض ممولاً أو متعاوناً مساهماً في إنشاء وإغناء موقع

صحافي رقمي، مع سعيه إلى خلق "عمل تشاركي يدر بعض الأرباح ويوفر بعض الإعلانات"؛ واعتبره البعض الآخر مصدراً للأخبار، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بالحصول على معلومات متميزة وتعبئة تعليقات المختصين والإعلاء من شأن الموقع وتأكيد مصداقيته.

وهناك وجه آخر لهذا الرسوخ الصحافي الجديد، يتمثل في تبني وتوضيح تصور احترافي لمهنة يمكنها أن تتطور جدياً، رغم ارتباطها بمقاولة صغرى واعتمادها على "اقتصاد محدود جداً" (Économie de bouts de chandelle). وعلى سبيل المثال، عندما شرع جان. ج في إنجاز موقعه الإخباري، أرغم لكي يستوعب التقنية المعلوماتية التي لا يتحكم فيها شخصياً، على استخدام منطق المرافقة السابق الذكر، وتمكن بفضل أحد المتعاونين معه في المجلة الورقية، من الاستئناس بهذه التقنية وبالآتي من تدبير الموقع. وستسود روح المرافقة هذه داخل الفريق الصغير الذي شكله، بغرض تكوين المساعدين الشباب على المهنة؛ وهو ما دفعه إلى القول بنوع من الدعابة أثناء حديثه عن أحدهم: "في آخر المطاف، يمكن مزاولة مهنة الصحافة دون المرور بالمعهد"!.

سيعلن هذا الصحافي المحترف بأنه يريد نقل تصور للمهنة يعترف بقيمة معايير الصحافة المكتوبة داخل وسائط مثل الإنترنت، وخصوصاً خلق مسافة إزاء الأحداث بواسطة الكتابة "لأن العمق يكتسي أهمية كبرى على مستوى الإنترنت وينبغي التشبث بهذه الفكرة"، وأيضاً العمل على إثارة اهتمام الجمهور من خلال هذه الكتابة. وصرح بأن هذا المطلب دفعه إلى تعديل طرقه الخاصة في التحليل قائلاً: "تعلمت بالتدريج الكتابة بطريقة مختصرة، وهو ما ساعدني على تطوير كتابة متلائمة مع لغة الإنترنت. وهنا تبرز علاقتي الحية بمهنتي". وعلى النقيض من الضغوط الحاصلة بالمقاولات الصحافية الكبرى، يبدو هنا حب العمل الأصيل والمتلائم مع رغبة الشخص، كما يبدو تثمين تحكم

الشخص في عمله "إنني أعيد قراءة كل شيء! وأصادق عليه بعد ذلك"! وتقدير "حرية المبادرة" (..) "إنني أحظى بحرية تامة لم يسبق لي أن حصلت عليها! فقد كنت أتحمل بهدوء مسؤولية مدير التحرير وأتخبط في عدة تناقضات من جراء ذلك. أما اليوم فإن الأمور قد تغيرت! اختفت تلك التناقضات وتمكنت أخيراً من إنجاز مجلة ومن العمل بشكل مبدع". وعندما نستحضر الكتيب التوجيهي لمالكي الصحف الجهوية اليومية[11] فإننا سندرك بأن جان. ج أصبح حائزاً، محلياً على الأقل، "على حرية التملك" (المتضمنة في الفصل الأول من الكتيب المذكور) و"على وسائل إنتاج القول" (الواردة في الفصل الثالث).

هكذا، فإن الصحافي الذي ألح على الاستمرار في كتابة الافتتاحيات، بغضّ النظر عن المهمة التدبيرية التي يقوم بها، سيصبح محرراً في نهاية المطاف. ومن هذه الزاوية، يمكننا تحليل مثابرة جان. ج في مزاولة مهنته، بوصفها إرادة في تأكيد الذات مهنياً. فعبر عملية بناء رمزي تهدف إلى قلب التراتبية القائمة في ميدان الصحافة[12]، سيبرز كيف أن المقاولة الصحافية الكلاسيكية ليست بالضرورة هي نموذج صحافة الغد الحرة والمبدعة، وبالآتي يمكن أن "تكون هناك حياة أخرى بعد الجريدة". كما سيبين كيف أن مواقع الأخبار بالإنترنت ما زالت "غير معروفة بشكل جيد"؛ ورغم أن عدد زوار هذه المواقع محدود بالمقارنة مع زبناء الوسائط الأخرى، فإن ذلك لا يمنع من قيامها بوظيفة سياسية حيوية ومجددة، تهدف إلى إقرار قيم المواطنة، وهو ما عبر عنه بقوله: "أعتقد بأن ديمقراطيتنا معرضة للخطر في جانب من جوانبها وبأنه من واجبي كمواطن متنور إلى حد ما، المشاركة في النقاش الفكري حول

---

(11) Archambault et Lemoine, *40 milliards de journaux: La presse de Province.*

(12) يذكرنا هذا العمل، بالتحليل الذي أنجزه أوليفييه بيلميس في الفصل السادس من هذا الكتاب، بخصوص وضعية الصحافيين الذين يعوضون بحسب الصفحة وعدد سطورها.

هذا الموضوع (عبر الموقع الذي أنشأته). فحسب قرائي، يعتبر هذا الموقع نافذة على المجتمع تنبثق منها رؤية مجربة ومليئة بالفضول وبالروح النقدية".

يلاحَظ إذن كيف أن أقوال جان. ج تهتم دوماً بمستقبل الصحافة، أكثر من اهتمامها بماضيها، وهي تنشغل بوضعية المحررين بالصحافة الإلكترونية وباقتصاد المواقع الإخبارية بالإنترنت وبمشاريع إنشاء وكالات لهذه المواقع. لهذا السبب رفض الصحافي المذكور أن ينعت بـ "رئيس التحرير السابق" ليومية جهوية مفضلاً نعت المحرر الحالي لمجلة إلكترونية "تحظى باعتراف الزملاء الباريسيين بها اليوم". ومن خلال هذا المشروع وبفضل هذه التجربة، استعاد الصحافي المشارك بنشاط في هيئات التفكير الجماعي في مصير الصحافة، صفته كفاعل؛ وهو ما أكده بقوله: "إن المسعى الذي أتبعه هو صدى للعمل المنجز من طرف مهنيين كبار (..) ويجب علينا ابتكار اقتصاد للصحافة الإلكترونية وتحديد وضعية المحررين في إطارها".

وفي آخر المطاف، لا يتردد جان. ج في اعتبار هذا النشاط الجديد بوصفه "نهضة" حقيقية. ويبدو أن متعة تفعيل صحافة متلائمة أكثر مع المثل العليا التي وجهت مساره المهني والاجتماعي، تخفف من الوعي الحاد بالهشاشة الاقتصادية لهذه التجربة وبالعدد المحدود للقراء.

خلاصة: إذا كنا قد ركزنا في سردنا للمسار المهني لجان. ج على مرحلة مغادرته للجريدة، فذلك راجع إلى اعتمادنا على الأطروحة التي مفادها أن جمعنة الأفراد، تجعلهم معرضين "لمفعول المخلفات" (Effets d'hysteresis) (Bourdieu, 1979). وبيان ذلك، أنه عندما تغيب الشروط الموضوعية التي ساهمت في جمعنة الأفراد، فإنهم يظلون متشبثين مع ذلك، بالعادات الذهنية نفسها والممارسات نفسها. وهو الأمر الذي كان سيحدث لجان. ج الذي نجح في مساره

الصحافي، داخل مؤسسة صحافية عائلية تغلب فيها أخلاقيات المرافقة والذي لاحظ بأن ما يميزه بدأ يفقد قيمته، بسبب "المنعطف التدبيري" (Managérial) المؤدي قبيل وفاة الرئيس المدير العام، إلى تغيير عميق داخل المنطق التنظيمي للجريدة.

بهذا المعنى، فإن مغادرته للمؤسسة كانت في الآن نفسه اضطرارية – ما دام مسيِّرو الجريدة قد لمَّحوا له بأنه لم يعد مناسباً – ؛ وإرادية – ما دام قد شعر هو نفسه بغياب التوافق بين ما تعلمه حول المهنة والتحول الذي طرأ على المؤسسة. وتسمح ملاحظة الأحداث بعد مرور عدة سنوات على وقوعها، بقراءة أكثر تعقيداً إن لم نقل مخالفة تماماً للقراءة السابقة. وكما حاولنا توضيح ذلك من قبل، فإن "جمود التطبع" (In-ertie de l'habitus) – إذا ما أردنا تسميته كذلك – لا يثير فقط عدم تلاؤم الفرد مع التغير، بل يمكنه أيضاً أن يمنحه الطاقة والموارد لتمديد نشاطه بطرق أخرى، بعد أن حرم منه أو بعد أن اتخذ شكلاً غير مألوف لديه. فالجمود يقدم هنا شكلاً للوفاء تجاه الذات وصرامة أخلاقية (أي القدرة على رفض بعض التسويات)؛ وهو يقدم في ارتباط مع ذلك، إتقاناً على المستويين، التكنولوجي والعلائقي، يسمح بابتكار جديد لفضاء الممارسة المفقود بالاعتماد على وسائل خاصة.

هكذا، يتعين تصور تأثير الجمعنة المهنية الأولى للفرد على مساره اللاحق، ليس فقط من زاوية الضغط والتحديد، ولكن أيضاً من زاوية القوة الخلّاقة وما يؤهل المرء للعمل. بالآتي، يمكن أن يبرز أمامنا تصور مختلف للفرد في وضعية مهنية حرجة (Critique)؛ فالأمر لا يتعلق بفاعل يتلقى بسلبية قرار عدم ملاءمته للوضعية الجديدة، بل بفرد فعّال يسعى من خلال تجاربه الواقعية بهذا القدر أو ذاك، والمتوقفة على الموارد والضغوط السياقية لمجال نشاطه، إلى التصدي للمحنة التي واجهته وإلى تجميع الشروط المادية التي تسمح له من جديد بإحياء عناصر الممارسة التي سبق أن حرم منها.

الدرس الحادي عشر
إخضاع قيمة الشخص للمنظور التاريخي

لا يمكن للباحث معالجة قيمة الشخص باستقلال عن التجارب التي تسمح لمعاصري هذا الأخير بتقديرها؛ وهو ما أكده فحص هذا الحالة. فكفاءة الصحافي المدروس، المعترف بها من طرف زملائه ورؤسائه خلال العقود الأولى من مساره المهني، تقدم لنا صورة عنه وأيضاً عن نظام العالم الاجتماعي والمهني الذي ينتمي إليه والذي يقتضي كفايات محددة، وهي الكفايات المساهمة في إقرار "أخلاق المرافقة" (Éthique de compagnonnage). فليس فقدان الصحافي لكفاياته هو المؤدي في آخر المطاف إلى عدم تلاؤمه المتزايد، بل إن تطور هذا النظام الاجتماعي والمهني هو السبب في ذلك. ونجد أنفسنا هنا أمام صورة مماثلة إلى حد ما، لصورة المبتكر المرسومة في الفصل العاشر. ويرجع تشابه الصورتين في المقام الأول، إلى كون الأسلوب المتباعد الذي تبناه الصحافي، أثناء مواجهته لمنتظرات الفريق المسيِّر الجديد، لم يكن إرادياً بشكل تام. فهو بالأحرى نتاج غير قصدي لمجهوده (القصدي) الرامي إلى التلاؤم مع القواعد المشتركة التي تعلَّم احترامها خلال تدرُّجه المهني. ويرجع التشابه أيضاً، إلى كون المبتكر غير قادر على فرض أسلوبه المتباعد، لكي تتم المصادقة عليه من طرف زملائه أو قبوله على الأقل؛ مثلما أنه غير قادر في ظل وضعية عدم التلاؤم المذكورة، على إلزام محاوريه

باحترام القواعد المشتركة داخل المؤسسة، علماً بأنه لم يتوانَ عن تذكيرهم بخاصيتها الإلزامية.

ومع ذلك، فإن العلاقة بين الصورتين تتخذ شكلاً معكوساً، لأن الأسلوب المتباعد لم يحصل على المكافأة هنا، بل عوقب، وهو ما أدى إلى إضعاف وليس إلى تقوية الاندماج المهني للشخص المعني. لهذا، فإن الصحافي المستقيل سيحافظ على قيمته واندماجه المهنيين، عبر إدراج صورته كمبتكر، أي عبر إنتاجه لشروط ممارسة مهنية أكثر تلاؤماً مع تصرفاته وإثارة اهتمام فاعلين آخرين بها.

ومن المؤكد، أن الدرس الذي يمكن استخلاصه من منظور البحث في العلوم الاجتماعية، هو أنه لا يمكن التفكير في الموهبة الفردية والقيمة الشخصية بصيغ مطلقة، بل يجب التفكير فيهما انطلاقاً من شروطهما التاريخية المحددة لظهورهما ولتقديرهما. ولا يعني هذا طبعاً، الإقرار بأنهما اعتباطيان أو وهميان. فاعتباراً للخاصية العملية لأساسهما ونظراً إلى ارتباط تقييمهما ببعض التجارب، فإن بإمكانهما التطور ومواكبة التغير التاريخي للممارسة والتعديل التنظيمي للتجارب.

ويجب أن نرى في ذلك ومن جديد، تعبيراً عما دعوناه بمسلّمة عدم التحديد النسبي التي تقتضي منا الاعتراف بالخاصية الدينامية للنظام الاجتماعي والسياسي، وبالآتي للقيمة الممنوحة من طرف الجماعة، للأشياء وللأشخاص.

خاتمة

هل يمكن إجراء أبحاث حول الخصوصيات الفردية في مجال العلوم الاجتماعية؟

أردنا أن نبين من خلال هذا العمل، كيف يمكن تحليل ظواهر مثل الشخصية والابتكار وحرية الاختيار، بوصفها ظواهر اجتماعية، شريطة التفكير فيها داخل أساسها العملي. لذلك، فإن صورة الإنسان المنعزل المحددة من طرف الفكر الاقتصادي الحديث تظل بامتياز، نوعاً من التجريد غير المتلائم مع مسعى العلوم الاجتماعية[1]. وبهذا الصدد، تجد الفردية نفسها مقتلعة الجذور ومنفصلة عن تناقضاتها العملية ومُذ ألقي بها داخل المشهد المتخيل لاستقلالية "خالصة"؛ وهو ما يجعلها صعبة التصديق إلى حد أن البعض يشك في وجود الفردية العملية ذاتها، بفعل غياب هذه الصدقية. وهذا موقف خاطئ، لأنه إذا كانت الفردية المجردة من حيث التعريف، هي بمنزلة خيال ميتافيزيقي وقانوني[2] (Juridique)، فإن الفردية العملية من جانبها توجد حقاً وحقيقة، وهو ما يحاول هذا

---

(1) قد تكون ملائمة فقط، إذا ما نظرنا إلى المسألة من زاوية استكشافية بحصر المعنى. مثلاً، يمكننا اعتمادها في الفردانية المنهجية التي تظل "منهجية" في كل الأحوال، كما يتضح من تسميتها.

(2) ولا يعني ذلك تخيُّلاً من عدم القيمة (انظر Durkheim, 1970).

الكتاب التذكير به. هكذا، لن نجد هذه الفردية إذا ما حاولنا تصورها كجوهر (substance)، لكنها ستصبح ملموسة وقابلة للوصف، إذا ما اعتبرناها إنجازاً جماعياً أو نتاجاً للممارسة. فالأفراد لا يمكنهم أن يحوزوا الشخصية والكاريزما وخاصية الابتكار والاستقلالية، إلا إذا ما أنجزوا الأعمال وأصدروا الأحكام. عندئذ فقط، ينتجون وفق قواعد مشتركة مع آخرين، أساليب متباعدة تميزهم بهذا القدر أو ذاك[3] وتمنحهم هوية خاصة بهم. بهذا المقتضى، فإن تحليل الأفراد يتطلب من العلوم الاجتماعية القيام بعمل منهجي يساعد على معالجتهم "من خارج"[4].

ولا يتضمن توسيع هذه الرؤية أية مفارقة؛ فعلى المستوى العملي لا يمكن أن تتجلى الفردية إلا إذا ما انخرط الفرد في أعمال متبادلة مع الآخرين. بالآتي، لا يمكن البحث عن "مصدر" شخصيته في جوّانيته (In-tériorité)، بل بالأحرى في العلاقات التي يقيمها مع كل ما يوجد خارج ذاته. وكما أكدنا في "الدرس الثالث"، فإن هذه البرانية (Extériorité) يمكن أن تضبط عبر ثلاثة مستويات مختلفة. ففي المقام الأول، يتعين التعرف عليها انطلاقاً من كون شخصية الفرد غير مستقلة عن الأحكام التي يصدرها الآخرون بشأنها (وهذا هو مستوى السمعة -Réputation nel). ثانياً، يمكن ملاحظتها من كون هذه الأحكام تقتضي للصدور، وجود قواعد مشتركة يقوم الفاعل المعني أثناء اتباعها، بسلوكات

---

(3) يصدر ذلك عنهم بشكل غير استراتيجي في البداية، وهو ما دافعت عنه ماري – لور سورب تياداس في الفصل الثالث. بالآتي، لا يمكن اختزال هذا الأمر في استراتيجية التميز، وفق نموذج تحليلات بيار بورديو (Pierre Bourdieu, 1979)، ما دام نتاجاً غير قصدي للفعل، بالمعنى الذي حدده ميرتون (Merton).

(4) وهو ما دعوناه في مقدمة القسم الثاني من هذا الكتاب بـ "الانزياح عن المركز" الذي تقوم به العلوم الاجتماعية بالضرورة، عندما تعالج ظاهرة يتم تقديمها عموماً أو يفكر فيها بوصفها فردية.

ويصدر أحكاما متميزة ومتباعدة عن هذه القواعد نفسها (وهذا هو مستوى الممارسة العملية (Praxéologique)). وأخيراً، يجب التعرف إليها انطلاقاً من كون مصدر هذا التباعد القائم لدى الفاعل، يرجع إلى تجاربه السابقة التي تعزز الاتجاهات المتجلية حالياً في أفعاله (وهذا هو مستوى الميول (Dispositionnel)).

إذا ما أخذنا هذه المستويات الثلاثة المتداخلة في ما بينها بعين الاعتبار، فلن يعود هناك مجال للتفكير في مهمة العلوم الاجتماعية كاكتشاف للتعارض بين الفرد الحر والإكراه الجماعي، بالشكل الذي حاولت الإيديولوجيا الرومانسية أن تقنعنا به. ذلك أن الهدف سيتمثل بالأحرى في فهم كيف تتجذر الفردية الإنسانية وتتطور بطريقة عملية كاملة، أي في أفق تفاعل اجتماعي يساهم في تشكلها، بحيث لا يمكن عزلها إلا بشكل متخيل. والحال، أن الباحث في العلوم الاجتماعية سيواجه صعوبة منهجية نتيجة ذلك، إذ إن قيامه ببحوث حول شخصيات معينة قد يكون له تأثير في مواقفها. فبما أن الفردية لديها وجود عملي فهي ستتأثر بمعطيات الدراسة، وهو لن يحصل إذا كانت تتمتع بوجود مجرد. وبالنسبة إلى المؤرخ الذي يشتغل على شخصيات من الماضي مستعيناً بالوثائق، فإن هذه التأثيرات الحلقية (Looping Effects) كما يدعوها (Ian Hacking, 1995)، لن تبرز إلا على مستوى سمعة الفرد المدروس، حيث يتم الإقرار بأنه ليس تقريباً أو تماماً ذلك الشخص الذي نتصوره[5].

أما السوسيولوجي الذي يلجأ إلى المقابلة، أو الأنثروبولوجي الذي يهتم بعملية الاندماج داخل الجماعة، فسيتم التركيز فضلاً عن ذلك،

---

(5) يمكن في هذه الحالة، أن يصدر رد الفعل عن الأشخاص المتشبثين بالهوية السابقة للشخص المعني؛ فبإمكان الفرد رغم مرور مدة طويلة على وفاته، أن يثير مواقف متناقضة حول حقيقة شخصيته وتفرده وابتكاره بالضبط.

على بعدي الممارسة العملية والميول. بخصوص البعد الأول، يمكن للتفاعل مع الباحث أن يؤدي بالفرد المدروس إلى تبني سلوك ملائم للوضعية، أي إلى صنع شخصية محددة أمام محاوره؛ وبخصوص البعد الثاني، يمكن لهذا النوع من التفاعل أن يفتح أمام الفرد اتجاهات جديدة في التصرف أو يدفعه إلى تعديل ميولاته السابقة، إذا ما تأثر بطريقة أو بأخرى بما قاله وكتبه الباحث عنه. وتندرج هذه المشكلات الاجتماعية كلها في صلب التأمل المنهجي القائم بالعلوم الاجتماعية، كما تذكرنا بأن البحث في الفردية الإنسانية لا يقوم على موضعة أحادية الجانب (Ob-jectivation unilatérale) للعلاقات، بل يظل عملاً تبادلياً باستمرار؛ لهذا السبب، لا يمكن للباحث أن يخرج سليماً تماماً من هذا الوضع.

سمعة في حاجة إلى الحماية

يعتبر إخفاء مصادر المعطيات وأسماء المبحوثين بلا ريب، من أبرز المشكلات التي تطرحها عملية تحويل الموضوعات في العلوم الاجتماعية. وإذا لم تكن تحليلات الباحثين في هذه العلوم قادرة على التأثير في سمعة الفاعلين موضوع الدراسة، فلن تكون هناك ضرورة لإخفاء أسماء هؤلاء عن الجمهور أو عن القراء. وتجدر الإشارة إلى أن التقليص من إمكانية التعرف إليهم، سيكون على حساب قابلية التحليل للتحقق. فكلما تقلصت معرفة القارئ بالشخص المعني بالدراسة – وبالأحرى (A fortiori) بالمؤسسة التي يشتغل بها وبمكان إقامته... إلخ – كلما قلَّت إمكانية تحققه من المعطيات المعروضة أمامه[6]. بالآتي لا يمكن أن ينم إخفاء مصادر المعطيات عن موقف نسقي، بل هو صادر عن ممارسة حذرة، أي عن تفعيل الممارس لقدرات التمييز والحكم العملي، إزاء مشكلات لا تقبل حلاً بسيطاً أو نمطياً أثناء معالجتها[7].

(6) لهذا السبب، يتم أحياناً في المجال الصحافي انتقاد المبالغة في إخفاء مصادر الخبر.

(7) بالنسبة إلى هذا المفهوم المستعار من فلوران شامبي (Florent Champy, 2009)، انظر مقدمة القسم الأول من هذا العمل.

لقد لجأ العديد من المساهمين في هذا الكتاب إلى إخفاء مصادر معطياتهم، فغيَّروا أسماء وألقاباً للصحافيين موضوع الدراسة، كما غيروا بشكل مقصود في بعض الأحيان، أسماء المؤسسات التي يشتغل بها هؤلاء الصحافيون والفترة التي خضعوا فيها للبحث وهم يزاولون مهامهم. وكانت حجتهم الرئيسية في ذلك، هو حماية سمعة الشخص المبحوث. مثلاً، عندما اختارت ماري - لور سورب تيارداس (في الفصل الثالث) تقديم الصحافي موضوع بحثها باسم مستعار، فإنها سعت من وراء ذلك إلى إخفاء جوانب من حياته، يجهلها العاملون معه بالجريدة ليبراسيون وكذلك الأشخاص الذين يمدونه بالمعلومات (أعضاء الجبهة الوطنية)، لأن إبرازها لن يكون في صالحه. ولأسباب مماثلة، لم تظهر التحليلات المتعلقة بجريدة آخر أخبار الألزاس (في الفصل الثاني) وبالموقع الإخباري ميديا بار (في الفصل الخامس)، أسماء الأعلام، لأن الباحثين أدركا بأن ذكر هذه الأسماء أثناء التطرق إلى بعض القضايا، لن يضيف أي شيء للتحليل ويمكن أن يخلق متاعب للمستجوَبين، سواء مع زملائهم أم مع رؤسائهم. وفي حالات أخرى، كما هو شأن الصحافيين الذين عوقبوا بسبب أخطائهم المهنية (الفصل الأول)، أو أجبروا على الاستقالة (الفصل الحادي عشر)، فإن إخفاء أسماء المعنيين بالتحليل كان ذريعة لتقليص حجم الإهانة التي تعرضوا لها. وفي حالات أخيرة، تمثل الهدف من عدم ذكر الأسماء على العكس، في عدم تعظيم شأن أصحابها. وهو ما فسَّره بيلميس في مذكرة بحث تمهيدي للفصل السادس[8]، جاء فيها الآتي: "أحياناً ما ينتهز بعض المبحوثين (ممن توجد مكانتهم الاجتماعية على المحك بالخصوص) فرصة لقاء باحث سوسيولوجي، أو بشكل عام باحث في العلوم

(8) أنجزت مذكرة البحث هذه وكذلك المذكرة التي سنذكرها لاحقاً، من طرف المؤلفين خلال الجلسة الفكرية التي عقدها فريق العمل أثناء التحضير لهذا الكتاب. وبالنسبة إلى الطريقة التي تم بها إعداد وصياغة هذا الأخير، نحيل القارئ على نهاية المدخل العام.

الاجتماعية، للإعلان عن موقف أو بث رسالة تتجاوز الدائرة المهنية. وقد تجلى ذلك بوضوح في حالة الصحافيين الذين يعوضون بحسب الصفحة وعدد سطورها والذين غالباً ما يقبلون بسهولة إجراء مقابلات مع الباحثين، لأن "لديهم أشياء كثيرة يودون قولها" و"رسائل يريدون تمريرها". وفي هذا السياق، يمكن أن يساهم عدم إخفاء الأسماء في جعل السوسيولوجي "متواطئاً"، بشكل إرادي أو غير إرادي، مع مسعى المبحوثين. وهو ما يشبه إلى حد ما، الطريقة التي وصف بها بورديو (Bordieux, 1986) التواطؤ القائم بين الباحث والمبحوث بخصوص وهم سيرة الحياة. فبإخفائه للأسماء، يساهم السوسيولوجي في نشر خطاب خاص، يهدف إلى وصف العالم وتغييره في الوقت نفسه؛ وهذه وضعية محرجة. ويمكن على الضد من ذلك، أن يبدو إخفاء الأسماء ضمن هذا السياق، كعنف ممارَس تجاه مواقف يشك السوسيولوجي في جديتها ووجاهتها. والملاحَظ أن المساهمين في هذا الكتاب، الذين لم يحتاجوا إلى إخفاء أسماء مبحوثيهم، أنجزوا في الغالب دراساتهم حول صحافيين غير معاصرين لنا، مثل هيبوليت دو فيلميسان ومارغريت دوران أو ألبير لوندر. وفي الحالات التي يكون فيها الصحافيون المبحوثون ما يزالون على قيد الحياة، فإن إخفاء الأسماء يبدو غير مفيد لأن التحليل لا يقدم معلومات تمس سمعة أصحابها، وهو ما بيَّنه مبحث فيليب ريوطار حول الصحافي ميشال شمشون (في الفصل الرابع).

ويمكن أن يتراجع الميل إلى إخفاء الأسماء بسبب عمومية بعض العناصر المورطة للصحافي المعني، علماً بأن شهرة هذا الأخير قد تُضعف من تأثير هذه العناصر. ففي تحليل مسار آن سِنكلير، المقترح من طرف بيار لورو (في الفصل التاسع)، لم يعتبر عدم امتلاك هذه الصحافية عتاداً مهنياً نمطياً، أمراً جديداً إلا بالنسبة إلى القراء الذين يجهلون مسارها بشكل تام؛ ولم يخضع للنقد إلا من طرف غير المنفتحين على المنظور السوسيولوجي.

وأخيراً، فإن غياب معيار دقيق ونهائي في مجال إخفاء أسماء المبحوثين، يشهد على ممارسة مولدة لشكوك عملية لدى الباحث وبالآتي على استقلاليته[9]. وبهذا المعنى، فإن مثل هذه الممارسة تبرز المسؤولية الشخصية لهذا الأخير. فهي تخضع اختياراته لنقد زملائه الذي لا ينصب على المستوى التقني فقط، بل يتعداه إلى المستوى الأخلاقي، لأن بإمكان إخفاء مصادر المعطيات أن يمس الأخلاق المهنية للباحثين وذلك من جهتين: فقد يؤدي إفشاء أسماء المبحوثين إلى تعرضهم لبعض الأخطار وقد يؤدي إخفاؤها بشكل مبالغ فيه إلى استحالة التحقق النظري والعملي من المعطيات. وحتى في الحالة التي لا يؤثر فيها الإعلان عن مصادر المعطيات بشكل سلبي في سمعة الصحافي المبحوث، فإن الباحث مطالب بأن يأخذ هذا الإعلان بعين الاعتبار. وبيان ذلك، أنه بإعلانه عن الأسماء يسعى حتماً إلى تمييز الأشخاص الحاملين لها عن معاصريهم، وهو ما سيكون له تأثير في سمعتهم. وعندما يتعلق الأمر بأشخاص معروفين بالكاد، فإن هذا التميز يبرز فور خضوعهم للدراسة؛ مثلما حصل للوي فرانسوا بيناغو (Louis-François Pinagot) الذي اكتسب شهرة غير متوقعة بعد مماته، بفضل اهتمام ألان كوربان ((Alain Corbin (2002) بحالته[10]. أما عندما يكون المبحوثون مشهورين، فإن الدراسة تزيد نسبياً حجم وضعهم المتميز، أحبَّ الباحث أم كَرِه[11].

---

(9) وبشكل أدق، تنتج هذه الاستقلالية من تعبئة معنى خاص للواقعية، مقترن بواقع كون غير العارفين يستعملون المعطيات المنشورة لانتقاد أو ذم أولئك الذين تم تصويب أقوالهم أو أفعالهم، وليس من أجل تعميق فهمهم السوسيولوجي؛ ويتم ذلك ضمن مسعى يهدف فكرياً إلى الاستجابة لبعض إكراهات قابلية التحقق.

(10) هناك إذن، وكما يرى كوربان (Corbin)، بعدٌ سياسي ضمن الاختيار الذي يقوم به المؤرخ أو السوسيولوجي، والمتمثل بتحليل فردية الأشخاص العاديين إلى أقصى حد.

(11) انظر بهذا الخصوص، تأملات ناتالي هاينيخ (Nathalie Heinich, 1991) التي بينت إلى أي حد، ساهمت أكثر الانتقادات الموجهة إلى الإعجاب الشعبي الذي حظيت به أعمال

ومن الممكن في بعض الحالات، أن يبدو تأثير هذا الاختيار وهذا التمجيد - الذي لا يطرح أي مشكل بالضرورة - قوياً جداً، خصوصاً عندما يصل الأمر بالباحث إلى إضفاء سمة البطولة (Héroïsation) على الشخصيات موضوع التحليل. ويحصل ذلك حينما يبذل الباحث المذكور قصارى جهده لإبراز تميز كينونة أو فعل أو شجاعة أو ذكاء الشخص المبحوث. أمام هذه المشكلة (لأن الأمر يتعلق بمشكلة فعلية هذه المرة)، يقترح هذا الكتاب تبني مسلّمة التعددية[12]. ذلك أن المحرج في إضفاء سمة البطولة على المبحوثين، ليس هو التوجه المعياري المتضمن في هذه العملية، بل هو إضفاء النمطية بشكل مبالغ فيه على شخصيتهم، وفق صورة محددة، وبالآتي عدم التمكن من الإحاطة الجيدة بالتوترات والتناقضات المكونة لفرديتهم وأحياناً لعبقريتهم.

بالمقابل، ارتأينا الاهتمام بتعددية اتجاهات الفعل، المتناقضة في الغالب، لدى أفراد مثل هيبوليت دو فيلميسان ومارغريت دوران أو ألبير لوندر؛ فمن دون هذه التعددية لن نجد أي تفسير لابتكاراتهم (انظر الدرس التاسع). وعلى نقيض أطروحة الابتكار الخالص، أدت بنا هذه المقاربة إلى رفض "صورة الابتكارات الفردية القصدية تماماً والمبتكرين المتحكمين بمفردهم في آليات نجاحهم" (الدرس العاشر). فهل معنى هذا أن البطل غير موجود؟ إن الكتاب لم يخلص إلى هذه النتيجة طبعاً؛ فحجته تتمثل - بالأحرى - في التذكير بأن البطولة لم تكن أبداً نتاجاً لأفعال فردية "خالصة". أما النتيجة المنهجية المتولدة عن هذا الإقرار، فهي أن طريقة "اشتغال" العلوم الاجتماعية على سمعة الأبطال، لا تتمثل بتفكيك بطولتهم أو عبقريتهم المبدعة، كما لا تتمثل بتدعيم مقاربة

= فان كوخ (Van Cogh) في بناء مجد هذا الأخير بعد وفاته.

(12) انظر، المدخل العام.

فردانية لهذه البطولة والعبقرية، بل تقترح بالأحرى قراءة سوسيولوجية خاصة، تبرز ترسخهما في الممارسة.

تناقضات عملية في حاجة إلى تصويب

تشكل قدرة الباحثين على المبالغة في تناول سمعة الفاعلين موضوع الدراسة - إما بالإمعان في تحقيرها أو بتقديسها - المستوى الأول للتأثيرات الحلقية (Looping Effects) المتبادلة بين العلوم الاجتماعية وموضوعاتها. ويمكن اكتشاف الحلقة الاسترجاعية (Boucle rétroactive) ضمن قدرة الباحثين على إثارة تغيير في مواقف المبحوثين وتكييف أقوالهم، نظراً إلى وجودهم في الميدان حيث تقتضي مناهج البحث حصول مواجهة بين الطرفين، سواء على شكل مقابلة سوسيولوجية أم ملاحظة إثنوغرافية. سيبدو أثر ذلك ضمن الأهمية التي تكتسيها مسألة اللباقة في مسار هذا النوع من التفاعلات، خصوصاً عندما يسعى الباحث إلى إيجاد الكلمات والمواقف الملائمة، لكي ينجح في إثارة مواضيع الفشل المهني وفقدان المكانة الاجتماعية مع المستجوَب[13]؛ أو عندما يضطر أثناء ممارسة البحث الإثنوغرافي، إلى عدم تجاوز عتبة الأماكن التي يوجد فيها بعض الفاعلين وإلى عدم متابعة المحادثات الخاصة التي لا تعنيه، تفادياً لنعته بالفضولي.

وبشكل أعم، يتضمن هذا البعد التفاعلي المتحكم في إنتاج قول الصحافي موضوع البحث وفي سلوكه القابل للملاحظة، نتيجة منهجية منبثقة من مسلّمة التعددية، تتمثل في ضرورة الاعتراف بالمواقف التي يعلن عنها المبحوثون أمام الملاحظ وبالخطابات التي يتحدثون فيها عن

(13) كان من الممكن أن تطرح هذه المشكلة، خصوصاً في الأبحاث المعروضة بالفصلين العاشر والحادي عشر.

أنفسهم وعن تجاربهم، وذلك في ارتباط بالوضعيات الاجتماعية التي لديها مقتضياتها الخاصة بها. وبصيغة أخرى، يجب علينا دوماً "اعتبار الوضعية كبوتقة تتشكل عبرها الشهادة" (Pollak, 1990, p. 186). لهذا السبب، لا يمكن للسوسيولوجي أن يؤول عجز بعض المستجوبين عن استحضار بعض الأحداث التي تخصهم، كتعبير عن "اللا مفكر فيه" (Impensable)، بل عن "المتعذر قوله" (Indicible)، أي كاعتراف من طرف الفاعل بأن ما يمكن قوله لا يتلاءم مع الخاصية العمومية المميزة للوضعية التي يوجد فيها حالياً، رغم ملاءمته وضعيات أخرى[14].

وفي الحقيقة، فإن بإمكان الباحثين تفادي التأويلات الخاطئة حول عجز العديد من الفاعلين عن صياغة بعض الأفكار وعن خلق مسافة بينهم وبين بعض المعتقدات، إذا ما أخذوا بعين الاعتبار تبدل الوضعيات الذي قد يدفع الشخص العاجز نفسه عن التحدث أمام الجمهور، إلى التحدث بفصاحة داخل وضعية حميمة. ويجب التأكيد أيضاً بأن وضعية الاستجواب وبالآتي كل الوضعيات التي تتطلب من المتكلم الإعلان عن رأيه، تدفع الفاعلين موضوع الدراسة إلى ممارسة رقابة ذاتية على أقوالهم بتأثير من الوضعيات التي يوجدون بها. وتزداد هذه الرقابة كلما خضعت الوضعية لمقتضيات نفعية متناقضة مع مقتضيات الوضع العام؛ وكمثال على ذلك، نذكر بعض "الأسرار" المتعلقة بالممارسة المهنية.

لقد تبنينا في هذا الكتاب موقفاً، طوّرنا من خلاله رؤية متنوعة الأبعاد وشمولية حول ممارسة الفرد (انظر الدرس الرابع)، تستدعي الإحاطة بهذا الأخير ضمن تنوع التزاماته؛ ذلك أن حصر كل ما يقوله ويفعله داخل وضعية واحدة سيجعل خلاصاتنا بشأنه خاطئة. لكن يجب

(14) انظر بهذا الخصوص (Thévenot, 1990 et 2006).

أيضاً فهمه في إطار وحدة ممارسته، خصوصاً عندما يحاول أن يقدم أمام الباحث تفسيراً مقبولاً لبعض تناقضاته، أو حينما يستخدم بعض أنشطته كتعويض عن فشل أنشطة أخرى[15]. ويقتضي هذا المطلب عدم الاقتصار ما أمكن على مصدر واحد مستمد من فرد أو من فريق عمل. وكما بينت كارولين دَتشاري في مذكرة البحث التمهيدي للفصل الخامس، "فإن المعطيات التي نستثمرها هنا، مستمدة من العناصر الأولية لبحث نجريه حالياً بمعية رولان كانو (Roland Canu) ويحظى بدعم الوكالة الوطنية للبحث

ANR (ANR – 08 – Comm – 039) ". ويرتكز هذا البحث أساساً على عمل إثنوغرافي أنجز بالموقع الإخباري ميديا بار، حيث سجلت وحللت بدقة تواريخ أنشطة الصحافيين. طبعاً فإن هذه المعطيات تظل ناقصة ما دام النشاط لا ينجز كلية عن طريق المواجهة (أي المحادثة)، وما دامت بعض الأنشطة غير مسجلة (مثلما هو شأن المراسلات الخاصة، مع التنبيه إلى أن صحافياً واحداً مكننا من بعض مراسلاته). لذلك تم سد هذه الثغرات عبر القيام بعدة ملاحظات ميدانية داخل مقرات الجرائد وبعدة مقابلات نظامية (Formels) وغير نظامية (Informels) مع صحافيي موقع ميديا بار ومع قراء منتسبين إلى عالم الصحافة.

ولا تهدف هذه المقاربة إلى البحث عن مكامن خطأ المبحوثين، عبر الإقرار بأن ما يعلنونه (في وضعية الاستجواب أو خلال بعض التصريحات الرسمية) لا يتطابق مع ما يقومون به "فعلاً" وراء الكواليس،

---

(15) لا ينبغي تشبيه هذا المسعى بآخر قائم على مبدأ مفاده أن الممارسة موحدة ومتماسكة. فنحن ننطلق من موقف مغاير، لنضبط كيف يتمكن الفاعل عبر مستويات مختلفة - يتعرض فيها للفشل أحياناً - من توحيد ممارسته.

بل تسعى إلى إبراز التناقضات العملية التي يسقطون فيها نتيجة التنافر القائم داخل ممارستهم بين القواعد المتبعة. ذلك أن هذه التناقضات هي أعدل قسمة في العالم[16]. وإذن، لن يستفيد الباحث في العلوم الاجتماعية من التشهير بهذه التناقضات، ما دام الأهم بالنسبة إليه هو اكتشاف خصوصيتها لدى الفرد موضوع الدراسة وفهم ديناميتها. وإذا ما ظلت الصورة المرسومة للمبحوث بدون نتوءات ولا توترات داخلية، فمن المؤكد أن جوانب عديدة من ممارسته لن تظهر للباحث كما هي، وبالآتي فإنه سيجهل بمعنى ما، "حقيقة" هذا المبحوث.

دينامية بيوغرافية ينبغي احترامها

أما المستوى الثالث والأخير الذي تلاحظ فيه التأثيرات الحلقية القائمة بين العلوم الاجتماعية وموضوعاتها، فيتعلق بالطريقة التي يمكن للمبحوثين أن يفهموا من خلالها اتجاهات الفعل لديهم ولربما تغييرها بتأثير من خطابات الباحثين. في هذا الإطار، يمكن تقريب العلوم الاجتماعية من التحليل النفسي لكونها تبحث في الماضي عن الأصل الاجتماعي لبعض الاستعدادات الحالية للفاعل بشكل يساعده على تحليل ذاته وربما تحقيق تحرره؛ أو لكونها تسمح لفاعلين آخرين من خلال هذا البحث، بالتأكد في غالب الأحيان من وجود حالات شبيهة بحالتهم. ولكي يكتسب هذا المنظور قيمة محررة (Valeur libératrice) ويتفادى تبني تصورات وهمية حول الذات، يجب ألّا يعتمد شبكة تفسيرية بشكل قبلي؛ وهو ما يحصل عندما يفهم المسار البيوغرافي بوصفه تجسيداً لنظرية أو كحالة نموذجية ممثلة لـ "قانون اجتماعي" محدد (Passeron, 1990).

(16) بالنسبة لهذه الحجة، انظر مقدمة القسم الثاني لهذا العمل، وخصوصاً المقطع الثالث.

وإذن، فالرهان يتحدد هنا في معرفة عناصر التاريخ الشخصي التي نفذ إليها الباحث والتي يتعين عليه إبرازها في التفسير الذي سيقدمه لبعض اتجاهات الفعل لدى الفرد المدروس. وكما أشار بيار لورو في مذكرة البحث التمهيدي للفصل التاسع، فإن عملية الانتقاء هذه ليست بدهية: "ذلك أن إعادة بناء مسار صحافية مثل آن سِنكلير، يستدعي مواجهة رهانات متناقضة. فمن جهة، ينبغي إدراك الخاصية الاستثنائية لنجاح الصحافية المهني، ومن جهة أخرى يجب اقتراح عناصر تفسيرية تقلل حتماً من جوانب "التميز" و"الأصالة" التي ساهمت إعادة البناء البيوغرافي في وضعها. ومن الممكن أن يواجه اختيار عناصر الوصف والتحليل "الدالة" (أي الوجيهة)، نقداً مزدوجاً. فمن جانب، لا تلتقي العناصر المعطاة سوى جزئياً بالإدراك (Perception) المتوافر لدى القراء بفعل اطلاعهم على المسار الخاضع للتحليل - لكون هذه العناصر غير مكتملة - ؛ من جانب آخر، وبالنسبة إلى القراء غير المطلعين على المسار المذكور، يسمح انتقاء العناصر البيوغرافية لكن بطريقة ناقصة (Imparfaitement)، بإدراج العناصر المحددة للشخص العمومي".

ومرة أخرى يتم البحث في الكتاب عن حلول لهذه المشكلات، بالاعتماد على مسلّمتي التعددية وعدم التحديد النسبي[17]. فقد مكنت التعددية كما سبقت الإشارة إلى ذلك، من تفضيل تحليل التناقضات الداخلية للأفراد وحولتها إلى مبدأ دينامي مؤسس لتطور شخصيتهم.[18] وهو ما سيؤدي إلى إعطاء الأهمية لعدم التحديد النسبي، لأنه ما دام التركيز قائماً على دينامية الفردية، فسيكون من المستحيل ربط الفعل

(17) في ما يتعلق بتعريف هذين المفهومين، يمكن الرجوع إلى المدخل العام.

(18) هكذا، وفي حالة آن سِنكلير مثلاً، ركز التحليل على التوتر القائم بين رغبتها في الاندماج المهني من جهة، وعدم تمكنها من التحكم في المعايير المهنية من جهة أخرى.

حصرياً بالاستعدادات؛ وكل ما في الأمر هو أن هذا الفعل سيصبح متوقعاً بفضل استحضار ماضي الفاعل. لهذا، سيتم تلافي إخضاع المسار البيوغرافي لأطروحة محددة سلفاً، أو لتحديد صارم للحاضر من طرف الماضي؛ وعلى العكس من ذلك، سيتم الاهتمام بتغير مواقع الشخصية الناتج من توافر أو عدم توافر الفرص وعن مواجهة الفاعل لتجارب غير مسبوقة. ومن مميزات هذا المسعى، إلزام الباحث بالتعامل مع مسار الفرد، كمسار متحرك باستمرار في كل الفترات التي يتم تصوره فيها، بما في ذلك الفترة التي يبدو فيها ثابتاً أو موقوفاً. وكما بينت كريستيان ريستيي ميليراي في مذكرة البحث التمهيدي للفصل الحادي عشر، فإن الأفق المهني للصحافي موضوع الدراسة، بدا غامضاً عندما شرعت في إنجاز البحث. ومع ذلك، لم يكن هناك مسوغٌ لإقرار توقف هذا المسار: "وتجدر الإشارة إلى أن الفترة المفضلة للحديث عن مسار الصحافي المدروس، اقترنت باللحظة التي اختار فيها فريقنا إنجاز الصيغة النهائية للبحث. وكان من الممكن في الثلاث سنوات السابقة، أن يكون موضوع الدراسة وتحليل المسار مختلفين. ويبدو لي أنه من الضروري تأكيد خضوع الباحث للوضع السياقي للفاعل موضوع الملاحظة. وبالنسبة إلى الحالة المدروسة من طرفنا، فإن التحولات التي طرأت على مهنة الصحافيين وأزمة الصحافة الورقية وتطور الصحافة الرقمية، فتحت إمكانات جديدة أمام الصحافي المعني. وقد اقترن اختيار اللحظة المفضلة للدراسة أيضاً بالتحليلات التي قام بها بعض أعضاء الفريق. ومن جهتي، فإنني تتبعت مسار هذا الصحافي في أدق تفاصيله وتجنبت الموضعة التي تم بمقتضاها الإقرار بنهاية المسار المهني لهذا الأخير".

والملاحَظ أنه بالرغم من كون الصحافي المدروس لم يحقق "قفزة" مهنية تذكر، إلا أن مساره لم يتوقف مع ذلك. فعدم انخراطه في

المهنة يعتبر مساراً أيضاً، أي تدعيماً لاتجاه مغاير للفعل؛ وبهذا المقتضى لن يخضع الباحث لإغراء وصف تاريخ الحياة من منظور غائي، حيث سيكون ملزماً بالتموقع داخل كل لحظة من لحظات المسار المهني، من البداية، أي من الفترة التي تكون فيها آفاق اللعبة مفتوحة وقابلة لكل الاحتمالات، بالنسبة إلى الفاعل وشركائه. وهو ما فسره فيليب ريوتور في مذكرة البحث التمهيدي للفصل الرابع، بخصوص البورتريه الاجتماعي الذي رسمه لميشال شمشون، مراسل جريدة **لوموند** بمرسيليا، حيث أكد: "أن من بين مقتضيات البحث، رفض "تفسير" الأفعال مباشرة (Ex post) من منظور النجاح أو الفشل أو الضرورة المحددة للمسار منذ البداية (علماً بأنها لا تنطبق على كل المسارات) أو اعتماد لحظة وحيدة كمفتاح لكل تأويل. ويتمثل الرهان بتفادي التأويل المبالغ فيه (Sur interpréter) لحدث أو لفترة معينة (وهو ما يميل السوسيولوجي إلى القيام به، بسبب قلة المعلومات المتوافرة بخصوص الأصل الاجتماعي للفاعل والمنصب الذي يشغله والتزامه السياسي)".

ولا يعني رفض التصور الغائي (Téléologique)، تعويضه بتصور احتمالي خالص للعالم الاجتماعي، لا يكون فيه للماضي أي تأثير في الفعل الحالي، وحيث تكون حظوظ التصرف متساوية بين الأفراد[19].

هكذا، تترجم مسلّمة عدم التحديد النسبي عبر الإقرار بأن تأكيد قابلية النظام الاجتماعي للتوقع وتفسير اتجاهات الفعل لدى الفرد بالرجوع إلى تجاربه الماضية، يعتبران من المهام الأساسية للعلوم الاجتماعية. وكما كتب فيليب ريوتور: "ففي مسار ميشال شمشون، تبدو لنا عدة أشياء عرضية، مثل اشتغاله بسكرتارية التحرير أو لقاءاته بجامعيين (أمثال أنسيلم وكومولي وبيرالدي). لكنها تظل محدودة مع

(19) انظر مقدمة القسم الثاني.

ذلك وتقترن بميولات قائمة منذ مدة (يمكن أن نسميها تطبعات)، وذلك قبل ولوجه عالم الصحافة، من قبيل اهتمامه بالعمل الميداني ولقاءاته غير المتوقعة وانخراطه في عدة أنشطة، بما فيها النشاط الجسدي".

وباختصار – وستكون هذه هي الخاتمة الرئيسية لهذا الكتاب على الأرجح –، لا يمكن لخطاب العلوم الاجتماعية أن يؤدي إلى نتائج محررة تماماً، إلا إذا ما احترم مسلَّمتَي التعددية وعدم التحديد النسبي. وبالفعل، فإن هذا المنظور هو الذي يمكن أن يمد الفاعلين بتفسير لاتجاه الفعل لديهم، بعيداً من الحتمية الصارمة المقترنة بالتفسيرات المبنية على تصور غائي، وعن النزعة الإرادية الساذجة (Volontarisme naïf) التي تميز الرؤى غير السوسيولوجية للعالم.

ببيليوغرافيا

-Abbott Andrew ,*The system of professions:An essay on the division of expert labour*, Chicago, University of Chicago Press, 1998.

- Accardo Alain (ed.), *Journalistes précaires*, Bordeaux, Le Mascaret, 1998.

- Akrich Madeleine, Callon Michel et Latour Bruno, "À quoi tient le succès des innovations?," *Gérer et comprendre, Annales des Mines*, 11 et 12, 1988, p. 4–17 et p. 14–29.

- Balbastre Gilles, "Une information précaire," *Actes de la recherche en sciences sociales*, 131- 132, 2000, p. 76–85.

- Becker Howard, *Outsiders. Etudes de sociologie de la déviance*, Paris, Métailié, 1985 (1963).

- Benson Rodney, "La logique du profit dans les médias américains," *Actes de la recherche en sciences sociales*, 131–132, 2000, p. 107–115.

- Blin Fréderic, "Les secrétaires de rédaction et les éditeurs de Libération. Des journalistes spécialisés dans le journal," *Réseaux*, 111, 2002, p. 164–190.

- Blumler Jay et Gurevitch Michael, "Politicians and the

press: an essay on role relationships," in Keith Sanders et Dan Nimmo, *Handbook of political communication*, Beverly Hills, Sage, 1981.

- Boltanski Luc, *Les cadres. La formation d'un groupe social*, Paris, Editions de Minuit, 1982.

- Boltanski luc et Chiapello Eve, *Le nouvel esprit du capitalisme*, Paris, Gallimard, 1999.

- Boltanski Luc et Thévenot Laurent, *De la justification. Les économies de la grandeur*, Paris, Gallimard, 1991.

- Boudon Raymond, *L'inégalité des chances. La mobilité sociale dans les sociétés industrielles*, Paris, Armand Colin, 1973.

- Bourdieu Pierre, *Esquisse d'une théorie de la pratique, précédé de Trois études d'ethnologie Kabyle*, Genève, Droz, 1972.

- La distinction. *Critique sociale du jugement*, Paris, Editions de Minuit, 1979.

- L'illusion biographique, *Actes de la recherche en sciences sociales*, 62–63, 1986, p. 62-72.

----------------------------, *Esquisse pour une auto – analyse*, Paris, Raisons d'agir, 2004.

- Bouveresse Jacques, Schmock ou le triomphe du journalisme. *La grande bataille de Karl Kraus*, Paris, Le Seuil, 2002.

- Breed Warren, "Social control in the newsroom: a functional analysis," *Social Forces*, 33, 1955, p. 326 – 355.

- Brennen Bonnie et Hardt Hanno (eds), *Newsworkers: toward a history of the rank and file*, Minneapolis, University of Minnesota Press, 1995.

- Chalvon – Demersay Sabine et Pasquier Dominique, "Les mines du sel. Auteurs et scénaristes de télévision," *Sociologie du travail*, 4, 1993, p. 409 – 413.

- Champy Florent, *La sociologie des professions*, Paris, PUF, 2009.

- Chanial Philippe, "Les noces républicaines de l'individualisme et du socialisme," in Id. *La délicate essence du socialisme. L'individu, La République et l'association*, Le Bord de l'eau, 2009, p. 183–2005.

- Charle Christophe, *Le siècle de la presse. 1830–1939*, Paris, Le Seuil, 2004.

- Charon Jean-Marie, *Cartes de presse. Enquête sur les journalistes*, Paris, Stock, 1993.

- Chiapello Eve, *Artistes versus managers. Le management culturel face à la critique artiste*, Paris, Métailié, 1998.

- Corbin Alain, *Le monde retrouvé de Louis – François Pinagot. Sur les traces d'un inconnu (1798 – 1876)*, Flammarion, 2002 (1998).

- Corcuff Philippe, "Le collectif au défi du singulier. En partant de l'habitus," in Bernard Lahire (ed.), *Le travail sociologique de Pierre Bourdieu*, Paris, La Découverte, 1999, p. 95–120.

- Corcuff Philippe, Le Bart Christian et Singly François (eds), *L'individu aujourd'hui. Débats sociologiques et contrepoints philosophiques*, Rennes, Presses Universitaires de Rennes, 2010.

- Dagiral Eric et Parasie Sylvain, "La naissance des formats. L'intégration des contenus audiovisuels dans les journaux en ligne," *Réseaux*, 160–161, 2010.

- Datchary Caroline, "Se disperser avec les TIC, une nouvelle compétence?" in Emmanuel Kessous et Jean – luc Metzger (eds), *Travailler aujourd'hui avec les technologies de l'information*, Paris, Hermès, 2005, p. 157–173.

- "Gérer la dispersion. Un travail collectif," *Sociologie du travail*, 50, 2008, p. 396–416.

- Delporte Christian, *Les journalistes en France, 1880–1959. Naissance et construction d'une profession*, Paris, Le Seuil, 1999.

- Devillard Valérie, Lafosse Marie – Françoise, Leteinturier Christine et Rieffel Rémy, Journalistes au pluriel. *Sociologie d'un groupe professionnel à l'aube de l'an 2000*, Paris, La Documentation française, 2001.

- Dodier Nicolas, *Les hommes et les machines. La conscience collective dans les sociétés technicisées*, Paris, Métailié, 1995.

- Dooley Patricia, *Taking their political place: journalists and the making of an occupation*, Wesport, Greenwood Press, 1997.

- Dubet François, *Sociologie de l'expérience*, Paris, Le Seuil, 1994.

- Dubois Vincent, *La vie au guichet. Relation administrative et traitement de la misère*, Paris, Economica, 1999.

- Dujarier Marie – Anne, *Le travail du consommateur. De McDo à eBay: Comment nous coproduisons ce que nous achetons*, Paris, La Découverte, 2008.

- Dumont Louis, *Homo hierarchicus. Le système des castes et ses implications*, Paris, Gallimard, 1979 (1966).

- Dupuy François et Thoenig Jean – Claude, *L'administration en miettes*, Paris, Fayard, 1985.

- Durkheim Emile, "L'individualisme et les intellectuels," in Id, *La science sociale et l'action*, PUF, 1970 (1898).

- Elias Norbert, *La société de cour*, Paris, Flammarion, 1985 (1969).

- Mozart, *Sociologie d'un génie*, Paris, Le Seuil, 1991a.

- *La société des individus*, Paris, Fayard, 1991b.

- Elster Jon (ed.), *The multiple self*, Cambridge / New York / Paris, Cambridge University Press, éditions de la Maison des sciences de l'homme, 1985.

- Esser Frank, "Editorial structures and work principles in British and German newsrooms," *European journal of communication*, 13 (3), 1998, p. 375–405.

- Estienne Yannick, *Le journalisme après Internet*, Paris, L'Harmattan, 2008.

- Ferenczi Thomas, *L'invention du journalisme en France. Naissance de la presse moderne à la fin du XIXe siècle*, Paris, Plon, 1993.

- Fiala Pierre et Habert Benoît, "La langue de bois en éclat: les défigements dans les titres de la presse quotidienne française," *Mots*, 21, 1989.

- Figeac Julien, *Vers une pragmatique des attachements médiatiques. Le cas de la télévision mobile*, Thèse de l'université de Toulouse 2, Le Mirail, 2009.

- Franklin Bob, ""A good day to bury bad news?" journalists, sources and the packaging of politics," in Simon Cottle (ed.), *News, public relations and power*, Londres, Sage Publications, 2003, p. 45–61.

- Freidson Eliot, *La profession médicale*, Payot, 1984 (1970).

-------------------, "Les professions artistiques comme défi à l'analyse sociologique," *Revue française de sociologie*, 27 (3), 1986, p. 431– 443.

-------------------, *Professionalism reborn: theory, prophecy and policy*, Chicago, The University of Chicago Press, 1994.

- Gans, Herbert, *Deciding what's news: a study of CBS evening news, NBC nightly news*, Newsweek and Time, New York, First Vintage Books, 1980.

- Goffman Erving, *Les cadres de l'expérience*, Paris, Editions de Minuit, 1991.

---------------------, "La "distance au rôle" en salle d'opération," *Actes de la recherche en sciences sociales*, 143, 2002, p. 80 – 87.

- Hacking Ian, "The looping effect of human kinds," in Dan Sperber, David Premack and Ann James Premack (eds.), *Causal cognition: a multidisciplinary debate*, New York, Oxford University Press, 1995.

- Hall Stuart et al, *Policing the crisis: mugging, the state and law and order*, New York, Palgrave Macmillan, 1978.

- Hallin Daniel, "Soundebite news: television coverage of elections (1968-1988)," *Journal of Comunication*, 42 (3), 1992.

- Heinich Nathalie, *La gloire de Van Gogh. Essai d'anthropologie de l'admiration*, Paris, Editions de Minuit, 1991.

- Hoggart Richard, *33 Newport street. Autobiographie d'un intellectuel issu des classes populaires anglaises*, Paris,

Gallimard/ Le Seuil/ Editions de l'EHESS (Hautes Etudes), 1991.

- Hubé Nicolas, Décrocher la "Une". *Le chiox des titres de première page de la presse quotidienne en France et en Allemagne (1945-2005*), Strasbourg, Presses universitaires de Strasbourg, 2008.

- Hughes Everett C., *Le regard sociologique. Essais choisis*, Paris, Editions de l'EHESS, 1996 .

- Lagane Jean, "L'évolution du langage radiophonique," *Communications et langages*, 111, 1997.

- Lagneau Eric, "Le style agencier et ses déclinaisons thématiques, L'exemple des journalistes de l'AFP," *Réseaux*, 111, 2002, p. 57-100.

---------------------, "Agencier à l'AFP, L'éthique du métier menacée," *Hermès*, 35, 2003, p. 109-118.

---------------------, *L'objectivité sur le fil. La production des faits journalistiques à l'Agence France Presse*, Thèse de science politique, IEP de Paris, 2010.

- Lagrée Michel, Harismendy Patrick et Denis Michel (eds.), L'Ouest-Eclair. *Naissance et essor d'un grand quotidien régional, 1899-1933*, Rennes, Presses Universitaires de Rennes, 2000.

- Lahire Bernard, *L'homme pluriel. Les ressorts de l'action*, Paris, Nathan, 1998.

-------------------, "Champ, hors – champ, contre champ," in Id. (ed.), *Le travail sociologique de Pierre Bourdieu. Dettes et critiques*, Paris, La Découverte, 1999, p. 23-57.

- Latour Bruno, *Les microbes. Guerre et paix*, Paris, Métailié, 1984.

- Laville Camille, *Les transformations de la pratique journalistique. Le cas des correspondants étrangers de l'AFP de 1945 à 2005*, Thèse de science de l'information et de la communication, Université Paris 8 et Université de Laval, 2006.

- Le Bohec Jacques, *Les mythes professionnels des journalistes. L'état des lieux en France*, Paris, L'Harmattan, 2000.

- Legavre Jean- Baptiste, "Les journalistes politiques. Des spécialistes du jeu politique," in Frédérique Matonti (ed.), *La démobilisation politique*, Paris, La Dispute, 2005, p. 117 – 142.

- Le Grignou Brigitte et Neveu Erik, "Emettre la réception. Préméditation et réception de la politique télévisée," *Réseaux*, 32, 1988, p. 68-107.

- Lemieux Cyril, *Mauvaise presse. Une sociologie compréhensive du travail journalistique et de ses critiques*, Paris, Métailié, 2000.

------------------, "Faux débats et faux – fuyants. A propos de la responsabilité des journalistes dans l'élection du 21 avril," in Vincent Duclert, Christophe Prochasson et Perrine Simon – Nahum (eds.), *Il s'est passé quelque chose le 21 avril 2002*, Paris, Denoël, 2003, p. 19-41.

------------------, "Rendre visibles les dangers du nucléaire. Une contribution à la sociologie de la mobilisation," in, Bernard Lahire et Claude Rosental (eds.), *La cognition au prisme des sciences sociales*, Paris, Editions des archives contemporaines, 2008a, p. 131–159.

-----------------, "De la théorie de l'habitus à la sociolo-

gie des épreuves . Relire l'experience concentrationnaire," in Daniel Voldman et Liora Israël (eds.), *Michaël Pollak, De l'identité blessée à une sociologie des possibles*, Paris, Complexe, 2008b, p. 179 – 205.

-----------------, *Le devoir et la grâce. Pour une analyse grammaticale de l'action*, Paris, Economica, 2009.

- Leroi-Gourhan André, *Milieu et techniques*, Paris, Albin Michel, 1950.

- Lévêque Sandrine, *Les journalistes sociaux. Histoire et sociologie d'une spécialité journalistique*, Rennes, Presses Universitaires de Rennes, 2000.

--------------------, "Analyser la profession journalistique "par le bas ''. La professionnalisation journalistique à l'épreuve de la sociologie interactionniste des professions, in Jean Baptiste Legrave (ed.), *La presse écrite. Objets délaissés*?, Paris, L'Harmattan, 2004, p. 15 – 27.

------------------, "Femmes, féministes et journalistes. Les rédactrices de la Fronde à l'épreuve de la professionnalisation journalistique," *Le Temps des médias*, 12, 2009, p. 41– 54.

- Marchetti Dominique, "Les sous – champs spécialisés du journalisme," *Réseaux*, 20 (111), 2002.

- Marchetti Dominique et Ruellan Denis, *Devenir journalistes. Sociologie de l'entrée sur le marché du travail*, Paris, La Documentation française. 2001.

- Matheson Donald, "Weblogs and the epistemology of the news: some trends in online journalism," *New Media and Society*, 6 (4), 2004, p. 443-468.

- Martin Laurent, *Le Canard enchaîné ou les fortunes de la vertu*, Paris, Flammarion, 2001.

- Martin Marc, *Médias et journalistes de la République*, Paris, Odile Jacob, 1997.

-----------------, *La presse régionale. Des affiches aux grands quotidiens*, Paris, Fayard, 2002.

- Mead George Herbert, *L'esprit, le soi et la société*, Paris, PUF ("Le lien social"), 2006 (1934).

- Menger Pierre – Michel, *Portrait de l'artiste en travailleur. Métamorphoses du capitalisme*, Paris, Le Seuil, 2002.

-----------------------, *Le travail créateur. S'accomplir dans l'incertain*, Paris, Gallimard/ Le Seuil/ Editions de l'EHESS (Hautes Etudes), 2009.

- Miller David, "Official sources and primary definition: the case of Northern Ireland," *Media, Culture and society*, 15, (3), 1993.

- Morin Edgar, "L'industrie culturelle," *Communications*, 1, 1961.

- Neveu Erik, *Sociologie du journalisme*, nouv. Ed., Paris, La Découverte, 2004.

- Ney Birgitta, "The woman reporter goes street haunting: on the work of women reporters in Swedish daily press, 1900 -1910," *Media History*, 7 (1), 2001.

- Paradeise Catherine, "Rhétorique professionnelle et expertise," *Sociologie du travail*, 37 (1) 1985, p. 17- 31.

- Passeron Jean-Claude, "Biographies, flux, itinéraires,

trajectoires," *Revue française de sociologie*, 31, 1990, p. 3-22.

- Peralva Angelina et Macé Eric, *Médias et violences urbaines. Débats politiques et constructions journalistiques*, Paris, La Documentation française, 2002.

- Piette Albert, *Le mode mineur de la réalité. Paradoxes et photographies en anthropologie.* Louvain – la- Neuve, Peeters, 1992.

- Pilmis Olivier, "Faire valoir ses compétences. Les pigistes et le placement du sujet," *Formation emploi.* 99, 2007, p. 75- 87.

- Pinto Louis, *L'intelligence en action.* Le Nouvel Observateur, Paris, Métailié, 1984.

-----------------, *Le collectif et l'individuel. Considérations durkheimiennes*, Paris, Le Seuil, 2009.

------------------, Pollak Michaël, *L'expérience concentrationnaire. Essai sur le maintien de l'identité sociale* Paris, Métailié, 1990.

- Pontille David, *La signature scientifique. Une sociologie pragmatique de l'attribution*, Paris, CNRS Editions, 2004.

- Rieffel Rémy, *L'élite des journalistes. Les hérauts de l'information*, Paris, PUF, 1984.

- Riutort Philippe, "Au nom du nom ou comment investir son poste. Le cas des éditorialistes d'Europe 1," *Scalpel*, 2 – 3, 1997, p. 79 -105.

-------------------, *Sociologie de la communication politique*, Paris, La Découverte, 2007.

--------------------, "L'écriture de l'éditorial ou comment codifier le talent," in Roselyne Ringoot et Jean – Michel Utard (eds.), *Les genres journalistiques. Savoirs et savoir – faire*, Paris, L'Harmattan, 2009, p. 135 – 149.

- Roucaute Yves, *Splendeurs et misères des journalistes*, Paris, Calmann – Lévy, 1991.

- Rozenblatt Patrick, "L'urgence au quotidien," *Réseaux*, 69, 1995, p. 71– 96.

- Ruellan Denis, *Le professionnalisme du flou. Identité et savoir – faire des journalistes français*, Grenoble, Presses universitaires de Grenoble, 1993.

-------------------, *Les " pros" du journalisme. De l'état au statut, la construction d'un espace professionnel*, Rennes, Presses universitaires de Rennes, 1997.

- Ruellan Denis et Thierry Daniel, *Journal local et réseaux informatiques. Travail coopératif, décentralisation, identité des journalistes*, Paris, L'Harmattan, 1998.

- Sapiro Gisèle, "La vocation artistique entre don et don de soi," *Actes de la recherche en sciences sociales*, 158, 2007, p. 4-11.

- Schlesinger Philip, "Repenser la sociologie du journalisme. Les stratégies de la source d'information et les limites du média – centrisme," *Réseaux*, 51, 1992.

- Schlesinger Philip et Tumber Howard, *Reporting crime: the media politics of criminal justice*, Oxford, Clarendon Press, 1995.

- Schudson Michael, *Discovering the news. A social history of American newspapers*, New York, Basic books, 1978.

------------------------, "Rhétorique de la forme narrative. L'émergence de conventions journalistiques dans la presse et à la télévision," *Quaderni*, 8, 1989.

- Sigelman Lee, "Reporting the news: an organizational analysis," *American Journal of Sociology*, 79, 1973, p. 132-151.

- Siracusa Jacques, *Le JT machine à décrire. Sociologie du travail des reporters à la télévision*, Paris / Bruxelles, Ina / De Boeck Université, 2001.

- Soloski John, "News reporting and professionalism: some constraints on the reporting of news," *Media, Culture and society*, 11, 1989, p. 207-228.

- Strauss Anselm L., *Miroirs et masques. Une introduction à l'interactionnisme*, Paris, Métailié, 1992a (1959).

------------------, *La trame de la négociation. Sociologie qualitative et interactionnisme*, Paris, L'Harmattan, 1992b.

- Suaud Charles, *La vocation. Conversion et reconversion des prêtres ruraux*, Paris, Minuit, 1978.

- Thérenty Marie – Eve, *La littérature au quotidien. Poétique journalistique au XIXe siècle*, Paris, Le Seuil, 2007.

- Thérenty Marie – Eve et Vaillant Alain (eds.), *1836, L'an 1 de l'ère médiatique*, Paris, Nouveau Monde Editions, 2001.

- Thévenot Laurent, "L'action qui convient," in Louis Quéré, Patrick Pharo (eds.), *Les formes de l'action. Sémantique et sociologie*, Paris, Editions de l'EHESS ("Raisons pratiques" 1), 1990.

----------------------, *L'action au pluriel. Sociologie des régimes d'engagement*, Paris, La Découverte, 2006.

- Tuchman Gaye, "Objectivity as strategic ritual: An examination of newsmen's notion of objectivity," *The American Journal of Sociology*, 77 (4), 1972, p. 660-679.

--------------------, *Making news. A study in the construction of reality*, New York, The Free Press, 1978.

- White David, "The gate-Keeper: A case study in the selection of news," *Journalism Quaterly*, 27 (4), 1950, p. 383-390.

المساهمون في هذا العمل

كارولين دَتشاري (Caroline Datchary):

باحثة اجتماعية وأستاذة محاضرة بجامعة تولوز 2 وقد ناقشت سنة 2006 بمعهد الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية، أطروحة دكتوراه تحت عنوان: وضعيات التشتت في العمل. كما أصدرت عملين بالاشتراك مع س. ليكوب (C. Licoppe) وهما:

"La multi-activité et ses appuis: L'exemple de la "présence obstinéé" des messages dans l'environnement de travail," *@ctivités* , vol. 4, no. 1 (2007), et Gérer la dispersion: Un travail collectif," *Sociologie du travail*, vol. 50 (2008).

إريك لانيو (Eric Lagneau):

باحث في الشؤون السياسية (Politiste) وصحفي بوكالة فرانس بريس للأخبار. ناقش سنة 2010 بمعهد الدراسات السياسية بباريس IEP رسالة دكتوراه تحت عنوان: الموضوعية على المحك، إنتاج الوقائع بوكالة فرانس بريس للأخبار. نذكر من بين أعماله:

"Le style agencier et ses déclinaisons thématiques: L'exemple des journalistes de l'Agence France Presse," *Ré-*

seaux, vol. 111 (2002), et "Ce que Ségolène Royal n'a pas assez vu: l'AFP entre réalisme politique et économique," *Réseaux*, vol. 157-158 (2009).

سيريل لوميو (Cyril Lemieux):

باحث اجتماعي وأستاذ محاضر بمعهد الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية وعضو بمؤسسة مارسيل موس (Marcel Mauss). نذكر من بين أعماله:

Mauvaise presse: Une sociologie compréhensive du travail journalistique et de ses critiques (Paris: Métailié, 2000), et *Un président élu par les médias? Regard sociologique sur la présidentielle de 2007* (Paris: Presses des Mines, 2010).

بينوا لونوبل (Benoît Lenoble):

مؤرخ ومبرز ودكتور يبحث حالياً (أي أثناء إنجاز هذا العمل) عن منصب شغل. ناقش سنة 2007 بجامعة باريس 1، أطروحة دكتوراه تحت عنوان: الجريدة في زمن المطالب، الصحافة والإعلان والثقافة الجماهيرية بفرنسا (1863-1930). من بين أعماله:

"L'autopromotion de la presse en France (fin du XIXe – début du XXe siècles)," *Le temps des médias, Revue d'histoire*, vol. 2 (2004), et "Les campagnes de lancement de romans – feuilletons: l'exemple du Journal (1892–1935)," *Revue d'histoire moderne et contemporaine*, vol. 52, no. 1 (2005).

بيار لورو (Pierre Leroux):

باحث اجتماعي وأستاذ محاضر بالجامعة الكاثوليكية بأنجي (Angers) وباحث أيضا بمركز الأبحاث حول العمل السياسي بأوروبا (CRAPE) (جامعة رين 1). نذكر من بين أعماله:

"Les deux publics des 7 d'or: Principes de célébration et de consécration du journalisme télévisuel," *Politix* , vol. 10, no. 37 (1997), et "Des femmes en représentation: Le poli-

tique et le féminin dans la presse," *Question de Communication*, vol. 7 (2005).

(بالاشتراك مع س. سور (C. Sourd)).

"La consécration de l'animateur. Appréciation d'un métier et affirmation d'une position: Les métamorphoses de Thierry Ardisson," *Réseaux*, vol. 139 (2006).

(بالاشتراك مع فيليب ريوتور (Ph. Riutort)).

ساندرين ليفيك (Sandrine Lévêque):

باحثة في الشؤون السياسية وأستاذة محاضرة بجامعة باريس 1، نذكر من بين أعمالها:

Les Journalistes sociaux: Histoire et sociologie d'une spécialité journalistique (Rennes: PUR, 2000), et *Femmes en politique* (Paris: La Découverte, 2006),

(بالاشتراك مع كاترين أشان (C. Achin)).

Sexes, genre et politique (Paris: Economica, 2007),

(بالاشتراك مع ك. أشان وآخرين).

أوليفييه بيلميس (Olivier Pilmis):

باحث اجتماعي، ألحق مؤقتا بالتعليم والبحث ATER بجامعة باريس – ديدرو. ناقش سنة 2008 بمعهد الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية، أطروحة دكتوراه تحت عنوان: تنظيم أسواق غير قارة. (مقاربة) سوسيولوجية - اقتصادية للصحفيين الذين يعوضون بحسب الصفحة وعدد سطورها وللفن الدرامي. نذكر من بين أعماله:

"Des employeurs multiples au "noyau dur" d'employeurs: Relations de travail et concurrence sur le marché du travail des comédiens," *Sociologie du travail*, vol. 49, no. 3 (2007);

"Faire valoir ses compétences: Les pigistes et le placement de sujet," *Formation Emploi*, vol. 99 (2007), et "Protection sociale, structures marchandes et temporalité de l'activité. Pigistes et comédiens face à l'assurance – chômage," *Sociologie,* vol. 1, no. 2 (2010).

كريستيان ريستي ميليراي (Christiane Restier-Melleray):

باحثة في الشؤون السياسية وأستاذة محاضرة بمعهد الدراسات السياسية ببوردو (حالياً، أي أثناء إنجاز هذا العمل). نذكر من بين أعمالها:

Que sont devenues nos campagnes électorales? (Bordeaux: Presses universitaires de Bordeaux, 2002); "Femme(s) de: Jouer en couple en politique," *Question de Communication*, vol. 7 (2005); "La proximité dans les médias: Retour sur une "loi"," in: C. Le Bart et R. Lefebvre, *La proximité en politique: Usages, rhétoriques, pratiques* (Rennes: Presses universitaires de Rennes, 2005), et "Mise en proximité et politique: Les "carnets de campagne" du *Monde* (19 mars-2 juin 2002)," *Mots*, vol. 77 (2005).

فيليب ريوتور (Philippe Riutort):

باحث في الشؤون السياسية ومدرس العلوم الاجتماعية بشعبة الآداب العليا بثانوية هنري الرابع وباحث أيضا بفريق التحليل السياسي (جامعة باريس 10، نانطير). نذكر من بين أعماله:

Sociologie de la communication poilitique (Paris: La Découverte, 2007); "Sociologiser la communication politique? A propos de quelques tendances de la science politique française," *Politique et sociétés,* vol. 26 (2007);"Importer Berlusconi: Le déchiffrement de l'expérience politique de Bernard Tapie à la lumière du "populisme" italien," *Politix* , vol. 77 (2007), et "Médias et politique," in A. Cohen, B. Lacroix et P. Riutort (eds.), *Nouveau manuel de science politique* (Paris: La Découverte, 2009).

(Marie – Laure Sourp – Tail- ماري - لور سورب تياداس :lardas)

باحثة في الشؤون السياسية ومدرسة بجامعة باريس 8. تهيء أطروحة دكتوراه بجامعة فيرساي سان كونتان (Versailles – Saint Quentin)، حول نشاط الصحفيين العاملين بالصحافة المكتوبة والمكلفين بمتابعة المسار السياسي للجبهة الوطنية منذ تأسيسها كحزب سنة 1972.
نذكر من بين أعمالها:

"Un travail de conversion au journalisme. Désengagement militant des journalistes politiques de presse écrite généraliste: Le cas des *rubricards Front national*," in S. Lévêque et D. Ruellan, *Journalistes engagés* (Rennes: Presses universitaires de Rennes, 2010).

:(Matoko Tsurumaki) ماتوكو تسوروماكي

باحثة اجتماعية وأستاذة محاضرة بجامعة ناغويا (Nagoya)(اليابان).
تهيء أطروحة دكتوراه بمعهد الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية حول طريقة نشر أخبار "الأحياء الصعبة " بمنطقتي الألزاس (Alsace) والبروطان (Bretagne)، بالصحافة الفرنسية الجهوية والوطنية المكتوبة.
نذكر من بين أعمالها:

"Médias et violences urbaines," *Gendai-Shiso*, no. spécial (2006) (en Japonais).

الثبت التعريفي

تفكيك (Déconstruction): تتميز لفظة التفكيك عن لفظة التقويض أو الهدم (Destruction) التي تحمل معنى التصفية كإجراء سلبي. وقد اعتبر المفكر الفرنسي الراحل جاك دريدا في نصه الموسوم بـ "رسالة إلى صديق ياباني"، بأن التفكيك ليس تحليلاً ولا نقداً، ويتعين على ترجمة اللفظ أن تأخذ هذا الأمر بعين الاعتبار. فهو ليس تحليلاً لأن تفكيك عناصر بنية ما على الخصوص، لا يعني الرجوع إلى العنصر البسيط ولا إلى أصل غير قابل للحل. وهو ليس نقداً لا بالمعنى العام ولا بالمعنى الكانطي. وهو ليس منهجاً ولا يمكن تحويله إلى منهج، خصوصاً إذا شددنا في هذه اللفظة على الدلالة الإجرائية أو التقنية. ويصعب نتيجة ذلك، تحديد هذه المفردة وبالآتي ترجمتها، لأن كل التحديدات المفاهيمية والدلالات المعجمية والتمفصلات النحوية والترجمات، خاضعة هي الأخرى للتفكيك أو قابلة لأن تفكك (لمزيد من التفاصيل، انظر الترجمة العربية لهذا النص ضمن مؤلف **الكتابة والاختلاف**، ترجمة كاظم جهاد (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 1988)، ص 57-63. وانظر أيضاً مقدمتنا لترجمة كتاب جاك دريدا، **عن الحق في الفلسفة**، ترجمة عز الدين الخطابي (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010)، ص 10 والآتيها.

وبخصوص ارتباط عملية التفكيك بـ "نقد" العلوم الاجتماعية، أكد دريدا أثناء حديثه عن الإثنولوجيا، بأن الأمر يتعلق بعلم أوروبي يستعمل المفاهيم المتداولة داخل التقليد المعرفي والثقافي الغربي، لذلك فإن الإثنولوجي يدرج داخل خطابه، بشكل إرادي أو غير إرادي، مقدمات النزعة المركزية العرقية في الوقت ذاته الذي يدين فيه هذه النزعة. فالمسألة تخص هنا العلاقة "النقدية" بلغة العلوم الإنسانية والمسؤولية "النقدية" للخطاب الذي يستمد من التراث الغربي، الموارد الضرورية لتفكيك هذا التراث نفسه. تقتضي هذه العملية إذن، تفكيك الخطابات المدعمة للهيمنة الغربية وقلب العلاقات القائمة بين الغرب المهيمن (معرفياً وتكنولوجياً وإيديولوجياً... إلخ) والآخر الخاضع لهذه الهيمنة. وبالنسبة إلينا، بوصفنا "آخر الغرب"، فإن مهمة التفكيك ستكون مزدوجة، حيث ستتمثل من جهة، بتفكيك النزعة المركزية الغربية بأشكالها العرقية والثقافية وبخطابها المعتد بنفسه؛ والتفكير في الترابط الوثيق بين هذه الهيمنة بجميع صيغها (السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية) وتطور العلوم الاجتماعية؛ كما ستتمثل من جهة أخرى بتفكيك الخطابات والمعارف التي أنجزتها مجتمعاتنا حول ذاتها، والمقصود بذلك خلخلة الأسس التي انبنت عليها مفاهيم هذه الخطابات والمعارف وإزالة الطبقات المتراكمة فوقها على مدى العصور والأزمنة.

تواصل (Communication): إن التواصل حسب أبسط التعريفات، هو نقل معلومة من مرسل (أ) إلى متلقي (ب) عبر قناة اتصال (ج). وينطبق ذلك على كل الوضعيات التواصلية، مثل سرد حكاية أو قراءة الأخبار أو المساهمة في ندوة أو مكالمة قريب أو صديق عبر الهاتف... إلخ. ولتحقيق التواصل، يشترط أن تكون الرسالة واضحة وأن يكون المتلقي منتبهاً وألّا يحصل تشويش على قناة الاتصال، كي تمر الرسالة إلى المتلقي. وفعل التواصل هو تبادل رمزي بين أفراد المجتمع، يهدف منه تحقيق التفاهم. والمقصود بذلك، أن العملية

التواصلية تتمحور حول إدراك معاني الرموز المتبادلة. فنظام الرموز المتداولة هو الذي يمنح الإنسان القدرة على تنشيط التفاهم وتخصيب الأفكار، أي اكتساب المادة المعرفية التي يقايض بها أفكار الآخرين ومعارفهم، ضمن موقف تواصلي محدد (قد يكون حديثاً عادياً أو نشاطاً أكاديمياً أو تجمعاً سياسياً). وعلى هذا الأساس، يساهم الفعل التواصلي في خلق تبادل بين المرسل والمتلقي حول مضمون رأي ما ويسمح لمتلقي الرسالة باكتساب الوسائل الضرورية التي تساعده على مناقشة هذا الرأي. وعلى الرغم من أن القاعدة التواصلية المذكورة تبدو بسيطة وشفافة، إلا أن هذه العملية تتضمن رهانات ومفارقات تسمح بإعادة النظر في البساطة والشفافية المزعومتين. فالرسائل المبثوثة نادراً ما تكون أحادية المعنى، بل إنها تتضمن على العكس من ذلك، تعدداً دلالياً. كما أن المتلقي لا يكون مجرد مسجل سلبي للمعطيات المرسلة، بل إنه يعمل على انتقائها وغربلتها وتحويلها. وبخصوص قناة الاتصال، فهي تؤثر بدورها في مضمون الرسالة، وذلك بحسب نوعية الوسائل المستخدمة (وسائل سمعية بصرية، أسلوب التخاطب المباشر). وقد أثبتت الدراسات في مجال علوم الإعلام، بأن التواصل لا يتضمن فقط فعل الإخبار، بل يبحث أيضاً عن طرق التأثير في الآخر وإيهامه وإغرائه.

وإذا ما حاولنا تشخيص الوضع التواصلي القائم بين الأفراد، فإننا سنتوصل إلى الحقائق الآتية:

- تعدد المعاني التي يحتويها مضمون رسالة ما، إذ إن كل معلومة تحتوي على مضمون ظاهر وآخر خفي. وقد أكدت الأبحاث السيميائية بهذا الخصوص (بورس، بارث، إيكو) بأن غموض المعنى يرجع إلى تعدد دلالات العلامات المستخدمة في عملية التواصل؛ كما أكدت عمليات تحليل الخطاب في مجال الإثنو - لسانيات، بأن تبادل العلاقات والرموز يؤدي إلى سوء التفاهم وإلى تحويل المعنى المقصود من طرف أحد المتخاطبين.

- وبالنسبة إلى قناة الاتصال، هناك تساؤلات يطرحها الباحثون في مجال التواصل مثل: هل للصورة تأثير أكبر في المتلقي من تأثير النص المكتوب؟ وهل هذا الأخير أكثر فعالية من الخطاب الشفوي، أم أن العكس هو الصحيح؟ وهل يساهم التقارب بين المتخاطبين ولقاؤهم المباشر، في جعل الرسائل المبثوثة أوضح وأفيَد من الرسائل التي تبثها مختلف الوسائط؟

- وفي هذا الإطار، تطرح مسألة استقبال المعلومة من طرف المتلقي الذي لا يمكن اعتباره سلبياً بأية حال، لأنه يقوم بفك رموز الرسالة وتحليلها وتأويلها. وتجدر الإشارة إلى أن ممارسته هذه، تخضع لمجموعة من العوامل نذكر من أبرزها: مرجعيته الثقافية والاجتماعية وحمولته المعرفية والمسافة القائمة بين مستواه الثقافي والمستوى المطلوب لفهم المعلومة. وهذا هو المعنى المقصود من مفهوم "غربلة" المعلومات من طرف المتلقي الذي ينعكس انتماؤه الاجتماعي والثقافي على مواقفه وردود أفعاله.

كفاية (Compétence): تتوزع الكفايات والمؤهلات المكتسبة على مستويين:

- مستوى متعلق بكفايات تنمية الذات التي تستهدف تطوير شخصية الفرد كغاية في ذاته وكفاعل إيجابي.

- ومستوى متعلق بكفايات قابلة للتحويل اجتماعياً، تسمح لنظام التربية والتكوين بالاستجابة لحاجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

بهذا المعنى، تشكل الكفاية نظاماً من المعارف الذهنية والمهاراتية التي تمكن من التعرف إلى الوضعية المشكلة وحلها بفعالية. ويمكن حصر الكفاية وتقييمها انطلاقاً من سلوكات قابلة للملاحظة داخل وضعية ما، وذلك من خلال ما يقوم به الفرد من إجراءات تعتبر مؤشراتٍ على حصول الكفاية وتحققها. لذلك، سيكون الهدف الأساسي من

اكتساب الكفايات هو تأهيل الفرد وتحيين تكيفه مع المحيط الخارجي الذي يتفاعل معه باستمرار، كي يصبح قادراً على حل مختلف المشكلات التي يواجهها في حياته الاجتماعية والمهنية. وقد ميز العديد من الباحثين في مجال بيداغوجيا الكفايات (جيلي، روبول، بيرنو..) بين ثلاثة أنواع من الكفايات وهي:

- الكفايات الأساسية التي يتعين على كل طفل اكتسابها لكي يصبح راشداً وممتلكاً إمكانات المبادرة.

- الكفايات النوعية التي يمكن اكتسابها في المهنة والأنشطة الاجتماعية المختلفة.

- كفايات التفاعل مع الغير، التي تجعل الإنسان راشداً بكل معنى الكلمة، أي شخصاً مسؤولاً ومستقلاً وقادراً على إصدار الأحكام في مختلف المجالات التي تهمه.

لهذا، فإن الاستراتيجية المثلى لعملية اكتساب الكفايات بالنسبة إلى الأفراد، تتمثل بتدريبهم على حل المشكلات عبر ما يعرف بتعبئة مواردهم المعرفية لمواجهة مختلف الوضعيات. غير أن تصور الكفايات كتعبئة للموارد المعرفية يثير العديد من المشكلات النظرية والمنهجية التي تتعلق بتسمية هذه الموارد، هل هي معارف أم قدرات أم خطاطات ذهنية أم مهارات أم تمثلات؟ كما تتعلق بتسمية عمليات التعبئة، مثل النقل والتحويل والتعميم والتفعيل والملاءمة. وهو ما يستدعي معالجة التعبئة من خلال مصطلحات القصد والثقافة والمشروع، ويفتح مجالاً أوسع لمعالجة الكفايات في ارتباط مع ما تثيره نظريات التكوين ونظريات الشغل (Ergonomie) من تساؤلات.

مقاربة بيوغرافية (Approche Biographique): لا تهدف هذه المقاربة فقط إلى نقل أقوال السارد وأحاديثه عن تجربته الفردية داخل المجتمع، بل تسعى أيضاً إلى رسم النماذج الثقافية لجماعته وللصورة

التي يحملها عن هذه الجماعة ولتمثلاته السوسيو- ثقافية. لهذا، فإن الذات الساردة تتمتع بهامش للحرية يسمح لها بالتعليق على ما جرى وبإصدار الأحكام الشخصية، ضمن ما يمكن تسميته بـ "شخصنة الحدث" (Personnalisation de l'événement)، بحيث يصبغ السارد ذاتيته على الأحداث ويشكل خطابه حول الوقائع الاجتماعية "قراءة" لهذه الوقائع، من بين قراءات أخرى ممكنة. وهنا تبرز الخاصية المزدوجة لتأويل الأحداث، كتأويل ذاتي لها وأيضاً كتأويل لخطاب الذات الساردة من طرف المتلقي. ويمكننا نتيجة ذلك، اعتبار سرد الوقائع كوثيقة شخصية، تعكس الجانب الذاتي الفاعل داخل المجتمع؛ بل نستطيع أن نذهب أبعد من ذلك ونقول إن هذه الحقيقة توجد في صميم الإشكالية الرئيسية للعلوم الاجتماعية، ونقصد بها إشكالية الذاتية والموضوعية التي يمكن تلخيصها في التساؤل الآتي: هل بإمكاننا تناول الظواهر الاجتماعية موضوعياً وبشكل معزول عن سياقاتها التاريخية والسياسية والثقافية؟ أم أن خصوصية هذه الظواهر تقتضي اعتماد مناهج خاصة تأخذ جوانبها الذاتية بعين الاعتبار؟ إن سرد الوقائع هو إذن سرد ذاتي حول الذات وحول الآخر، لذلك يتعين على مقاربة هذا السرد أن تهتم بتمثلات السارد وبنوعية خطابه وتقييمه للأحداث، وهي عمليات مندرجة في إطار لعبة التموقعات التي تقوم بها الذات خلال تفاعلها مع الآخر، حيث تسعى إلى البروز أمامه بمظهر خاص، يكون الهدف من ورائه تقديم صورة متميزة عن نفسها وتسويغ مواقفها والدفاع عن ما يميزها كذات. لا جدال إذن في كون الذاتية حاضرة بشكل قوي ضمن سرد الوقائع، لكنها تظل مع ذلك مقترنة بما هو اجتماعي، عبر الإحالة عليه باستمرار. فالجانب الاجتماعي حاضر في بناء السرد نفسه الذي تتشكل مادته من التمثلات الاجتماعية، أي من المخيال الاجتماعي والعمليات المعرفية والبناءات الذهنية ومن الوجدان والمعتقدات... إلخ؛ فالوقائع المعيشة هي في أساسها وقائع اجتماعية، لكنها معروضة

بشكل ذاتي. وإذا ما استعرنا ألفاظ الفينومينولوجيا، يمكننا القول إن هذه الوقائع لا تتشكل كموضوعات دالة، إلا بالإحالة على ذاتية وعلى أنا متموضعة داخل سياق محدد.

وعلى هذا الأساس، فإن المقاربة البيوغرافية تتموضع داخل مستويين:

- مستوى جمع المعلومات، حيث يتفاعل خطاب الساردمع أسئلة محاوره.

- مستوى تحليل مضمون الخطاب، الذي يتأرجح بين المنهجيتين، الكمية والكيفية.

ويطرح هذان المستويان إشكالية إبستيمولوجية، تتعلق بذاتية أو موضوعية سرد الوقائع وتفاعل ما هو فردي بما هو اجتماعي، ما دامت الوقائع التي تنقلها الذات (الساردة)، هي أحداث مشتركة مع باقي أفراد المجتمع.

مقاربة دينامية (Approche Dynamique): يقصد بها تلك المقاربة التي تسعى إلى الإحاطة بأنماط تكون وتحول البُنى (الاجتماعية والثقافية..) وكذلك العلاقات القائمة بين مكوناتها؛ مع الاهتمام بالتناقضات والتوترات القائمة بين الأفراد داخل المجتمع، على مختلف المستويات (الوجدانية والمهنية والتربوية والعقائدية..). فهي تندرج إذن ضمن الأبحاث الاجتماعية التي تعتبر بأن المجتمعات هي ميدان لتحولات عميقة، يمكن ضبطها كانتقال أو تغير أو ثورة.

وقد سمحت هذه المقاربة بمراجعة المناهج المعتمدة في دراسة المجتمعات والنتائج المتوصل إليها من طرف الباحثين في مجال الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية. كما مكنت هؤلاء الباحثين من إبراز خصوصية المجتمعات وتنوع ممارسات الفاعلين بداخلها وساعدتهم على الكشف عن البُنى الاجتماعية العميقة

التي تسمح بتحديد العلاقات والممارسات المعبرة عن دينامية المجتمع. وترتب عن ذلك أمران أساسيان وهما:

- ضرورة إبراز التوترات والصراعات التي تعتبر عوامل مساهمة في تحول وتغير الممارسات والعلاقات بين الفاعلين داخل المجتمع.

- ضرورة اكتشاف العلامات التي ترمز إلى الصراعات القائمة بين أنساق القيم الموجهة للمواقف والسلوكات والعمل على تأويلها وتحليلها.

ولما كانت المقاربة الدينامية لمختلف الظواهر (بما فيها الظواهر المهنية) تركز على العلاقات الصراعية القائمة بين مكونات البنية الاجتماعية، فإنها ستكون مطالبة بإبراز التفاعلات القائمة بين العوامل الخارجية (Exogènes) والعوامل الداخلية (Endogènes). وبذلك تصبح التباينات والاختلافات عناصر ديناميكية تساهم في تجدد وتغير البنية الاجتماعية المذكورة وذلك على مستويين:

- فعلى المستوى الأول، تبرز علاقات تناقضية بين أنساق ومرجعيات اجتماعية وثقافية، ينتج عنها اصطدام بين نموذج يسعى إلى السيطرة والهيمنة ونموذج يتبنى موقف الدفاع والمقاومة.

- أما على المستوى الثاني، فتبرز ردود أفعال لدى الفئات والجماعات، تدافع عن مواقفها ومصالحها، ما يؤدي إلى صراعات مفتوحة تغذي حركية المجتمع.

هكذا، تواكب المقاربة الدينامية التحولات القائمة بمختلف المجتمعات، من منطلق أن العلاقات الاجتماعية ليست ساكنة، بل هي متجددة باستمرار وتعكس فعالية الأفراد المنتمين لبنية اجتماعية وثقافية معينة.

ثبت المصطلحات

Savoir – faire	إتقان
Réductionniste	اختزالي
Déontologie	أخلاقيات المهنة
Incertitude	ارتياب
Restitution	إرجاع
Métaphore	استعارة
Ethos	استعطاف/ إيتوس
Autonomie	استقلالية
Heuristique	استكشافي
Aliénation	استيلاب
Héroïsation	إضفاء سمة البطولة
Virtuel	افتراضي
Segments professionnels	أقسام مهنية
Cacochyme	امرأة معلولة

Opportunisme	انتهازية
Performance	إنجاز
Intégration professionnelle	اندماج مهني
Homo clausus	إنسان منعزل
Humaniser	أنسنة
Féminité	أنوثة
Tempo	إيقاع
Extériorité	برّانية
Dimension habilitante	بعد تأهيلي
Improbable	بعيد الاحتمال
Rhétorique professionnelle	بلاغة مهنية
Effets de boucle/ Looping ef-fects	تأثيرات حلقية
Distanciation	تباعد
Hétéronomie	تبعية
Segmentation	تجزيء
Stimulation	تحفيز
Reporterisme	تحقيق صحافي
Frame analysis	تحليل الإطار
Dispositionnel	ترتيبي
Course à l'échalotte	تسابق محموم

Marketing	تسويق
Participatif	تشاركي
Dispersion	تشتت
Personnalisation	تشخيص
Habitus	تطبع
Collaboratif	تعاوني
Polyphonie	تعددية الأصوات
Compensatoire	تعويضي
Interactif	تفاعلي
Singularité	تفرد
Singularisation	تفريد
Explicatif	تفسيري
Paupérisation	تفقير
Déconstruction	تفكيك
Analogie	تماثل
Multi positionnalité	تموقع متعدد
Prédicatif	تنبؤي
Théorisation	تنظير
Socialisation	جمعنة
Genre	جنس/ نوع

Intériorité	جوانية
Substance	جوهر
Déterminisme	حتمية
Stricto sensu	حصر المعنى
Talk – show	حوار متلفز
Idiosyncrasie	خاصية فردية
Expertise contextualiste	خبرة سياقية
Expertise institutionnelle	خبرة مؤسساتية
Pionnier	رائد
Parrainage	رعاية
Auto censure	رقابة ذاتية
Sociologie de l'action	سوسيولوجيا الفعل
Sociologie compréhensive	سوسيولوجيا الفهم
Indétermination relative	عدم التحديد النسبي
Contrat de confiance	عقد الثقة
A contrario	عكسياً
Téléologique	غائي
Individualités	فرديات
Déductible	قابل للاستنتاج
Généralisable	قابل للتعميم

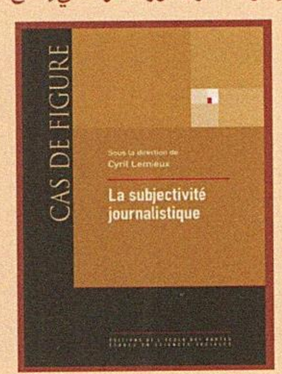
Irréductibilité	قابلية الاختزال
Substituabilité	قابلية الاستبدال
Prévisibilité	قابلية التنبؤ
Intentionnel	قصدي
Autorship	قيادة التأليف
Compétence	كفاية
Irrationnel	لاعقلاني
Essence intemporelle	ماهية لازمنية
Limitrophe	متاخم
Métonymique	مجازي
Blogueur	مدوّن
Blog	مدوّنة
Doctrinaire	مذهبي
Impossible	مستحيل
Sources institutionnelles	مصادر مؤسساتية
Miroirs aux allouettes	مظاهر خادعة
Repères	معالم
Normatif	معياري
Approche pluraliste	مقاربة تعددية
Approche collégiale	مقاربة جماعية

Approche dynamique	مقاربة دينامية
Format	مقاس
Suffragette	مناضلة نسائية
Transgressif	منتهك للقواعد
Professionnalisation	مهننة
Objectivation	موضعة
Volontarisme naïf	نزعة إرادية ساذجة
Innéisme	نزعة فطرية
Essentialisme	نزعة ماهوية
Féministe	نسائي
Sourçage	نهل من المصادر
Amateurisme	هواية
Médias participatifs	وسائط تشاركية
Tutelle politique	وصاية سياسية
Fonctionnel	وظيفي

الفهرس

تجليات الذاتية في العمل الصحافي

أحد عشر درساً حول دور الأفراد في إنتاج الخبر



- أصول المعرفة العلمية
- ثقافة علمية معاصرة
- فلسفة
- علوم إنسانية واجتماعية
- تقنيات وعلوم تطبيقية
- آداب وفنون
- لسانيات ومعاجم

هل يملك الصحافيون هامش التصرف بحرية أمام رؤساء مؤسساتهم وأمام الضغوط الاقتصادية المحيطة بأنشطتهم واستراتيجيات التواصل المتحكمة في مصادر أخبارهم؟

سيحاول باحثون في السوسيولوجيا والعلوم السياسية والتاريخية، تقديم إجابات غير مسبوقة عن هذا التساؤل، حيث سيقترحون انطلاقاً من الأبحاث التي أجروها على مختلف الوسائط (جرائد يومية، وطنية وجهوية، جرائد إلكترونية، وكالات الأخبار، تلفزيون)، طريقة جديدة لمعالجة الابتكار الشخصي وحرية التصرف داخل عمل الصحافيين.

ولا تساهم هذه الدروس حول العمل الصحافي، في بناء معرفة دقيقة بعوالم الصحافة وبتطوراتها الحالية فقط، بل تطرح أيضاً رهاناً ديمقراطياً حاسماً يتلخص في السؤال التالي: هل يعتبر من المشروع تأسيس نقد الوسائط الإعلامية، على الاعتراف بالمسؤولية الشخصية للصحافيين؟

• **سيريل لوميو**: باحث اجتماعي وأستاذ محاضر بمعهد الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية وعضو بمؤسسة مارسيل موس. من مؤلفاته: هل تساهم الوسائط في انتخاب رئيس الجمهورية؟ رؤية سوسيولوجية للانتخابات الرئاسية لسنة 2007 (باريس، 2010).

• **عز الدين الخطابي**: دكتور في الإثنولوجيا من جامعة نيس بفرنسا. من بين أعماله المترجمة الصادرة عن المنظمة العربية للترجمة: عن الحق في الفلسفة (2010)، الفلسفة السياسية في القرنين التاسع عشر والعشرين الذي حاز جائزة المغرب للكتاب سنة 2011 ، السياسة المقارنة (2013).



المنظمة العربية للترجمة

الثمن: 21 دولاراً
أو ما يعادلها


ISBN 978-614-434-067-7